النَّظيرُ الشِّعريُّ في كتب الخلاف النَّحويِّ

دراسة صوتيّة صرفيّة نحويّة

THE POETIC EQUIVALENCE IN THE BOOKS OF DEBATABLE GRAMMATICAL DIFFERENCE

PHONOLOGICAL , MORPHOLOGICAL AND SYNTACTIC STUDY

إعداد الطالب :

بيان علي يوسف العمري

إشراف الأستاذ الدكتور:

سمير شريف استيتية

٢٩/محرم/١٤٢٦هـ

٢٠٠٥/٣/١٠م

النَّظيرُ الشِّعريُّ في كتب الخلاف النَّحويِّ

دراسة صوتيّة صرفيّة نحويّة

THE POETIC EQUIVALENCE IN THE BOOKS OF DEBATABLE GRAMMATICAL DIFFERENCE

PHONOLOGICAL , MORPHOLOGICAL AND SYNTACTIC STUDY

إعداد الطالب

بيان علي يوسف العمري

بكالوريوس لغة عربية - جامعة مؤتة / الجناح المدني ١٩٩٣م

ماجستير لغة عربية - جامعة آل البيت ١٩٩٩م

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة ، تخصص اللغة والنحو في جامعة اليرموك .

وقد وافق عليها :

أ. د : سمير استيتية .....مشرفا ورئيسا.

أستاذ اللغة والنحو - جامعة اليرموك

أ. د : يحيى عبابنة .....عضوا.

أستاذ اللغة والنحو - جامعة مؤتة

أ. د : حنا حـــداد .....عضوا.

أستاذ اللغة والنحو جامعة اليرموك

أ. د : عفيف عبد الرحمن .....عضوا.

أستاذ الأدب - جامعة اليرموك

د : عبد الحميد الأقطش .....عضوا.

أستاذ اللغة والنحو المشارك - جامعة اليرموك

٢٩/المحرم/١٤٢٦هـ

٢٠٠٥/٣/١٠م

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
العنوان :	أ
المحتويات :	ب
المقدمة :	١
التمهيد :	٥
النظير لغة واصطلاحا:	٥
أهمية النظير الشعري في الاحتجاج اللغوي :	٩
جهود العلماء في توظيف النظير الشعري :	١٦
الباب الأول : **النظير الشعري في المستوى الصوتي** :	١٨
* تقديم :	١٩
الفصل الأول (قضايا الهمز) :	٢٠
المطلب الأول : إبدال الهمزة هاء :	٢١
المطلب الثاني : إثبات الهمزة وحذفها في (يؤكرم) :	٢٤
المطلب الثالث : حذف الهمزة من (ويل أمه) :	٣٠
الفصل الثاني (قضايا الحركات) :	٣٢
المطلب الأول : إشباع الحركات :	٣٣
المطلب الثاني : الاجتزاء بالحركة عن المدّ :	٤٢
المطلب الثالث : الوقف بنقل الحركة :	٤٧
الفصل الثالث (قضايا بنية الكلمة) :	٥١
المطلب الأول : الترخيم :	٥١
المطلب الثاني : حذف التنوين لالتقاء الساكنين :	٥٥
المطلب الثالث : ميم اللهمّ :	٥٩
الباب الثاني : **النظير الشعري في المستوى الصرفي** :	٦٤
* تقديم :	٦٥
الفصل الأول (علامات الكلمة) :	٦٨

المطلب الأول : أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية :	٧٦
المطلب الثاني : (نعم) و(بئس) بين الاسمية والفعلية :	٨٧
المطلب الثالث : (حاشى) في الاستثناء بين الفعلية والحرفية :	٩٧
الفصل الثاني (بنية الكلمة) :	١٠١
المطلب الأول: الأوزان :	١٠١
أولا: وزن(سَيِّد ومَيِّت) :	١٠٢
ثانيا: وزن الخماسيّ المضعّف :	١٠٨
ثالثا: وزن(شيطان) :	١١١
المطلب الثاني: بنية الكلمة :	١١٣
أولا : المؤنث على زِنة اسم الفاعل :	١١٣
ثانيا : تركيب (ذا) و(الذي) :	١٢٤
ثالثا : تركيب (هو) و (هي) :	١٢٧
رابعا : تركيب (لعل) :	١٣١
المطلب الثالث : البنية العددية :	١٣٣
أولا: (أيمن) في القسم بين الجمع والإفراد:	١٣٣
ثانيا: (كلا) و (كلتا) بين التثنية اللفظية، أو اللفظية والمعنوية معا:	١٣٦
الفصل الثالث (الاشتقاق) :	١٤٠
المطلب الأول : اشتقاق كلمة (اسم) :	١٤٠
المطلب الثاني : أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر ؟ :	١٤٥
الباب الثالث : النظير الشعري في المستوى النحوي :	١٥١
* تقديم :	١٥٢
الفصل الأول (قضايا العامل) :	١٥٥
المطلب الأول : التنازع :	١٥٦
المطلب الثاني : عمل اسم الفاعل :	١٦٢
المطلب الثالث : عوامل الرفع :	١٦٣
أولا : عامل الرفع في خبر (إنّ) :	١٦٣
ثانيا : رافع الاسم بعد لولا :	١٦٧

المطلب الرابع : عوامل النصب :	١٧١
أولا : ناصب الخبر بعد (ما) النافية :	١٧١
ثانيا : عمل(إن) المخففة النصب في الاسم بعدها :	١٧٤
ثالثا : عمل (أن) المصدرية محذوفة وظهورها بعد (كي) و(حتى):	١٧٩
رابعا : الناصب في خبر (كان):	١٨٤
المطلب الخامس : عوامل الجر :	١٨٨
أولا : عمل (واو رُبَّ) :	١٨٨
ثانيا : عمل حرف القسم محذوفا :	١٩١
المطلب السادس : عوامل الجزم :	١٩٤
** عامل الجزم في جواب الشرط :	١٩٤
الفصل الثاني (قضايا الاستعمال اللغوي) :	٢٠٠
المطلب الأول : في التقديم والتأخير :	٢٠٠
أولا : تقديم الخبر على المبتدأ :	٢٠٠
ثانيا : تقديم معمول اسم الفعل عليه :	٢٠٣
ثالثا : تقديم حرف الاستثناء :	٢٠٥
رابعا : تقديم التمييز والحال على العامل :	٢٠٧
المطلب الثاني : في العطف :	٢١٠
أولا : العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل مجيء الخبر :	٢١٠
ثانيا : العطف على الضمير المخفوض :	٢١٥
ثالثا : العطف على الضمير المرفوع :	٢٢٠
المطلب الثالث : في الفصل بين المتلازمين :	٢٢٢
أولا : الفصل بين المضاف والمضاف إليه :	٢٢٢
ثانيا : الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها :	٢٢٩
المطلب الرابع : في أساليب الكلام :	٢٣١
أولا : التعجب من البياض والسواد :	٢٣١
ثانيا : نداء الاسم المحلى بـ (ال) :	٢٣٤
ثالثا : توكيد النكرة توكيدا معنويا :	٢٣٦

رابعا : إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه :	٢٣٨
خامسا : قول (لولاي ولولاك) :	٢٤٠
المطلب الخامس : في حروف المعاني :	٢٤١
أولا : هل تكون (إلا) بمعنى (الواو) :	٢٤١
ثانيا : هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) و(بل) :	٢٤٢
ثالثا : هل تأتي (كما) بمعنى (كيما) وتعمل عملها :	٢٤٤
رابعا : هل تقع (إن) الشرطية بمعنى (إذ) :	٢٤٧
خامسا : هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان :	٢٤٧
سادسا: هل تكون واو العطف زائدة :	٢٤٩
☆☆ **الخاتمة :**	٢٥١
☆☆ **الفهارس العامة :**	٢٥٥
** فهرس الآيات القرآنية وقراءاتها :	٢٥٦
** فهرس الأعلام والشعراء :	٢٦١
** فهرس قوافي الشعر:	٢٧٠
** فهرس قوافي الرجز:	٢٨١
☆☆ **قائمة المصادر والمراجع :**	٢٨٤
☆☆ **الملخص بالعربية :**	٣٠٢
☆☆ **الملخص بالإنجليزية :**	٣٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:-

تمثل اللغة نتاجاً اجتماعياً حضارياً، كما هي النتاجات الأخرى من عادات وتقاليد، وأفكار دينية، وأعمال اقتصادية، وغيرها. وربما تكون اللغة أعظم نتاج من تلك الحاجات التي تقوم عليها الحضارة أي حضارة، ولذا فهي – أي اللغة – مقدّسة عند أهلها، وشأنها عظيم عند دارسيها.

برز في كل عصر من عصور العربية علماء أخذوا على عاتقهم العناية باللغة، والتأصيل لها نظاماً وأسلوباً، لا سيما في الوقت الذي بدأ فيه اللحن يغزو ألسنة المتكلمين بها. ولما كان الأمر متعلقاً بواقع لغوي فقد استنبط هؤلاء العلماء ما يشكل أجرومية، كانت أساساً لقواعد العربية في مستوياتها المتنوعة صوتاً وصرفاً ونحواً، بالإضافة إلى كتب المعاجم التي سطّرت اللغة ألفاظاً ودلالات.

لقد حاكم معظم النحاة المادة اللغوية عن طريق وضعها في ميزان القاعدة النحوية التي صاغوها، وعلى الرغم من وجود الاستقراء – الذي أظنه ناقصاً – للوصول إلى قاعدة ما ، إلا أن العكس قد حصل لكثير من اللغة حين حاكم النحاة واقعاً لغوياً قديماً أصيلاً على قاعدة جديدة طارئة. كان المطبوعون على العربية من أنتج ذلك الواقع، وكان علماء العربية النحويون من درس ذلك الواقع.

ولما كان عالم العربية يصف ما صدر عن العربي المطبوع على لغته، فإننا نرى بعض النحاة قد استبعدوا شريحة واسعة من اللغة؛ لأن قواعدهم لم تستطيع استيعاب تلك المادة، ونجد في المقابل آخرين يستبعدون رأياً ما لصالح المادة اللغوية، وقد استند هؤلاء إلى حجة تدعم رأيهم، وهي حجة (النظير)، سواء ما كان منه نظيراً من القرآن الكريم وقراءاته، أو نظيراً من الشعر، أو نظيراً من نثر العرب، أو نظيراً من الحديث الشريف.

من نظري في كتب الخلاف النحوي: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، والتبيين للعكبري، وائتلاف النصرة لعبد اللطيف اليمني، وجدت النظير الشعري مظلّلاً على معظم المسائل المطروحة، فقد احتج به كل فريق، أكثر من احتجاجهم بغيره من نظائر القرآن وقراءاته، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ونثر العرب.

ولما كانت للنظير الشعري أهمية في تقويم القاعدة، وأن الموضوع لم يُدرس بشكل مستقل، فإنني اخترته ليكون عنواناً لدراستي هذه. فدرسته في كتب الخلاف التي تمثل معيناً لا ينضب في الاحتجاج، وافترضت أن يكون له أثر عميق في استنتاج قواعد جديدة توسع القاعدة التي-ربما- كانت ضيّقة، أو تضيّقها إذا كانت عامة فضفاضة. وقد تناولت النظير الشعري دون النظير من القرآن وقراءاته؛ لوجود دراسة فيه، قدّمها علاء الدين البحلوز في رسالته للماجستير في جامعة مؤتة سنة ١٩٩٧م. ودون النظير من نثر العرب؛ لأنه يصلح أن يمثل دراسة مستقلة.

كما أن السبب في اختيار كتب الخلاف وحدها هو لحصر الدراسة وضبطها، بالإضافة إلى الاهتمام الشديد بالنظير الشعري عند الأنباري، الذي يعدّ كتابُه الأولَ في كتب الخلاف.

اعتمدت في هذه الدراسة- في معالجة الموضوع المطروح- المنهج الوصفي التفسيري، فقد رصدت المادة اللغوية من كتب الخلاف، وصنّفتها، فكنت أعرض المسألة معتمداً على النظير الشعري في حجة كل فريق، ثم أقدّم تفسيراً لأثر ذلك النظير في تشكيل القاعدة. ومما ينبغي تبيينه في هذا الصدد أن المسائل المقدمة في هذه الدراسة هي المسائل التي كان للنظير الشعري فيها الدور الأكبر في الحكم عليها عند النحويين: البصريين والكوفيين. ولذلك تم عرض كل المسائل الموجودة في كتب الخلاف والتي وُجِد فيها النظير الشعري، عدا النزر اليسير من المسائل التي لم تتآلف مع فصول هذه الدراسة وجزئياتها.

ولأجل ذلك جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة، عرضت في **التمهيد** لمعنى النظير لغة واصطلاحاً، وأتبعت ذلك بأهمية النظير الشعري في الاحتجاج اللغوي، ثم أشرت إلى جهود العلماء في توظيفه في دراساتهم.

وجاء **الباب الأول- النظير الشعري في المستوى الصوتي-** على ثلاثة فصول هي:-

الفصل الأول (قضايا الهمز): تناولت فيه مسائل إبدال الهمزة هاء، وإثباتها أو حذفها في نحو (يؤكرم)، وحذفها من تركيب (ويل أمه).

الفصل الثاني (قضايا الحركات): درست فيه مسائل إشباع الحركات، والاجتزاء بها عن المد، والوقف بنقلها.

الفصل الثالث (قضايا بنية الكلمة): وفيه كانت مسائل: الترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وميم اللهم.

أما **الباب الثاني (النظير الشعري في المستوى الصرفي)** فكان على فصول ثلاثة أيضاً، وهي:-

الفصل الأول (علامات الكلمة): وتم فيه عرض الحديث عن أفعل التعجب ونعم وليس بين الاسمية والفعلية، وحاشى بين الفعلية والحرفية.

الفصل الثاني (بنية الكلمة): تناولت فيه مسائل في الأوزان والتراكيب والبنية العددية.

الفصل الثالث (الاشتقاق): وكانت فيه مسألة اشتقاق كلمة (اسم)، وأصل الاشتقاق: الفعل أو المصدر.

وجاء **الباب الثالث (النظير الشعري في المستوى النحوي)** على فصلين: يعرض الأول منهما **قضايا العامل** (التنازع وعمل اسم الفاعل وعوامل الرفع وعوامل النصب وعوامل الجرّ وعامل الجزم في جواب الشرط).

أما الثاني فعرض **قضايا الاستعمال اللغوي** في مسائل التقديم والتأخير، والعطف، والفصل بين المتلازمين، وأساليب الكلام، وحروف المعاني.

وانتهت الدراسة بخاتمة لخصت أهم ما ورد فيها.

التمهيد

* النظير لغة واصطلاحاً .

* أهمية النظير الشعري في الاحتجاج اللغوي .

* جهود العلماء في توظيف النظير (مادة الدراسة) .

* النظير لغة واصطلاحاً:

* النظير لغة:

ورد النظير بمعنى المثل والمثيل، لأن الناظر يراهما سواء، وكأنهما ينظر أحدهما إلى صاحبه. ويطلق على الكلام والأشياء كلها، وجمعه نظائر[١].

وأشار الكفوي إلى أن النظير أخص من المثل في إشارة إلى أنه يشارك نظيره في الجوهر فقط[٢].

والنظير من الجذر (نظر) وفيه معنى المشابهة، ويورد صاحب اللسان حديثاً لابن مسعود يقول فيه: (لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بها عشرين سورة من المفصل يعني سور المفصل سمّيت نظائر؛ لاشتباه بعضها ببعض في الطول....ويقال: لا تُناظر بكتاب الله ولا بكلام رسول الله...أراد: لا تجعل شيئاً نظيراً لكتاب الله ولا لكلام رسول الله فتدعهما وتأخذ به) [٣].

وقد ذكر بعض اللغويين كلاماً في التعريف أو التسوية بين النظير والكلمات التي قد تقع مخالفة أو مشابهة له في ذات الدلالة، أو المعنى، وتلك الكلمات هي (المثل والشبه والوجه). فالخليل[٤] والأزهري وابن منظور والسمين الحلبي[٥] وضعوه بمعنى المثل.

---

(١) يُنظر تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ٣٧٠هـ تح: يعقوب عبد النبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة-القاهرة، د.ط/د. ت. مادة نظر . وعمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: أحمد بن يوسف السمين الحلبي ٧٥٦هـ، تح: محمد التونجي ط١ عالم الكتب-بيروت ، ١٩٩٣م : ٢٢٤/٤.

(٢) يُنظر الكليات: أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء الكفوي ١٠٩٤ هـ، تح: عدنان درويش ومحمد المصري. وزارة الثقافة-دمشق ١٩٧٦م. د. ط/د. ت، ٣٦٣/٤ مادة النظر.

(٣) لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ، ط١ دار صادر-بيروت ٢٠٠٠م، مادة نظر .

(٤) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٧٥هـ، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال. د.ط/د. ت/د. مكان نشر، مادة نظر.

(٥) عمدة الحفاظ: الحلبي، ج٢٢٤/٤.

وجعل الكفوي النظير أخصَّ من المثل إذ هو في الجوهر. على حين كان العسكري قد عكس الأمر بأن المثل أخصُّ من النظير فقال: (الفرق بين المثل والنظير أن المثلين ما تكافآ في الذات على ما ذكرنا، والنظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكن منها، كالنحوي نظير النحوي، وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه، ولا يقال النحوي مثل النحوي لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات)[١]

وذكر التهانوي فرقاً بين النظائر والوجوه، فالوجوه مصطلح يعني اللفظ المشترك يستعمل في عدة معان، والنظير كالألفاظ المتواطئة. ومن هنا جاءت بعض أنواع المعجزات في أن الكلمة القرآنية تتصرف على وجوه كثيرة[٢].

ومن كل هذا يظهر أن هناك فرقاً- ولو كان بسيطاً- بين النظير وغيره من المفردات التي ارتبط به تفريقاً أو تسوية ومماثلة. وما يهمنا في هذا المجال أن نربط بين المعنى اللغوي لهذا اللفظ وبين الواقع اللغوي المناقش وهو (النظير الشعري). ولذا لا بد من الدخول في تحديد النظير اصطلاحاً.

*** النظير اصطلاحاً:**

من النظر في كتاب الإنصاف- الكتاب الأول في الخلاف النحوي- يظهر لنا جلياً ورود هذا اللفظ بأكثر من مفهوم.

أولاً: يكون النظير بمعنى المثل في الحكم لا في اللفظ، ومثاله قول الأنباري: (والرابع أن "ليس، وعسى" لا نظير لهما من الأسماء ويُحملان عليه كما حُمل ما أفعله على أفعَل الذي للمفاضلة....) [٣].

---

(١) الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري ٤٠٠هـ، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٠م، ص١٧٥.

(٢) يُنظر كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي، تح: علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت ١٩٩٦م، ٢/١٧٠٣-١٧٠٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ٥٧٧هـ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد. د. ط، دار الفكر، د. مكان نشر ، د.تاريخ : ١/٤٣.

ثانياً: يقصد بالنظيرِ المثلُ في اللفظ، يقول الأنباري : (وأما مثال "أفعل به" فإنما لم يجز تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أصْبِغْ....) (١).

ثالثاً: يجمع بين اللفظ والحكم عند ربط تركيب (كم) صرفياً بتركيب آخر. يقول: (ونظير "كم" "لِمَ" فإن الأصل في لِمَ/ "ما" زيدت عليها اللام فصارتا جميعاً كلمة واحدة.....) (٢).

فالنظير إما أن يرتبط بنظيره لفظاً ، أو حكماً ، أو بهما معاً. ويكوّن ذلك الارتباط مناسبة، ويُحدث مطابقة بين الأمر ونظيره. وقد وضّح ابن حِجّة الحموي هذا الارتباط، فأعطى المعنى الاصطلاحي للنظير بقوله في تعريفه: (أن يجمع الناظم أو الناثر أمراً وما يُناسبه مع إلغاء ذكر التضاد لتخرج المطابقة، وسواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه ، أو ما يلائمه من إحدى الوجوه) (٣).

من هذا الرابط أقول: إن النظير المدروس في هذا البحث موزّع على العلاقات الواردة سالفاً، وهي اللفظ، أو الحكم، أو هما معاً. ولذلك لن يعتمد -بالضرورة- على عنوان المسألة في كتب الخلاف بقدر ما جيء من آراء ونظائر أخرى تقاس عليها المسألة الأم، أو تستخدم تلك النظائر لتبين عدم صحّة الرأي في تلك المسألة وعدم قياسها عليها.

فالنظير الشعري في هذا البحث هو ذلك القول الشعري الآخر الذي جيء به بعد الشاهد الأول من قرآن أو شعر أو نثر، ويكون مثلاً له في اللفظ أو الحكم أو فيهما سواء. والحديث عنه سيّان أن يكون تمثيلاً للقاعدة، أو قياساً عليها، أو مخالفة لها لإثباتها، أو نفيها، أو توسيعها، أو تضييقها.

---

(١) السابق: ١/٤٣.

(٢) السابق: ١/٢٩٨-٢٩٩.

(٣) خزانة الأدب وغاية الأرب: ابن حجة الحموي ٨٣٧هـ د. تح ، د. ط ، دار القاموس الحديث-بيروت ، د. تاريخ : ١٣١.

وكي لا نخلط هنا، لا بد من التفريق بين النظير والشاهد، فالنظير -كما تبيّن سابقاً- هو ما كان مثالاً آخرَ أو قولاً ثانياً بعد الشاهد. مدعماً له وممثلاً عليه، ولكن الشاهد هو ما جيء به من الكلام العربي الفصيح ليُمَثَّل به على القاعدة المرادة، وقد عرّفه التهانوي بقوله: (الجزئي الذي يُستَشْهَدُ به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيَّتهم، وهو أخص من المثال.....) [1].

فإذا نظرنا في كتب اللغة وجدنا القدماء قد ذكروا مصطلح النظير للدلالة على وجود أمثلة للمادة المدروسة صوتية كانت، أو صرفية، أو نحوية، أوغيرها. وعلى سبيل المثال لا الحصر يقول ابن جني: (فأما حذف التنوين من (عُزَيْر) في مَن جعل ابناً خبراً عنه، فله نظائر كثيرة تكاد كثرتها تجعلها قياساً.....) [2]. ونلحظ من هذا الكلام أن كملة "عزير" من قوله تعالى (**وقالت اليهود عزيرُ ابن الله**) [3] جيء بها شاهداً على حذف التنوين. ثم إن الأمثلة الأخرى التي ساقها ابن جني سواء من القرآن أو من كلام العرب[4]، توضع تحت مصطلح (النظير).

فالشاهد إذاً يؤتى به من الكلام الفصيح ليشهد بصحة نسبة لفظ أو صيغة أو عبارة أو دلالة في العربية[5]، وإذا جئنا بشاهدٍ آخر أو مَثَل آخر على ذات اللفظ أو الصيغة أو العبارة أو الدلالة فإننا نسميه نظيراً.

ويورد الأنباري – في مسألة (وزن سيد وميت ونحوهما) من كتاب الإنصاف يورد – كلاماً نستنتج منه توضيحا لمفهوم النظير، يقول: (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إن أصله

---

(١) كشاف اصطلاح الفنون: التهانوي ١٠٠٢/١.

(٢) سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ، تح حسن هنداوي ، ط٢، دار القلم- دمشق ، ١٩٩٣م، ٥٣٣/٢.

(٣) التوبة/٣٠.

(٤) يُنظر السابق ٥٣٣/٢-٥٣٥.

(٥) يُنظر الاحتجاج بالشعر في اللغة : محمد حسن جبل، دار الفكر العربي- القاهرة، د.ط ، د. تاريخ:٥١ .

فعيل نحو: سويد وهوين ومويت ؛ لأن له نظيراً في كلام العرب، بخلاف فيعَل؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم....) [1].

ثم يقول على لسان البصريين – بعد أن أورد أنهم برون مثل (سيد وميت) على وزن فيعَل: (وأما من قال أن أصله فيعلاً- بفتح العين- فاحتج بأنه وجد فيعلاً بفتح العين له نظيرٌ في كلامهم، قال الشاعر[2]:

ما بالُ عَيْني كالشعيب العَيَّنِ[3])

ومِنْ هذا الكلام نستنتج أيضاً أن لفظ (العيّن) جيء به للتمثيل على لفظ أو صيغة (سيّد) ، إذ درسها علماء اللغة فأرادوا توضيح وزنها، والتدليل على صحّة رأيهم، فأوردوا هذا الشطر من الشعر الذي يحتوي مثالاً لكلمة (سيد) وزناً على (فيعَل) وهو (العيّن) فيكون هذا- من كلام العرب- نظيراً للفظ (سيّد) وما شاكلها.

*أهمية النظير الشعري في الاحتجاج اللغوي:

حرص النحاة على النظر في الشعر أكثر من غيره من مصادر اللغة قرآناً أو نثراً. ومرّد هذا إلى جملة من الأسباب، أجتهد في ذكر ما عنّ لي منها:

أولاً: يُعَدُّ الشعر المستوى العالي الذي يطمح أي عربي متعصّب لعربيّته في الوصول إليه، فإن حصل له ذلك فإنه يوضع في مصافّ كبار القوم لِما ملك من قدرة لغوية وفصاحة لسانية.

ثانياً: عندما يكْسِب الشاعر العربي هذا المُلْك فإنه يكون قد شقّ للسانه طريقاً يعبّر منه عما يريد، دون حدود أو ضوابط تحصره أو تقيّده، ولذا فإنّه يتصرّف باللغة كما لو كان مَلِكاً يتصرّف بمُلكِه.

---

(١) الإنصاف: الأنباري، ٧٩٦/٢.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه: تح وليم البروسيّ ، ط٢، دار الآفاق الجديدة-بيروت، ١٩٨٠م: ١٦٠ .

(٣) الإنصاف: الأنباري، ٨٠١/٢.

ثالثاً: إذا ما تصرّف الشاعر كيفما شاء، فإن هذا ينتج تراكيب لغوية في معظم المستويات الصوتية أو الصرفية أو التركيبية أو المعجمية، مما يجعل اللغة نشطة متحركة باتجاه مواكبة الدلالات التي تفرضها طبيعة التطوّر الحضاري.

رابعاً: تميّز العرب بالحفظ بسبب دواع حضارية متعلقة بقلة الكتابة وعدم وجود الأدوات الفنية لذلك الأمر، وبسبب الطبيعة البدوية لهم، حيث الحركة والانتقال، ثم الاعتماد على الخفّة والسهولة في العيش. فانعكس هذا على اللغة فحفظوا أكثر مما كتبوا، وكان حفظ الشعر أسهل بكثير من حفظ النثر؛ لما له من أوزان وإيقاعات تهواها النفس ويستوعبها العقل. بالإضافة إلى أن الشعر كما أسلفت كان يُعدّ النموذج الأفصح، والكلام الأبلغ، والمستوى الأعلى في لغتهم، وفيه تحدّاهم القرآن، ولهذا فقد شكّل مادة ضخمة وُجدتْ بين أيدي النحاة فاستثمروها[١] أكثر من النثر، وربما أكثر من القرآن؛ لعدم رغبتهم في تأويل القرآن بشكل فيه تسلّط على النص، أو تطويع له عما يريده الله عز وجل. أو لأنهم يريدون أن يبقوا لغة القرآن فوق المستوى اللغوي للعرب، ولذا لا يريدون الاستعانة به في التقعيد. أو أنهم يريدون لغة البشر. وربما ابتعد بعض النحاة عن الاستشهاد بالقراءات لأن ما يماثلها من كلام العرب قد لا يكون وصل إليهم، فكانوا مبتعدين عنها وربما واصفين لها بالشذوذ[٢].

خامساً: إن رواية الشعر أحرى أن تكون أضبط، لأن الضبط يمثل عنصراً من عناصر تمامه وبقائه [٣] ، ولهذا فقد تميّز عن النثر في الاهتمام والحفظ، وكان- في وصوله إلى العصور اللاحقة- أكثر دقّةً.

---

(١) يُنظر دراسات لغوية: عبد الصبور شاهين، د . ط ، مكتبة الشباب- القاهرة ، د. تاريخ: ١٠٨-١٠٩.

(٢) يُنظر مقدمة الصحاح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط٣ ، دار العلم للملايين- بيروت ، ١٩٨٤م :٤٣.

(٣) ينظر الاحتجاج بالشعر: محمد جبل : ٥٢.

سادساً: عند النظر في الروايات المتعلقة بنشوء النحو وتقعيد القواعد، يظهر جلياً أن الهدف هو إصلاح النطق وعدم اللحن، ويتأكد كذلك أن الأمر في ذلك متعلق بالقرآن الكريم وقراءته، بالإضافة إلى التطوّر الطبيعي للحضارات والأمم في الأمر العلمي أو اللغوي. ولهذا لا بد من خدمة القرآن الذي يشكل دستوراً لأمة شعرت بالبعث من جديد بين قريناتها من الأمم المجاورة. ومن هنا لا بد من الاستعانة بالمقام اللغوي الأعلى- وهو الشعر- لتفسير القرآن أو تعليل ظواهره الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية.

تطالعنا بعض كتب التفسير بهذا الأمر. فقد وقف عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أمام كلمة (تخوّف) يسأل عن معناها، فيشير أحد بني هذيل بأن معناها التنقّص، فيتساءل عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ فيجيب الرجل نعم، وذلك في قول أبي كبير الهذلي يصف ناقة تَنَقَّص السيرُ سنامها[1]:

تخوّف الرّحل منها تامكاً قَرِداً كما تخوّف عودَ النبعة السَّفَنُ

فما كان من عمر رضي الله عنه إلا أن قال: عليكم بديوانكم شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم[2]. وهذه الرواية كافية وحدها للإشارة إلا أن الشعر يمثّل المادة الأولى لمعرفة اللغة واستكناه أسرارها ومراميها.

من هنا وُصِف الشعراء بما يليق بهم من تمكّن في اللغة، وقدرة على استخدامها، والتصرّف بها دون قيود أو ضوابط تحول بين الشاعر المبدع وبين الجمود والثبات المتخلّف.

---

(١) البيت له في شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد الحسن بن الحسين السكّري ٢٩٠هـ ، تح عبد الستّار فرّاج، د.ط ، دار العروبة- القاهرة. د. تاريخ : ١٣٣٩/٣ .

(٢) ينظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله الزمخشري ٥٣٨هـ : تح محمد مرسي عامر، د.ط ، دار المصحف- القاهرة، د. تاريخ : ١٥٠/٣.
والجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ٦٧١هـ : د.تح، د.ط ، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٩٣م : ٧٣/١٠.

يقول الخليل بن أحمد في حقهم: "الشعراء أمراء الكلام، يصرّفونه أنّى شاءوا، وجائز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ مقصوره، وقصر ممدوده، والجمع بين لغاته والتعريف بين صفاته...." (١).

وفي كلام الخليل إجمال رائع لمستويات اللغة، فهناك استيعاب للمستوى الصوتي والصرفي في الحديث عن تصريف اللفظ والمد والقصر. واستيعاب للمستوى النحوي في الإشارة لإطلاق المعنى وتقييده، وكذلك المستوى الدلالي والمعجمي في الجمع بين اللغات والتفريق بين الصفات. فالناظر في الشعر إذاً يرى الشاعر قد عمل على التصرّف السليم في اللغة، وطوّعها حيث يسمح له النظام اللغوي الكامل ذلك، بل ربّما ساعد الشاعر نفسُه في التطوّر أو التوسع اللغوي في المفردات والتراكيب.

ومن العجب أن يركّز العلماء على قضية الضرورة في الشعر، أو على تخطئة الشاعر ووصف تصرّفه بالغلط في أي لفظ أو تركيب لم يرق للنحاة، أو لم يصلهم مصداقه. حيث إن الاستقراء للغة لم يك كاملاً(٢)، وربما لأن بعضهم وقف عاجزاً عن تحليل ما عدّه خطأ وردّه إلى أصل لغوي متعلق بالجواز أو القياس أو السماع، أو أنه لم يرد ما يمنعه. ومن هذا العجب قول ابن فارس مثلاً- بعد وصفه للشعراء وإعجابه بهم على نحو ما قال الخليل - : (ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمي... (٣)

---

(١) زهر الآداب وثمر الألباب: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الحصري القيرواني : تح محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار الجيل- بيروت، د. ت ٦٨٧/٣.

(٢) يُنظر بحوث مقالات في اللغة: رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ١٩٩٥م : ١٥٤-١٥٥.

(٣) يشير في ذلك إلى قول الشاعر قيس بن زهير العبسي:(**ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد**) يُنظر خزانة الأدب ولب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٩٣هـ : تح عبد السلام هارون، د.ط،=

فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معصومين يوقّون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود) [1].

يظهر من كلام ابن فارس أنَّ مردّ الأمر إلى صحة الشعر، وإلى قبول العربية لذلك الاستخدام اللفظي أو التركيبي.

وإذا أمعنا النظر في ذلك يجيء التساؤل: كيف يحكم على الشعر صحيح أو غير ذلك؟ وما المعايير والأسس التي يبنى عليها الحكم؟ ومن الذي يحكم عليه؟ وهل نحن مدركون للغة على جلالها وعظمتها واتّساعها!.

إذا سلّمنا بأن اللغة كائن اجتماعي أو أنها وسيلة للتعبير. فمن من البشر يستطيع حصر التحركات الاجتماعية للمجتمع كله، أو للأفراد كلٌّ وحَده؟ ومَنْ مَن البشر يمتلك من القدرة ما يجعله يحدد الوسائل التي يستخدمها الفرد أو المجتمع في حياته اليومية؟ فضلاً عن حياة عشرات السنين بل القرون.

وأما الجانب الثاني من ردّ الأمر، وهو قبول العربية لذلك الاستخدام، فإنه لا يختلف عن صاحبه الأول في صعوبة الالتزام به. فليس للغة حدود ، إذ لا تستطيع أيُّ قبيلة حصرها، أو الإحاطة بها، فضلاً عن أن تستطيع ذلك مدرسة لغوية أو عالم نحويّ.

ولهذا لا يمكننا حَصْرُ دقة اللغة وصحيحها وما يجوز فيها ومالا يجوز لنحكم – قطعا – على استخدام لفظي أو تركيبي بالسلامة أو الخطأ.

=مكتبة الخانجي– القاهرة ، ١٩٨١م: ٣٦١/٨و ٣٦٥. واللسان مادة (أتى) ، ويُنظر معجم شواهد النحو الشعرية: حنا حداد، ط١، دار العلوم– الرياض، ١٩٨٤م، رقم (٧٥٥).

(١) الصاحبي: أحمد بن فارس ٣٩٥هـ، تح: أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٩٩٧م : ٢١٣.

إذا نظرنا في القرآن الكريم وقراءاته لغوياً على شاكلة دراسة الشعر، فإننا سنقع في الإشكالية ذاتها، وهي التخطئة أو الوصف بالشذوذ ، وحينئذٍ سنكون قد وضعنا أنفسنا في موقف غير سليم أمام القرآن – كلام الله –. فهو لا ضرورة فيه، وهو يمثل المستوى الأعلى للعربيّة.

في القرآن الكريم استخدامات لفظية وتركيبية لم تعهدها العربية، بل لم يعهدها النسق القرآني وأسلوبه. فعلى سبيل المثال يقرأ حفص عن عاصم الكوفي القرآن كاملاً دون إمالة إلا في لفظه (مجراها) من قوله تعالى (**قال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها**) [1] ، فيميل فتحة الراء. لا بد أن هذه الإمالة تعطي معنى ودلالة للجريان أسهل مما لو كانت بغير إمالة[2].

وحفص كذلك يكسر هاء الضمير إذا سبقت بياء، إلا في لفظتين هما (**وما أنسانيهُ إلا الشيطان**) [3]. و(**بما عاهد عليهُ الله**) [4]، فقد حرك ضمير الهاء بالضم . وقد أشار بعض علماء التجويد إلى الحجة في ذلك أو التحليل[5]. إلا أن الأمر غير مدروس دراسة لغوية كاملة.

وفي موضع آخر– يتعلق بالتغيّر النسقي في كلمة (شأن)– جاءت سورة الرحمن كلها منتهية بمد الألف بعد نون، والألف تُمَدُّ حركتين أو أربعاً أو ستاً ، حسب مرتبة القراءة واختيار المجوّد. فلماذا جاءت هذه الكلمة على غير ما كانت عليه كل السورة في قوله تعالى: (**كلَّ يوم هو في شأن**) [6] .

---

(١) هود/ ٤١.

(٢) يُنظر (جهود ابن جني في الكشف عن الدلالة الفنية للأصوات) عبد الحميد هنداوي. بحث صدّر به تحقيقه لكتاب الخصائص: ابن جني، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ٢٠٠١م : ١/١٦ –١٧.

(٣) الكهف / ٦٣.

(٤) الفتح /١٠ .

(٥) يُنظر الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، تح كامل الهنداوي/، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت ٢٠٠١م، ٣/٩٢. وكشف المشكلات وإيضاح المفصلات في إعراب القرآن وعلل القراءات: نور الدين أبو الحسن الباقولي الملقب بـ"جامع العلوم النحوي" ٥٤٣هـ: تح عبد القادر السعدي، ط١، دار عمار– عمان ٢٠٠١م : ٢/٦٥.

(٦) الرحمن /٢٩.

وأقصد بذلك قراءة من قرأها بالهمز. ولهذا توجيه دلالي، مفادُه أن تقليب الله للأشياء وتصرّفه فيها- دون تدخل أو توقّع من أحد- هو له وحده ، يتصرَّف كيفما شاء، ويعمل ما يريد، ولذلك له الأمر جل وعلا، ولا يستطيع أحد فرض الثبات على الله. ومن هنا جاءت هذه الآية مختلفة عن كل الآيات في السورة ؛ لنعلم أنه على الرغم من النسق الثابت لرؤوس الأي في المد الذي يُعطي رتابة معيّنة، إلا أن هذه الآية جاءت على غير المتوقع، وعلى غير الثابت، فهي متغيّرة ومختلفة للتغاير لا للتناقض، وكذلك هو الله سبحانه وتعالى فيما يريد.

أما في مجال التركيب فهل نستطيع وصف قوله تعالى: **(فأوجسَ في نفسِهِ خيفةً موسى)** [1] بالشذوذ؟ أو مخالفة أصول اللغة وقواعدها؟ إذا تذكرنا نظام الفواصل القرآنية ، والحرص في بقائها حسب الموسيقى التي عليها رؤوس الآيات ، فإننا ندرك سر التقديم والتأخير الحاصل بين الفاعل (موسى) والمفعول به (خيفة) [2] .

وتظهر لنا كلمة (اسطاعوا) مخففة – صرفيا – في قوله تعالى: **(فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقباً)** [3] . فلماذا استُخدم هذا البناء دون (استطاعوا) المألوف والوارد في ذات الآية؟ هل يُخطّأ؟ بالتأكيد سيوجد تحليلٌ وتأويلٌ. إذ الظهور على السدّ والصعود من فوقه أقل صعوبة من نقبه والخروج من خلاله، ولذلك فهو- أي الظهور- بحاجة إلى الاسطاعة، والنقب بحاجة إلى الاستطاعة، فزيادة التاء أعطت قوّة وإرادة أكثر للنقْب. أو إن حذف التاء منها يعني القوة الأقل ، وهي ما يحتاجونه، ولا تكون لهم، فلا يظهرون على السدّ.

---

(١) طه /٦٧.

(٢) يُنظر من أسرار اللغة : أبراهيم أنيس : ط ٧ ، مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ، ١٩٩٤م :٢٤٥.

(٣) الكهف /١٠ .

والشعر يُقاس على ذلك . فإذا جعلناه – بشواهده ونظائره – في مرتبة الإجلال والاحترام، فإننا نعطي لغتنا صفة الاتّساع والتطور المنطقي الطبيعي، بالإضافة إلى إيجاد تحليلات لمستويات اللغة كافة، فتكون القواعد مرنة دون خلل في توسيعها أو تضييقها، وربما في إلغاء بعض جوانبها للتعويض عنها بعبارة أخرى، أو في جعل الأمر لغوياً بحتاً دون ربطه بقاعدة، كما هو الحال في كثير من الألفاظ والتراكيب السماعية من مثل اسم الفعل أو أسلوب التعجب السماعي أو بعض جوانب التقديم والتأخير وغيرها.

* جهود العلماء في توظيف الشعر/ مادة الدراسة

لا يخفى على أحد ما عمله النحاة الأجلاء الأقدمون في توظيف المادة اللغوية – لاسيما الشعر – لتقعيد مستويات اللغة كافة، وكان هذا العمل طبيعياً لترتبط القاعدة بالواقع اللغوي المستخدم.

عدّ اللغويون الشعر الدعامة الأولى لهم، وتكاد كلمة (الشاهد) تكون مقصورة على الشعر أكثر من غيره من المواد اللغوية. ومن هنا امتلأت كتب الشواهد والدراسات بالشعر وربما أهملت غيره. بل ربما اهتم بعض النحاة بالشعر المجهول القائل مادام صادراً عن ثقة يعتمد عليه[1]. ومردّ ذلك عائد إلى جملة من الأسباب ذكرت سالفاً في (أهمية النظير الشعري).

أما مادة الدراسة التي ستشكل هذه الأطروحة ، فقد اهتمت بالشاهد الشعري شاهداً أو نظيراً، لاسيما أن أسلوب هذه المادة يختلف عن غيره؛ لأنه قائم على أساس الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي. ولذا فإن الشعر يجيء في بعض الأحيان شاهداً أو نظيراً على غير المسألة المُعَنْون لها، إذ يُراد منه الردّ على الرأي الآخر، أو مخالفته له، أو تدعيمه والأخذ به.

---

(١) يُنظر البحث اللغوي عند العرب: أحمد مختار عمر، د.ط ، دار المعارف– القاهرة ١٩٧١م :٢٥.

ولهذا فقد تم رصد الشعر في أربعة كتب، أولها: (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري الذي وضع مئات الشواهد والنظائر الشعرية للتعريف برأي الفريقين في المسائل الخلافية، وأما الكتب الثلاثة الأخرى فهي تبع للإنصاف في مسائلها، وعناوينها ، ومعلوماتها، وعرضها، وأشعارها، إلا فيما ندر. وهي كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين الكوفيين والبصريين) وكتاب (مسائل خلافية في النحو) وهما للعكبري، وكتاب (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) لليمني.

ولعل التركيز سيكون منصباً على الإنصاف؛ لأنه- كما ذكرت - أسبق زمنياً ، وأوسع توضيحاً ، وأفضل فنياً، ولأن غيره اعتمد عليه بشكل بارز.

وقد كانت الكتب -غير الإنصاف- تهتم بالشاهد دون النظير ولذلك كانت المادة اللغوية من الشعر فيها قليلة إذا ما ووزنت في الإنصاف.

ولا يوجد- في حدود علمي- كتب أخرى تخصصت في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين غير هذه الكتب، على أن كتاب (مسائل خلافية في النحو) للعكبري لم يرد فيه نظير شعري قط، ومن أجل ذلك فهو بعيد عن المادة المأخوذة .

الباب الأول

النظير الشعري في المستوى الصوتي

*** تقديم**

الفصل الأول (قضايا الهمز)

المطلب الأول: إبدال الهمزة هاء.

المطلب الثاني: إثبات الهمزة وحذفها في (يؤكرم).

المطلب الثالث: حذف الهمزة من (وَيْلُ أُمِّهِ).

الفصل الثاني (قضايا الحركات)

المطلب الأول: إشباع الحركات.

المطلب الثاني: الاجتزاء بالحركة عن المد.

المطلب الثالث: الوقف بنقل الحركة.

الفصل الثالث (قضايا بنية الكلمة صوتياً)

المطلب الأول: الترخيم.

المطلب الثاني: حذف التنوين لالتقاء الساكنين.

المطلب الثالث: ميم اللهمّ.

*** تقديم:**

إن الخوض في المستوى الصوتي يعني البدء من الأساس في اللغة ونظامها، وهذا يؤدي إلى القول بأنّ أيّ تفكير أو تحليل أو تقعيد للغة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الصوتي لها. إذ مردّ الدلالة والمعنى إلى التراكيب، والتراكيب إلى الألفاظ المعجمية وبنائها، وهذه الأخيرة إلى الأصوات. ومن هنا يتولّد عندنا تفاعل دائب بين السياق والنظام الصوتي[1]. لأن المتكلم لا يمكن أن يحدث كلاماً منطوقاً أو مكتوباً إلا والنظام الصوتي يسيطر عليه، من حيث هو المادّة الأساس في تشكيل الكلام من ناحية، ومن حيث المقام الذي يتم فيه الكلام من ناحية ثانية. فاللغة أصوات يعبّر بها عن المراد.

ثم إن تناول هذا الجانب من البحث في الأصوات مهم ومفيد، لأن أصوات العربية ثابتة- إلى حد كبير جدّاً- نطقياً، منذ الجاهلية إلى أيّامنا هذه. والدليل على ذلك الرواية الصحيحة المتواترة للقرآن الكريم وقراءاته من المجيدين المعاصرين طبقاً لما كانت القراءة ذاتها في صدر الإسلام[2]. وما يعرف عن أمّة العرب من المحافظة على مالا موجب لتغييره في الحياة، كالحفظ للأنساب والأخلاق[3]، والحفظ الواضح لكثير من العادات الاجتماعية وأساليب العيش.

ولذلك فإننا ندرس اللغة صوتياً كما لو أننا نعيشها في صدرها الأول الذي وصلتنا مادته اللغوية شعراً ونثراً. مع أن هناك بعض التغييرات للوسائل في الدراسة ولبعض الأوصاف لحروف معيّنة في العربية.

وستتم في هذا الباب دراسة النظير الشعري، الذي جاء لتوضيح قضايا صوتية، درسها النحاة القدماء على أنها تتبع هذه القضايا، وربما على أنها نحوية تركيبية. ولكنني تناولتها جملة على أنها صوتية. فقد جاءت هذه القضايا عناوين رئيسة في كتب الخلاف، أو فروعاً على مسائل رئيسة.

---

(١) يُنظر: جهود ابن جني :هنداوي. :١٦-١٧.

(٢) يُنظر الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس. د.ط ، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة ،١٩٩٢م :٣٨.

(٣) يُنظر فقه اللغة وخصائص العربية: محمد المبارك ، ط٦، دار الفكر- بيروت ،١٩٧٥م : ٢٥٣.

الفصل الأول: (قضايا الهمز)

الهمز[1] هو انطباق فتحة المزمار انطباقاً تاماً يمنع مرور الهواء إلى ما بعد المزمار، ثم انفراج فتحة المزمار فجأة ، ليُحدث ذلك الانفتاحُ انفجاراً للهواء بعد ضغطه ، مما يسبب نشوء صوت هو(الهمزة) ، فالهمزة صوت شديد، لا نستطيع وصفه بالهمس أو بالجهر، لأن ما يحدث هو انطباق وانغلاق تام للوترين الصوتين، وهذا لا يسبّب ذبذبة صوتية حتى نصِف الهمزة بالجهر، ولا يُحدث جريانا للنفس بعد انفتاح الوترين، ومن ثمّ لا نستطيع وصف الهمزة بأنها مهموسة .

وهذه العملية تحتاج إلى جهد عضلي يختلف عن الجهد في باقي الحروف ؛ وذلك لسببين:

أولهما: المكان الذي تتولّد فيه الهمزة. وهو الوتران الصوتيان أو فتحة المزمار، وهذا المكان غاية في الحساسية، فهو مخرج محقق وليس مقدّراً، أي أنه يعتمد على عضو نطق واحد بمكان واحد هو الوتران، وهو أبعد مخرجاً عن الشفتين واللسان . ويُعطي هذا البعد صفة الصعوبة نسبياً للصوت أو الحرف إذا ما قورن بالأصوات الخارجة من أسلة اللسان أو الشفتين مثلاً.

ثانيهما: إذا لم يحدث هذا الجهد العضلي بتمامه، فإن الهمزة ستتأثر، وتتغير إلى أشكال أخرى من الأصوات، هي أسهل نطقاً مما عليه الهمزة، وذلك بإبدالها بعض أصوات الحلق، كالهاء، أو العين، أو المدّ. وربما زاد الأمر بأن تُحذف الهمزة -لاسيما إذا كانت ساكنة-.

ولهذا فقد جاءت للهمزة أحكام مختلفة ومتعددة في نطق العرب للقرآن الكريم بقراءاته ، أو لكلامهم. فاللهجات العربية على مرّ العصور مالت إلى تخفيف الهمزة والفرار من نطقها محققة ؛ لما تحتاجه من الجهد العضلي المشار إليه آنفاً. وقد لجأ القراء إلى وسائل في ذلك منها:

---

(١) يُنظر في هذا الموضوع: الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس : ٨٩ وما بعدها. والأصوات العربية: كمال بشر، د.ط ، مكتبة الشباب ــ القاهرة، د.تاريخ : ٦٩. واللهجات العربية في التراث:أحمد علم الدين الجندي ، د.ط ، الدار العربية للتراث- د.مكان ، ١٩٨٣م : ٣١٧/١ وما بعدها.

١- إسقاط الهمزة من الكلام، والتعويض عنها بإطالة الحركة قبلها نحو (مُؤمنون) لتصبح (مومنون).

٢- تسهيل الهمزة بين بين: أي أن تُنطق الهمزة بين الهمز المحقق وحرف لين مناسب لحركة ما قبلها. وعادة ما تكون في الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها نحو (أأعجميّ) لتصبح (آعجميّ) من قوله تعالى (**أأعجميٌّ وعربيٌّ**) [١].

٣- إسقاط الهمزة من الكلمة دون التعويض نحو (سْنان) في اللهجات الحديثة بدلاً من (أسنان). أو (بْراهيم) و(سْماعيل) من (إبراهيم وإسماعيل) و(يوم الْحَدّ) من (الأحد) [٢].

٤- إبدال الهمزة صوتاً آخر، بينه وبين الهمزة علاقة تقارب في المخرج مع شيءٍ من التجانس في الصفات. وذلك نحو إبدال الهمزة في (أن) عيناً (عَنّ) ، إذ العين من حروف الحلق القريبة جداً من الهمزة.

ومن هنا، استطاعت هذه الدراسة أن ترصد ثلاث قضايا متعلقة بالهمز، قضية ذات صلة بالإبدال والتغيير، وهي إبدال الهمزة هاء. وقضية متعلقة بإبقاء الهمزة في البنية السطحية ، مع أن المتوقّع حذفها. والقضية الثالثة هي حذف الهمزة من بنية الكلمة.

المطلب الأول: إبدال الهمزة هاءً:

هنالك علاقة صوتية بين الهمزة والهاء تجعل الهمزة تبدل هاء. وذلك أن مخرجهما من الحنجرة[٣] ، مع أن الهاء ربما يكون أقرب نسبيّاً للشفتين، إلا أنهما من مخرج واحد، ويُضاف إلى ذلك أن الهمزة ليس مجهورةً تماماً ولا مهموسةً تماماً، والهاء قد تُلفظ بشيءٍ من الجهر إذا ضُغط على مخرجها بكمية زائدة من الهواء، وحينها سنسمع صوت همس الهاء مختلطاً بذبذبة

---

(١) فصلت /٤٤ .

(٢) يُنظر بحوث ومقالات في اللغة: رمضان عبد التواب ، ط٣ ، مكتبة الخانجي – القاهرة ،١٩٩٥م :٢٧٢.

(٣) يُنظر الأصوات العربية: بشر : ٩٠ و١١٤ و ١٢٢-١٢٣.

الوترين الصوتيين[1] . كما أن نطق الهاء يشبه نطق حروف المد -لاسيما الألف- إذ ينفتح الوتران الصوتيان دون تحرك لهما ، فيكون وضع أعضاء النطق (فتحةَ المزمار والفم) بحالة تشبه الحالة عند نطق الألف المدية ، مع اختلاف في قضيتي الجهر والهمس، فالألف مجهورة والهاء مهموسة، ولكن الهاء – كما أسلفت – قد يشوبها الجهر بوضع معين، ومن ثمَّ ، فإن الهمزة – بتخفيفها وإبدالها- تميل إلى حرف المدّ، وهناك تشابه بين المدّ والهاء في عمل أعضاء النطق- لاسيما الألف كما ذكر- كما أن الهاء قد تجهر، وهي من ذات مخرج الهمزة، فلذلك تبدل الهمزة- لصعوبتها- هاءً للسهولة واليسر واقتصاد الجهد.

جاءت هذه القضية ضمن مسألة (زيادة اللام في خبر لكنّ)، وذلك في ردّ البصريين على الكوفيين بأن ما استشهدوا به من جواز دخول اللام على خبر لكن – وهو قول الشاعر-:

*** ولكنّني مِن حُبّها لَكَميدُ***[2]

شاذ؛ لأنه قليل، ولا يوجد له نظير في كلام العرب وأشعارهم[3].

واحتجّ الكوفيون بالقياس على ذلك. إذ جاؤوا بنظير، مقيس عليه دخول اللام على خبر لكنّ، فقالوا: إن الأصل في (لكن) (إنّ) وزيدت عليها لا والكاف، وهذا يشبه زيادة اللام والهاء على (إنّ) في لهنّك، ونظيره قول الشاعر:

لَهِنَّكِ من عبسيّةٍ لَوَسيمَةٌ على هنوات كاذبٍ من يقولُها[4]

لكن البصريين ردّوا هذين النظيرين، فالأول قليل شاذ ولا نظير له في العربية، وأما الثاني فزعموا أنه على غير ما وصفهُ الكوفيون بأن اللام والهاء زائدتان في (إنّ). بل إن أصل الهاء همزة. فاللام دخلت على (وسيمة) لأنها خبر (إن) التي أبدلت همزتها (هاء). فأصلها

---

(١) يُنظر: الأصوات اللغوية: أنيس، ص٨٩.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري : ٢١٤/١. ويُنظرمعجم شواهد النحو: حنا رقم (٥٨٢).

(٣) ينظرالإنصاف: الأنباري ٢١٤/١.

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢١٤/١ ، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا رقم (٢٠٦٧).

(لَإنّكِ). ثم جاء البصريون-على هذا الإبدال بين صوتي الهمزة والهاء- بنظيرين شعريين. هما قول طفيل الغنويّ.

فَهيّاكَ والأَمْرَ الذي إن تَوَسَّعَتْ مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليكَ المصادرُ[1].

وقول الآخر:

يا خالِ هلاّ قلتَ إذْ أعْطيْتَني هِيّاكَ هِيّاكِ وَحَنْواءَ العُنُقْ[2].

فأبدلت الهمزة في كلمات (إيّاك)- في النظيرين- (هاء) لتصبح (هِيّاك) ، وقد أقرّ النحاة واللغويون هذا الإبدال وأجازوه[3].

ومردّ ذلك -كما بان سابقاً- أن الهمزة والهاء صوتان حنجريان، والفروق بينهما كامنة في الصفات.

ولذلك فإن صعوبة النطق بالهمز تجعل المتكلم يميلُ بها نحو السهولة واليسر، فإما أن يُبدلها حرف مد ملائما لحركتها أو حركة ما قبلها، أو أن يبدلها حرفاً يشترك معها في المخرج - وهو الهاء- فيكون ذلك أقرب وأسهل كما في النظيرين السابقين.

على أنه قد ورد أن الهمزة تسهّل لتُنطق صوتاً بين الهمزة والهاء، وهو للهاء أقرب. وقد وصف هذا الصوت بالهمزة المسهّلة.

ولعل أقرب نطق له ظاهرٌ في اللفظة لقرآنية (أأعجميّ) من قوله تعالى: (**أأعجميٌّ وعربيٌّ**) [4]. إذ تُسمع من المجوّدين وكأنها (أهعجميّ)[5].

---

(١) البيت له في ديوانه: تح محمد عبد القادر أحمد، ط ١،دار الكتاب الجديد - د. مكان ، ١٩٦٨م : ١٠٢ ، برواية (تراحبت) بدل (توسعت) ولا تأثير على موطن الاحتجاج .

(٢) البيتان من الرجز، بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢١٥/١. ويُنظرمعجم شواهد النحو: حنا (١٨٤٧).

(٣) يُنظر: الكتاب: أبو بشرعمرو بن عثمان سيبويه ١٨٠هـ: تح عبد السلام هارون، ط١، دار الجيل- بيروت د. تاريخ : ٢٣٨/٤. وشرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري ٩٠٥هـ : تح محمد عيون السود، ط ١، دار الكتب العلمية- بيروت ، ٢٠٠٠م : ٦٩٢/٢.

(٤) فصلت /٤٤ .

(٥) يُنظر الأصوات اللغوية: أنيس :٩١.

وقد يتساءل سائل : لماذا لم تبدل الهمزة في (إيّاك) ياء، مادامت مكسورة؟

والجواب عن هذا أنه لو أبدلت (ياءً) لتولّد في الكلمة مقطع صوتي يحوي حركة مزدوجة صاعدة، على هذا النحو:

yiy yaa ka

وعلى الرغم من وجود هذه الحركة في العربية وقبول النظام الصوتي لها[1]، إلا أنه يمكن تجاوزها وتفاديها وهو الأولى. لذلك كان الإبدال باتجاه الهاء أسهل في النطق، وأبعد عن هذا المقطع ، وعن التتابع الصوتي (الياء فالكسرة فالياء المشدّدة) ، كما أننا محكومون هنا بالاستعمال اللغوي، فقد جاء على هيئة الهاء، ولو جاء على غيرها لكنّا مضطرين للانصياع لهذا الاستعمال، ودورنا هنا في هذه الحالة سيكون تفسيرياً فقط.

المطلب الثاني: إثبات الهمزة وحذفها في (يؤكرم):

جاء النظير الشعري لهذه القضية فرعاً على مسألتين: الأولى (القول في اشتقاق الاسم) والثانية (أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر؟).

وقد استدلّ بالنظير في كلتا المسألتين للحديث عن حمل الشيء على الشيء. فقد حُمِلت الأفعال (نُكْرِمُ وتُكرِمُ ويُكرِمُ)- بحذف همزتها- على الفعل (أُكرِمُ) الذي حُذفت همزته الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة الدالة على المتكلم في (أُؤَكرِمُ). مع أن الأفعال الثلاثة لم تجتمع فيها همزتان. فالأصل هو (نُؤَكرِمُ وتُؤَكرِمُ ويُؤَكرِمُ).

ردّ البصريون في المسألة الأولى على الكوفيين قولهم: إن الاسم مشتق من الوسم[2].

---

(١) يُنظر دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية: يحيى عبابنة ، ط١، دار الشروق-عمان ٢٠٠٠م، ١٣٤.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/١٠-١٢.

وأوجبوا قلب الواو- رابعة - إلى ياء ؛ ليثبتوا أن الاسم مشتق من السموّ. ولذلك أنت تقول (أسميته) فتقلب الواو ياء. وكانوا في ذلك قد حملوا هذا القول على قضية حمل الماضي على المضارع في قلب رابعة إلى ياء مع أن أصله واو، ففي المضارع نقول (يُعلي) والأصل (يُعلِوْ)، وفي الماضي نقول (أعليتُهُ).

وبذلك ، قاسوا هذا على مسألة حمل الأفعال المذكورة آنفاً على (أُكرِمُ) مع أن أصلها بالهمز دون حذف. وجاؤوا بنظير شعري فيه استخدام لفعل من الأفعال على أصله: وهو قول الراجز:

*** فإنّه أهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَما***[1]

والشاهد فيه مجيء (يؤكرم) على الأصل في بقاء الهمزة.

كما قاسوا ذلك على ما حدث في الأفعال (أَعِدُ ونَعِدُ وتَعِدُ) ، إذ حُذفت الواو منها حملاً على حذفها من (يَعِد) لوقوعها بين ياء وكسرة[2].

وقاسوا كلمة (يوعِدُ) مع حذف الهمزة منها على (يُؤَكرم) وحذف الهمزة منها (يُكرم)، فأصلها هو (يُؤَوْعِدُ)[3].

وحذف الهمزة في باب (أفعل) موجود، ولكثرته اطّرد لثقل الهمزة، وقد أشار الخليل إلى ذلك[4].

وعلى أية حال، فالنظير الشعري الوارد هو استخدام للأصل المرفوض (يؤكرم)، وهو يمثل البنية العميقة للفظة. وإذا أردنا وصف ما حدث له حتى أصبح (يُكرم) بحذف الهمزة، فليس لنا أن نبقى على القول بأنه حمل على (أُكرِمُ) من (أُؤَكرِمُ) لِهمزتين.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١١/١ ، ويُنظر معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون، ط١ ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ١٩٧٢م : ٥٣٢/٢.

(٢) الإنصاف: الأنباري ١٢/١-١٣.

(٣) الإنصاف: الأنباري ٧٨٥/٢.

(٤) يُنظر الكتاب: سيبويه ٢٧٩/٤.

يرى رمضان عبد التواب أنّ حذف الهمزة الثانية يعود إلى توالي مقطعين متماثلين، إذ العربية تفرّ من توالي الأمثال، فتحذف أحد المقطعين المتماثلين، ومن هنا فإنّ وجود همزتين متتاليتين في (أُؤَكرم) يستلزم حذف إحداهما، فحذفت الثانية، وبقيت الأولى للدلالة على المتكلم في المضارع. وهكذا كل مضارع ماضيه (أَفْعَلَ) مسند إلى ضمير المتكلم. ويضيف عبد التواب أن باقي الإسنادات إلى حروف المضارعة تُقاس على هذا الأمر، وذلك في (نؤكرم وتؤكرم ويؤكرم) ، وعده من القياس الخاطئ لطرد الباب على وتيرة واحدة[1]. كماعدّه – بهذا الشكل – من الرّكام اللغوي الذي اندثر وبقيت فيه بعض الأشكال والألفاظ[2].

لا أميل إلى هذا التوجيه في حذف الهمزة الثانية ؛ وذلك لأمرين وجيهين– في رأيي– :

أولهما: إن توالي الأمثال الذي افتُرض في نحو (أُؤَكرم) مقطعياً ليس دقيقاً، إذ الهمزة الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وهذا يُحدث مخالفة صوتية بين الهمزتين ضماً ثم فتحاً. كما أن الهمزة الأولى تكوّن مقطعاً صوتياً قصيراً مفتوحاً وحدها (u<)، وأن الهمزة الثانية تشترك معها الكاف الساكنة في تكوين مقطع قصير مغلق بصامت (ak<)، فلا يوجد مقطعان متماثلان متواليان، لا بالحركات ولا بنوع المقطع.

ثانيهما: وردت نظائر في العربية لاجتماع همزتين كما في (أُؤَكرم)، ولم يُحذف منها صوت الهمزة الثانية، مع أنهما –على رأي عبد التواب– من قبيل توالي الأمثال نحو (أُؤَسِّسُ وأُؤَمِّنُ) وغيرهما، فلماذا لم تحذف الهمزة في مثل هذه النظائر؟

---

(١) يُنظر بحوث ومقالات: عبد التواب: ٥٠-٥٢ ، والتطوّر اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه : رمضان عبد التواب ، ط٣ ، مكتبة الخانجي– القاهرة ١٩٩٧م : ١٠٤-١٠٥.

(٢) يُنظر بحوث مقالات:عبد التواب ٧٢-٧٣.

أعتقد أن الأمر عائد إلى أصالة الهمزة في الكلمة وجذرها، فالهمزة في نحو (أكْرَم) ليست إلا زيادة من الزيادات على الثلاثي، غير أنها في نحو (أسَّس وأمّن) أصلية ، وحذفها يُحدث غموضاً في الدلالة. ومن هنا فإن حذف الهمزة في (أُوَكرم) لا يعود إلى توالي الأمثال بل إلى تعليل آخر.

هذا التعليل متمثل بأنه ربما حدث للهمزة إبدال أو تسهيل بحرف مناسب لحركة ما قبلها وهي الضمة. فأصبحت الكلمة (أُوَكرم) ، وتُقاس بقية الأفعال (نُوَكرِمُ وتُوَكرمُ ويُوَكرِمُ) على ذلك، لتصبح هكذا : (نُوَكرمَ وتُوَكرم ويُوَكرم)، ومما يدل على احتمال هذا التغيّر الصوتي كلام النحاة بأن أي اجتماع للهمزتين لا بد وأن يحدُث له إبدال أو تسهيل لإحدى هاتين الهمزتين، دون الإشارة الصريحة إلى حذف أولاهما أو ثانيهما(١).

وعلى هذا فقد أصبحت الواو في هذه الكلمات بين ضم وفتح، مما يعني أنه قد تولّد عن هذا التسهيل للهمزة حركة مزدوجة على النحو التالي:

١) >u>ak rim / nu >ak rim / tu>ak rim

٢) >u wak rim / nu wak rim / tu wak rim : لتصبح

ومادام حذف الحركة المزدوجة لا يؤدي إلى لبس في المعنى- واللغة تميل إلى السهولة- فإنها تحذف لتصبح الكلمات:

٣) >uk rim / nuk rim / tuk rim

وأما الفعل (يُوَكرم) فقد اجتمعت فيه حركتان مزدوجتان صاعدتان هما (yu) و (wa) فحذفت الثانية كما في الأمثلة السالفة- ولم تُحذف الأولى لدلالتها على ضمير الغائب في المضارعة- على النحو الآتي:

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٥٤٩/٣ ، والخصائص: ابن جني ٢٥٣/٢ ، وشرح التصريح: الأزهري ٧٠٤/٢ وما بعدها.

(الأصل) ١) yu >ak rim

ثم (التسهيل أو الإبدال) ٢) yu wak rim

ثم (حذف الحركة المزدوجة) ٣) yuk rim

ويُضاف إلى ذلك كله أن هذا الحذف غيّر عدد المقاطع التي تحتويها الكلمة من ثلاثة مقاطع – في حالة الوقف – إلى مقطعين، فأوجد تناسباً صوتياً بين أول الكلمة وآخرها، ففي حالة المقاطع الثلاثة كان التصويت في بداية الكلمة قوياً في المقطعين الأول والثاني، ثم قَلَّ في الثالث، أمّا في حالة المقطعيْن فقد حصل التصويت الأعلى في مقطع واحد، مما أحدث تناسباً صوتياً أكثر مما هو عليه في حالة المقاطع الثلاثة.

وللتوضيح، أستعين بما أورده سمير استيتيه حول ذلك[1]، فالتغير على مقاطع الكلمة الواحدة يجعلها منسجمة على نحو مختلف عما هي عليه قبل ذلك، فالبنية العميقة لكلمة (قيمة) – مثلاً– كانت (قِوْمَة) ، فقلبت الواو ياء مدّية بسبب تأثير الكسر قبلها، إذ إن الانتقال من الكسر إلى الضم أو الواو ثقيل على اللسان. ومن هنا فإن الكلمة مرّت بمرحلتين:

الأولى: قلب الواو– نصف الحركة – إلى الياء – نصف الحركة– بسبب الكسر قبلها، هكذا:

qiw mah ⟶ qiy mah

الثانية : مماثلة الياء– نصف الحركة – للكسرة قبلها ، لتصبح كسرة مثلها ، هكذا :

qiw mah ⟶ qii mah

وعند تطبيق هذه المراحل يظهر أن التردد والامتداد الزمني له في المقطع الأول لكلمة (قِوْمَة) (qiw) عاليان ، وأنهما في المقطع الثاني (mah) منخفضان، وهذا يشكل نشازاً بين إيقاعات المقطعين. الإيقاع في المقطع الأول عال والانتقال منه إلى الثاني مضطرب. والشكل التالي يوضح الأمر:

---

(١) يُنظر: الأصوات اللغوية:سمير استيتية ، ط١ ، دار وائل – عمان، ٢٠٠٣م :٣٢٩ وما بعدها.

أما التردد والامتداد الزمني في المرحلة الثانية للكلمة- وذلك عند لفظها بـــ(قِيّمة)- فإنه ينخفض في المقطع الأول ، مما يقلل النشاز والاضطراب بين المقطعين، إلا أنه النفـــور بـــاق. هكذا :

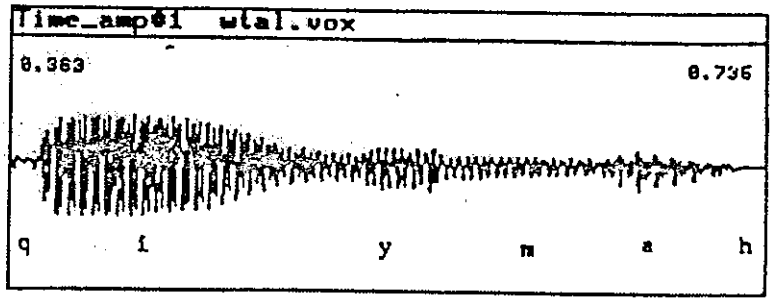

أما في المرحلة **الثالثة** للكلمة ، وذلك عند نطقها (قيمة) (qii mah) فإن التردد يقـــل أكثر ، والانتقال من المقطع الأول إلى الثاني يكون سلسا ،ودون نشوز بين المقطعين، هكذا:

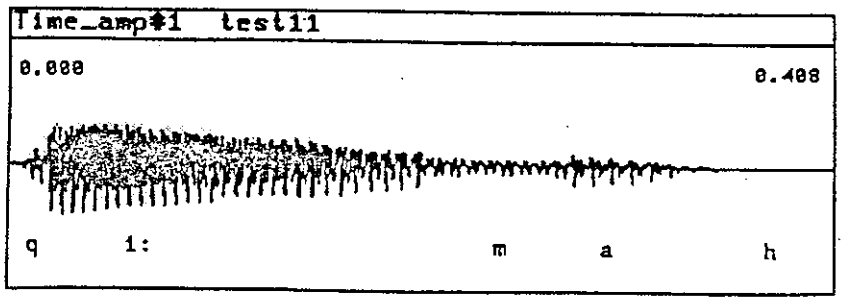

وكذلك الحال بالنسبة لمثل هذه البنية (يؤكرم) ، فنحن ندرك – بأسماعنا – علوّ التـــردد الحاصل عند الانتقال بين المقطعين الأول والثاني، ثم انخفاضه عند الانتقال مـــن الثـــاني إلـــى الثالث. وحتى يحدث انسجام بين مقاطع الكلمة لا بد من تماثل بينها في التصويت والتردد، فلما كان حذف الهمزة يُحدث ذلك فإنه قد حصل.

المطلب الثالث: حذف الهمزة من (وَيلُمّه):

هذه القضية فرع على مسألة (وزن إنسان وأصل اشتقاقه)، فقد رأى الكوفيون أن أصل (إنسان) (إنسيان) حُذفت منه الياء. والحذف كثير في العربية لكثرة الاستعمال، ومنه حذف الهمزة من (ويلمّه)، إذ الأصل (ويلُ أُمّه) . ونظير ذلك قول المتنخل الهذليّ:

وَيْلُمِّهِ رَجلاً تأبى بِهِ غَبَناً إذا تجرّدَ، لا خالٌ، ولا بَخَلُ[1]

وقول الخنساء:

وَيْلُمِّهِ مِسْعَر حربٍ إذا أُلْقِيَ فيها وعَلَيْهِ الشَّلِيلْ[2]

والشاهد في هذين النظيرين مجيء كلمة (ويلُ أُمّه) محذوفة الهمزة .

عند النظر في حذف الهمزة هنا نُدرك ميل العربية إلى التسهيل في النطق، لاسيّما في صوت مثل الهمزة، إذ هو يتعرّض للتصرّف كثيراً بالحذف أو التغيير. فربما حُذف في قولهم (ويلُمّه) مباشرة. وربما يكون حدث له ما حدث في القضيّة السابقة، في أفعال (أُكرم) وأخواتها.

ولذلك لا بد من تغيير صوتي يُساعد على السهولة والخفة، لاسيما أن الضم جاء مع الهمز الذي يمكن التصرّف فيه. فالعرب عموماً-غير تميم[3]- يسهّلون الهمز على حسب تأثير الحركات فيها. والنظير الأول الذي بين أيدينا من هذيل التي تسهّل الهمز ولا تنبر[4]، ولهذا كلّه يحدث التغيير الصوتي للهمزة. وهو إبدالها أو تسهيلها لحرف الواو المناسب لحركتها (الضمة) ، فيصبح تركيب (ويلُ أُمّه) (ويلُ وُمّه).

---

(١) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكّري ١٢٨١/٣ والإنصاف: الأنباري ٨٠٩/٢ .

(٢) البيت لها في ديوانها: تح إسماعيل اليوسف، د.ط ، دار الكتاب العربي-دمشق ،د. تاريخ : ١٢١.

(٣) يُنظر اللهجات العربية : إبراهيم أنيس، ط٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٩٢م : ٧٨.

(٤) يُنظر لسان العرب: ٢٨/١.

ويحدث في هذا التغيير تولّد لحركة مزدوجة هي (wu). وعندئذٍ يمكن الـتخلّص منهـا كلّها، فتظهر لنا هذه البنية على ما جاء بها النّظير، هكذا.

١) way lu > um mih (البنية العميقة)

٢) way luwum mih (تسهيل الهمز)

٣) way lum mih (حذف الحركة المزدوجة مع التأثير على اللام/البنية السطحية)

وربما يحدث حذف للواو دون حركتها[1]، فاجتمعت حينها الضمة مع الضمة قبلهـا، ولا بد من بقاء إحداهما وحذف الأخرى، لأنه – ببقائهما معاً – يتولّد عندنا مقطع مرفوض، وهـو المقطع الطويل المغلق بصامت (ص ح ح ص)، وعندها لا بد من التخلص منه بأحد أمرين:

إما بالهمز بين الضمتين، كما في (شأبة)، وهذا يرجع الصيغة إلى ما تمّ الفرار منه (ويلُ أُمّه). وإما أن يحدث تقصير للحركة الطويلة كما في (قول) إلى (قُل) وهو الذي أراه. هكذا:

١) way lu wum mih

٢) way luum mih (حالة حذف الواو دون حركتها)

٣) way lum mih (حالة تقصير الحركة ، والتخلص من المقطع المرفوض)

---

(١) يُنظر في سقوط الياء أو الواو بين حركتين: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحـديث: الطيّـب بكّوش. ط٣ ، د. دار نشر، د.مكان ، ١٩٩٢م : ٥٤-٥٧.

الفصل الثاني: (قضايا الحركات)

أولى علماء الأصوات الحركات عناية كبيرة، وذلك لأنها تتعرض لتغييرات كثيرة إذا ما قيست بالصوامت. والحركات على جزأين: قصيرة وهي الفتحة والضمة والكسرة، وطويلة وهي ألف المد (فتحتان أو أكثر) ، وواو المدّ (ضمتان أو أكثر) ، وياء المدّ (كسرتان أو أكثر). وليس الفرق بين الفتحة ومقابلها(ألف المد) إلا في كميّة الحركة وزمانها. فألف المد هي فتحة مكررة أو فتحة طويلة. وكذلك الأمر في الواو والياء المدّيتين . وقد يَطول المدّ أكثر من حركتين فيصل إلى ثلاث ، أو أربع ، أو خمس ، أو ست ، وهو ما الذي عليه القراء في تجويد القرآن. وهناك مرتبة ثالثة للحركات أقل منها كمية وزماناً ، وهي عند الروم ، إذ تكون الضمة ثلث الضمة المحققة تقريباً. وكذلك الكسرة[1].

ومن هذا الوصف للحركات ندرك أن الاختلاف صوتي لفظي وليس وظيفيا، بمعنى أن الحركات سواء كانت بالروم أو بالتحقيق فإن وظيفتها في أداء المعنى واحدة، وكذلك بالمد حركتين أو أكثر.

وليس معنى ذلك أن الحركة الطويلة إذا طوّلت أكثر أنها لا تؤثر في المعنى، أو أنها إذا قصّرت لا تعطي دلالة أخرى في حدود المعنى العام[2].

وقد عالجت الدراسة في هذا الفصل ثلاث قضايا لها علاقة بالحركات : الأولى: إشباع الحركات، والثانية : الاجتزاء بالحركة عن المد (تقصير الحركة الطويلة)، والثالثة : الوقف بنقل الحركة.

---

(١) يُنظر سر صناعة الإعراب: ابن جني : ١/١٧، ٢/٦٣٠ ، والأصوات اللغوية: أنيس/١٥٧-١٥٨ والأصوات العربية: بشر:١٤٨ ، ودراسات وتعليقات في اللغة: عبد التواب: ١٨٦-١٨٨ ، والأصوات اللغوية: استيتية: ٢٤١ وما بعدها.

(٢) يُنظر الأصوات اللغوية: استيتية : ٢٤٨، ٢٥٤.

المطلب الأول: إشباع الحركات:

تعددت الآراء والاختلافات بين البصريين والكوفيين حول علامة إعراب الأسماء الستة. بل إن البصريين أنفسهم تعددت آراؤهم.

رأى الكوفيون أنها معربة من مكانين. ورأى البصريون أنها معربة من مكان واحد، وأن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب. ورأى أبو عثمان المازني أن الحرف الثاني من الأسماء الستة هو حرف الإعراب، أمّا الواو والألف والياء فهي إشباع للحركات. فإذا قلنا: هذا أبوك، فالتقدير- على هذا الرأي - أنه مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والواو ناتجة عن إشباع الضمة، لاسيما وأنه قد ورد عن العرب قولهم في الرفع: هذا أبُك، وفي النصب: رأيت أبَك. وفي الجر: مررتُ بأبِك. ورأى بعض البصريين أنها تعرب كالاسم المقصور(١).

هذه مجمل آراء الفريقين في علامات إعرابها. وقد جاء النظير الشعري في هذه المسألة دليلاً لرأيين: الرأي القائل بإعرابها كالأسماء المقصورة. والرأي القائل بأن الواو والألف والياء إشباع للحركات.

فمن الرأي الأول قول العرب: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك.

ونظيره الشعري قول رؤبة بن العجاج:

إنّ أبـاها وأبـا أبـاها

قد بلغا في المجدِ غايتاها(٢)

فقد تعامل رؤبة مع كلمة (أب) معاملة الاسم المقصور ، إذ التزمت لفظا ثابتا.

ويرى الرأي القائل بإعراب الأسماء الستة كالاسم المقصور أن الشاعر في هذا البيت قد نصب (أباها) الأولى، وجرّ (أباها) الثانية- بعلامة مقدّرة- حسب الموقع الإعرابي- على الألف، وكذلك عطف (أبا) على الأولى.

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري المسألة الثانية، ١٧/١ وما بعدها.

(٢) الرجز له في ديوانه : ١٦٨.

وهذا الرأي مدحوض من جهتين:

الأولى متعلقة بأن سبب التزام الألف في الحالات الإعرابية الثلاث قد يكون لَهَجيّاً، بمعنى أن بعض اللهجات، أو واحدة منها، كانت تنطق هذا الاسم بالألف، كما تفعل بعض اللهجات في أيامنا بالتزام الواو في الحالات الإعرابية الثلاث أيضاً، نحو (إجى أبوك وشُفت أبوك وسلمت عبوك) في شمال الأردن، وربما في أماكن أخرى كثيرة. وهذا يعني أن الأمر لا يؤخذ بقياس الأسماء الستة على الاسم المقصور.

والثانية عائدة إلى نظام الإتباع الصوتي، فالشاعر أتبع لفظة (أباها) الثانية صوتياً للألفاظ المنتهية في شطر كل بيت من أبيات الرجز. والأشطر هي قول الراجز رؤبة بن العجاج[1]:

أيّ قلوص راكب تراها ... شالوا عليهمّ فَشُلْ عَلاها

واشدُد بِمَثْنى حَقَب حقواها ... ناجيةً وناجِياً أباها

واهاً لليلى ثم واهاً واها ... هي المُنى لو أنّنا نلناها

يا ليت عينيها لنا وفاها ... بثمنٍ نُرْضي به أباها

إنّ أباها وأبا أباها ... قد بلغا في المجد غايَتاها

فقد تعامل الشاعر مع الأسماء الستة وفقاً للقاعدة القياسية، حيث تنصب بالألف، ولكنه- وبسبب مجيء هذه الألفاظ في نهاية كل شطر من الرجز على ذلك النّحو- بقي ملتزماً بالنسق الصوتي إتباعاً في (أباها) لأواخر الأشطر كلّها.

وعلى أيّ حال، فإنني ذكرت هذه القضيّة على الرغم من انتفاء العلاقة بينها وبين القضية التي نحن بصددها، وهي إشباع الحركات. والسبب هو العلاقة مع إعراب الأسماء الستة.

---

(١) الديوان : ١٦٨.

لتكون القضية قد دُرِست هنا، مادام قد ورد فيها نظير شعري لرأي نحوي متعلق بها. وحتى لا تُطرح في موضع آخر من هذه الدراسة.

أما القضية الأصيلة في هذا المسألة فهي للرأي القائل بإعراب الأسماء الستة بحركات على حرف الإعراب، الباء من أب والخاء من أخ وغيرها- وهو رأي أبي عثمان المازني من البصريين- ثم نشوء حرف مد بعد حرف الإعراب بسبب إشباع الحركة الإعرابية.

جيء على هذا الرأي بنظائر متعددة لقضية إشباع الحركات في الشعر، وهي قول إبراهيم بن هرمة:

الله يعلم أنّا في تلفّتنا ... يوم الفراق على إخواننا صورُ

وأنني حيثما يثنى الهوى بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظورُ[1]

والنظير في هذا البيت هو إشباع الضمة في كلمة (فأنْظُرُ) لتصير (فأنظورُ). وقول الآخر:

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً ... من هجو زبّان لم تهجو ولم تَدَعِ[2]

أشبع الشاعر ضمة الجيم من (لم تهجُ) لتصير (لم تهجو) وحقها عدم الإشباع، بسبب حرف الجزم قبل المضارع. ومنه قول الراجز:

*** كأن في أنيابها القَرَنْفول***[3]

وقد أشبع الشاعر الضمة على الفاء من كلمة (القرنفُل) فصارت (القرنفول) .

وهذه النظائر تمثل إشباع الضمة لتنشأ الواو.

وأما إشباع الفتحة لتصير ألفاً فنظيره قول إبراهيم بن هرمة:

---

(١) البيتان له في ديوانه: تح محمد المعيبد، د.ط ، مطبعة الآداب- النجف الأشرف ، ١٩٦٩م : ١١٧-١١٨.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٤/١ . يُنظر المعجم المفصّل في شواهد النحو العربي: إميل بديع يعقوب، ط١ دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٢م : ٥٥٠/١.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٤/١ ، ويُنظر: معجم شواهد النحو: حنا رقم (٣٥٨٩).

وأنتَ من الغوائلِ حـــين تُرمـــى ومـــن ذَمِّ الرجـــال بِمُنْتَـــزاحِ[1]

والنظير هنا هو كلمة (بمنتزاح) ، فالأصل (بمنتزَح) ولكن الشاعر أشبع فتحة الزاي. وقول الراجز:

أقولُ إذا خرّتْ على الكلكالِ

يا ناقتا ما جُلْتِ من مجـــالِ[2]

أشبع الشاعر فتحة الكاف الثانية من (الكلكل) لتصبح (الكلكال). وقول رؤبة بن العجاج:

إذا العجوزُ غَضِبت فطلِّقِ

ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّـــقِ[3]

فالأصل مجيء الفعل (ترضّاها) مجزوماً بحذف العلة بتقصير مد الألف ، ولكن الشاعر أشـــبع فأعاد المد. وقول عنترة بن شداد:

ينباعُ من ذِفْرى غضوبٍ جَسْـــرةٍ زيّافةٍ مِثْـــلَ الفَنيـــقِ المُكْـــدَمِ[4]

أشبع الشاعر فتحة الباء من الفعل (يَنْبَعُ) ليصير (ينباع).

أما نظائر إشباع الكسرة إلى الياء فقول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجِرَةٍ نفْيَ الدراهِيمِ تنقادُ الصـــيارِيفِ[5]

فأشبع كسرة الهاء في الدراهم ، لتصير (الدراهيم). وقول امرئ القيس:

كأني بفتخـــاءِ الجنـــاحين لقـــوّةٍ على عَجَلٍ منّي أطأطِئُ شِيمالي[6]

والنظير هنا هو إشباع كسرة الشين من (شِمالي) لتصبح (شيمالي). وقول عبدة بن الطبيب:

---

(١) البيت له في ديوانه: ٨٧.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٥/١ ، ويُنظر: معجم شواهد النحو: حنا رقم (٣٥٧٢).

(٣) الرجز له في ملحق ديوانه : ١٧٩.

(٤) البيت له في ديوانه : شرح يوسف عيد، ط١، دار الجيل- بيروت ،١٩٩٢م : ١٩.

(٥) البيت منسوب له في الكتاب: سيبويه :٢٨/١ ، وهو غير موجود في الديوان.

(٦) البيت له في ديوانه: تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، دار المعارف- القاهرة، د.تـــاريخ :٣٨ ، وهـــو برواية أخرى هي: كأني بفتخاء الجناحين لقوّةٍ صَيودٍ من العِقبانِ طأطأتُ شِملالِ
وعلى هذه الرواية يسقط الاحتجاج .

لمّا نزلنـا نَصَـبْنا ظِـلَّ أخبيـةٍ وفار للقومِ بـاللّحمِ المراجيـلُ[1]

إذ الأصل (المراجِل) لكنه أشبع الكسرة فتولدت ياء لتصير (المراجيل). وقول الراجز:

لا عهـــد لـــي بنيضـــــالْ

أصبحت كالشّنّ البـــــــالْ[2]

فأشبع كسرة النون من (نِضال) لتصير ياء مدٍّ (نيضال). وقول قيس بن زهير العبسيّ:

ألـــم يأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي بما لاقت لبـــون بنـــي زيـــادِ[3]

فالفعل (يأتي) مجزوم، وحقه حذف العلة (تقصير المدّ)، لكن الشاعر أشبعه ليعّود مدّاً.

ستكون دراسة هذه النظائر من باب ردّ البصريين لها على أنها من ضرورات الشـــعر، وأنه لا يجوز مجيئها في اختيار الكلام.[4]

وللنظر في تحليلها لا بد من تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قسم الأفعال المضارعة المعتلة المجزومة دون حذف حرف العلة، أو كما يراه بعض الدارسين تقصيراً للحركة الطويلة. وهذه الأفعال في النظائر هي (لم تهجـــو) ، و(لا ترضّاها)، و(ألم يأتِك).

القسم الثاني: الأفعال الواردة بالإشباع قبل الحرف الأخير، وهي (فأنظور) و(ينباغ).

القسم الثالث: الأسماء المشبعة قبل الحرف الأخير، وهـــي (القرنفـــول) و (بمنتـــزاج) و(الكلكال) و(الدراهيم) و(المراجيل) ويتبعها (شيمالي) و(نيضالْ).

---

(١) البيت له في ديوانه: تح يحيى الجبوري، د.ط ، دار التربية د. مكان نشر ، ١٩٧١م : ٧٣.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٩/١، ويُنظر: معجم شواهد النحو، حنا رقم (٣٥٩٢).

(٣) البيت له في اللســـان مـــادة (أتى)، وخزانـــة الأدب: البغـــدادي: ٣٦١/٨، وبلا نسبة فـــي الإنصـــاف: الأنباري :٢٩/١.

(٤) الإنصاف: الأنباري ٣١/١ وينظر: الكتاب: سيبويه ٢٨/١ والأصول في النحو: أبو بكر محمد من سهل ابن السرّاج ٣١٦هـــ تح عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٩٩م : ٤٤٢/٣. وشرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي ٦٨٦هـــ تح أحمد السيد أحمد، د.ط، المكتبة التوفيقية- القاهرة د. تـــاريخ : ٦٦/١.

وقبل البدء بمناقشة هذه النظائر أود التنبيه إلى أن الاختلاف الجوهري بين الكلمة مشبعة أو غير مشبعة هو الكميّة الصوتية بين الضمة والواو أو الفتحة والألف أو الكسرة والياء. وقد وضح ابن جنّي العلاقة بين الحركات وحروف المدّ بقوله: (اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين....فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة) [1].

والأمر عكسي كذلك. أي أن الواو مشبعة من الضم، والألف مشبعة من الفتحة، والياء مشبعة من الكسرة.

والتغيّر الصوتي الناشئ عن الإشباع في النظائر السالفة لا يغيّر المعنى، فهو ليس تغيّراً فونيمياً للصوت حتى يغيّر المعنى. ولكنّه يوصف بالتغيّر الألوفوني. ورغم ذلك يمكن أن يحدث للكلمة مبالغة للمعنى أو إغراق في الدلالة. ولكنها تبقى في ظل المعنى العام. وسيتضح ذلك في كل قسم.

جاءت الأفعال المضارعة المعتلة في القسم الأول مجزومة، مع بقاء صوت المدّ الذي يمثله صوت العلة ثابتاً ملفوظاً. وقد علل الفرّاء ذلك بأن الكلمة تكون في موضع جزم مع بقاء حرف المدّ فيها، وذلك بعدّها كلمة ساكنه كالصحيح وتُترك على سكونها.

وقد كان حديثه هذا تعليقاً على كلمة (ألم يأتيك) وعلى قراءة يحيى بن وثّاب[2] من قوله تعالى: **(لا تخَفْ دَرَكاً ولا تخشى)**[3]. على اعتبار أن (لا) الأولى ناهية.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ابن جني ١٧/١ ، ٦٣٠/٢.

(٢) يُنظر معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧هـ تح: أحمد نجاتي وآخرين، د.ط ، دار السرور د. مكان نشر ، د. تاريخ : ١٦١/١. والأصول في النحو: ابن السراج ٤٤٢/٣-٤٤٣. والجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ٣٤٠هـ تح: علي الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٨٤م، ٤٠٦-٤٠٧.

(٣) طه/ ٧٧.

وقد أشار ابن جنّي إلى ذلك بقوله (ويجوز أيضاً أن يكون ممن يقول في الرفع "هو/يهْجُوُ" فيضم الواو، ويجريها مجرى الصحيح، فإذا جزم سكنها، فتكون علامة الجزم على هذا القول سكون الواو من "تهجو" كما أسكن الآخر يا "تأتي" في موضع الجزم. فقال: ألم يأتيك....)[1].

ومن هنا، فإن ما حدث في الأفعال الثلاثة (لم تهجو، ولا ترضّاها، وألم يأتيك) يمكن أن يكون كما أشار إليه المتقدمون- من نحاة البصرة والكوفة- من جعل المعتل كالصحيح. وقد يكون غير ذلك. بمعنى أن المقطع الذي يحوي الحركة الإعرابية قد طوّلت حركته، بعد أن كان من الواجب لغوياً أن تكون قصيرة، ومن ثمّ فإن هذا قد يفسّر دلالياً على حسب مراد القائل في السياق وفي الحدث. والذي أراه أن الشاعر أشبع الحركة ليُغرق في نفي الفعل ويبالغ في عدم حصوله. فقوله:

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً من هجو زبّان لم تهجو ولم تدعِ

يحمل دلالة أعمق على نفي الهجاء وعَدَمه. سواء أراد الشاعر إعذار المعتذر بأن رد عليه بأنك: لم تهجو. أو أنه أراد شدّة النفي من الهاجي عندما اعتذر قائلاً بأنه: لم يهجو.

ويُقاس الفعلان الآخران على هذا . ففي (لا ترضّاها) إغراق في النفي عن عدم ترضّي المرأة الغاضبة من زوجها. وفي (ألم يأتيك) طول استفهام عن إتيان الأخبار والأنباء، وربما شدّة تعجّب من عدم وصول الخبر إلى المخاطب.

وهذه الآراء قد تسوّغ لأنها بهدف تأويل وتفسير الواقع اللغوي في هذه النظائر ، ولكنها -أي الآراء- قد تكون بعيدة عن الظاهرة اللغوية العامة، إذ القاعدة القياسية أن لا يكون هناك إشباع.

---

(١) سر صناعة الإعراب: ابن جني ٢/٦٣٠-٦٣١. ويُنظر شرح التصريح: الأزهري ١/٨٧-٨٨.

والقسم الثاني من النظائر لا يختلف عن الأول من حيث الإغراق في الدلالة بعد حصول المدّ الصوتي. وربما كان الشاعر يتمثل المبالغة فيما يريده من المعنى قبل القول. ففي قول الشاعر (أدنو فأنظور) دلالة على زيادة النظر والإمعان فيه، ليصير تبصّراً وتفكّراً في منازل المحبوب. وفي قول الآخر (ينباع) دلالة على شدّة النبع وطول عطائه.

على أن هناك توجيهاً آخر لكل من الفعلين. وذلك أن قول الشاعر (فأنظور) ربما كان إتباعاً صوتياً للّفظ في البيت السابق له. فقد أتبعه لكلمة (صور) [1].

أما في كلمة (ينباع) فقد ذكر بعض اللغويين أنه على وزن (ينفعل) وهو من البوع بمعنى السيلان. وجعلوه المراد وأنه الصواب[2].

وبهذه التعليلات نخرج من إشكالية الضرورة الشعرية التي فُرضت من النحاة المتقدمين على النظائر.

وأما القسم الثالث من النظائر والمتمثل بالأسماء المشبعة، ففيها أكثر من رأي: رأي يقول: إن هذا المطل للحركات هو من أعمال العربي الذي يوجز أو يحذف، وهو يطيل أو يُقصر حسب مقتضى الحال[3]. وقد أطال في مثل هذه الكلمات في الشعر كما هو بين أيدينا. وفي النثر كما في قولهم: أكلتُ لحما شاة[4]. حتى إنه ورد في القرآن الكريم مثل هذا المطل، فقد قرأ هشام: **(فاجعل أفئيدة من الناس)** [5].

---

(١) يُنظر اللهجات العربية: الجندي، ٦٩٨/٢.

(٢) يُنظر فصول في فقه العربية: رمضان عبد التواب، ط٦، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٩٩م، ١٦٢-١٦٣.

(٣) يُنظر اللهجات العربية: الجندي ٦٧١/٢-٦٧٢.

(٤) يُنظر الخصائص: ابن جني ٣٤٩/٢.

(٥) إبراهيم / ٣٧ . يُنظر: النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن الجزريّ ٨٣٣هـ، تح: زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٩٨م، ٢٢٥/٢.

فإذا كان هذا الإشباع للحركات قد ورد في القرآن، وفي نثر العرب، فلا نستطيع بعدها وصفه في الشعر بالضرورة أو الشذوذ أو قلة الاستعمال والندرة.

لا بد أن تستوعب القاعدة هذه الاستعمالات اللغوية، وأن يدخل علم الدلالة مع علوم الأصوات والصرف والنحو في توجيه هذه الاستعمالات التي لم تأت على حسب القاعدة القياسية التي بناها النحاة المتقدمون[١].

ويرى الرأي الثاني أن الإشباع لغة مستعملة عند العرب، ويسمّيها لغة المشبعين من العرب، الذين يقولون: الدراهيم والصياريف، وليست ضرورة[٢].

وقد أضاف إبراهيم السامرائي على هذين الرأيين قوله بأن التنويع في هذه الكلمات بين الإشباع وعدمه يُعطي للعربية صيغاً جديدة، ومعاني أكثر. وأورد أمثلة على ذلك نحو (ينبع وينباع) ومنها (يحمور ويخضور ويعفور). وعلّق على انتقالها من الفعلية إلى الاسمية[٣]. ومن هذا يمكن تفسير مجيء بعض الأسماء في القرآن على صيغة المضارع، مثل (يعوق ويغوث).

كما يرى سمير استيتية أن الإطالة للحركات تمثل صورة من صور تحقق النبر[٤]، وهذا التحقق للنبر يُحدث شدّة في الدلالة، ونحن نلحظه في لهجاتنا المحلية، إذ عندما نريد نداء شخص بعيد فإننا نُحدث مطلاً أو إشباعاً للحركة الأخيرة التي قبل الحرف الأخير، ليخرج في ذلك نبر أو تصويت يساعد على إيصال الصوت للمنادى، وذلك نحو (محمّاد أو محمااااد) و(سالـــــم).

وإذا نظرنا إلى تلك الأسماء المشبعة في النظائر السالفة، وجدنا الإشباع حاصل للحركة الأخيرة قبل الحرف الأخير (القرنفول وبمنتزاح والكلكال والدراهيم والمراجيل) وهذا يعني أن

---

(١) حول هذه التعليلات والتوجيهات ينظرأيضا بحث : إشباع حركات الأبنية في الشعر وموقف النحاة فيه : محمد حماسة عبداللطيف ، مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة ، جزء ٤٠ ، ١٩٧٧م : ١٣٥-١٤٥ .

(٢) يُنظر النشر: ابن الجزري ٢/٢٢٥ واللهجات العربية: الجندي ٢/٥٥٠.

(٣) يُنظر التطور اللغوي التاريخي: إبراهيم السامرائي، ط٢، دار الأندلس- بيروت ، ١٩٨١م: ٧٦.

(٤) يُنظر الأصوات اللغوية: استيتية : ٢٦٧.

الأمر يُحدث نبراً يساعد على التصويت من ناحية، ويُحدث إغراقاً في الدلالة، أو تأكيدا على المعنى من ناحية ثانية.

وأما الكلمتان (شيمالي، وبنيضال)، فربما كان السبب في مجيئهما على هذا النحو أنّ الإشباع ليس بنفس الموقع المقطعي الذي حصل في أخواتهما السابقات، فإن ما قبل الحرف الأخير مشبع في الأصل (شمال ونِضال) ، ولذلك انتقل إلى المقطع الأول.

ويمكن أن يُربط الإشباع في كلمة (الكلكال) بقضية التناسق الصوتي، فالنظير الشعريّ الوارد هو من الرجز، والشاعر عمل على إتباع كلمة (الكلكال)- في نهاية الشطر الأول من النظير- مع كلمة (مجال) في نهاية الشطر الثاني، ليصل إلى التناغم أو الاتباع الإيقاعي بين صوائت اللفظين في نهاية كل شطر[1].

وفي نهاية هذا الحديث عن إشباع الحركات لا بد من الربط مع مسألة (إعراب الأسماء الستة). فالذي رأى أنها معربة بالحركات وأن الحروف إشباع لتلك الحركات ومتولّدة منها، كانت حجته قوية وذلك بما جاء من نظائر، لاسيّما أن من قال بإعرابها بالحروف علّق وربط هذه الحروف بالحركات فذكر أن الواو نيابة عن الضمة، والألف نيابة عن الفتحة، والياء نيابة عن الكسرة[2].

المطلب الثاني: الاجتزاء بالحركة عن حروف المدّ

رأى الفراء أن (مذ ومنذ) مركبتان من (مِنْ) و(ذو) التي بمعنى (الذي). فلما رُكّبتا حذفت الواو اجْتزاءً بالضمة عنها- بمعنى أن الواو قصرّت- وجيء على ذلك بنظائر مقاس عليها تقصير الحركة. وكان ذلك تحت مسألة (إعراب الاسم الواقع بعد مذ ومنذ)[3].

---

(١) يُنظر معجم المصطلحات اللغوية: رمزي البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين- بيروت ، ١٩٩٠م : ٢٢٣، مصطلح (harmony)، ويشير إليه أيضاً في ترجمة مصطلح (vowel harmony) :٥٣٣ ، بمعنى تناسق صائتي وهو يدل على مماثلة متباعدة للصوائت تشترك بنتيجتها جمع صوائت الكلمة في إحدى سمائها .

(٢) يُنظر شرح التصريح: الأزهري ١/٧٥.

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري. المسألة (٥٦) ١/٣٨٢-٣٨٥.

ونظير الاجتزاء بالضمّة عن الواو قول الشاعر:

فَلَــوْ أنّ الأطبّــا كــانُ حــولي وكــان مــع الأطبّــاء الشُّــفاةُ

إذاً مــا أذهبــوا ألمــاً بقلبــي وإن قيل الشفاةُ هــمُ الأســاةُ[1]

فقد اجتزأ الشاعر الواو من (كانوا) لتسدّ الضمة مكانها فتصير (كانُ). وقول الآخر:

إذا ما شاءُ ضــرّوا مــن أرادوا ولا يــألوهُمُ أحــدّ ضــرارا[2]

وهكذا الأمر هنا، فقد اجتزأ الشاعر بالضمة عن الواو في (شاءُ) والأصل (شاؤوا).

أما نظير الاجتزاء بالكسرة عن الياء فقول الأعشى:

وأخو الغوانِ متى يشأ يَصْــرِمْنَهُ وَيكُــنَّ أعــداءَ بُعيــد ودادي[3]

اجتزأ الشاعر الياء في (الغواني) بكسرة فأصبحت (الغوانِ). وقول الراجز:

كَفَّاك كفٌّ لا تُليقُ درهمــــــــا

جوداً، وأخرى تُعطِ بالسيف الدَّما[4]

فالفعل المضارع (تُعطِ) قد اجْتُزِئت ياؤه بكسرة ، والأصل (تُعطي). وقول الآخر:

ليس تخفى يَســارتي قــدْرَ يــومٍ ولقد يُخْفِ شــيمتي إعســاري[5]

وكذلك الفعل (يُخفِ) اجتزئت ياؤه بكسرة. وحقه الإشباع (يُخفي). وقول أبي الرّبيس التغلبيّ:

لا صلح بينــي- فــاعلموه-ولا بيــنكُمُ مــا حَمَلَــتْ عــاتقي

سيفي، ومــا كنّــا بنجــدٍ، ومــا قَرْقَرَ قَمــرُ الــوادِ بالشّــاهقِ[6]

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٨٥/١. يُنظر: معجم شواهد النحو: حنا رقم (٣٩١).

(٢) البيت بلا نسبة الإنصاف: الأنباري ٣٨٦/١. يُنظر: معجم شواهد النحو، حنا رقم (٨٥٢).

(٣) البيت له في ديوانه.د.تح ، د.ط ، دار صادر- د. تاريخ: ٥١ برواية: وأخو النساء. وعلى هــذه الرواية يسقط الاحتجاج بالنظير .

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٨٧/١. يُنظر معجم شواهد النحو، حنا رقم (٢٥٩١).

(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٨٨/١. يُنظر معجم شواهد النحو، حنا رقم (١٢١٤).

(٦) البيتان منسوبان له في اللسان مادة (ودي) وهما بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٨٨/١ .

اجتزأ الشاعر الياء في (الوادِ) بكسرة، والأصل (الوادي). وقول كعب بن مالك الأنصاري:

ما بالُ هَمٍّ عميدٍ بـــات يَطْرُقُنـــي بالوادِ من هندَ إذْ تعدو عواديهـــا؟[1]

والنظير هنا (بالوادِ) ، فقد اجتزأ الياء بكسرة. وقول الآخر:

ولكن ببدرٍ ســـائلوا عـــن بلائنـــا على النّادِ والأنباءُ بالغيب تبلُغُ[2]

وكلمة (النادِ) هنا أصلها (النادي) فاجتزأ الشاعر بالكسرة عن الياء. وقول أبي خراش الهذليّ:

ولا أدرِ من ألقـــى عليـــه رداءَهُ على أنّه قد سُلَّ عن ماجدٍ محضِ[3]

وحق الفعل المضارع (أدرِ) بقاء المدّ ، لكن الشاعر اجتزأ بالكسرة عن الياء.

وأما نظير الاجتزاء بالفتحة عن الألف فنظيره قول الشاعر:

فَلَسْتُ بمـــدركٍ مـــا فـــات منّـــي بلهفَ ولا بلَيْـــت، ولا لَـــوَانّي[4]

والأصل في (بلهف) (بلهفا) ولكنه اجتزأ بالفتحة عن الألف.

تحدّث النحاة في هذه القضية غير حديث، فسيبويه جعلها من الضـــرورات الشـــعرية، فأجاز الاجتزاء في الشعر ولم يُجزه في الكلام[5]. وقد رأى بعض المعاصرين هذا الرأي[6].

أما الفراء فقد أجازه في الكـــلام شـــعراً أو نثـــراً. ورآه وارداً فـــي القـــرآن الكـــريم. ففي معرض حديثه حول قوله تعالى **(فلا تخشوهم واخشوني)** [7]. ذكـــر أن اليـــاء فـــي هـــذا

---

(١) البيت له في ديوانه : تح مجيد طراد، ط١، دار صادر- بيروت ١٩٩٧م، ١١٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٨٩/١ ، يُنظر المعجم المفصل: يعقوب ٥٥٧/١.

(٣) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكّريّ ١٢٣٠/٣.

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٩٠/١ : يُنظر معجم شواهد النحو: حنا رقم (٢٩٩٠).

(٥) يُنظر الكتاب: سيبويه ٢٦/١-٢٨.

(٦) يُنظر فصول في فقه العربية: عبد التواب ١٧٦-١٨١. والمستوى الصوتي في الضرائر الشـــعرية: أحمـــد سالم بني حمد: ط١، مؤسسة حمادة- إربد ٢٠٠٢م، ٢٠٤-٢٠٧.

(٧) البقرة/١٥٠.

الموضع تثبت، مع أنها حُذفت في مواضع أخرى كثيرة[١]. ومنها قوله تعالى: **(واشكروا لي ولا تكفرونِ)** [٢]. وقوله تعالى **(قال أتُمِدُّونَنِ بمالٍ)** [٣]. وقوله تعالى **(يوم يدعُ الداعِ إلى شيء نكر)**[٤]. وقوله تعالى **(يوم يأتِ لا تكلّم نفس إلا بإذنه)** [٥].

وعلق الفرّاء على ذلك الاجتزاء بالكسرة عن الياء أو ببقاء الياء بقوله: (وكلُّ ذلك صواب، وإنما استجازوا حذف الياء، لأن كسرة النون [في كلمة (واخشونِ) حال الحذف] تدل عليها، وليست تهيّبُ العربُ حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسوراً...وهو كثير، يُكتفى من الياء بكسرة ما قبلها ومن الواو بضمّة ما قبلها....) [٦].

ويعمّم الفراء الأمر في موضع آخر بقوله: (...وكل ياء أو واو تسكنان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما، وتجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء....) [٧].

والذي أراه في هذه القضيّة أن الاجتزاء بالحركة عن الحرف المدّي المقابل لها، ما هو إلا صورة لفظية تابعة لنطق الكلمة ذاته في حال عدم الاجتزاء- وليس الأمر ضرورة شعرية كما حدّده بعض النحاة- وذلك لعدة أسباب هي:

أولاً: ورود هذا الاجتزاء بغير الشعر، حيث ورد في القرآن الكريم بحسب الأمثلة المتقدمة آنفاً، وليس في القرآن ضرورة.

---

(١) يُنظر معاني القرآن: الفراء ١/٩٠.
(٢) البقرة/ ١٥٢. اجتُزئ بالكسرة عن الياء في (تكفرونِ) .
(٣) النمل/ ٣٦. اجتُزئ بالكسرة عن الياء في (أتُمِدّونَنِ) .
(٤) القمر/ ٦. اجتُزئ بالضمة عن الواو في (يدعُ) وبالكسرة عن الياء في (الداعِ) .
(٥) هود/ ١٠٥. اجتُزئ بالكسرة عن الياء في (تأتِ) .
(٦) معاني القرآن: الفراء ١/٩٠.
(٧) السابق: ٢/٢٧.

ثانياً: ورود رواية تقول بأن الاجتزاء بالكسرة عن الياء كثير في لغة هـذيل، فيكـون عندئذ لهجة، وتدعيم هذه الرواية بأن إثبات الياء عند بعض القراء التزام بلغة الحجـازيين، وأن حذفها جاء على لغة هذيل[1]. وقد صرّح الكسائي بذلك حين قال. (العرب تقول: الوالِ والوالي والقاضِ والقاضي) [2].

ومن هذا تكون الكلمات (الغوانِ والوادِ والنادِ) قد جاءت على إحدى اللغتين. وأما الأفعال فالحديث عنها لاحق.

ثالثاً: قياس هذه المسألة صوتياً ولغوياً ودلالياً على المسألة المعاكسة لها، وهي إشـباع الحركات، فإذا أجيزت مسألة الإشباع فمن باب المخالفة تُجاز مسألة الاجتزاء. هذا في الصوت واللغة، وأما في الدلالة فقد كان في الإشباع إغراق ومبالغة، والعكس في الاجتزاء حيث السرعة والقطع والإغراق فيهما.

رابعاً: إعطاء دلالة أدق في ظل المعنى، أي أن الاجتزاء يحدث فيه حذف صوتي، ومن ثم فإنه يصدر عنه تقليل في الدلالة أو تغيير يريده القائل، ففي نحو قول الشاعر:

(إذا ما شاءُ ضرّوا من أرادوا)

نلحظ أنه يريد أن يبيّن قوّتهم وسرعة فعالهم في محاربة أعدائهم، ولذلك فإن هذا الأمر يحتـاج سرعة في الإخبار عنهم، وعن صفاتهم، فحذف الشاعر شيئاً من المدّ، وانتقل سريعاً من المشيئة المعنوية إلى التصرّف العملي بالإضرار في الأعداء.

---

(١) يُنظر إتحاف فضلاء البشرفي القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد البنّاء ١١١٧هـ :تـح أنس مهرة ، د.ط ، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠١م : ١٥٢ ، والبحر المحيط: الأندلسـي ٢٦١/٥ عـن اللهجات العربية: الجندي ٦٨٢/٢.

(٢) إتحاف فضلاء البشر: البنّاء ١٥٢.

وفي قول الآخر: (**لا أدرِ من ألقى رداءه**) شدّة في النفي لمعرفة الأمر والدرايـــة بـــه، ولذلك حذف من الفعل ما يوضح قصده، بل إنه حذف ما يدل على (المتكلم) وهو الكسرة الثانية، والتي تولّد ياء المتكلم لو بقيت. وهذا مما يُبعد الدراية عن المتكلم.

خامساً: موافقة هذا الاجتزاء لبعض القوانين الصوتية في العربية، أو ظواهرها، ومنهـــا ظاهرة الاستغناء وظاهرة الحذف وظاهرة التخفيف. لاسيّما وأن الحذف أو الاجتزاء الحاصل في النظائر السالفة لا يغيّر المعنى ولا يُحدث فيه لبساً.

المطلب الثالث: الوقف بنقل الحركة

أجمع النحاة البصريون والكوفيون على جواز نقل الحركة الإعرابية من آخـــر الاســـم المعرف بأل إلى الساكن الذي قبلها، إذا كانت ضمة أو كسرة، واختلفوا في الفتحة، حيث أجـــاز الكوفيون ذلك، نحو (رأيت البَكَرْ) ومنعه البصريون[١].

حمل الكوفيون إجازتهم نقل الفتحة على جواز نقل الضمة والكســـرة، فكمـــا اختيـــرت الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصـــل،

فكذلك يجب في الفتحة، ولا فرق بينهما[٢].

أما النظائر التي جيء بها على نقل حركة الرفع والجر فقول بعض السعديين أو عُبيد بن ماوية الطائي:

*** أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدّ النَّقُرْ***[٣]

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري المسألة (١٠٦) ٢/٧٣١ وما بعدها.

(٢) يُنظر السابق: ٢/٧٣٥.

(٣) الرجز منسوب في الكتاب : سيبويه ٤/١٧٣ لبعض السعديين وفي اللسان مادة (نقر) منسوب لعبيدالله بـــن ماوية الطائي ، ينظر معجم شواهد النحو: حنا رقم(٣٤١٣).

فنقل ضمة الراء في كلمة (النقر)-حال الوصل- إلى الساكن قبلها (القاف) وقفاً ، فقال (النَقْـرْ).

ومثله قول الآخر:

أنـــــا جريرُ أبو عَمِـــــرْ

أضربُ بالسّيفِ وسَعْدُ في القَصِرْ

أجْبَنَاً وغَيـْرَةً خَلْفَ السِّتَـــرْ[1]

وفي هذا نقل للكسرة من (عَمْرِ/ القصْرِ/ السِّتْرِ) إلى الساكن قبل الراء (عمِرْ/ والقصِرْ والسِّتِرْ).

ومنه قول الآخر:

أرَتْنـــي حِجـــلاً علـــى ســـاقِها فهـــشَّ الفـــؤادُ لِـــذاك الحِجِـــلْ

فقلتُ ولَمْ أُخْفِ عـــن صـــاحبي: ألا بـــأبي أصْـــلُ تلـــك الرِّجِـــلْ[2]

والأصل هنا (الحِجْلِ والرِّجْلِ)، فنقل كسرة اللام إلى الجيم الساكنة قبلهما وقفاً. وقول الآخر:

عَلَّمَنا إخوانُنـــــــا بنو عِجِلْ

شُرْبَ النّبيذِ واصطفافاً بالرِّجِلْ[3]

نقل الشاعر كسرة اللام في كلمتي (عجِلِ والرجِلِ) إلى الجيم الساكنة قبلهما.

لم يُعط الكوفيون نظيراً على نقل الفتحة، وإنما قاسوه على الضم والكسر. ولم يُقـــــدّم البصريون دليلاً على عدم جواز نقل الفتحة، فقد كانت حجتهم أن الكلمة عند النصب هـــي فـــي موضع التنوين، أي أنها بدول (ال) التعريف، أي (بَكْرا) ولذلك لا يُقال (البَكَرْ)[4].

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٧٣٣/٢. يُنظر: المعجم المفصل: يعقوب ١١٥٢/٣.

(٢) البيتان بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٧٣٣/٢. يُنظر: معجم شواهد النحو: حنا رقم (٢٤٠٤).

(٣)الرجز بلا نسبة في الخصائص : ابن جني ١١٥/٢ والإنصاف: الأنباري ٧٣٤/٢. يُنظر: معجـم شـواهد النحو: حنا رقم (٣٥٨٧).

(٤) الإنصاف: الأنباري ٧٣٥/٢، ويُنظر الكتاب: سيبويه ١٧٣/٤ وشرح التصريح: الأزهري ٦٢٦/٢. وهمـع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ٩١١هـ. تح: أحمد شـمس الـدين، ط١ ، دار الكتـب العلمية- بيروت، ١٩٩٨م ٣٩٥/٣.

وهذه الحجة مدحوضة لأنهم افترضوا تركيباً آخر للكلمة وقاسوا عليها، وهذا لا يصح، لأن الكلمة عند التنكير مع التنوين تختلف حال الوقف، حيث المقاطع المكوّنة لها مقبولة صوتياً، هكذا: (bak raa).

بينما في حال التعريف بأل- حال الوقف- يتكون عندنا مقطع مرفوض، وهو المقطع المتكون من صامت ثم حركة ثم صامت ثم صامت (ص ح ص ص)، والعربية تتخلص- منه في معظم الأحيان – بالإدغام كما في (بِنت) إذ تلهجها مصر بقولها (بتّ) ، أو بتحريك أحد الصامتين المُتجاورين هكذا (بِنِتْ) كما هي في لهجتنا في الأردنّ.

ولذلك فإنّ الكلمة (البَكْرْ) تكون هكذا: (al bakr) مكونة من مقطعين : الثاني منهما هو الذي تسعى العربية للتخلص منه، ولذا لا بد من حركة، فإذا كانت في حال النصب فالفتحة هي الأولى بالنقل، على أن ابن جني قد أجاز نقل الفتحة كالضمة والكسرة. وذلك في معرض تقسيمه الحروف إلى ساكن ومتحرك. فهو يقول (فالساكن ما أمكن تحميله الحركات الثلاث نحو كاف (بكر) وميم (عمرو) ألا تراك تقول: بَكَر وعَمَرْو، وبَكِرْ وعَمِرْو، وبكُرْ وعَمُرْو....) [1].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن نقل الحركة الإعرابية يجب ألا يُحدث لبساً في التركيب، أو إنشاء صيغة غير موجودة في العربية، فإذا كان الحرف السابق لما قبل الأخير مضموماً أو مكسوراً مثل (البُسْر) و(العِدْل) فإن تغيير الصامت الأول- من الصامتين الموجودين في المقطع الثاني عند الوقف- يجب أن يكون حسب قانون الإتباع الصوتي، وليس حسب قانون نقل الحركة ؛ لأنه لو حدث ذلك فإنه يُولّد عندنا صيغتين غير مقبولتين في أسماء العربية، هما للأولى (فُعِل) وللثانية (فِعُل). فتكون الكلمتان اللتان مثل (البُسْر) و(العِدْل) على نحو (البُسِر) و(العِدُل) ، وهذا

(١) سر صناعة الإعراب: ابن جني ٢٧/١.

لا يجوز. ولذلك تتحرك السين في الأولى بحركة ما قبلها (الضم) لتصبح (البُسُر) وتتحرك الدال في الثانية بحركة الكسر قبلها لتصبح (العِدِل) على الإتباع[1].

يربط إبراهيم أنيس في هذه المسالة بين التخلص من التقاء الساكنين في مثل هذه الكلمات وبين لغة من ينتظر- وهم تميم- ، فتحريك الأول من الساكنين مشعر ببقاء الكلام دون انتهاء، ولهذا يطلق عليه تسمية (نغمة صعود) [2].

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٤/١٧٣-١٧٤.

(٢) يُنظر من أسرار العربية: أنيس : ٢٢٥-٢٢٦.

الفصل الثالث: قضايا بنية الكلمة صوتياً

المطلب الأول: الترخيم[1]:

رأى الكوفيون جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه ، نحو: يا آل عامِ ، من تركيب : يا آل عامر . وجاؤوا بنظائر شعرية على ذلك ، وهي قول زهير بن أبي سلمى:

خُذوا حظّكم يا آل عِكْرِمَ واحفظوا أواصِرَنا والرِّحْمُ بالغيبِ تُـذْكَرُ[2]

فقد رخّم الشاعر كلمة (آل عكرمة) بحف التاء من (عكرمة) وهي في موضع إضافة إلى (آل).

وقول الآخر:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَد فكلّ ابـن حـرّةٍ سَيَدْعوه داعـي ميتـةٍ فيُجيـبُ[3]

وهنا رخّم الشاعر (أبا) بحذف آخر المضاف إليه (عُرْوة). وقول رؤبة بن العجاج:

إمّا تَرَيْني اليومَ أمَّ حَمْـــزِ

قاربْتُ بَيْنَ عَنَقي وجَمْـــزي[4]

فرخّم (أمّ) بحذف التاء من آخر المضاف إليه (حمزة).

ردّ البصريون هذه النظائر- وهم لا يجيزون ترخيم المضاف- وعدّوها من باب حذف التاء لضرورة الشعر. ورأوا أن الترخيم الجائز للمضاف يكون في غير النداء، ولضرورة الشعر أيضاً. ثم جاؤوا على ذلك بنظائر شعرية ، هي قول الأسود بن يعفر:

أوْدى ابنُ جُلْهُمَ عبّـادٌ لَصِـرْمَتِهِ إن ابنَ جُلْهُمَ أمسى حيّةَ الوادي[5]

---

(١) المسألة (٤٨) في الإنصاف: الأنباري ٣٤٧/١ والتبيين: العكبري ٤٥٣-٤٥٤.

(٢) البيت له في ديوانه: صنعة الأعلم الشـنتمري : تـح فخـر الـدين قبـاوة، ط٣، دار الآفـاق الجديـدة- بيروت،١٩٨٠م : ١٥٩ .

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٤٨/١ . يُنظر: معجم شواهد النحو، حنا رقم (١٥٧).

(٤) الرجز له في ديوانه : ٦٤.

(٥) البيت له في ديوانه، تح نوري حمودي القيسي ١٩٦٨م : ٣٣. عن معجم شواهد النحو: حنا رقم (٨٤٥).

والنظير هنا –على رأي البصريين– أن الحذف في (جلهمة) ليس من باب الترخيم، وإنما هو من باب حذف التاء لضرورة الشعر. وقال جرير بن عطيّة:

ألا أضْـــحَتْ حبـــالُكُمُ رِمامـــا وأضْحت منـــكَ شاســعةً أمامـــا[1]

فحذف التاء من (أمامة) للضرورة. وقال ابن حبناء التميميّ:

إن ابن حارثَ إن أشْتقْ لرُؤيتـــه أوْ أمْتَدِحْه فإن الناس قد علمـــوا[2]

حذف التاء من (حارثة) للضرورة. وقال عمرو بن أحمر:

أبـــو حَـــنشٍ يُـــؤَرِّقُني، وطلْـــقٌ وعمّـــــارٌ، وآونـــــةً أُثـــــالا[3]

حذف التاء من (أثالة) للضرورة. وقال بعض بني عبس:

أرِقُّ لأِرحـــــامٍ أراهـــا قريبـــةً لحارِ بن كعبٍ لا لِجَرْمٍ وراســبِ[4]

فحذف الثاء من (حارث) للضرورة.

إذا أغفلنا فكرة الضرورة الشعرية وتتبّعنا ظاهرة الترخيم في كلام اللغويين القدماء، فإننا سنخرج بفكرة صوتية تفسر الظاهرة، وبشكل يستوعب كلام البصـــريين والكـــوفيين. دون أن يوصف نظير ما بأنه ضرورة أو بأنه شاذ أو قليل ونادر.

فالترخيم تسهيل وتليين يتم من خلاله حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، ضـــمن قواعد لغوية ونحوية موضوعة عند أهل اللغة، ولعل الداعي إلى الترخيم هـــو التخفيـــف، إذ إن الأسماء المرخمة هي مما كثر استعماله في كلام العرب، وبترخيمه يبقى الإنبـــاء عـــن معنـــاه والمقصود منه دون لبس أو غموض، لاسيما إذا كان في النداء؛ لأن المنادى معروف بِعَلَمِيّتِـــه

---

(١) البيت له في ديوانه: شرح يوسف عيد، ط١ دار الجيل–بيروت ١٩٩٢م : ٦٢٨. وبرواية أخرى هي:
أصبح حبلُ وصلكمُ رِماما وما عهدٌ كعهدِك، يا أُماما.

(٢) البيت له في الكتاب: سيبويه ٢/٢٧١–٢٧٢. وبلا نسبة في الإنصاف : الأنباري : ٣٥٤/١ .

(٣) البيت له في ديوانه: تح حسين عطوان، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية–دمشق، د. تاريخ:١٢٩.

(٤) البيت لبعض بني عبس في الإنصاف: الأنباري ٣٥٥/١ . يُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١١٥/١.

وبالخطاب من المتكلم مباشرة. والعرب احتاجت إلى الترخيم في كل كلام تخاطب بـــه، فهـــي تنقصُه ولا تتم الصوت به[1].

ومن هذه الإشارات يتضح أن القضية متصلة بجملة أمور، من أهمّها : كثرة الاستعمال، والاختصاص به في بعض الأعلام، والحاجة المتعدّدة للخطاب معها، ثم التخفيف فـــي اللفـــظ، والسهولة في النطق.

ومن هنا، فإن العمل الصوتيّ الحاصل في حذف بعض الاسم عائِد لتلك الأمور، وإلـــى شيء من السياق، وموقف الكلام. فالشاعر يحذف متحبّباً أو مستهزئاً أو مُتسهلا. فالقضيّة معللة بذلك، وليس كما قال الملك المؤيد عن الترخيم: (وهو حذف في آخر المنادى تخفيفاً لا لعلة) [2] بل هناك علّة لغوية اجتماعية أو سياقية دلالية. وهي مما يمكن عدّه علة معنوية.

ومما يدل على ما سبق أن بعض القراء قرأ قوله تعالى: **(وقالوا يا مالِك لـــيقضِ علينـــا ربك)** [3] بترخيم اسم (مالك) خازن النار. وقد كان هذا الترخيم معللاً. إذ حَذَف أهل النار مقطعاً صوتياً من الاسم المنادى ، عجزاً منهم عن القدرة على التلفّظ باسمه كاملاً، وهولاً وخوفاً ممـــا هم فيه[4]. كما أن لهم الرغبة الأكيدة بأن يُقضى عليهم بشكل سريع حتى لا يبقوا في العـــذاب، فحذفوا جزءاً من المنادى ليصلوا مباشرة إلى طلبهم وهو **(ليقض علينا ربك)**.

ولمزيد من الربط بين رأي البصريين والكوفيين فإنني أعرّج علـــى ظـــاهرة صـــوتية متوائمة جداً مع الترخيم، وهي ظاهرة (القُطعة)، والتي يحدث فيها حذفٌ صوتيٌ من آخر الاسم

---

(١) يُنظر الجمل في النحو: الزجاجي : ١٦٨ ، والبيان في شرح اللمع: الشريف عمر بـــن إبـــراهيم الكـــوفي ٥٣٩هـــ. تح: علاء الدين حموية، ط١ ، دار عمار- عمان ، ٢٠٠٢م : ٣٩٣. وشرح المفصل: ابـــن يعـــيش ٩٩/٢ وشرح التصريح: الأزهري ٢٥١/٢.

(٢) الكُنّاش في النحو والصرف: أبو الفداء الملك المؤيد عماد الدين بن إسماعيل ٧٣٢هـــ. تح: علي الكبيســـي وصبري إبراهيم ، د.ط ، إصدار جامعة قطر- الدوحة ، ١٩٩٣م : ٥٠.

(٣) الزخرف/٧٧.

(٤) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ٣٠٦/٢ واللهجات العربية: الجندي ٦٧٠/٢.

، تماماً كما هو الترخيم. ويمكن وصفها أيضاً بأنها قطع اللفظ قبل تمامه[1]. يقول الخليل: (والقُطعة في طيء كالعنعنة في تميم، وهي أن يقول: يا أبا الحكا. هو يريد: يا أبا الحكم. فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة) [2].

إذا جمعنا بين كلام الخليل ومثاله (يا أبا الحكا) وما جاء به الكوفيون والبصريون من نظائر على جواز ترخيم المضاف في النداء أو عدمه، نلاحظ أن الأمر واحد من حيث العلة، ومن حيث التصرّف الصوتيّ في الاسم، ففي الأمرين حذف صوتي، بل إن القطعة فيها حذف صوتي للمضاف إلى المنادى.

ومن هنا أقول: يمكن إدراج الترخيم والقطعة تحت باب صوتي ، أو ظاهرة صوتيّة واحدة- أوسع من رأي الكوفيين والبصريين- تسمّى (حذف الصوامت من آخر الأعلام). إذ نلاحظ أن النظائر الكوفية جاءت على جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في النداء، والنظائر البصرية جاءت على جواز حذف آخر المضاف إليه في غير النداء للضرورة، ومعظم النظائر عند الفريقين فيها حذف للتاء.

وليس الحذف والاختصار في آخر الكلمة مختصا في النداء، فعلى الرُغم من كثرته في النداء، إلا أن هناك أساليب في العربية تساعد في حذف أجزاء من الكلمة واختصارها- كما يرى برجشتراسر- مثل الأمر والسؤال والتحية والقسم واللعن. فالعرب يقولون: عِمْ صباحاً، والأصل: انعم صباحاً. ويقسمون بقولهم: مُ الله ، وأصلها أيمنُ الله. ويختصرون (سوف) قبل المضارع إلى (سـَ) فتتحول من الاسمية إلى الحرفية[3].

---

(١) يُنظر في اللهجات العربية: أنيس/١٣٤-١٣٥.

(٢) العين: الخليل ١/١٣٧.

(٣) يُنظر التطوّر النحوي للغة العربية : برجشتراسر: تقديم رمضان عبد التواب ، ط٤ ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ٢٠٠٣م : ٧٠ .

فإذا كان هذا الحذف أو القطعة أو الترخيم قد ورد في القرآن الكريم، وفي شعر العرب ونثرهم، فإن استيعاب قواعد الترخيم القياسية له أولى من الوصف بالضرورة أو الشذوذ، وأولى من إبقاء الأمر متعلقاً- فقط- بترخيم الأسماء غير المضافة في النداء.

المطلب الثاني: حذف التنوين عند التقاء الساكنين:

جاء البصريون في مسألة (هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة؟)[1] بقضية حذف التنوين لالتقاء الساكنين، ليبيّنوا وجوب حذف نون التوكيد الخفيفة من الفعلين المذكورين، ويقيسوها عليها. وذكروا نظائر شعرية على حذف التنوين، وهي قول أبي الأسود الدؤلي:

فألفَيْتُهُ غيرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا[2]

فقد حذف الشاعر التنوين من (ذاكر) لالتقاء الساكنين. وقول عبيد الله بن قيس الرقيّات:

تُذهلُ الشّيْخَ عن بنيه وتُبْدي عن خِدامِ العقيلةُ العذراءُ[3]

فحذف التنوين من كلمة (خِدام) لالتقاء الساكنين. وقول آدم عليه السلام – فيما نُسب إليه- :

تغيّرَ كلُّ ذي طعمٍ ولونٍ وقل بشاشةَ الوجهُ المليحُ[4]

والأصل (بشاشةٌ) إلا أنه حذف التنوين لالتقائه باللام الساكنة في (الوجه). وقول امرأة من بني عقيل ، أو العامرية :

---

(١) الإنصاف: الأنباري المسألة (٩٤) ٢/٦٥٠.

(٢) البيت له في ديوانه:تح محمد حسن آل ياسين، ط٢، مكتبة النهضة- بغداد ١٩٦٤م، : ١٢٣.

(٣) البيت له في ديوانه: تح محمد يوسف نجم، د.ط ، دار صادر- بيروت ١٩٥٨م : ٩٦ ، برواية :

تذهل الشيخ عن بنيه وتبدي عن بُراها العقيلةُ العذراءُ.

وعلى هذه الرواية يسقط الاحتجاج بالشاهد .

(٤) نُسب هذا البيت له عليه السلام في الأشباه والنظائر: جلال الدين السيوطي ٩١١هـ: تح محمد الفاضلي، ط١ ، المكتبة العصرية- بيروت ، ١٩٩٩م : ٣/٣٠٣. وهو بلا نسبة في الإنصاف : الأنباري : ٢/٦٦٢ .

حَيْدَةُ خالـــي ولقيطٌ وعلي

وحاتمُ الطّائيُّ وهّابُ المئـــي[1]

حذفت التنوين من (حاتمٌ) لالتقاء الساكنين. وقول ابنة هاشم بن عبد منـــاف ، أو عبـــدالله بـــن الزبعرى :

عمرُو الذي هَشَمَ الثّريدَ لقومِـــهِ ورجالُ مكّةَ مُسْـنِتون عجـــافُ[2]

فحذف التنوين من (عمروٌ) لالتقاء الساكنين. وقول ابن عم حميد الأمجي :

حميـــــدُ الـــــذي أمَـــــجّ دارُهُ أخو الخمرِ ذو الشّـيْبةِ الأصْـلَعُ[3]

فحذف التنوين من (حميدٌ) لالتقاء الساكنين. وقول الآخر:

لَتَجِـــدَنّي بـــــالأميرِ بـــــــرّا

وبالقنـــــاة مِدْعســـــاً مِكَـــــرّا

إذا غُطَيْـــفُ السُـــلَميُّ فـــــرّا[4]

فحذف التنوين من (غُطيفٌ) لالتقاء الساكنين.

لسنا في هذه القضية أمام خلاف بارز بين النحاة حول جواز حذف التنـــوين، أو عـــدم جوازه عند التقائها بساكن، على الرُّغم من أن سيبويه وصـــف النظيـــر الأول الســـالف بأنـــه

---

(١) الرجز منسوب لامرأة من بني عقيل أو للعامرية في اللسان مادة (حتم) . وبـــلا نســـبة فـــي الإنصـــاف : الأنباري : ٦٦٣/٢.

(٢) البيت منسوب لابنة هاشم بن عبد مناف في اللسان مادة (هشم). أو لعبد الله بن الزبعرى في مادة (ســنت) والرواية في الموقعين هي (**عمرو العـــلا**) وهو بلا نسبة في الإنصاف : الأنباري : ٦٦٣/٢. يُنظـــر: معجـــم شواهد النحو حنا رقم (١٧١٧).

(٣) البيت منسوب له في العقد الفريد: ابن عبد ربه الأندلسي ٣٢٧هـــ: تح أحمد أمـــين وآخـــرين، د.ط ، دار الكتاب العربي- بيروت. د. تاريخ : ٣٧٤/٦-٣٧٥. وهو بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري :٦٦٤/٢ ، يُنظـــر المعجم المفصل: يعقوب ٥٣٧/١.

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري :٦٦٥/٢ ، يُنظر: معجم شواهد النحو، حنا رقم (٣٣٥٧).

ضرورة[1]، وتبعه الأستراباذي في ذلك، وزاد بأن وصف قراءة من قرأ (**قل هو الله أحدُ الله الصمد**) [2] – بحذف التنوين من كلمة (أحد) – بالشذوذ[3].

إذا لم يتم تحريك التنوين قبل الساكن فإن هذا يُحدِث التقاء ساكنين، يكون الثاني منهما بداية مقطع صوتيّ، وهذا الأمر موفوض أبداً في العربية. لأن شكل المقطع يكون هكذا (ص ص ح...)، وعندها لا بد من تصرّف صوتي يُزيل هذا الخطأ النطقي.

التصرّف الصوتي المتوقع هنا هو أن يحدث اتصال حركي بين الساكن الأول– وهو التنوين– وبيْن الساكن الثاني، وذلك بتحريك التنوين حركة مناسبة. أو أن يحدث اتصال حركي آخر، وهو بحذف التنوين الساكن، فتلتقي الحركة قبلها بالساكن الذي بعدها، وبذلك يتم التخلص من التقاء الساكنين.

والتصرف الثاني واقع كثيراً في الأسماء الأعلام التي توصف بـ(ابن) أو يُخبر بها عنها[4]. ومن هذا جاءت قراءة من قرأ (**وقالت اليهودُ عزيرُ ابن الله**) [5] بحذف التنوين من (عزيرٌ). وقد علّق الفراء عليها بقوله (قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين،...وربما حذفت النون وإن لم يُتمّم الكلام لسكون الباء من ابْن، ويستثقل النون إذ كانت ساكنة لقيت ساكناً، فحُذفت استثقالاً لتحريكها...) [6].

وإذا أمعنّا النظر في النظائر الشعرية السالفة، وجدنا حذف التنوين فيها حاصلٌ في مواقع شبيهة بالمضاف، من حيث العلاقة اللفظية أو المعنوية بين الاسم الأول الذي حُذف منه التنوين

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ١٦٩/١.

(٢) الإخلاص: ١-٢.

(٣) يُنظر شرح كافية ابن الحاجب: الأستراباذي : ٤٩٢/٤.

(٤) يُنظر الكتاب: سيبويه ٥٠٤/٣-٥٠٥.

(٥) التوبة/٣٠.

(٦) معاني القرآن: الفراء ٤٣١/١.

وبين الاسم الذي يليه. ومن المعروف أن التنوين يُحذف للإضافة[١]. كما تُحذف النون من جمع المذكر السالم والمثنى عند إضافتهما إلى اسم بعدهما.

وهذا الحذف الصوتي للتنوين أو النون له علاقة بالمعنى الواقع بين المضاف والمضاف إليه. إذ المضاف بحاجة شديدة إلى المضاف إليه، والتنوين يُشعر بتمام اللفظ ثم المعنى، مما يُشعر بوجود فجوة بين المضاف والمضاف إليه، ولذلك لا يجمع بين ما يُتمّ اللفظ وبين ما يراد لبقية اللفظ. يقول ابن جني: (وذلك أن المضاف على غاية الحاجة إلى المضاف من بعده، فلو ألحقته التنوين المؤذن بالوقف– وهو متناه في قوّة الحاجة إلى الوصل– جمعت بين الضدّين ....) [٢].

فلو طبّقنا هذا الأمر على واحدٍ من تلك النظائر لرأيناه تركيبياً ودلالياً كما ذُكر آنفاً، نحو قول الشاعر (وحاتمُ الطائيُّ)، فقد ارتبط الاسم (حاتم) بالطائي صفةً ونسباً، وهذا الارتباط يحتاج إلى ارتباط صوتي دون وجود حاجز، ودون طول زمني يباعد بين الكلمتين، فكان حذف التنوين مانعاً لذلك الحاجز، ورابطاً للفظتين صوتياً وتركيبياً ثم دلالياً، وكأن الكلمتين كلمة واحدة في تركيبها ومعناها، وذلك على النحو الآتي:

١) ḥaa ti mun aī̄ ī̄aa >iy yu (الحالة الأصل قبل الحذف أو قبل كسر التنوين)

٢) ḥaa ti mu aī̄ ī̄aa >iy yu (حالة اختيار حذف التنوين)

٣) ḥaa ti muī̄ ī̄aa >iy yu (حالة الوصل الحركي الصوتي بين الكلمتين)

ومن هذا نلحظ اشتراك اللفظتين في مقطع (mut) الذي يجمعهما صوتاً وتركيباً ودلالة.

لا يُعدّ حذف التنوين – بالضرورة – ضرورة شعرية، إذا لم ينطبق على ما قعّد النحاة، فهناك تخريجات صوتية ودلالية وسياقية تجعلنا نتعامل مع اللغة بسعة وفسحة من المناقشة والتحليل. خاصة أنه ورد في القرآن ، ولا ضرورة في كلام الله عز وجل، ثم إنه قد ورد عن

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٢/٢٧٦.

(٢) الخصائص: ابن جني ٢/٤٤٧.

العرب ترك التنوين في غير الشعر. وذلك فيما ذكره سيبويه من أن (يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ) [1].

ولذلك فإن أي حذف صوتي في العربية يؤخذ به ما دام يُحدث سهولة في اللفظ ويسراً في النطق، ومادام لا يُخلُّ بالمعنى.

المطلب الثالث : ميم اللهمّ

يرى الكوفيون أن الميم اللاحق للفظ الجلالة بقيّة من جملة طلب، ومن (يا) التي للنداء في جملة (يا الله أمّنا بخير). ولكثرة الاستعمال صار فيها حذف، فبقيت الميم مع (الله) عوضاً عما حُذف. في حين يرى البصريون أنها عوض من (يا) النداء فقط[2].

ردّ الكوفيون رأيَ البصريين لأن هناك نظائر شعرية جمعتهما- (يا) النداء والميم- معاً، مع أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه، وذلك في قول أبي خراش الهذليّ:

إني إذا ما حدثٌ ألـــمّا

أقول: يا اللهمّ يا اللهمّـــا[3]

وقول الآخر:

وما عليك أن تقولي كلّمـــا

صلّيت أو سميّت: يا اللهمّ ما

ارْدُدْ علينا شيخنا مُسَلّمـــا[4]

وقول الآخر:

*** غَفَرتَ أو عَذّبْتَ يا اللهمّا***[5]

---

(١) الكتاب: سيبويه ١٩٩/٢.

(٢) الإنصاف: الأنباري ٣٤١/١. والتبيين: العكبري ٤٤٩-٥٥٠. وذِكْر المسألة عند البصريين في الكتاب: سيبويه ١٩٦/٢-١٩٧ وعند الكوفيين في معاني القرآن: الفراء ٢٠٣/١ .

(٣) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكّري ١٣٤٦/٣.

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف : الأنباري : ٣٤٢/١ . ويُنظر: معجم شواهد النحو: حنا رقم (٣٦٢٠).

(٥) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٤٣/١ . ويُنظر معجم شواهد النحو.: حنا رقم (٣٦٠٦).

فقد جمع الشعراء في كل هذه النظائر بين العِوض (الميم) والمعوّض منه (يا النداء).

ومن جانب آخر فقد ردّ البصريون رأي الكوفيين ونظائرهم، لأنه لا يمكن أن يكون أصل الكلمة (يا الله أمّنا بخير) لأنه لا يمكن قول (اللهمّنا بخير). ولأنه يجوز الجمع بين المعوّض والمعوض منه في زعمهم، نحو (اللهمّ أمّنا بخير). ولأنه يمكننا الدعاء بغير الخير فنقول (اللهم أهلكه).

وقد ردّ البصريون هذه النظائر بأن قائليها غير معروفين، وإن رويت عن العرب فهي من باب الضرورة. إذ الجمع بين العِوَض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر، نحو قول الفرزدق:

هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابِحِ العاوي أشدُّ رِجامِ[1]

فقد جمع الشاعر بين الميم والواو في كلمة (فمويهما)، إذ الميم من (فم) عوض من الواو؛ لأن أصله (فوه).

وأجِد- في هذا كله- ضعفاً في التدليل على صحة رأي كل فريق، فالبصريون افترضوا أصلها (يا الله)، فحذفت الياء وعُوِّض عنها بالميم المشدّدة، وكأنهم رأوا الدلالة المعنوية للكلمة هي الدعاء في (يا الله) فأرادوا إبقاءها على ما هي عليه من دلالة الدعاء، فافترضوا الميم في (اللهم) عوضاً من (يا) التي للدعاء.

والكوفيون افترضوا (يا) النداء قبلها، وجملة (أمّنا بخير) بعدها، ثم قالوا بالحذف والتعويض، فلماذا هذه الافتراضات والتأويلات في ذلك.

ولم أجد-عند المحدثين من علماء اللغة- تحليلاً متخصصاً لما هي عليه الكلمة، أو لتفسير صوت الميم المشدّدة في آخرها، إلا ما كتبه سلمان القضاة في بحثه للمسألة. فقد تناول

---

(١) البيت له في ديوانه: تح علي فاعور، ط١ ، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٨٧م : ٥٤١.

الكلمة صيغة وإعراباً، فقد عَرَض لرأي النحويين البصريين والكوفيين في المسألة واختلافهم حولها. ثم وضح رأي اللغويين في معاجمهم والمفسرين في كتبهم، وأورد استخدامها في القرآن الكريم، ثم في كلام العرب شعراً ونثراً. وفي آخر البحث ربطها باللغات السامية، فوصل إلى أن الميم في (اللهم) هي بقية لاصقة (التمييم) التي هي رمز التنكير في العربية الجنوبية والعربية الشمالية والعبرية. وقد انقلب (التمييم) في العربية الشمالية تنويناً. في حين احتفظت العربية الجنوبية به[1].

وهكذا توصل البحث إلى أن الميم ليست عوضاً من (يا) كما رأى البصريون، ولا من (يا...أمّنا بخير) كما رأى الكوفيون، بل هي علامة تنوين للتنكير.

ولكنني أقول: إن الميم ليست مقابلة للتنوين في الساميات الأخرى، فهي ليست علامة تنوين للتنكير في لفظ الجلالة (الله) وذلك لعدّة ملاحظات.

أولاً: لو كانت الميم تقابل التنوين في اللغات السامية الأخرى، وأن العربية الجنوبية هي التي احتفظت بهذا الشكل- وهو التمييم- وأن الشمالية قلبته تنويناً، إذاً لجاز للعربية أن تستخدم الكلمة بالصيغتين: التنوين والتمييم، فتقول (اللهٌ واللهم)، وهذا ما لم يرد عند العرب جميعاً.

ثانياً: افترضَ البحث أن الكلمة قد تستخدم لغير النداء والدعاء، وذلك لتمكين الجواب في نحو المأثور (الله أرسلك؟ قال: اللهمّ نعم) وفي نحو قول العلماء: لا يجوز أكل الميتة. اللهمّ إلا أن يضطرّ، فيجوز[2].

والذي أراه أن الكلمة هنا جاءت للدعاء والنداء الخالص، إذ المعنى الذي أُدرِكُهُ في الجملة الأولى أن المسؤول سئل عن شيء مهم جداً، فأجاب بقوله: اللهمّ نعم. بمعنى: اللهم اشهد

---

(١) يُنظر (اللهمّ، رؤية جديدة في الصيغة والإعراب): سلمان القضاة. بحث منشور في مجلة التربية والعلم في كلية التربية- جامعة الموصل، العدد ١١ نيسان ١٩٩١م، ص ص ٦٨-٨٣.

(٢) يُنظر السابق ٧٤.

على ما أجيب فيه، وهو الإيجاب (نعم). فهو بذلك استخدمها لتمكين الجواب كما قال البحث. ولكن هذه الجملة (اللهم نعم) تمثل البنية السطحية للدلالة. وأما العميقة فيها الطلب من الله سبحانه أن يكون شهيداً على ما يقول.

والأمر كذلك في الجملة الثانية، إذ يُفهم منها أن العالم الفقيه أفتى بِحُرمة أكل الميتة بشكل مطلق. فكان هذا الحكم متسرّعاً ومغالياً. فاستدرك بقوله: (اللهمّ). ثم أعطى استثناءً كان قد ورد في النص القرآني الذي يحرّم أكل الميتة وأشياء أخرى محددة إلا في حال الاضطرار، يقول تعالى: **(حُرِّمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير...**الآية إلى قوله تعالى: **فمن اضطُرّ في مخمصة غيرَ متجانفٍ لإثم فإن الله غفور رحيم)** [1].

والفقيه في ذلك لا يستطيع أن يحكم بما يخالف القرآن. فيكون استدراكه بلفظ (اللهمّ) كأنه قال: (لا يجوز أكل الميتة) ويتوقف عند هذا الكلام. ثم يُدرك أن هناك استثناء، فيستدرك بقوله (اللهم) وتكون هنا بمعنى (اللهم اغفر لي ما أطلقتُ من حُكمي) ثم يقول بعدها (إلا أن يُضطرّ، فيجوز).

ثالثاً: قابل البحث لفظ (الله) من العربية باللفظ السامي (الوهيم) الذي يُستخدم بمعنى إلاه أو الإلاه[2]. وهذه المقابلة فيها فرق جوهري بين اللفظين يبعدهما عن عقْد موازنة بينهما. إذ إن كلمة (الله) في العربية اسم يدل على ذات الخالق سبحانه. وليس مركباً أو مشتقاً. فلا تحذف منه (ال) التعريف، ولا يُصاغ منه مصدر أو فعل أو غير ذلك. فإن قال قائل: ماذا تقول في تألّه ومتألّه؟ فالجواب: إنها من إله وآلهة. التي بمعنى المعبود، ولفظ (الله) ليس معناها المعبود، لورودها في كلمة (لا إله إلا الله) التي بمعنى (لا معبود إلا الله).

---

(١) المائدة/ ٣.

(٢) يُنظر السابق ٧٤-٧٥.

أما المقابل لها في الساميةُ فهو وصف لما يعبدون. فيه (ال) التعريف مع صفةُ دالـــةُ على الألوهية والعبودية سواء كان الإله المقصود عندهم هو الله ذاته، أو غيره مما أشركوه معه سبحانه.

ولذا فالمقابلة والموازنة بينهما لا تقوم تركيبياً ولا صوتياً ولا دلالياً. ثم إن لفظ الجلالـــة (الله) لا ينوّن في العربية أصلاً، بينما في المقابل السامي يُنوّن، وهذا دلالة على أن المقصـــود بكملة (الوهيم) ليس (الله) بل المعبود أو الإله أو الآلهة بشكل عام.

رابعاً: الميم في (اللهمّ) مشدّدة مفتوحة وليست (اللهمْ) حتى تقابل باللفظ (الوهيمْ) غيـــر المشدّد والساكن.

من هذه الملحوظات أستطيع القول: إن صوت الميم في (اللهمّ) جاء للدلالة على التعظـــيم بإعطاء هالة لفظية ومعنوية أكثر على الاسم، لاسيما وأن فيه معاني التقرّب والإجلال والتعظيم للذات الإلهية. وأنه لم يرد هكذا إلا في لفظ الجلالة خاصة. يقول المالقي (وإنما زيدت [المـــيم] للتعظيم في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء انفرد /بها.....) [1].

---

(١) رصف المباني: المالقي ٣٧٣-٣٧٤.

الباب الثاني

النظير الشعري في المستوى الصرفي

*** تقديم :**

الفصل الأول (علامات الكلمة) :

المطلب الأول: أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية.

المطلب الثاني: نعم وبئس في المدح والذم بين الاسمية والفعلية .

المطلب الثالث: حاشا في الاستثناء بين الفعلية والحرفيّة.

الفصل الثاني (بنية الكلمة)

المطلب الأول: الأوزان – أولا : وزن(سيّد وميّت).

– ثانيا : وزن الخماسي المضعّف.

– ثالثا : وزن كلمة (شيطان).

المطلب الثاني: بنية الكلمة – أولا :المؤنث على زنة اسم الفاعل.

– ثانيا : تركيب(ذا والذي).

– ثالثا : تركيب (هو وهي).

– رابعا : تركيب (لعل).

المطلب الثالث:البنية العددية – أولا: أيمن في القسم بين الجمع والإفراد .

– ثانيا: كلا وكلتا بي التثنية اللفظية، أو اللفظية والمعنوية معا .

الفصل الثالث: (الاشتقاق)

المطلب الأول: اشتقاق كلمة (اسم).

المطلب الثاني: أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر؟

*** تقديم:**

اللغة نظام تندرج تحته مستويات لغوية، تأتلف لتقدّم تركيباً يدلّ على مراد المتكلم، ويُشكل كل مستوى من هذه المستويات علماً بذاته، له أصوله وتفرّعاته، وله قوانينه وتطبيقاته. وإذا أردنا ترتيب هذه المستويات فعلينا أن نبدأ بالأصوات، ثم الصرف، ثم المعجم، ثم النحو، ثم الدلالة.

وسيتم في هذا الباب معالجة النظير الشعري ودراسته- وصفاً وتفسيراً- في المستوى الصرفي من مستويات علم اللغة العام. ولا بد- قبل النظر في النظير والمسائل التي جاء ضمنها- أن أتطرّق إلى الحديث- ولو بإيجاز- عن النظام الصرفي في اللغة.

فالنظام الصرفي يدرس الكلمة من حيث بنيتها الداخلية، ودلالتها على القسم الذي جاءت عليه ضمن أقسام الكلمة التي وضعها النحاة القدماء (الاسم والفعل والحرف)، أي ما هو الوزن الذي جاءت عليه الكلمة؟ أو ما هو الأصل الاشتقاقي لها؟ أو على كم جاءت من حيث الجذر، على حرف أو حرفين أو أكثر؟ ثم هل هي اسم أو فعل أو حرف؟ وهل هي جامدة أو مشتقة؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي تدور حول الكلمة دون التطرّق إلى علاقتها بالسياق وتأثرها أو تأثيرها فيه. وعلى الرغم من وجود بعض البنى اللغوية الصرفية التي يمكن للسياق أن يتدخّل في تمييزها- من حيث أقسام الكلمة مثل أفعل التعجب أو نعم وبئس في المدح والذم. وحاشا في الاستثناء- إلا أنها تُدرس في هذا المستوى من مستويات اللغة.

كما يوجد من الكلمات ما يكون للتركيب فيها أثر في الحديث عن تسويغ مجيئها على الشكل الذي جاءت عليه، مثل المضارع الذي دخلت عليه (أل) التعريف.

من هنا ندرك أن للنظام الصرفي عدة جوانب، منها: وجود طائفة من المباني الصرفية صيغاً وزوائد وأدوات، ومنها وجود مجموعة من المعاني الصرفية من حيث تقسيم الكلمة ومن

حيث تصريفات الصيغ ودلالاتها، ومنها وجود العلاقات والأقيسة بين صيغة وأخرى، سواء كانت بالتناظر مثلاً، أو بالتنافر خلافاً وضداً، ومثال الأولى الروابط بين أفعل التعجب واسم التفضيل، أو بين بناء الآن ودخول (أل) عليه، وبين دخول (أل) على المضارع. ومثال الثانية التفريق بين الاسم والفعل، أو بين المذكر والمؤنث[1].

وإذا لم يستطع الدارس أو الباحث أن يحدّد البنية الصرفية لكلمة ما، صيغة أو وزناً أو تقسيماً أو غير ذلك؛ فالسبب في ذلك قد يكون في مخالفة تلك البنية لما جاءت عليه باقي البنى في هذا الوزن أو القسم من أقسام الكلمة، أو أنه- أي الباحث- لم يُنعم النظر في ذلك، فيقصّر دون بلوغ النتيجة. وربما خفي عنه بعض أصول اللغة، وفهمها[2].

على أن هناك أمراً لم يُحسن الأخذ به أحدٌ من القدماء وكثير من المحدثين، في تفسير أو تحديد بعض الجوانب الصرفية للبنى اللغوية، وهو الدراسة اللغوية المقارنة بين العربية وأخواتها من اللغات الساميات الأخرى، حيث الدراسة المقارنة تفسّر وتوضح لنا كثيراً من الجوانب في المستوى الصرفي، نحو دراسة الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام وغيرها.

وينبغي- في هذا المقام- أن أذكر أنّ في اللغة العربية اتساعاً تضيق عنه القواعد والتحليلات، فلا يمكن أن تستدرك اللغة بالأدلة قياساً[3]، إلا أن العلماء يجتهدون في ذلك وصولاً إلى ضبط اللغة ضمن القواعد والأحكام التي وضعوها، دون أن يكون ذلك في قالب ثابت، تسير عليه اللغة ، ولا تخرج عنه أبدا.

وعن علاقة علم الصرف ومستواه مع مستويات اللغة الأخرى- لا سيما السابق له وهو المستوى الصوتي، واللاحق وهو المستوى النحوي والتركيبي- فإن الأمر واضح للغاية،

---

(١) يُنظر اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٣، عالم الكتب- القاهرة، ١٩٩٨م، ص٣٥-٣٦.

(٢) يُنظر الخصائص: ابن جني ١/٥١٣.

(٣) يُنظر السابق ١/٤٢٣.

فالباحث يعتمد على علم الأصوات في تفسير بعض الأوزان، أو الصيغ؛ لما يحدث فيها من إعلال، أو إبدال، أو قلب، أو إدغام، أو غير ذلك. فعلم الأصوات هو الذي يفسّر هذه الظواهر ويوضح جوانبها، فالبنية الصرفية تتضمها عدة فونيمات صوتية، تتآلف معاً في مقاطع متنوعة لتشكل تلك البنية[1].

والتركيب اللغوي لجملة من الجمل تتضمهُ مجموعة من الكلمات، والتي هي راجعة في تكوينها وتقسيمها إلى الصرف من حيث أقسام الكلمة والصيغ، فالجملة تحوي فعلاً واسماً وحرفاً وضميراً وأداة واسم فاعل ومعرّفاً ومجرّداً وغير ذلك، وهذا التفصيل يؤسسه علم الصرف.

ومن هنا، جاء هذا الفصل ثانياً بعد الأصوات وقبل النحو، ليدرس الكلمة مستفيداً مما سبقه وهو الأصوات، وممهّداً لما بعده وهو النحو.

---

(١) يُنظر تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، د. ط، دار الثقافة- بيروت، د. تاريخ :٢٢٢.

الفصل الأول (علامات الكلمة)

لا يكاد يخلو كتاب من كتب النحاة من تصدير في أوله لمبحث أقسام الكلمة، فالغرض من الدراسة في تلك الكتب هو دراسة التركيب للجملة وصفاً وتفسيراً أو تحليلاً، والجملة في تركيبها تتضمن مجموعة من الكلمات، حرص النحاة على توصيفها وتقسيمها ضمن أقسام تميزّها عن بعضها، فتكون سليمة في موضعها في التركيب، فعلاً كانت أو اسماً أو حرفاً.

ولست هنا في معرض الحديث عن العلامات الشكلية والجوهرية للكلمة بقدر اعتنائي بالإشارة إلى ما اختلف حوله النحاة في وصف كلمة بأنها اسم أو فعل أو حرف، ولكن لا بد من وضع التصوّر العام الذي ارتضاه النحاة من قبل، ثم جاء من بعدهم المتأخرون محتذين طريقهم، أو واضعين تصوراً آخر لأقسام الكلمة العربية.

اتفق النحاة على تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف[1]، ثم وضعت العلامات لكل قسم تمييزاً عن القسم الآخر، وكانت معظم هذه العلامات شكلية تخص مبنى الكلمة[2]، وربما معناها خارج السياق مما كان له أثر في وجود خلاف حول ذلك، فقد جاءت كلمات جمعت بين الاسمية والفعلية شكلاً كأفعل التعجب، أو جمعت بين المصادر والأفعال عملاً كاسم الفاعل، أو بين الفعلية الحرفية كحاشا وغير ذلك.

ولهذا لا بد من إجمال الحديث حول أقسام الكلمة وميزات كل قسم، وقد كان أوسع توصيف لذلك ما وضحه ابن السراج من علامات معنوية وبنائية للكلمة. إذ يقول:" فالاسم تخصّه

---

(١) حول هذه التقسيمات يُنظر الكتاب: سيبويه ١٢/١ والمقتضب: أبو العباس محمد بن زيد المبرّد ٢٨٥هـ، تح محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط عالم الكتب- بيروت د. تاريخ ٣/١-٧. وارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ٧٤٥هـ: تح رجب عثمان محمد ، ط١ مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٩٨م ٢٢٨٩/٥ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ: تح محمد محيي الدين عبد الحميد، د. ط المكتبة العصرية- بيروت، د. تاريخ ١٢/١-٢٥ وشرح التصريح: الأزهري ١٧/١-٤٠.

(٢) يُنظر اللغة العربية: تمام حسان : ٩٠.

أشياء يُعتبر بها، منها أن يقال: أن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر"[1]، فهو بهذا التعريف أو الوصف نظر إلى قضية معنوية تركيبيّة بعيدة عن الشكل. فالكلمة متى أسند إليها أو أخبر عنها أو وصفت فهي اسم. ثم يقول: (والاسم قد يُعرف أيضاً بأشياء كثيرة، منها: دخول الألف واللام اللتين للتعريف...[و] بدخول حرف الخفض عليه...[و] بامتناع قد وسوف من الدخول عليه...)[2]

نلاحظ العلامات الشكلية التي وضعها ابن السراج في تحديد اسمية الكلمة، وهي (أل) التعريف، وحروف الجر، وامتناع قد من الدخول عليه، فضلاً عن علامات شكلية أخرى وردت عن معظم النحاة. وهي التنوين والنداء والإضافة والإضمار وغيرها.

وبالانتقال إلى الفعل يتابع ابن السرّاج تمييزه عن الاسم والحرف، فيقول في معرض التفريق التركيبي والمعنوي للفعل: (والفعل ما كان خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا: يقوم يجلس) [3]. وفي هذا التحديد للفعل نرى العلامة التركيبية والوظيفية للفعل، حيث لا إسناد أو إخبار أو توصيف له، ويتابع في العلامة المعنوية بقوله (الفعل: ما دل على معنى وزمان) وهذا ما اجتمع عليه نحاة العرب. أما العلامات الشكلية فهي على العكس مما هي عليه في الأسماء، فالأسماء تعرّف، وتجر، وتنادى، وغير ذلك. والأفعال لا تعرّف،ولا تجرّ، ولا تنادى.

أما الحروف فقال عنها (ما لا يجوز أن يُخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبراً، نحو: من وإلى.../...وكذلك الحرف لا يُنعت) [4] بمعنى أنها ليست أسماء ولا أفعالاً.

---

(١) الأُصول: ابن السراج ٣٧/١.

(٢) السابق ٣٨/١.

(٣) السابق ٣٧/١.

(٤) السابق ٣٧/١-٣٨.

كان لهذا التحديد- تحديد أقسام الكلمة اسماً وفعلاً وحرفاً فقط- أثر في وجود عقبه لم يستطع كثير من النحاة القدماء أو المتأخرين تخطيها وتجاوزها، وذلك في تحديد بعض الكلمات هل هي اسم أو فعل أو حرف، وذلك لأسباب شكلية ووظيفية، أي أن تلك الكلمات اتّحدت مثلاً مع الاسم في بعض العلامات الشكلية، لكنها دلت على ما دلت عليه الأفعال، والعكس كذلك في وجود كلمات أخذت من الأفعال علامات شكلية أو وظيفية، لكنها شاركت الأسماء في الجانب الآخر والعلامات. وسيتضح ذلك لاحقاً- إن شاء الله-.

أشار أبو حيّان الأندلسي إلى أن بعض المتأخرين من النحاة وقفوا عند هذا التقسيم أثناء الحديث عن الكلمات (مه وصه وبلْه ونَزال) وغيرها، فهي مشتركة مع الأفعال . فهي أفعال عند الكوفيين، بينما هي أسماء عند البصريين، ويسمّونها أسماء أفعال. إلا أن أولئك الذين أشار إليهم الأندلسي رأوها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة، فسمّوها (خالفة)، وعدّها قسماً رابعاً من أقسام الكلمة. ثم علّق الأندلسي على العلامات التي تميّزها، فأشار إلى أن دلالتها الفعلية الزمانية جاءت بالوضع الاستخدامي لا بالصيغة التركيبية، فنظر إلى الوظيفة ولم يعتمد الشكل[1].

ومن هذا الخروج عمّا ألفه النحويون من تقسيم للكلمة، ندرك أن التحديد الثلاثي لأقسام الكلمة يشوبه شيء من النقص في التفصيل، وهذا يُساعد على فتح الباب أمام توسيع الدائرة في التقسيم، أو على الأقل حسن التفصيل والتبويب لتلك الأقسام، وعدم حصرها في الثلاثيّة المقيّدة. أو أن يكون ذلك سبباً في وصف الكثير من الكلمات- التي لم تتّحد مع قسم من الأقسام بعينه في كل العلامات الشكلية والوظيفية التركيبية- بالخوالف، وهذا يوقعنا في إشكالية التوفيق بين الواقع اللغوي والقاعدة المؤصلة التي يمكن إعادة النظر فيها في ضوء المادة اللغوية الموجودة .

---

(١) يُنظر ارتشاف الضرب: الأندلسي ٢٢٨٩/٥.

ومما يعضد هذا الكلام ما جاء من تمثيل ابن يعيش جِنس الكلام بالكائنات حولنا، إذ يرى أن هناك جنساً عاماً يتضمن أنواعاً متعددة، سواء كان الوصف هنا للكلمة، أو للحيوان الكائن. فيقول: "الجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، وكل لفظ عمّ شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته، سواءً اختلف نوعه أو لم يختلف، وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع، نحو الحيوان، فإنه جنس للإنسان والفرس والطير ونحو ذلك. فالعام جنس وما تحته نوع، وقد يكون جنساً لأنواع، ونوعاً لجنس، كالحيوان فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم، وجنس بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وإذ قد فُهم معنى الجنس فالكلمة إذاً جنس، والاسم والفعل والحرف أنواع، ولذلك يصدق إطلاق اسم الكلمة على كل واحد من الاسم والفعل والحرف فتقول: الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة...)[1].

من هذا أقول: الكلمة جنس، والاسم – تحتها- نوع، وهو- أي الاسم- بذاته جنس يتضمن تحته نوع أو نوعين أو أكثر. وكذلك الأمر بالنسبة للفعل أو الحرف. وهذا الكلام يورَد إن أردنا إبقاء التقسيم الثلاثي على ما هو عليه تماماً.

أما إذا تأخر هذا التقسيم عن تلبية الحاجة العلمية، في حسن وضع كل مفردة في العربية تحت كل قسم، فإن ذلك يعني النظر مجدّداً في التقسيم، أو في الاتفاق على العلامات التي ينماز بها كل قسم عن الآخر.

من هنا، سأعرض لبعض الآراء الحديثة- التي كتبت في الموضوع- بشكل موجز، لأن دراستي هي النظر في التطبيقات الشعرية الواردة بخلاف ما ارتضاه النحاة من تقسيمات. وليست معنيّة بشكل أساسي في هذا التقديم.

رأى إبراهيم أنيس قصور التقسيم الثلاثي الجامد للكلمة، فوصف ما تحدّث به القدماء من تقسيم بأنه لم يكن مقنعاً في الدرس اللغوي، حيث أنهم تكلفوا في تحديد بعض الكلمات وتقسيمها،

---

(١) شرح المفصل: ابن يعيش ١/٤٣.

لأنهم عرفوا الاسم وحدّوه بالدلالة على معنى ، وأن الزمن ليس جزءاً منه، فوَقفوا أمام كلمات مثل (اليوم والليلة) مفسّرين ومحوّرين، فالكلمتان مثلاً دلّتا على زمان، الاسم وليس له علاقة بالزمن فكيف يكون ذلك؟ لا شك أن تحديد الاسم بذلك الحدّ كان سلبياً وناقصاً ــ على رأي أنيس ــ. وكذلك الحال في تحديد الفعل، ومخالفة كلمات ما لذلك التحديد.

وبعد ذلك أوجب أنيس اتخاذ أسس ثلاثة لتحديد أجزاء الكلام، هي:

أولاً: المعنى .

ثانياً: الصيغة .

ثالثاً: وظيفة اللفظ في الكلام.

ولا يجوز بحال من الأحوال الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس، فلا بد من الأخذ بها مجتمعة. حينها سنصل- إلى حد كبير- إلى التمييز الأكثر دقة بين أجزاء الكلام.

ومن هذه الأسس ارتضى أنيس تقسيماً رباعياً للكلمة، وعدّه أدقّ من التقسيم الثلاثي. والتقسيم الرباعي هو على هذا الشكل:

أولاً: الاسم : ويتضمّن: أ- الاسم العام ب- العلم ج- الصفة .

ثانياً: الضمير: ويتضمن : أ- الضمائر ب- ألفاظ الإشارة ج- الموصولات .

ثالثاً: الفعل : ويتضمن كل الأفعال.

رابعاً: الأداة : وتتضمن ما بقي من ألفاظ اللغة من حروف للجر أو النفي أو الاستفهام أو التعجب أو الظروف الزمانية أو المكانية[1].

أما تمام حسّان فقد رأى أن التقسيم الثلاثي في ألفية ابن مالك معتمدٌ بالأساس على الجانب الشكلي، وهو ما ركّز على تسميته بالمبني، على أن نحاة آخرين قد فرّقوا بين الأقسام

---

(١) يُنظر من أسرار اللغة: أنيس : ص ص ٢٧٩-٢٩٤.

من حيث المعنى، كما رأينا- آنفاً- ابن السراج. وأكّد حسّان أن الاعتماد في التفريق على المبنى دون المعنى ليس هو الأمثل في الوصول إلى النظام الأدق ، ولذلك جمع بين الجانبين :المبنى والمعنى، ووصل إلى أن أقسام الكلمة في العربية سبعة أقسام هي:

أولاً: الاسم : ويشمل أ- الاسم المعيّن **ب**- اسم الحدث **ج**- اسم الجنس **د**- الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة (الميميات) عدا المصدر الميمي. **هـ**- الاسم المهم.

ثانياً: الصفة : وتشمل ما لا يُدلّ بها على مسمى ، بل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث وهي (صيغة الفاعل وصفة المفعول وصفة المبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل).

ثالثاً: الفعل: وهو ما يشتمل على معنى الحدثية ، وذلك في اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، ويشتمل على معنى الزمن وذلك في المستوى الصرفي، ويشتمل على الدلالة التركيبية في السياق وذلك في المستوى النحوي.

رابعاً: الضمير: وهو ما لم يدلّ على مسمّى ولا على موصوف ولا على حدث، ويعبّر عن عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوصية لذلك ومنه (ضمائر الشخص وضمائر الإشارة وضمائر الموصول).

خامساً: الخوالف: وهي ما تستعمل في أساليب إفصاحية للكشف عن موقف انفعالي ما، وهي: أ- خالفة الإخالة (اسم الفعل). **ب**- خالفة الصوت (اسم الصوت). **ج**- خالفة التعجّب (أفعل التعجّب). **د**- خالفة المدح أو الذم (نعم وبئس).

سادساً: الظرف: وهي مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة ، فتتصل بأقرب الوشائج ، بالضمائر والأدوات . وهي (ظروف زمان وظروف مكان)

سابعاً: الأداة : وهي مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق . والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة [1].

---

(١) يُنظر اللغة العربية: تمام حسان : ٩٠ وما بعدها .

وعلى ذات الشاكلة التي وضعها تمام حسّان في تقسيم الكلمة إلى سبعة أقسام، مضى فاضل الساقي في ذلك ، حيث انتهج طريقة حسّان وناقش أقسام الكلمة على أنها سبعة أقسام هي (الاسم والفعل والصفة والخالفة والضمير والظرف والأداة)[1].

وقد اعتمد الساقي على الجانبين الشكلي والوظيفي معاً في تقسيم الكلمة إلى تلك الأقسام السبعة، فأشار إلى أن الشكل هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة. وقد جعل الصورة الشكلية شاملة عدة أمور هي: ١- الصورة الإعرابية ٢- الرتبة في التركيب محفوظة أو غير محفوظة ٣- الصيغة الصرفية ٤- الجدول، وعنى به استعداد الكلمة لتقبّل اللواصق أو عدمه، واستعدادها لتوضيح علاقات اشتقاقية أو عدمه، واستعدادها لتوضيح علاقات إسنادية. ٥- التضام، وقصد به استدعاء الكلمة كلمة أخرى في السياق ، كاستدعاء النداء أو الجر مع الاسم، والصلة مع الموصول ٦- الرسم الإملائي، وذلك في التفريق مثلاً بين الواو والنون في كلمتي (مجنون ومعلمون).

أما الجانب الوظيفي عند الساقي فهو المعنى المحصّل من استخدام الألفاظ في التراكيب، وينقسم إلى الوظائف الصرفية والوظائف النحوية .[2]

ومن هذه الآراء أستطيع القول: إن المحدثين حاولوا الربط كثيراً بين الجانب الشكلي والوظيفي للكلمة، ورأوا تقسيماً إضافياً أو تفصيلياً أكثر مما هو عليه عند القدماء، فقد اعتمدوا أسس المعنى والصيغة والوظيفة في تحديد الكلمة، وعلى الرُّغم من أن القدماء لم يتجاوزا هذه الأسس، إلا أننا ما زلنا في إشكالية تحديد قسم بعض الكلمات.

---

(١) يُنظر أقسام الكلام العربي: فاضل مصطفى الساقي، د. ط مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٧٧م : ٩٢-٩٣.
(٢) يُنظر السابق ١٨٠ وما بعدها.

لاحظنا كيف أن إبراهيم أنيس وتمام حسان والساقي وسّعوا دائرة التقسيم، وشاركهم في تفكيرهم- من حيث التوسيع ومن حيث الأسس- محمد خير الحلواني، إذ يرى أن ممـــا يُساعد على حسن التقسيم للكلمة معايير ثلاثة هي[1]:

أولاً: المعيار الصرفي (الصيغة).

ثانياً: المعيار السياقي النحوي (التركيب والوظيفة) .

ثالثاً: المعيار الدلالي (المعنى).

ولذلك يرى أنه لا بدمن سعة في التقسيم- على الرغّم من صعوبة وضع خطـــة تطّـــرد معاييرها وتنطبق تحتها كل كلمات العربية- على النحو التالي:

أولاً: الكلمات الاسمية، وهي: أ- الاسم الصريح . **ب**- الصفة. **ج**- الأسماء المبهم.

د- الأدوات. **هـ**- أسماء الأفعال. **و**- أسماء الأصوات.

ولم يضع الظرف معها سابعاً؛ لأن الظرف ــ عند الحلواني ــ يعني في الأنحاء العالمية وظيفة سياقية نحوية.

ثانياً: الكلمات الفعلية: وتقسم هذه الكلمة بحسب أمور أربعة هي: أ- دلالة الصيغة على الزمان. **ب**- التصريف . **ج**- الأصول الصوتية (مجرد أو مزيد) و(معتل أو صحيح). **د**- السياق النحوي (معتل أو لازم)

ثالثاً: الحروف: ولكثرتها جاءت على ثلاثة أنواع هي : أ- مختصة بالأسماء.

ب- مختصة بالأفعال. **ج**- غير مختصة بهذا ولا ذاك[2].

لهذا كله، يبدو أن تقسيم الكلمة إلى اسم أو فعل أو حرف، أو غير ذلك- معتمـــداً علـــى الشكل وحده أو المعنى وحده- لا ينضبط. فلا بد من النظر في الكلمة داخل السياق التركيبي في

---

(١) ويُنظر في اعتماد هذه المعايير لتقسيم الكلمة أيضاً: دراسات في الفعل: عبد الهـــادي الفضـــلي، ط١، دار القلم- بيروت، ١٩٨٢م : ١٧ وما بعدها.

(٢) يُنظر المغني الجديد في الصرف: محمد خير الحلواني، ط٥ دار الشرق العربي- بيـــروت، ١٩٩٩م : ٢٤ وما بعدها.

الجملة، فهي - أي الكلمة- لا تفهم إلا من خلال ما حولها، ومن خلال الوظيفة التي أدّتها في ذات التركيب. ولهذا عدّ الحلواني معيار السياق النحوي من المعايير المجمع عليها أولاً في تحديد الكلمة من أي قسم، ثم المعيار الصرفيّ، ثم معيار الدلالة[١].

والكلمة قد تدل على معنى ما، وبعلامة ما، ولكنها في مكان آخر قد تكون الضدّ، فالسواد يدل على الحداد في بعض البلدان وفي بعضها الآخر يدل عليه البياض، والعلامة في ذلك تساعد على ازدواجية الدلالة[٢].

المطلب الأول: أفعل في التعجب بين الاسمية والفعليّة[٣].

ذهب الكوفيون إلى أن (أفعل) في التعجب اسم، وذهب البصريون إلى أنها فعل ماض.

تعددت أدلة كل فريق، فقد اعتمد الكوفيون على العلامات الشكلية في وصفها بالاسمية، وذلك بأنهم رأوه يصغّر، والتصغير من علامات الأسماء وخصائصها. ونظيرهم الشعري على هذا قول مجنون ليلى:

يا ما أميلحِ غِزلاناً شدنّ لنا من هاؤلَيّائكنّ الضّالِ والسَّمُرِ[٤]

والنظير في ذلك أن الشاعر صغّر صيغة التعجب (أملح) وقال (أميلح)، وهذا لا يكون في الأفعال، ولذا فإن (أفعل) التعجب اسم وليس فعلاً.

ردّ البصريون هذا النظير وفسّروا التصغير الحاصل فيه بأنه تصغير يختلفُ عن التصغير في الأسماء، ففي الأسماء يكون للفظ والمعنى، أما هنا فهو تصغير للفظ دون المعنى،

---

(١) يُنظر السابق : ٢٦.

(٢) يُنظر أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقيا. مقالات مترجمة ودراسات . إشراف سيزا القاسم ونصر أبو زيد، د. ط، دار إلياس العصريّة- القاهرة، د. تاريخ : ٩ و ١٤.

(٣) المسألة (١٥) في الإنصاف: الأنباري١/١٢٦. والتبيين: العكبري: ٢٨٥ وائتلاف النصرة: اليمني: ١١٨.

(٤) البيت له في ديوانه : تح مجيد طراد ، ط١، عالم الكتب- بيروت ١٩٩٦م : ١٢٨ .

إذ القصد فيه هو المصدر[1]، ويجوز تصغير المصدر بتصغير فعله، وقاسوا ذلك على جواز عود الضمير إلى المصدر، وإن لم يجر له ذكر- أي للمصدر- بذكر فعله، كقول الشاعر:

إذا نُهِيَ السفيهُ جرى إليه وخالفَ، والسفيهُ إلى خِلافِ[2].

أي إذا نُهي السفيه جرى إلى السفه[3].

كما اعتمد الكوفيون أساساً آخر في التدليل على اسمية (أفعل) وهو المعنى الديني في التركيب (ما أعظم الله)، وقالوا: لو كان التقدير كما يقول البصريون لجاز أن تقول: شيءٌ أعظم الله، وهذا مما لا يجوز، إلا أنه قد ورد التعجب من قدرة الله جل وعلا، بقول حندج المرّي:

ما أقدرَ اللهَ أن يُدني على شَحَطٍ مَنْ دارُهُ الحَزْنُ مِمّن داره صول[4].

فقد تعجّب الشاعر في هذا النظير من قدرة الله بقوله (ما أقدر الله) ولو كان تقدير (ما) بـ(شيء) كما قال البصريون لكان (شيءٌ أقدرَ الله) وهذا مما لا يكون، لأن الله قادر وقدير بذاته لا بجعل جاعل . ولكن البصريين ردّوا ذلك الكلام بأن المراد من جملة (ما أعظم الله) هو الوصف بالعظمة، أو الإخبار أنه عظيم[5].

ورأى الكوفيون ــ بالنظر إلى التصريف ــ أنه اسم ؛ لأن عينه تصحّ ، نحو (ما أقْوَمَهُ، وما أَبْيَعَهُ) كما تصح في (هذا أقوم منك وأبيع منك) . فلو كان فعلاً لوجب قلب عينه ألفاً، كما في (قام أقام) و(باع أباع). ولكن البصريّين ردّوا ذلك أيضاً ؛ لأنه حُمِلَ على باب أفعل الذي

---

(١) يُنظر أيضاً شرح التسهيل: ابن مالك ٣٧٢/٢ وشرح التصريح: الأزهري ٦٠/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في كتب الخلاف ، ينظر معجم شواهد النحو: حنا رقم (١٧٤٣) .

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١٣٨/١-١٤١.

(٤) البيت له في شرح ديوان الحماسة:التبريزي. د.تح. د. ط ، دار القلم- بيروت، د. تاريخ : ٣٩٢/٢.وينظر : معجم شواهد النحو: حنا (١٩٤١).

(٥) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١٤٦/١-١٤٧.

للمفاضلة[1]. وأنه لجموده أشبه الاسم فصحّت فيه الياء والواو. كما هو الأمر في قولهم "استحوذ" و"استنوق" و"استتيس"[2].

وآخر أدلة الكوفيين على اسمية أفعل التعجب هو أنه جامد لا يتصرّف، فلو كان فعلاً لتصرّف. فردّ البصريون هذا الدليل بان الفريقين أجمعا على فعليّة" ليس وعسى" ومع ذلك فهما جامدان[3]، وكذلك (نعم وبئس) فهي أفعال ولا تتصرف[4].

وأضاف ابن يعيش رداً على تسويغ عدم تصرّف (أفعل) بقوله عنه: (أنه تضمّن ما ليس له في الأصل) وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل وهو التعجّب، والأصل في إفادة المعاني هو الحروف، فلما أفاد [أفعل التعجب] فائدة الحروف جمد جمودها، وجرى في امتناع التصرّف مجراها، ووجه ثان أن المضارع يحتمل زمانين : الحال والاستقبال، والتعجّب إنما يكون مما هو موجود تشاهد....)[5].

أما أدلة البصريين فقد جمعت أيضاً بين العلامات الشكلية وبين العلامة الوظيفية في التركيب، فقالوا: الدليل على أن (أفعل) فعل أنه إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو: ما أحسنني عندك. ونون الوقاية تدخل على الفعل لا على الاسم. ثم أنكروا النظير الشعري الوارد بدخول نون الوقاية على الاسم وعدّوه شاذاً لا يُلتفت إليه. وذلك في قول أبي ملحم السعدي:

---

(١) يُنظر السابق ١/١٤٤.

(٢) يُنظر التبيين: العكبري ٢٩٠-٢٩١.

(٣) يُنظر الإنصاف:الأنباري ١/١٣٨.

(٤) يُنظر التبيين:العكبري ٢٩١.

(٥) شرح المفصل: ابن يعيش ٣/٤٣١ ولمزيد من المعرفة يُنظر الأصول: ابن السراج ٩٨-٩٩ وارتشاف الضرب: الأندلسي ١/٣٥٤.

*** وليس حاملني إلا ابن حمّال[1].**

فقد أدخل الشاعر نون الوقاية على الاسم (حامل) فقال (حاملني).

وقد أجاز الكوفيون ذلك، وردّوا على البصريين بأن نون الوقاية تدخل على الاسم في نحو (قدني وقطني). ونظّروا لذلك بقول الشاعر:

امتلأ الحوضُ وقال: قطني

مهلاً، رويداً، قد ملأتَ بطني[2].

إذ دخلت نون الوقاية في هذا الشعر على (قط) وهو اسم، فدل على جواز دخولها في الأسماء. لكن البصريين ردّوا هذا الجواز بالعلامة الوظيفية للكلمة. إذ عدّوها بمعنى (اكتفِ به) ثم إنه قد ورد في شعر العرب بغير النون وذلك قول حميد بن مالك الأرقط:

قدني من نصر الخُبَيْبَيْنِ قدي

ليس الإمام بالشحيح المُلْحِدِ[3]

إذ وردت (قد) وهي مثل (قط) دون نون الوقاية ومع نون الوقاية.

أما دليل البصريين الوظيفي على فعلية (أفعل) فهي أنه ينصب المعارف والنكرات، ولو كان اسماً لما نصب إلا النكرات[4] ولكن الكوفيين ردّوا هذا بنظائر شعرية، نصبَ الاسمُ فيها المعارف. وهذه النظائر قول الحارث بن ظالم المرّي:

---

(١) البيت له في خزانة الأدب : البغدادي: ٢٦٥/٤. وقد ذكره المبرد إنشادا لأبي ملحم السعدي في الكامل: تح محمد الدالي، ط ٢، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ١٩٩٣م :٤٦٧/١-٤٦٨ برواية أخرى هي:

ألا فتى من بني ذبيان يحملني وليس يحملني إلا ابن حمّال.

وبرواية المبرّد يكون البيت مستقيماً إذ دخلت نون الوقاية على الفعل (يحمل) وهذا الجائز.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١٣٠/١. يُنظر معجم شواهد النحو: حنا (١٦٦).

(٣) الرجز منسوب له في خزانة الأدب: البغدادي ٣٨٢/٥ و٣٩٣، وفي اللسان: مادة (خبب) وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٣٢) .

(٤) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ٤٣١/٣.

فما قومي بثعلبةَ بنِ بكرٍ ولا بفزارةَ الشُّعْرِ الرّقابا[1]

والنظير أنه نصب (الرقابَ) بـــ(الشُّعر) وهو جمع: أشعرَ. وكذلك قول النابغة الذبياني:

ونأخذُ بعدَهُ بذِنابِ عَيْشٍ أجبَّ الظّهْرَ ليس له سَنامُ[2]

وقد نصب الشاعر في هذا النظير (الظهرَ) بـــ(أجبَّ) . ومنه قول الشاعر

ولقد أغتدي وما صَقَعَ الدّيـــ كُ على أدهمٍ أجَشَّ الصّهيلا[3]

فنصب الشاعر (الصهيلا) بـــ(أجشّ) . وكقول العباس بن مرداس:

* وأضْرَبَ منا بالسيوف القوانسا*[4]

فنصب (القوانس) بـــ(أضرب).

إلا أن البصريين لم يعتدّوا بكلام الكوفيين، وأجابوا على ذلك بأن هذه النظائر مخرجها غير ما ادّعى الكوفيون. سواء بردّ الرواية وورود غيرها، أو بتشبيه المنصوب بعدها بالمفعول، أو زيادة الألف واللام في (الرقابا والظهرَ والصهيلا) [5].

هنالك بعض الجمل التي وصفت (أفعل) التعجب في كتب النحو المتقدمة بأوصاف تدعونا إلى تعميق النظر وإعادة الوصف لهذا البناء، سواء كان ذلك بموافقة البصريين على

---

(١) البيت له في الكتاب: سيبويه ٢٠١/١ ن والإنصاف: الأنباري: ١٣٣/١ ، والمفضليات: المفضل الضبّي ١٦٨هـ: تح عمر فاروق الطباع ، ط١، دار الأرقم- بيروت ١٩٩٨ : ٣٢٣. وقد رواه المفضل وسيبويه برواية: فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشُعرى رقابا

إذ تجرد المعمول من (رقابا) فأعربها البصريون (تمييزاً) . وللنظير رواية أخرى عند سيبويه بإبقاء (أل) فقد رواه: فما قومي بثعلبة بن سعدٍ ولا بفزارة الشعرى الرقابا.

(٢) البيت له في ديوانه. تح محمد بن عاشور، د.ط ، الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية – الجزائر ١٩٧٦م : ٢٣٣ .وقد ضبط محقق الديوان كلمة(الظهرِ) بالجر.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف:الأنباري ١٣٤/١، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٢١٢٣).

(٤) البيت له في ديوانه: تح يحيى الجبوري، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت،١٩٩١م : ٩٣. وصدره:

أكرّ وأحمى للحقيقة منهُمُ

(٥) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١٣٥/١-١٣٦ والتبيين: العكبري ٢٨٨.

فعليّته أو الكوفيين على اسميّته، وربما بمخالفتها معاً، ووضعه في قسم آخر من أقسام الكلمة التي أشار إليها بعض المحدثين، كما مر آنفاً في (علامات الكلمة).

يقول سيبويه عن أفعل التعجب: (هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يمكّن تمكنّه) [1]. ثم يقول (وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِل وفَعُل وأفعَلَ، لأنهم لم يريدوا أن يتصرّف، فجعلوا له مثالاً واحداً يجري عليه، فشبّه هذا بما ليس من الفعل، نحو: لات، وما...)[2].

من هذا الكلام أستطيع القول: إن الحرص والإصرار على وصف (أفعل) بالفعلية يعتوره نقص أو خلل يدحض بعض الآراء التي تصنّفه في باب الأفعال. فسيبويه يؤكّد عدم جريانه مجرى الفعل، وعدم تمكنّه تمكّنه، وكذلك يشبهه بما ليس من الفعل. فقد جاءت (أفعل) ـــ من الناحية الشكلية ـــ على مثل صيغ الفعل وعلى مثل صيغ الاسم. ففي الفعلية كالثلاثي المزيد بهمزة التعدية في أوله، وفي الاسمية كاسم التفضيل والصفة مما على وزن (أفعل)، ومن الناحية الوظيفية عَمل عمل الفعل بافتراض المفعولية على الاسم الواقع بعده، وتضمّنه فاعلاً يعود على (ما) التعجبيّة في رأي البصريين. ولكن هذا الكلام يعترضه رأي لابن السراج يرى فيه (أفعل) التعجب مضارعاً لباب (كان وأخواتها) من جهة أن الفاعل في (أفعل) ليس هو شيئاً غير المفعول كما كان الفاعل في باب كان هو المفعول[3].

ومعنى (الفاعل ليس هو شيئاً غير المفعول) يُعطي إشارة إلى أن تركيب جملة التعجب ليست ـــ بالضرورة ـــ كما فسّرها النحاة ، فأنا أفهم منها الدهشة أو الاستغراب إيجاباً أو سلباً من أمر ما موجود في المتعجّب منه، وليس الإخبار بأن شيئاً ما جعله عجيباً. ولذلك لا أرى ما

---

(١) الكتاب: سيبويه ١/٧٢.

(٢) السابق: ١/٧٣.

(٣) يُنظر الأصول: ابن السراج ١/١٠٠.

ذهب إليه ابن السراج من أن جملة التعجب خبرٌ يجوز لك أن تقول فيه : صدق أو كذب[1]، لأن الدلالة إنشائية وليست خبرية. فإذا قلت: ما أحسن زيداً! فإنك لا تقصد إلا تعظيم الحسن فيه[2]، وإظهاره للآخرين. وهذا يعني أن للوظيفة والمعنى دوراً هاماً في تحديد الكلمة تحت أي قسم تندرج، في الاسم أو الفعل أو الحرف، أو في غير ذلك.

وبالنظر في النظائر الشعرية التي ساقها كل فريق من نحاة البصرة والكوفة، فإننا نجد صوابيّتها وإمكانية الاعتماد عليها في توصيف أفعل التعجب، فالنظائر التي جاء بها الكوفيون على تصغيره ونصبه للمعارف تعطينا العلامات الشكلية والوظيفية للكلمة، وهي مقبولة لغة وواردة رواية، مما يطعن في فعليّة (أفعل). والعكس كذلك في النظائر البصرية التي جاءت ذاكرة دخول نون الوقاية عليها ، إذ هي لا تدخل إلا على الأفعال. وهذا وصف شكلي، يجيز القول باسميتها. ومن هنا، فإننا نقف في حيرة حول هذا الأمر. فـ(أفعل) جمعت من خصائص الاثنين: الاسم والفعل، وتركت أيضاً من خصائص الاثنين.

ولا بد أن أعرض هنا آراء المحدثين من اللغويين ، فقد رأى بعضهم أن (أفعل) في التعجب فعل ماض جامد، وكان في رأيه هذا موافقاً للرأي البصري[3].

وأما الرأي الآخر فلم يرها فعلاً ولا اسماً، بل عدّها بناءً لفظياً مركّباً بطريقة تدل على الدهشة والاستعظام. ومن أصحاب هذا الرأي مهدي المخزومي إذ يقول (التعجب: تعبير عن انفعال يحدث في النفس عند استعظام أمر أو ظاهرة) [4]، ويرى كذلك أن (ما) التعجبية انتقلت

---

(١) السابق: ٩٩/١.

(٢) يُنظر ارتشاف الضرب: الأندلسي ٣٥٤/١.

(٣) يُنظر شذا العرف: الحملاوي ١١٢. و: من صيغ وأوزان العربية (أفعل): عبد الحليم المرصفي، ط١ ، د. دار نشر، د. مكان،١٩٧٨م : ١٢٩- ١٣٣ ، والمغني الجديد: الحلواني: ٢٠١-٢٠٢.

(٤) في النحو العربي ، قواعد وتطبيق، على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي- بيروت، ١٩٨٦م : ٢١٥.

من دلالة الاستفهام إلى التعجّب. وأن بناء (أفعل) بناء الفعل، ولكنه بهذا الاستعمال قد جَمُد، وفقد دلالة الفعل.

ثم يدعو المخزومي إلى عدم تحميل هذا التركيب ما لا يحتمل وألا يُعرب كإعراب المركبات الإسنادية، بل لا بد من أخذه كما ورد في الاستعمال مع بيان وظيفته دون التكلّف في تفسير (ما) وتقدير الفاعل ضميراً عائداً عليها[١].

ووافق أحمد ياقوت المخزوميَّ في ذلك، فأشار إلى أن لأسلوب التعجّب صيغة خاصة، لا هي بالفعل، ولا هي بالاسم، ولكنها جمعت من الاثنين خصائص وتركت أيضاً من الاثنين خصائص[٢]. وعلى هذا الرأي جاء الخويسكي إذ عدّ جملة التعجب إنشائية، وليست خبريّة. لأن هذا هو ما جعل الكسائي يعدُّ (ما) لا موضع لها من الإعراب[٣].

وعلى الرغم من عدّ الخويسكي التعجب إنشائياً ومبتعداً عن تأويل إعرابها الذي رآه البصريون، إلا أنه عدّ (أفعل) فعلاً، وفاعله محذوف مستغنى عنه لدلالة الفعل عليه[٤].

أما تمام حسان فقد عدّ (أفعل) من الخوالف، وهي القسم الخامس من تقسيماته للكلمة العربية، وقد سمّاها خالفة التعجّب، ورأى أنه لا دليل على فعليّتها، وربما كانت أفعل التفضيل، فحدث نسيان لهذا المعنى، وانتقلت إلى تركيب جديد بمعنى جديد، ولا علاقة بينه وبين الاسم بعدها من حيث التعدية، فلا يُقبل أن يوصف بالمفعول به[٥].

---

(١) يُنظر السابق: ٢١٦.

(٢) ينظر الأفعال غير المتصرّفة وشبه المتصرفة: أحمد سليمان ياقوت، د.ط، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ١٩٨٩م : ١٢٥.

(٣) ينظر ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف: زين كامل الخويسكي، د.ط . دار المعرفة الجامعية- القاهرة، ١٩٩٦م : ٤٦.

(٤) السابق: ٤٦.

(٥) يُنظر اللغة العربية: حسان : ١٦٣-١٦٤.

وقد وافقه في هذا الرأي تماماً فاضل الساقي، إذ عدّ (أفعل) في التعجب خالفة، ورأى قياسها إنشائياً على جملة اسم الفعل نحو (هيهات السفر) حيث لا تفسّر بقولنا (بعدُ السفر) على سبيل الإخبار، لأن القائل في الأولى يعبّر عن معنى إنشائي، وهذا المعنى بينه وبين التعجب علاقة فكأن المعنى هو: (ما أبعد السفر)، ولذلك فإن (أفعلَ) تتم ــ باستخدامها في التعجب- عن معنى إنشائي لا يُغني عنه معنى الخبر لو قلنا (شيءٌ أبعد السفر) [1].

أشار المرصفي إلى وجاهة هذا الرأي بان أفعل في التعجب خالفة، إلا أنه رفضه لسببين: الأول: عدم الرضا عن إيجاد مصطلح جديد بدلاً من المصطلح الشائع المعروف. فالجديد بحاجة إلى تعوّد وممارسة لزمن طويل، وإذا كان ذلك فإنه يُحدث بلبلة بين أهل اللغة الدارسين. والثاني: تأكيد علاقة التعدية بين (أفعل) والاسم بعدها على أنه مفعولها. ورفض قطع العلاقة التي رأى حسان أنها ليست علاقة تعدية. وتساءل المرصفيّ بعد ذلك: ما نوع العلاقة إذن؟ ومن هذا السؤال يرجع إلى تأكيد علاقة التعدية[2].

إن النظرة التي رآها المرصفي- ردّاً على رأي تمام حسان والساقي- قاصرة، إذ نظر في السبب الأول إلى الناحية الاصطلاحية في وضع اسم لمسمّى ، وعدّ تغيير المصطلح داعياً إلى الإبقاء على المصطلح الأول الدارج؛ لأن التغيير يلزم وقتاً وجهداً وتعويداً. وهذا الأمر مخالف للمنهج العلمي الذي يسعى إلى الوصول للحقيقة حتى لو تهدّم بناءٌ قائمٌ على عدم الدقة في القاعدة. فإذا اتفق على أن (أفعل) التعجب ليس اسماً ولا فعلاً فالأصل نشر هذا الاتفاق في التأليف والتدريس، حتى لو أحدث خللاً اصطلاحياً في بداية الطريق، فالأهم ألا نبقى على رأي قاصر أو خاطئ. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت العلاقة بين المصطلح (الدال) وبين المصطلح عليه (المدلول) وثيقة ومتعاضدة شكلاً ومعنى، فإن ذلك يسهّل الجمع بينهما فهماً

---

(١) يُنظر أقسام الكلام العربي: الساقي: ٢٥١-٢٥٢.

(٢) يُنظر من صيغ وأوزان العربية (أفعل) : المرصفي: ١٣٣.

وتطبيقاً. أما إذا تخلخلت العلاقة واعتورها شيءٌ من النقص أو الضعف، فإن ذلك يُحدث شرخاً في الربط بينهما، مما يؤدي إلى ضعف الجمع بين الدال والمدلول؛ لأن في المدلول صفات وعلاقات لم تستطيع الدال حدّها والإلمام بها. وهذا الحاصل بين الواقع التركيبي لـ(أفعل) وبين وصفها بالفعل، أو الاسم.

أما عن السبب الثاني عند المرصفي وهو وجود علاقة التعدّية، فهو مُناقض للأسلوب الإنشائي الذي اتُفق عليه في جملة التعجب ؛ فليس معنى (ما أعظم الله)، أو (ما أحسن عليًّا) هو: (شيء أعظمَ الله)، أو (شيء أحسن علياً) . وليس أسلوب الإخبار بقولنا (شيء...) أدق معنى من أسلوب الإنشاء في قولنا (ما...).

يبدو أننا أمام تركيب يختلف عن تركيب الجملة الاسمية المحتوية مبتدأ وخبراً، أو عن تركيب الجملة الفعلية المكوّنة من الفعل والمسند إليه. وعن تركيب باقي الجمل من شرط أو استفهام أو نداء أو غير ذلك.

ومن هنا فإنه يمكن وصف الاسم بعد أفعل التعجب على غير المفعولية، مع أنها منصوبة، ولو كانت على المفعولية فقد يُقدر العامل في نصبها بغير ما يُحدثه (أفعل) التعجب. ولذا فهذا يقرّبنا أكثر من كلام المخزومي الذي نادى بعدم الخوض في الإعراب كثيراً، أو عدم تحميله ما لا يحتمل[1]، فالنظر إليه تركيباً قائماً بذاته أولى من تجزئته.

ومما يعضد هذا الأمر أن النظائر الشعرية التي أتى بها كل من البصريين والكوفيين، لها من التأثير على كل رأي ما يبعد (أفعل) عن الاسمية أو الفعلية، فضلاً عن أن بعض النظائر لا يُعتد بها- في رأيي- لأنها جاءت مُوائمة للمعنى أو لطبيعة الشعر الذي جاءت عليه، وأقصد بذلك بيتي الراجز من السابقين:

امتلأ الحوض وقال قطني

مهلاً، رويداً، قد ملأتَ بطني

---

(١) يُنظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق: المخزومي: ٢١٦.

فورود (قطني) بنون الوقاية مع أنها اسم لا يعد نظيراً قوياً على جواز دخول النون التي للوقاية على الأسماء، وذلك لسببين، أولهما: أنه تغيّر استخدام (قط) هنا من الاسمية إلى خالفة (اسم الفعل) بمعنى (اكف) ، وقد أشار البصريون إلى ذلك، وثانيهما: أن الشاعر ربّما عمل فيها اتباعاً صوتياً على مبدأ الإيقاع الهارموني الذي ورد في الفصل الأول من هذه الرسالة في مسألة إشباع الحركات. فلوجود كلمة (بطني) في نهاية الشطر الثاني أراد الشاعر مجيء (قط) مضافة إلى ياء المتكلم مع نون للوقاية بين ياء المتكلم والفعل أو (اسم الفعل) فكانت (قطني) على شاكلة (بطني).

وأما النظير الثاني في قول حميد الأرقط:

قدني من نصر الخيبين قدي

ليس الإمام بالشحيح الملحِدِ

فقد استخدم الشاعر (قد) مضافة إلى ياء المتكلم مع نون الوقاية في (قدني) الأولى، وبدونها في (قدي) الثانية.

حمل الشاعر (قد) في الأولى على الفعلية لتصير اسم فعل بمعنى (حسب) أو (اكف). وبالتالي فإن وجود نون الوقاية فيها جاء على حسب القاعدة القياسية.

وأما (قدي) فقد بقيت بمعنى (حسبي أو اكفني) إلا أنها جاءت دون نون الوقاية للملائمة الصوتية مع كلمة (الملحِدِ) في نهاية المشطور التالي.

أما النظير الثالث في دخول نون الوقاية على الاسم (حامل) فقد وردت رواية أخرى عند المبرد -كما ظهر سابقاً- بغير هذا اللفظ، حيث الرواية هي (يحملني) بدل (حاملني). وهذا يُساعد على أن النظائر وضعتنا في حيرة حول اسمية (أفعل) أو فعليتها.

أما باقي النظائر الشعرية التي وردت بالتصغير لأفعل التعجب، وبالتعجب من قدرة الله، وبجواز نصبه للمعارف، فهي كذلك تعطي كل طرف من الرأيين قوّة له ضد الآخر.

المطلب الثاني: (نعم وبئس) بين الاسميّة والفعليّة:

رأى الكوفيون أن (نعم وبئس) اسمان، ورأى البصريون أنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان. وذهب الكسائي مذهبهم[١]. وقبل أن أخوض في النظائر الشعرية التي ساقها كل فريق للبرهنة على رأيه، أود أن أشير إلى قضية هامة في الخلاف بين اسميّتهما أو فعليّتهما، فقد أورد الأنباري خبراً عن الفراء يرى اسميّتهما ، يقول فيه: (ودخول حرف الخفض [يقصد على نعم وبئس] يدل على أنهما اسمان؛ لأنه من خصائص الأسماء) [٢].

وذكر الزجاجي هذا الخبر أيضا ناقلا إياه عن ثعلب الذي ذكر أن (نعم) عند الكسائي فعل وعند الفراء اسم[٣]، وهكذا مضى من بعدهم كل النحاة، فهم يوردون المسألة على خلاف بين البصريين والكوفيين[٤]. وعند النظر جيداً في كتاب الفراء (معاني القرآن) نجد الأمر على غير ما صرح به النحاة، أونقلوه عنه.

يرى الفراء أن (نعم وبئس) فعلان جامدان لا اسمين كما ادُّعيَ عليه، ودليل ذلك واضح في تفسيره لقوله تعالى **(ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا)** [٥] . يقول الفراء: (وقوله: " فساء قريناً " بمنزلة قولك: نعم رجلاً وبئس رجلاً...وبناء نعم وبئس أن ينصبا ما وليهما من النكرات، وأن يرفعا ما يليهما من معرفة غير موقّتة، وما أضيف إلى تلك المعرفة، وما أضيف إلى نكرة كان فيه الرفع والنصب....ويجوز: نعمت المنزل دارك، وتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار. وكذلك كقول: نعم الدار منزلك. فتذكّر فعل الدار، إذ كان وصفاً للمنزل..../... وإنما

---

(١) المسألة (١٤) الإنصاف: الأنباري: ٩٧/١، والتبيين: العكبري: ٢٧٤، وائتلاف النصرة: اليمني: ١١٥.

(٢) الإنصاف: الأنباري:٩٩/١.

(٣) يُنظر مجالس العلماء: الزجاجي: ٤٨.

(٤) يُنظر بحث(كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية): محمد خير الحلواني ، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية- دمشق، مجلد ٤٨، عدد١، ١٩٧٣م : ١٣٩-١٤٠.

(٥)النساء/٣٨ .

وحّدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء، لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم. لم يرد منهما مـــذهب الفعل، مثل: قاما، وقعدا. فهذا في بئس ونعم مطّرد وكثير) [1].

ثم يقول في موضع آخر (والعرب توحّد نعم وبئس وإن كانت بعد الأسماء، فيقولون: أمـــا قومك فنعموا قوماً، ونِعْم قوماً، وكذلك بئس، وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يُلتمس معنـــاه، وإنما أدخلوهما لتدلاّ على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعِل، وليس معناهما كذلك) [2].

وتكفينا من نص الفراء الجمل: (ويجوز نعمت)، و(تؤنث فعل المنزل)، و(فتُذكّر فعـــل الدار)، و(وإنما وحّدوا الفعل) ؛ لنتبين رأيه بأن نعم وبئس ليستا –عنده– اسمين.

ولعل الوهم في نسب هذا الرأي إلى الكوفيين هو ما نقله الفراء من قول العرب (والله ما هي نعم المولودة)، ثم قياس تلاميذه الأمر على قول العرب: يا نعم المولى[3]. فربّما ذكر الفراء أن (نعم) في مثل هذا التركيب تعامل معاملة الأسماء، حيث ورد مثل ذلك عند غيره، إذ يـــرى ابن عصفور أن (نعم) في مثل ذلك اسم، مع أنها في الأصل فعل . بل إنه ذكر أن الخلاف بين البصريين والكوفيين ليس على أنهما فعلان، بل على إسنادهما إلى الفاعل[4].

وهذا ما قاله البصريون عندما ذكروا أنه يقدّر على الحكاية، وسيمُرُّ لاحقاً.

وربما فهم الآخرون الفراء على غير ما أراد ، وحملوا كلامه على مـــا يكـــون غيـــر المراد. وذلك في جملته (وإنما جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يُلتمس معنـــاه) مـــع أن جملـــة (يُلتمس معناه) على صلة وثيقة لكلمة (فعل) ، أي أنهما – نعـــم وبـــئس – فعـــلان لا يُلـــتمس معناهما.

---

(١) معاني القرآن: الفراء ٢٦٧/١-٢٦٨ ويُنظر: ٥٦/١-٥٨.

(٢) السابق: ١٤١/٢.

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري :٩٩/١.

(٤) يُنظر شرح التصريح: الأزهري ٧٦/٢ و كتاب الإنصاف: الحلواني: ١٤٥-١٤٨.

ومن هنا، فإن النظائر الشعرية التي ستُذكر هنا لإثبات اسميّة (نعم وبئس) ستكون موصوفة ومفسّرة بافتراض أن لا خلاف بين البصريين والكوفيين على أن (نعم وبئس) فعلان جامدان، ومن ثمّ سيكون الأمر أسهل مما كان عليه في مسألة (أفعل التعجب) السالفة. على أن حديثاً بعد ذلك سيُذكر حول إثبات فعليّتهما عند بعض اللغويين المحَدثين.

احتج من قال باسميّة (نعم وبئس) بقول العرب: (ما زيد بنعم الرجل) فأدخل عليها حرف الجر، وهذا من العلامات الشكلية للأسماء، وهو قبوله الجر. ثم أوردوا نظائر شعرية لذلك، يقول حسان بن ثابت:

ألستُ بنِعْمَ الجارُ يؤلَفُ بيتُهُ أخا قلّةٍ أو مُعدِمَ المالِ مُصرِما[1]

فالشاعر أدخل حرف الجر الباء على (نعم) فدلّ ذلك على اسميّتها.

وأما الاحتجاج الآخر لمن قال باسميّتها فهو بقبولها النداء نحو (يا نِعْم المولى ويا نعم النصير) ومن قال بهذا الدليل الشكلي قال بعدم تقدير منادى محذوف، فليس تقدير ذلك (يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت). لأن التقدير يكون في مجيء فعل أمر بعد حرف النداء. وذلك كقراءة من قرأ (ألا يا اسجدوا) من قوله تعالى: (**ألّا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض**) [2]. ونظير ذلك قول الأخطل التغلبي:

ألا يا اسلَمي يا هِندُ هِندَ بني بَدْرٍ وإن كان حيّانا عِدىً آخرَ الدَّهْرِ[3]

فقد أدخل الشاعر (يا) النداء على فعل الأمر، مع عَدّ المنادى مقدراً محذوفاً للعلم به. ثم جاءوا بعدّة نظائر أخرى كلها على شاكلة هذا النظير، أي بإدخال (يا) النداء على فعل الأمر مع تقدير المنادى محذوفاً[4].

---

(١) البيت له في ديوانه: شرح جمانة يحيى الكعكي، ط٣ ، دار الفكر العربي- بيروت، ٢٠٠٣م : ١٨٧ .

(٢) النمل/ ٢٥ .

(٣) البيت له في ديوانه: شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٦م : ١١٠.

(٤) تُنظر النظائر في الإنصاف: الأنباري١/١٠٠-١٠٢ وعددها سبعة نظائر. وينظر التبيين: العكبري ٢٧٨.

أما احتجاج البصريين على فعلية (نعم وبئس) فكان بعلامة شكلية ، وهي أنهما يتصلان بتاء التأنيث الساكنة نحو (نِعْمَتِ المرأة وبِئْست الجارية) حيث هذه التاء مختصّة بالأفعال. لكن الكوفيين اعترضوا على ذلك بأن اختصاص التاء بالأفعال فقط ليس بصحيح فقد اتصلت بالحروف نحو قولهم (رُبّت وثمّت ولات) في نحو قوله تعالى **(فنادَوا ولات حين مناص)** [1]. ونظير ذلك قول ضمرة بن ضمرة النهشلي :

ماوِيَّ بَلْ رُبَّتَما غارةٍ شعراء كاللّذْعَةِ بِالمَيْسَمِ[2]

فيرون دخول تاء التأنيث على الحرف (رُبَّ) وهذا يعني عدم اختصاصها بالأفعال دون غيرها، مما يبعد الحكم بأن (نعم وبئس) فعلان. ونظير ذلك أيضا قول عبدة بن الطبيب:

ثُمَّتَ قُمْنا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أعْرافُهُنَّ لأيْدينا مناديلُ[3]

فقد أدخل الشاعر التاء على الحرف (ثمَّ) وهذا يعني عدم اختصاص التاء بالأفعال.

وبالرُغم من اعتراض الكوفيين على عدم اختصاص التاء بالأفعال، وأنها جاءت لاحقة للحروف، إلا أن البصريين ردّوا هذا الاعتراض من وجهين، أولهما: أن التاء في (نعم وبئس) لتأنيث الاسم بعدهما، ولكنها في الحروف لتأنيث الحرف فقط، إذ يجوز (رُبَّت رجلٍ) أو (رُبّت امرأة). وثانيهما: أن التاء في الفعل تكون ساكنة ولكنها في الحروف متحركة.

ثم أشار البصريون إلى أن التاء في (لات) ليست تاء للتأنيث، فبالإضافة إلى الاعتراضين السابقين، هناك اعتراضان آخران عليها، وهما: أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء

---

(١) ص / ٢ .

(٢) البيت له في خزانة الأدب: البغدادي: ٣٨٤/٩، واللسان: مادة (هَيَة). ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ٩٣١/٢.

(٣) البيت له في ديوانه: ٧٤.

(ولاه) . وأن التاء فيها ليست لها بل لـ(حِين). وذلك قول العرب (فعلت هذا تحين كذا) ومثلها (تَأوان) و(تَالآن) وجاؤوا على ذلك بنظائر شعرية ثلاثة، لا محل لها هنا في هذه المسألة.[1]

وأما ردّ البصريين على رأي الكوفيين باسميتها، وعلى النظائر التي جاءوا بها دليلاً على اسميّتها، فقد كان بتقدير الحكاية في نظير دخول حرف الجر عليها من قول حسان: (أَلستُ بِنعْمَ الجارُ)، فالتقدير- برأي البصريين- هو (أَلسْت بجار مقولٍ فيه نِعم الجارُ). وكذلك قول العرب: (نعم السير على بئس العير)، فتقديره: (نعم السَيرُ على عَيْرٍ مَقولٍ فيه: بئس العير). ومثله: (والله ما هي بِنعم المولودة).

وقد جاء البصريون بنظائر شعرية على تقدير الحكاية فيها، أو تقدير كلام محذوف، وذلك كقول أبي خالد القناني :

واللهِ ما ليلي بِنامَ صاحِبُهْ

ولا مخالِطِ اللَّيّانِ جانِبُهْ[2].

فقد أدخل الشاعر حرف الجر على الفعل (نام) والتقدير - على رأي البصريين- ما ليلي بمقول فيه: نام صاحبه. ومنه قول الراجز أيضاً:

مالَكَ عِندي غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ

وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوَتَرْ

جادت بكفَّيْ كان مَنْ أرْمى البَشَرْ[3].

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/١٠٧-١١٠.

(٢) الرجز له في شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ٣٨٥هـ : تح محمد علي سلطاني، د.ط، مطبعة الحجاز-دمشق، ١٩٧٦م: ٢/٤١٦ ، برواية :(**عمرك ما زيد بنام صاحبه**) ولا تغيير على موطن الاستشهاد . والرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري:١/١١٢ ، والتبيين: العكبري: ٢٧٩ . يُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٢٣٠).

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١/١١٥. يُنظرمعجم شواهد النحو: حنا (٣٤٠١).

والشاهد فيه إضافة الفعل (كان) إلى الاسم (كفّي) ولكن التقدير لكلام محذوف أصله: جادت بكفَّيْ رجلٍ كان من أرمى البشر[1].

ومثل ذلك في التقدير والاتّساع مجيءُ الجملة الاستفهامية وصفاً، ومجيء الجملة الأمرية حالاً. وأورد البصريون شاهدا شعريًا لكل حالة.

وأمّا الرد الثاني على الكوفيين بقولهم باسمية (نعم وبئس) لأنه دخلت عليهما (يا) النداء، وأن النداء الداخل على فعل الأمر هو الذي يقدّر فيه منادى محذوف، فقد أنكر البصريون ذلك، وذكروا أن النداء قد يدخل على غير فعل الأمر ويُقدّر عندها المنادى، والشاهد في ذلك قول الشاعر:

يا لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهِمُ والصّالحين على سِمْعانَ مِنْ جارِ[2]

والتقدير فيه (يا هؤلاء لعنة الله) فقد دخلت (يا النداء) على ما لا يكون منادى ، ولكن بتقدير منادى آخر. ونظير ذلك قول علباء بن أرقم اليشكري:

يا لَعَنَ اللهُ بنـــــي السُّعلاتِ

عَمْرَو بنَ مَيْمونِ شِرارَ النّاتِ[3]

فقد دخلت (يا) النداء على الفعل (لَعن)، وهذا مما يقدّر فيه منادى محذوف- على رأي البصريين- والتقدير: يا هذا ، أو يا هؤلاء ، أو غير ذلك ، لأن النداء لا يدخل على منادى يكون جملة.

وقد أورد البصريون نظائر أخرى، حول جواز دخول النداء على مثل ذلك، ولكن بتقدير المنادى محذوفاً.

---

(١) يُنظر التبيين: العكبري ٢٨٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف:الأنباري ١/١١٥-١١٦، والتبيين: العكبري: ٢٧٨ . ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (١٢٣٣).

(٣) الرجز له في اللسان: مادة(نوت ،وأنس)، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١/١١٩ . ويُنظرمعجم شواهد النحو: حنا (٣٢٧٤).

ومن العلامات الشكلية والوظيفية التي احتج بها الكوفيون دخول اللام على (نعم) إذا جاءت خبر (إن) نحو (إنّ زيداً لنِعمَ الرجل) وهذا في التركيب لا يتأتى إلا مع الاسم أو الفعل المضارع، و(نعم) ليست فعلاً مضارعاً فهي إذاً اسم.

وقد ردّ العكبري ذلك بأن هذه اللام تدخل على الحرف، نحو دخولها على (سوف) من قوله تعالى: **(ولسوف يعطيك ربك فترضى)** [1]. ودخلت على الماضي المحض، وشاهده قول قريط بن أنيف العنبري:

إذاً لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ عند الحفيظة إن ذو لوثةٍ لانا[2].

جاءت اللام هنا مع الفعل الماضي (قام) وهي في مقام اللام في الجمل السابقة. ونظيره قول امرئ القيس:

*** لناموا فما إن من حديث ولا صالي**[3].

وهذا مما يدل على أن اللام لو دخلت على (نعم وبئس) فليس في ذلك دليل على اسميتها، فالفعل الماضي تدخله هذه اللام.

أما اللغات التي جاءت عليها (نعم) واستشهد بها الكوفيون على اسميّتها في نحو (نَعيم الرجلُ)، فقد ردّها البصريون بالقلة والشذوذ، وقالوا بأنها لو ضمّت فهي من الإشباع للحركات، فتكون (نَعِمَ) على الأصل- وقد جاءت في كلام العرب- ثم أشبعت كسرة العين كما أشبعت الكسرة في (الدراهيم والصياريف) وأما مجيئها (نَعْمَ) بفتح النون وسكون العين فهو من باب تسكين عين الكلمة مما على وزن (فَعِل) أو (فُعِل) كما في (ضَجْر ودَبْرَ ونَشْبَ وعُصْر ورُجْم)

---

(١) الضحى/ ٥ .

(٢) البيت له في خزانة الأدب: البغدادي ٤٤٥/٨ ، وينظر: معجم شواهد النحو:حنا (٢٩٢٨)

(٣) البيت له في ديوانه : ٣٢ ، والبيت بتمامه هو :

حلفْتُ لها بالله حلفةَ فاجرٍ لناموا فما إنْ حديثٍ ولا صالِ

وهذا الكلمات ضمن نظائر شعرية جاء بها البصريون للتدليل على جواز تسكين الوسط من الكلمة، والأصل (ضجِر ودبِر ونشِب وعُصِر ورُجِم) [١].

نلاحظ مما سبق أن النظائر الشعرية التي جاء بها كل فريق، كانت متركزة على العلامة الشكلية في تميز (نعم وبئس) اسمان هما أو فعلان؟ ولم يظهر تركيز على العلامة الوظيفية التركيبة إلا فيما يتعلق بتحليل النداء، ودخول اللام عليها في تركيب خبر إن. إلا أن سيبويه قد أشار إلى عملها في التركيب، فذكر أنها تعمل على مضمر يفسره ما بعده، وتعمل في مظهر لا تجاوزه[٢]. ثم جاء ابن يعيش ليدلل على فعليتهما بهذا الأمر، وهو أنك تضمر فيهما، ولا يُضمر إلا في الفعل، حتى إنه يجوز بروز المضمر فيهما نحو: نعما رجلين كما تقول: ضربا[٣]. علماً بأن سيبويه لم يجز ذلك[٤]. وسُوِّغ عدم جوازه بأن المطابقة العددية بين الفعل والفاعل حاصلة في المعنى والتقدير لا في اللفظ[٥].

ومع كل هذا فقد بقي النحاة – بصريين وكوفيين – منشغلين بالعلامات الشكلية للكلمتين، دون التركيز في معانيهما، وبقوا واصفين للقضية على ما جاءت في كلام العرب وشواهدهم. مع أن الكوفيين حاولوا البرهنة على أنهما ليستا فعلين، وذلك حين أشاروا إلى أنهما غير مقترنتين بزمن فلا يقال: نِعْم الرجل أمس، ولا: بئس الغلام غداً[٦]. بمعنى أن الكلمة المرتبطة بزمن هي فعل، ونعم وبئس غير مقترنتين بزمن، إذاً فهما ليستا فعلين[٧].

---

(١) الإنصاف: الأنباري ١/١٢١-١٢٥ ويُنظر: التطور النحوي: برجشتراسر: ٤٤ .

(٢) يُنظر الكتاب: سيبويه ٢/١٧٦-١٧٧ و ١٧٩.

(٣) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ٣/٤٠٧ وشرح التسهيل: ابن مالك ٢/٣٣٨.

(٤) يُنظر الكتاب سيبويه ٢/١٧٩.

(٥) يُنظر العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية: محمد ضاري حمادي. بحث منشور في مجلة المورد- بغداد مجلد ١٨، ع٣ ١٩٨٩م، ص٦٤.

(٦) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/١٢١.

(٧) يُنظر في مجال البرهنة العقلية التي حاول النحاة الإفادة منها في إثبات فعلية (نعم وبئس) أو اسميتهما: (توظيف الرواية وجدلية البرهان: دراسة في كتاب الإنصاف للأنباري): خولة القرالة ، رسالة ماجستير- جامعة مؤتة/٢٠٠٠م : ١٩ وما بعدها.

ومن هذه الإشكالية في عدم البتّ في اسميّة (نعم وبئس) أو فعليّتهما، ومن المقدّمة في هذه المسألة بأنه لا دليل على أن الفرّاء عدّهما أسماء؛ فإن الحديث الآن سيكون في البحث هل هما فعلان أو غير فعلين؟ وأين يمكن وضع (نعم وبئس) من أقسام الكلمة التي حدّدها النحاة القدماء (الاسم الفعل والحرف)، أو التي ارتضاها بعض النحاة المحدثين كما مرّ آنفاً؟

يبدو أن النحاة القدماء أغفلوا- بشكل أساسي- المعايير التي يمكن من خلالها تقسيم الكلمة، وهذه المعايير كنت قد أوجزتها في مسألة أفعل في التعجب، وهي معيار الصيغة، ومعيار المعنى، ومعيار الوظيفة في التركيب، فإذا أمعنا النظر في (نعم وبئس) فإنهما -على الرُّغم من قبولهما بعض علامات الفعل- لم يأتيا على صيغة من صيغ الفعل، فصيغتهما ووزنهما أقرب إلى الاسم منه إلى الفعل.

وكذلك فإنه يمكن رد العلامات الشكلية، وعدم الاعتداد بها، فدخول حرف الجر محدّد بالباء دون غيرها من حروف الجر، إذ لم تورد كتب الخلاف أنه سُمع عن العرب دخول لحرف جر آخر. ثم إن في الجر معنى الإضافة، فالاسم الذي يُجر بحرف الجر، يصلح أن يُجر بالإضافة، ولكننا لا نسمع نعم وبئس مضافتين إلى غيرهما ، نحو: (كتاب بئس) .

وأما فيما يتعلق بالنداء والوصف فإن المنادى في جملته (مفعول) لفعل (أدعو) مقدّراً، ولكنّ (نعم وبئس) لا يصلحان أن يناديا. والاسم يوصف وهما لم يوصفا.

تلك علامات الاسمية، أما علامات الفعلية فهي كذلك غير مقنعة، إذ الفعل حدثٌ مقترن بزمن، وهاتان الكلمتان ليس فيهما دلالة الحدث، ولا دلالة الزمن الحاصلتان في الفعل الصريح . ثم إن الفعل يوصف به- كما ذكر ابن السراج من قبل- ، ولذلك لا نستطيع التكلم بنحو: (هذا الرجل نعم، أو بئس) [1].

---

(١) يُنظر السابق ٣٨-٤١.

هناك رأي للكسائي حول نوعهما من الكلمة، نستطيع منه المضيّ للوصول إلى أنهما ليسا بفعلين ، فضلاً عن أن يكونا جامدين. (ذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجلَ وبئسَ الرجل، اسمان محكيّان بمنزلة "تأبّط شراً" فـ: نعم الرجل، عنده اسم للممدوح، وبئس الرجل، اسم للمذوم، وهما في الأصل جملتان محكيّتان نقلتا عن أصلهما، وسمّى بهما[1]...).

نلحظ أن القياس على جملة (تأبط شرا)- التي أصبحت تشير إلى صفة أو اسم لشخص- يعني أن نتعامل مع جملة المدح أو الذم على غير ما تعامل معها معظم الدارسين: قدماء ومحدثين. وقد ينطبق ذلك على جملة التعجب، فتعدان جملاً إنشائية بتركيب خاص ليس للزمن علاقة فيه. هذا التركيب اكتسب من خصائص الاسم شيئاً، ولا يخرج هو عنه، ولكنه لا يقوى حتى يُحكم على (نعم وبئس) فيه بالاسمية. و أخذ -كذلك- من خصائص الفعل أكثر، إلا أنه لم يصل إلى قوّة الفعل وتَمكُّنه لتوصفا بالفعلية. ومن ثمّ ، لا بد من النظر أكثر في الاستعمالات اللغوية، التي جاءت بها العربية، فهي لا تخضع تماماً للقواعد التي تم التنظير لها بشكل واسع[2].

إذا كان إعراب (تأبّط شرّاً) و(الخمسةَ عشرَ) يعتمد على التركيب في الثاني وعلى الحكاية في الأول. فإن نظرة تمام حسان إلى أن (نعم وبئس) خالفة في المدح والذم تقترب كثيرا من الصواب [3]، كما هي أسماء الأفعال الماضية، أو المضارعة التي يمكن استخدامها في الأسلوب الإنشائي.

---

(١) شرح التصريح: الأزهري ٧٦/٢.

(٢) يُنظر في النحو العربي، نقد وتوجيه: مهدي المخزومي ، ط١، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٦٤م : ١٩٧-١٩٨ والمغني الجديد: الحلواني :١٩٩ ، والأفعال غير المتصرفة: أحمد ياقوت : ١٠٠-١٠١.

(٣) يُنظر اللغة العربية: حسان ١١٥ ، وأقسام الكلام العربي: فاضل الساقي : ٢٥٢.

المطلب الثالث: (حاشى) في الاستثناء بين الفعليةّ والحرفية[1]:

ذهب الكوفيون إلى أنها فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنها استعملت استعمال الأدوات. أما البصريون فيرونها حرف جر، وخالفهم المبرّد بأنها تأتي فعلاً وتأتي حرفاً.

احتج الكوفيون على فعليّته بأدلة نقليّة سماعيّة فقالوا: وجاؤوا بشاهد شعري على ذلك هو قول النابغة الذبياني:

ولا أرى فاعلاً في النّاسِ يُشْبِهُه وما أُحاشي مِن الأقوامِ مِنْ أحَدِ[2].

والشاهد فيه أن الشاعر استخدم (حاشى) في صيغة المضارع (أحاشي) فدلّ على أنه فعل ماضٍ ويتصرف، والتصرّف من خصائص الأفعال. ولكن البصريين ردّوا على الكوفيين رأيهم بأن التصرّف في هذه الكلمة ليس إلا أخذ من لفظ (حاشى) كالنحت، كما في: بسملَ وهلّل وغيرهما. وقاسوه على لفظ آخر، هو قولهم: (بأبأ الرجل بفلان) إذا قال له: بأبي أنت، ونظّروا لذلك بقول الراجز:

وإنْ تُبأبَأنَ وإنْ تُفَدَّيْن[3].

والنظير في ذلك أن الشاعر بنى الفعل (تُبأبأن) مضارعاً من لفظ ليس بفعل ولا يتصرف، وهو (بأبأ) من قولهم: بأبي أنت.

واحتج الكوفيون على فعليّة (حاشى) بتعلّق لام الخفض به. وذلك في قوله تعالى **(قلن حاشَ لله ما هذا بشرا)** [4]. لكن البصريين أنكروا ذلك بأن اللام زائدة لا تتعلق بشيء ، والزيادة في الحروف كثيرة، ونظير الزيادة قول النابغة الجعدي:

نضربُ بالسيفِ ونرجو بالفرج[5]

فقد جاءت الباء في (بالفرج) زائدة والمعنى (ونرجو الفرج) – على رأي البصريين –.

---

(١) المسألة (٣٧) في الإنصاف: الأنباري ٢٧٨/١ والتبيين: العكبري: ٤١٠. وائتلاف النصرة: اليمني/١٧٧.

(٢) البيت له في ديوانه: ٨٢، برواية (ولا أحاشي) ، ولا يؤثر ذلك على موطن الاستشهاد.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف : الأنباري: ٢٨٢/١ ، وينظر المعجم المفصل: يعقوب : ١٢٧١/٣ .

(٤) يوسف/ ٣١ .

(٥) الرجز له في ديوانه : تح عبد العزيز رباح، ط١ ، المكتب الإسلامي–دمشق ،١٩٦٤م : ٢١٦ ، برواية (بالبيض) بدل (بالسيف) .

كما احتج الكوفيون على فعليّته بتعرضه للحذف، والحذف لا يكون في الحروف، فأنكر عليهم البصريون ذلك من جهتين: **الأولى**: أن الأصل عند بعضهم هو (حاش) فتكون عند الحذف قد جاءت على الأصل. و**الثانية**: أن البصريين يعدّونها (حاش)، وإنما حُذفت الألف لكثرة الاستعمال، والحذف يدخل على الحروف بدليل حذف التضعيف في (ربّ) من قوله تعالى: **(رُبَما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين)** [1]. فجاءت (رُبما) مخففة الباء بحذف التضعيف. ونظير ذلك من الشعر قول أبي كبير الهذلي:

أزُهيرُ إن يَشِبِ القَذَالُ فإنّه رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بهَيْضَلِ[2].

وقول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يا ربَ أنْ رُبَ دعوةٍ دَعَوْتُكَ فيها مُخْلِصاً لَوْ أُجابُها[3].

فقد خفف الشاعران (ربّ) بحذف التضعيف لتكون (رُبَ) ، وهذا- عند البصريين- دليل على جواز الحذف في الحروف.

أما أدلة البصريين على حرفيتها فكانت نقليّة أيضاً متعلقة بالعلامة التركيبيّة والوظيفية. فذكروا أنه لا يجوز دخول (ما) عليها فلا يقال (ما حاشى زيداً) مثل (ما خلا زيداً وما عدا عمراً). وذكروا كذلك أنه يجرّ الاسم بعده، والشاهد في ذلك قول الجميح الأسدي:

حاشى أبي ثوبان إن به ضَنّاً على الْمَلْحاةِ والشَّتْمِ[4].

فقد جاءت (حاش) حرفاً تجر ما بعدها (أبي) . ونظير ذلك قول الشاعر:

---

(١) الحجر /٢ .

(٢) البيت له في شرح أشعار الهذليين : السكري ، ١٠٧٠/٣، واللسان : مادة (هضل) وخزانة الأدب : البغدادي: ٥٣٥/٩.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري:٢٨٦/١ ، وينظر المعجم المفصل : يعقوب ٥١/١.

(٤) البيت له في المفضليات: الضبي: ٣٧٥، والتبيين: العكبري: ٤١٠ ، وينظر: معجم شواهد النحو: حنا (٢٧٣٩). ورواية الضبي هي:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببَكْمَة فَدْمِ
عمرو بن عبدالله إن به ضنّاً على الملحاة والشَّتمِ

ويسقط الاحتجاج على هذه الرواية ، إذ إن الاسم (أبا) قد جاء بعد حاشا منصوبا على الاستثناء، أو المفعولية.

فلا أهلُ إلا دونَ أهلِكِ عندنا ومالَكِ حاشا بَيْتِ مَكّةَ مِن عَدْلِ[1].

فعملت (حاشا) الجر في (بيت)، وهذا – لدى البصريين– دليل على حرفيتها[2].

كما أن البصريين احتجوا بعلامة شكلية على حرفيّتها، وهي أنه لو كانت فعلاً لاتّصلت بها نون الوقاية فقيل (حاشاني) ولكن قيل (حاشاي). ونظير ذلك قول الأقيشر الأسدي:

في فتية جعلوا الصليبَ إمامَهم حاشاي، إني مسلمٌ مَعْذورُ[3].

فجاءت (حاشا) مع ياء المتكلم دون نون الوقاية فدل على عدم فعليّتها.

وهكذا فقد جاءت الأدلة والاحتجاجات من كلا الطرفين سماعية نقلية، وركزت على العلامات الشكلية للكلمة، وهي التصرّف والحذف وعدم دخول نون الوقاية فيه. وذكرت التركيب فيما يتعلق بجر ما بعده وبالزيادة للام المتعلقة به.

وإذا أمعنا النظر في النظائر الشعرية التي ساقها نحاة البصرة والكوفة تبيّن لنا أن (حاشا) تأتي (فعلاً) وتأتي (حرف جر) من حيث الاستعمال اللغوي، لا سيّما إذا عُرِف أن الأمر خرج عن مناقشة المسألة في الاستثناء، كما تناقش (إلا وما عدا وما خلا). فالنظير الذي ساقه الكوفيون على تصرّفها، ومجيء المضارع منها ، يبين أن الجملة ليست استثنائية، وأن المعنى للكلمة هو (أستثني) وذلك في قوله (وما أحاشي من الأقوام من أحد).

وأما النظير من قول الأقيشر (حاشاي إني مسلمٌ معذور) فإن حاشاي هنا جاءت للتنزيه وليس للاستثناء كما هو الحال في قوله تعالى (قلن حاشَ الله).

أما إذا كانت بمعنى (غير) أو (إلا) أو (عدا) فإنها تكون بتركيب الاستثناء حرف جر وذلك ما كان في النظير (ومالكِ حاشا بيت مكة).

---

(١) أورد العكبري هذا البيت في التبيين : ٤١١ ، بلا نسبة ، وهو غير موجود في معاجم الشواهد النحوية التي أستعين بها.

(٢) يُنظر الكتاب: سيبويه: ٣٤٩/٢، وشرح التسهيل: ابن مالك: ٢٢٥/٢، والجنى الداني: المرادي: ٥٦١-٥٦٢.

(٣) البيت له في ديوانه:تح خليل الدويهي ، ط١، دار الكتاب العربي– بيروت، ١٩٩١م : ٤١.

وهناك إجماع على ذلك عند كثير من النحاة واللغويين، يقول الأندلسي عنها :(ففي الاستثناء حرف ، وفي غيره فعل، تقول: حاشا له أن يفعل كذا...ويتعدى بنفسه وباللام، حكى الجوهري: حاشاك السوء، وحاشا لك السوء، وحكى ابن سيده: أن حاشيت بمعنى استثنين...وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا وعدا وخلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجرّ، فإذا انجرّ كنّ حروفاً، وإذا انتصب كنّ أفعالاً.....)[1].

ويرد ابن مالك على المتعصّبين الذين ينكرون فعليّتها بقوله (إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيّته، فمن ذلك قولهم "اللهم اغفر لي ولمن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ")[2]. ثم يجيب على من قال أن العرب تقول: حاشاي دون حاشاني بـ (أن هذا ورد على استعمالها حرفاً، لأنه أكثر من استعمالها فعلاً، ولو أن من قال: حاشا الشيطان، فنصب، ودعته حاجته إلى استثنائه نفسه قاصداً للنصب لقال: حاشاني، كما يقال عساني...)[3].

ويقرر المالقي ذلك بقوله: (اعلم أن حاشى تكون فعلاً، ومضارعها :أحاشي....وتكون حرفاً خافضاً) [4]. ويقسّمها المرادي إلى ثلاثة أقسام: فعل ماض بمعنى (استثنى) ومضارعها (أحاشي) . ولفظ للتنزيه، وليس معناها الاستثناء . وأداة من أدوات الاستثناء تنْصب وتجر[5].

ومن هنا، فإن اختلاف البصريين والكوفيين على فعلية (حاش) أو حرفيّتها اختلاف لا محل له، وفيه من الخلل والنقص ما يجعلنا لا نعتد به، والسبب الأساس في ذلك- برأيي- أنهم اهتموا بالعلامة الشكلية للكلمة، و لم يَنْظروا إلى التركيب الوظيفي لها.

---

(١) ارتشاف الضرب: الأندلسي ٣/١٥٣٣-١٥٣٤.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك ٢/٢٢٥.

(٣) السابق ٢/٢٢٦.

(٤) رصف المباني: المالقي ٢٥٥.

(٥) يُنظر الجنى الداني: المرادي: ٥٥٨-٥٦٤ ويُنظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق: المخزومي: ٢٠٨-٢٠٩.

الفصل الثاني (بِنية الكلمة)

المطلب الأول: الأوزان

سأتناول في هذا القسم من باب (بنية الكلمة) ثلاثة بنى، اختلف النحاة في وزنها، والاختلاف في الوزن عائد في كل بنية من تلك البنى إلى سبب يختلف عن الأخرى، وسيظهر ذلك تفصيلاً أثناء دراسة كل بنية.

وهذه البنى هي أولاً (سيّد وميّت) ووزنها المختلف فيه هل هو فيعِل أو فعيل؟ وثانياً: الخماسي المضعف نحو (صمحمح و دمكمك) وهل وزنه فعلعل أم فَعَلّل؟ وثالثاً: لفظ (شيطان) هل هو على فعلان أم فيعال؟

ومسألة الاختلاف في الوزن ليست من المسائل المؤثرة في علم الصرف، من حيث إنها لا تؤدي إلى اختلاف في الوظيفة أو التركيب أو المعنى، بمعنى أنه لو كان وزن (سيد) فيعل أو فعيل، فإن ذلك لا يُغيّر من وظيفتها التركيبيّة ومعناها، وكذلك الحال بالنسبة للخماسي المضعف، ولكلمة شيطان.

إلا أن ذلك يُعيدنا إلى الحديث عن أصل الكلمة ، لاسيما كلمة شيطان، فإن الاختلاف في الوزن كان بسبب الاختلاف في الجذر ، هل هو من (شيط) أم من (شطن)؟ ومن ثم فإن لهذا علاقة بالمعنى المعجمي للكلمة، وبالمعنى الوظيفي التركيبي. وكذلك الأمر بالنسبة للخماسي، إذ الاختلاف في الأصل هو الذي أوجد الاختلاف في الوزن.

سأبدأ بعرض هذه المسائل ودراستها دون التمهيد في هذا القسم بحديث عن الأوزان الصرفية ؛ لأن تلك الأوزان متفق عليها عند النحاة : قدمائهم ومحدثيهم إلى حد كبير.

أولاً: وُزنِ سيد وميّت[1]:

يراها الكوفيون على وزن (فَعيل) حيث أصلها (سويد، وميوت). بينما عدّها البصريون[2] على وزن (فَيْعِل) ووافقهم الكسائي على ذلك[3].

احتج الكوفيون على كلامهم بأن له نظيراً في كلام العرب ، أما فيعَل فليس له نظير[4]. وفسّروا ما حدث لهاتين الكلمتين ونظائرهما، بأن الإعلال أصاب أصلهما، إذ أراد العرب أن يُعلّوا عين الفعل كما في (ساد يسود) و(مات يموت) ، لتصير الكلمات (سَيْود ومَيْوت) بعد أن كان (سَوْيد ومَوْيت)، ثم انقلبت الواو ياء، لأنهما إذا اجتمعتا والأولى ساكنة قُلبت الواو ياء ثم أدغمت في الياء الثانية[5]. وردّ البصريون هذا الاحتجاج بأنه لا نظير له في الصحيح، ولا يوجد تقديم وتأخير فيما هو على وزن (فعيل) صحيح العين (ككريم وسميع).

ورأى بعض الكوفيين أن العرب لما أرادت إعلال عينها قلبوها، وكان يلزمهم قلبها ألفاً لتصبح (سَايْد ومايْت) لأنها في الفعل (ساد،مات) ولسكون الياء بعد الألف سقطت الألف، وهذا يُحدث لبساً بين (فعيل) و(فَعّل) نحو (سَوْيِد) و (سَيْد) فزيدت ياء على الياء ليكمل بناء الحرف، ويقع الفرق بين ما يُخاف منه اللبس. وردّ البصريون هذا أيضاً، لأنه لو كان كذلك لما جاز (سيْد وميْت) ولكنه وارد في الكلام، ولم يؤدّ إلى التباس[6].

---

(١) المسألة (١١٥) الإنصاف: الأنباري ٧٩٥/٢.

(٢) يُنظر الكتاب:سيبويه ٣٦٥/٤ والممتع الكبير في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي٦٦٩هـ ، تح فخر الدين قباوة ، ط١ مكتبة لبنان ناشرون-بيروت ١٩٩٦م ٣٢١. وشرح التصريح: الأزهري ٧٠٩/٢-٧١٠.

(٣) يُنظر دقائق التصريف: القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب: تح أحمد ناجي القيسي وآخَرَيْن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي- بغداد ١٩٨٧م :٢٦٦.

(٤) هذا الرأي للفراء، يُنظر: أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ٢٧٦هـ تح محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت ١٩٩٦م : ٥٩٩.

(٥) يُنظر الكتاب: سيبويه ٣٦٥/٤.

(٦) يُنظر دقائق التصريف: المؤدب ٢٦٣.

أما البصريون فقد احتجوا لرأيهم بأن الظاهر من هذا البناء هو هذا الـوزن (فَيْعَـل)* ،والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن، ثم قاسوا هذا البناء على بناء آخر، حيث إن للمعتل أبنيـة ليست للصحيح، ومنها (فَيْعَلوله) نحو (كَيْنونة) وأصلها (كَيْوَنونة) . حيـث قلبـت الـواو يـاءً لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها لتصبح الكلمة (كيْنونة) أصلاً. ونظير مجيئها على الأصل قول الشاعر:

قد فارَقَتْ قرينَها القرينَـــةْ

وشَطَحَت عن دارها الظعينَةْ

يا ليتنا قد ضمّنا سفينَـــةْ

حتى يعودَ الوصلُ كَيْنونَـــةْ[1]

فقد قالها الشاعر بلا تخفيف[2]. فإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كـان حمل (سيد وميّت) على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره.

كما برهن البصريون على رأيهم بأن (سيد وميت) على وزن (فيعل) أن (فيعلولا) بنـاء يكون في الأسماء والصفات، نحو خَيْتَعور وعَيْطموس. وقالوا: إن هـذين الـوزنين (فيعلولـة، وفيعلول) نظيران في الأسماء والصفات مما هو معتل العين، ولذلك دل على ما ذهبنا إليه، أما ما ذهبتم إليه فلا نظير له في شيء من الكلام[3].

ومن النحاة من رأى أن (سيّد وميّت) وزنه في الأصل (فَيْعَل). ودلّل على ذلك بـالنظير من كلام العرب. ثم صار (فيعِل) بكسر العين. قال رؤبة بن العجاج:

---

* جاءت في النص مضبوطة هكذا (فَيْعَل) وأظن أنها (فَيْعِل)؛ لأن البصريين ردّوا على من قال أنها (فيعَل) .

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٧٩٧/٢ ، واللسان: مادة (كون) ، ينظرالمعجم المفصل : يعقوب: ١٢٧٦/٣.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري: ٨٠١/٢.

(٣) يُنظر شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي ٦٨٦هـ: تح محمد نور الحسن وآخـرَيْن، د.ط، دار الكتب العلمية- بيروت ١٩٨٢م، ١٥٢/٣.

* ما بالُ عَيْني كالشّعيبِ العيَّنِ[1]*

فقد جاءت (العيَّن) بفتح العين على (فيعَل). وقد عدَّ البصريون هذا من الشـذوذ. إذ لـو كـان صحيحاً لقيل (سيَّد وميَّت) [2].

يظهر لنا- من ذلك- أن الكوفيين لم يأتوا بنظير شعري لإثبات حجتهم، بل اعتمدوا في رأيهم على وجود الصيغة في العربية للصفات المشبهة وهو (فعيل)، وعدم وجود (فيعل).

أما البصريون فقد اعتمدوا على الظاهر من ناحية، واعتمدوا على النظير في بناء آخـر وهو فيعلولة من ناحية ثانية. وجاؤوا على ذلك بالنظير الشعري الذي وردت فيه (كيّنونة) على الأصل، و(العيَّن) على (فيعل).

ومن أجل أن نقف على حقائق الأدلة ومقدرتها على التأكيد أن مثل هذه البنى هو علـى وزن فعيل أو فيعِل، فهناك بحثان اختصا بذلك، الأول: وافق الكوفيين على أنهمـا علـى وزن فعيل[3]، والثاني وافق البصريين بأنهما فيعل وردّ على رأي الكوفيين ومن وافقهم[4].

أحصى آل ياسين ثمانية وسبعين صفة من لسان العرب، كلها على وزن "فيعِل" على ما ذكرت المعاجم، وهو رأي البصريين، ثم أشار إلى الآراء في هذه الصيغ، ووزنها، وأهم رأيين هما (فعيل أو فيعِل). وقال بأن أصل تلك الصيغ في المعجمات هو بورود الياء قبل الواو نحـو (سَيْود وقيوم) ، إلا أن ذلك لم يكن موضع إجماع، إذ روى الأزهري رأي بعض النحـاة بـأن الأصل (سوْيِد وقَوْيِم).

---

(١) الرجز له في ديوانه: ١٦٠ . وقد ضبط المحقق (العيّن) بكسر الياء ، وعليه يسقط الاحتجاج بالشاهد .

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٨٠٣/٢ والممتع الكبير: ابن عصفور: ٣٢١.

(٣) يُنظر "فيعِل أم فعيل": محمد حسن آل ياسين ، بحث منشور في مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة- الأردن، مجلد٤/ع١١، ١٩٨١م، ص ص٥-٢٠.

(٤) يُنظر(نظرة في بعض الأوزان الصرفية) جعفر عبابنة. بحث منشور في مجلـة مجمـع اللغـة العربيـة الأردني. مجلد٦/ع٢١، ١٩٨٣م، ص ص٢٣-٤٦.

وحتى يرجّح آل ياسين أيّ الوزنين هو الصواب عرض أمرين مهمين، أولهما: أن بناء (سيّد) ونظائره يحمل معنى الفاعل أو صيغة "فاعل"، وثانيهما: أن هذا البناء يحمل معنى المبالغة في الفعل. وقد ورد هذان الأمران عند سيبويه بشكل واضح[١].

وبعد هذا يُرجح آل ياسين صيغة (فعيل) على (فَيْعِل) لأسباب هي:١- أن الصيغ الواردة عنده تحمل معنى الفاعل ومعنى المبالغة، وهو مدلول (فعيل).٢- أن سيبويه ذكر أن العرب أجروا (فيعِلا) مجرى (فعيل)، وجعلوا الميّت والريّض بمنزلة السّديس والجديد[٢]. ٣- من هذه الصيغ ما يُجمع على (فَعَلة) نحو (سيد سادة) مثل (سَريّ سَراة). ويجمع أيضاً على سيائد (فعائل) مثل (عيّل عيائل)، وهذا كله متعلق بـ(فعيل).٤- لأن بعضها يجمع على أفعلاء نحو (هين أهوناء) و(بيّن أبيناء) وهذا أيضاً متعلق بفعيل.٥- لأن الفراء ذهب إلى ذلك[٣].

أما جعفر عبابنة الذي يرى أنها على وزن (فيعِل) فقد قدّم تفصيلاً للموضوع، عارضاً آراء النحاة جميعاً ومقدّماً آراء آل ياسين السابقة، حتى وصل للترجيح بين (فيعِل وفعيل).

ردّ عبابنة على (إنكار وجود فيعِل في المعتل) بأنه مجاف للواقع، إذ هو مطّرد في الباب. وليس منقولاً عن (فيعَل). لأنه لا صعوبة بالفتحة حتى يُعدل عنها إلى الكسرة. وأما النظير الشعري الذي جاء على ذلك وهو بنية (العيَّن) فهو شاذ، ولا يُلتفت إليه أمام العشرات من البنى التي جاءت بالكسر- وأنا أوافقه في هذه الجزئية من ناحية أن الشاعر جاء بهذه الكلمة على وزن (فيعَل) ليُحدث إيقاعاً صوتياً مع نهاية شطر الرجز الآخر[٤]- بالإضافة إلى أن أصحاب (فيعِل) يقرّون بوجود (فيعِل) في النهاية، ولكن الخلاف فيها هو في المرحلة التي

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٦٤٢/٣-٦٤٣. وفيعل أم فعيل:آل ياسين : ١٧-١٨.

(٢) يُنظر الكتاب: سيبويه: نفس الصفحات السابقة، ولسان العرب: مواد (سود، وبيع، وبيّن، وليّن).

(٣) يُنظر(فَيعِل أم فعيل): آل ياسين: ١٩، وحول هذا الرأي أيضاً يُنظر التصريف العربي: الطيّب بكّوش: ١٥٥.

(٤) وهو في قول رؤبة (الشُّحَّنِ).

جاءت عليها (فيعِل) هل هي الأصل أم محوّلة عن (فيعَل) [1].

ورد عبابنة الاحتجاج بالجمع نحو (سيّد سادة) بوزن (فَعَلَة) بأنهم قد حملوا هذا الباب في الجمع على (فاعل) كما حملوه على (فعيل) فجمعوه جمع سلامة ، مثل ميت ميّتون، وكسّروه على (أفعال) نحو: ميّت أموات. وعلى (فِعال) نحو جيّد جياد، وعلى (فَعَلة) نحو سيّد وسادة. ومع ذلك فإن جمع التكسير لا يُعتدّ به لأنه ليس بقياسيّ، وهو موطن للشذوذ ، ويكثر فيه الحمل على المعنى لا على اللفظ[2].

وأما حمل (فعيل) على معنى المبالغة، فردّ عليه بأن (فيعِل) تأتي كذلك بمنزلة (فعّال)[3]، التي هي أدخل في المبالغة من (فعيل).

كما أن الاعتداد برأي الفراء يمكن الردّ عليه بالاعتداد برأي الخليل وسيبويه وهما من هما[4].

وبعد هذه الردود ينتقل عبابنة إلى التدليل على اختيار (فيعِل) دون (فعيل)، وأن مردّ ذلك هو إلى علم الأصوات. وقبل أن يُعطي أدلته يورد بعض الحقائق الصوتية التي لا جدال فيها وهي: **أولاً**: إن حروف المد (ا، و، ي) هي حركات طويلة. والفرق بين الواو والياء المدّيتين والواو والياء الليّتين أن الأوليان حركات (صوائت طويلة)، بينما الأخريان (صوامت) قد تكونان من أصل الكلمة، فتغلقان مقطعاً أو تفتتحانه، أما الأوليان فلا تكونان في أصل الكلمة ولا تغلقان مقطعاً ولا تفتتحانه . **ثانياً**: الحروف المديّة لا يمكن أن تسبق بحركات، لا من جنسها ولا من جنس آخر. **ثالثاً**: حرف المد من حيث الكميّة الحركيّة يساوي حركتين أو حركة صامتة يتبعها

---

(١) يُنظر(نظرة) عبابنة، ص٣٤-٣٥.

(٢) يُنظر السابق : ٣٦.

(٣) يُنظر الكتاب: سيبويه ٦٤٢/٣.

(٤) يُنظر(نظرة) عبابنة : ٣٧.

صوت لين. **رابعاً**: لا يكون إدغام بين حروف مد وواو أو ياء ليّنة، لاختلاف طبيعتهما من حيث الصائتيّة والصامتيّة، ومن حيث مدة الصوت وقصره. **خامساً**: قاعدة قلب الواو ياء عند اجتماعهما -والأولى ساكنة - ثم إدعامهما معاً، لا تنطبق على وضع تكون واحدة فيهما ليّنة والثانية مدّية، فلا بد من أن تكونا ليّنتين معاً[1].

ويرى عبابنة أنه عند وضع الوزن الذي رآه الكوفيون (فعيل) أمام هذه الحقائق الصوتية نجد الأمر غير مقنع. وذلك لأنهم افترضوا تقديم (الياء المديّة) فيها قبل عين الكلمة (الواو) وهي متحرّكة، وهذا الواقع يمنع الإدغام. إلا إذا تحوّلت الياء عند تقديمها إلى ياء ليّنة هكذا (سَيْود)، وعندها إما أن تكون تقدمت الحركة (الكسرة) التي قبلها على الواو، أو أنها انتقلت معها، وهذا ما لا يكون. لأن الياء كسرتان بعد الواو، ولذلك فإن الإدغام أيضاً يمتنع. والذي يدلّ على رأي الكوفيين أن الفراء قال بتقديم الياء وتأخير عين الكلمة لتصير (فيعِل) ولكنه (فيعِل)، المنقول من (فعيل)[2].

وأما قول الكوفيين بأن الواو قلبت ألفاً من (سويد) إلى (سايْد)، ثم حُذفت لالتقاء الساكنين (سَيْد) ، ثم ضُعّفت ليكتمل البناء ولا يلتبس بـ(فَعّل)، فاعترض عليه عبابنة بأن البيئة الصوتية هنا غير صالحة لقلب الواو ألفاً؛ لأنها غير محرّكة بالفتح، لكنها متبوعة بمد الياء، وهذا يمنع القلب ثم الإدغام. ثم إنه لا يمكن اجتماع مدّين دون حاجز صوتي بينهما. وهذا عكس الذي افترضه الكوفيون وهو (سايْد) بسكون الألف المديّة والياء المدية معاً. وحتى لو حدث ذلك وحُذفت الألف المدّية وعوّض عنها بياء فإن هذه الياء ليّنة، لأنها بعد فتحة السين من (سَيْد)، والياء بعدها مدّية على ما يقرر الكوفيون، ولا إدغام بين لين ومدّ على ما تم ذكره من قوانين صوتية.

---

(١) تنظر هذه الحقائق(نظرة) عبابنة : ٣٧-٤٠.

(٢) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش، ٤٥١/٤ ، ونظرة: عبابنة : ٤١.

ثم يردّ عبابنة على موضوع اللبس مع (فَعْل) في (سيْد) بأن وزن (سَيْد) هو (فَيْل) وليس (فَعْل) لأن الياء زائدة وليست عينا. إذ لو كانت هي العين فإنها الواو المنقلبة عن ياء، ولو كانت زائدة ومحذوفة للتخفيف لانتفت الدلالة على الباب أصلاً.

وأما تعليل الكوفيين الثالث وهو أن الكسرة التي تسبق الياء المدّية قد استثقلت على الواو فحُذفت، فاجتمعت الواو الساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء ثم أُدغمتا، فرُدّ عليه بأن الواو في هذا الواقع لا تقلب ياء؛ لأن الياء بعدها مدّية وهي ليّنة. ثم إنه لا وجود لكسرة قبل الياء المدّية مع الواو؛ لأن المد لا يُسبق بحركة على ما تقرر، وهذا التعليل عندهم فيه تكلّف بحذف شيء غير موجود أصلا. ولذا فلا إدغام. ومن هنا يصل عبابنة إلى القول بضعف (فعيل) وقوّة (فيعِل) وزناً للكلمات (سيّد وميّت) [1].

وفي نهاية هذه المسألة أرى أن دليل البصريين- بالحمل على الظاهر، ثم لما جاءوا به من نظير شعري يُثبت هذه الصيغة استخداماً في العربية للمعتل (فيعِل) قياساً على (فيعلوله) وعلى (فيعِل)، وبما فسّره جعفر عبابنة- كل ذلك أولى من تأويله على أنه وزن (فعيل) الذي رآه الكوفيون. لاسيما وأن الكوفيين أنفسهم رأوه يعود على (فيعِل)، وذلك بما ورد عن الكسائي[2] والفراء[3].

ثانياً: وزن الخماسي المُضَعَّف[4]:

وزن (صمحمح ، ودمكمك)عند الكوفيين (فَعَلَّل) ، وعند البصريين (فَعْلَعَل) .

---

(١) يُنظر(نظرة) عبابنة ٤٢-٤٤.

(٢) في دقائق التصريف: المؤدب ٢٦٦.

(٣) في شرح المفصل: ابن يعيش ٤٥١/٤.

(٤) المسألة (١١٣) في الإنصاف: الأنباري ٧٨٨/٢. وينظر الكتاب: سيبويه ٢٧٨/٤. وارتشاف الضرب: الأندلسي: ٧١/١-٧٢. وشرح الشافية: الأستراباذي ٢٥٣/١ .

احتج الكوفيون على رأيهم بأنه أصله (صَمَحّح ودمَكّك) فلما اجتمعت ثلاث حـــاءت أو ثلاث كافات، جعلوا الوسطى منها ميماً، ونظّروا لذلك بالقياس على أن الإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال ، نحو قوله تعالى: **(فكُبْكِبوا فيها هم والغاوون)** [1] حيث الأصل: كُبِّبوا؛ لأنه من (كَبَبْتُ الرّجلَ على وجهه)، ونظير ذلك قول الفرزدق:

موانِعُ للأسرارِ إلا لأهلها وَيُخلِفْنَ ما ظنّ الغيورُ المشَفْشَفُ[2]

إذ أبدل الشاعر الفاء الثانية من الأصل (المُشَفّفُ) شيناً، وهو من (شَفّه الحزن) [3] ، ومنه قـــول الأعشى:

وتبرُدُ بردَ رِداءِ العَرو سِ بالصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فيه العبيرا[4]

فأبدل الشاعر القاف الثانية من الأصل (رَقّق) راءً؛ لأنه من (الرّقّة). ومنه كذلك قـــول الراجز:

*** باتت تُكَرْكِرُهُ الجَنوبُ***[5]

فقد أبدل الشاعر الراء الثانية من (تكرّره) كافاً، وهو من (التكرير).

ثم احتجوا بالقول بأنه لو جاز أن يُقال: إنه على وزن (فعلعـــل)، لجـــاز أن يُقـــال أن (صَرْصَر) و (سَجْسَجَ) وزنهما (فعفع) لتكرير الفاء فيه، وهذا باطل، وكذلك الأمر في الخماسي.

ردّ البصريون على الكوفيين رَأيهم، فالقول بأن الأصل (صمحّح ودمكّك) مـــا هـــو إلا دعوى لا تستند إلى معنى. بل إن تكرير العين واللام كتكرير الفاء والعين في نحو (مرمـــريس)

---

(١) الشعراء /٩٤.

(٢) البيت له في ديوانه : ٣٨٣.

(٣) قد يحمل هذا على قانون المخالفة الصوتية (Dissimilation) فقد تخلص من التضعيف ، وهـــو وســـيلة لنشوء الفعل المضعف مقطعيا كهذا الفعل .

(٤) البيت له في ديوانه : ٨٦ .

(٥) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٧٩٠/٢ واللسان : مادة(كرر)، وينظر المعجم المفصل : يعقوب: ١٣٠٩/٣.

و(مرمريت)؛ لأنهما من المراسة والمَرْن، وأما النظائر التي جاؤوا بها فقد قام الدليل على ردّ الكلمة إلى أصلها، ولكن هذا ما لم يحدث بالنسبة لـ(صمحمح ودمكمك).

والقول الثاني- وهو الموازنة بِـ(صرصر وسجسج)- فباطل؛ لأن الحرف يُجعل زائداً في الاسم والفعل، إذا كان على ثلاثة أحرف سواه (فاء وعين ولام)، أما (صرصر وسجسج) فلم يوجد فيه ذلك؛ لأنه لو كان لحُكم بإسقاط اللام، وهذا ما لا يكون، بخلاف الخماسي.

واحتج البصريون على رأيهم بأن الظاهر هو تكرير العين واللام، وناظروا ذلك بتكرير العين في (ضرّب) فعّل، واللام في (احمرّ) افعلّ، وهكذا في الخماسي[1].

ولقد وضح الأزهري هذا الوزن وشروطه بقوله: "اعلم أنه لا يُحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية" أصول (أحرف الكلمة) عن التردد فيها (على أصلين، ثم الزائد نوعان، تكرار الأصل، وغيرهُ)/ (فالأول) وهو تكرار الأصل (لا يختص بأحرف بعينها) بل يكون في جميع الحروف إلا الألف، فإنها لا تقبل التضعيف، وسواء كانت من حروف "سألتمونيها" أم لا. (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه أن يماثل اللام كجلبب)....(أو) يماثل (العين...)...(أو يماثل الفاء والعين)...(أو) يماثل (العين واللام كصمحمح)...والحاصل أنه متى تكرر حرفان في كلمة، ولها أصل غيرهما ، حكم بزيادة أحد المضعّفين، وفي تعيين الزائد خلاف....) [2].

وبالعودة إلى النظائر التي احتج بها الكوفيون، أستطيع القول بأنها دليل على أن الوزن هو (فعلعل) وليس (فعلّل) كما رأوا ؛ لأن الكلمات التي جاءت في النظائر لا تدل على الأصل الذي افترضه الكوفيون لها تماماً، بل هناك فرق في الدلالة يجعل الاستخدامين مختلفين مع وجود المعنى العام. فمثلاً (كبكبوا) تختلف عن (كُبّبوا) فهي من الانكباب ، والتكرار له، ثم هو

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٧٩٢/٢.

(٢) شرح التصريح: الأزهري ٦٦٩/٢-٦٧٠ وما بين الأقواس داخل النص هو من كلام الشارح .

طرح أهل النار بعضهم فوق بعض ، وهذا ما لا يوجد في لفظ (كبّبوا)[1]. ويُقاس على ذلك النظائر الشعرية (المشفشف ورقرق وتكركر) حيث فيها معاني التكرار والفعل مرة بعد مرة[2]. ويتواءم تكرار عين الكلمة ولامها مع هذا المعنى أكثر من تضعيف اللام وحدها.

ويُضاف إلى ذلك أن النظائر جاءت لأفعال ، وفي هذا فرق لها عن صمحمح ودمكمك. فالمشفشف اسم مفعول من الفعل شفشف أو شفّف ، وهكذا (رقرق أو رقق) و(كركر أو كرّر) وهذ كلمات بأصول رباعية واضحة ، أما مثل (صمحمح ،ودمكمك) فليس بثلاثي ولا رباعي.

ثالثاً: وزن كلمة (شيطان)[3]:

قال الكوفيون إن وزن (شيطان) (فعلان)؛ لأنه من شاط يشيط بمعنى هلك، وقال البصريون هو (فيعال)؛ لأنه من شطن بمعنى بَعُد.

نظّر الكوفيون لرأيهم بقول الأعشى:

قد نطعن الغير في مكنون فائلِه وقد يشيط على أرماحنا البطلُ[4].

والنظير في ذلك هو قوله (يشيط) فدلّ على أن شيطان (فعلان) .

كما احتج الكوفيون على أن وزنه (فعلان) أنه لا ينصرف.

أما البصريون فنظّروا لرأيهم بقول أمية بن أبي الصلت:

أيُما شاطِنٍ عصاه عكاهُ ثم يُلقى في السِّجْنِ والأكبالِ[5].

فاستخدم (شاطن) على صيغة (فاعل) فدل على أنه (فيعال) من شطن. ومنه قول رؤبة بن العجاج:

---

(١) يُنظر لسان العرب ، مادة (كبب).

(٢) يُنظر السابق مادة (رقّ وكرّ).

(٣) المسألة في ائتلاف النصرة: اليمني ٩٢-٩٤. وينظر المنصف: ابن جني : ١٤٣. والممتع الكبير: ابن عصفور ١٧٣-١٧٤، واللسان : مادتا (شطن وشيط)، وشذا العرف: الحملاوي : ٣٨.

(٤) البيت له في ديوانه : ١٤٩.

(٥) البيت له في ديوانه : تح بهجة عبد الغفور الحديثي ط٢، د. مكان نشر ، د.تاريخ : ٢٥٨.

وفي أخاديد الشِّباطِ المُشَنِّ

شافٍ لبَغْيِ الكَلبِ المشيطِنِ[1].

والشاهد هنا أن الشاعر استخدم الكلمة على أن النون أصلية في الكلمة التي هي على وزن (مُفيعِل). وهذا يعني أنها من شطن لا من شاط.

وقد ردّ البصريون حجة الكوفيين القائلة بأنه لا ينصرف، بأن ذلك ضرورة ، كقول طفيل الغنوي:

وشيطانُ إذ يدعوهُمُ ويُثوِّبُ[2].

فجاءت كلمة (شيطان) ممنوعة من الصرف للضرورة- على رأي البصريين- وهذا يعني أنها لم تمنع من الصرف لأنها على وزن (فعلان) ، بل لأن ذلك من الضرورة. وقد ذكر ابن منظور أن (الشيطان) إذا سُمّي به لم ينصرف حيث كلمة (شيطان) هنا اسم لشخص[3]. أو إذا كان من (شيط) فإنه لا يُصرف[4].

ومن خلال هذا يظهر أن سبب الاختلاف في الوزن يعود إلى الاختلاف حول جذر الكلمة وأصولها الثلاثية: شَيَط أو شطن، ولكل فريق حجتُه في ذلك، من حيث الانتباه لدلالة كل جذر، فشطن تعني بَعُد، والشاطن هو البعيد عن الحق، والخبيث. وكل عات متمرد من الجن والإنس والدواب شيطان، ومنه الفعل: (تشيطن) والمصدر (تشيطناً) وهو من (الشيطنة)[5].

وأما (شيط) فبمعنى احترق، وبمعنى هلك، وهو الذي عناه الأعشى بالنظير الشعري السابق. ولذلك يمكن أن تكون (الشيطان) التي على وزن (فعلان) صفة (للشيطان) الذي على وزن (فيعال) ، أي أن (فيعال) اسم ، و(فعلان) صفة.

---

(١) الرجز له في ديوانه: ١٦٥.

(٢) البيت له في ديوانه : ٤٩ ، وصدره : **وقد منَّت الخَذْواءُ منّاْ عليهِمُ** .

(٣) الشاهد في ذلك أن الشاعر قصد به (شيطان بن الحكم بن جلهمة) يُنظر: لسان العرب مادة (شيط).

(٤) يُنظر الكتاب: سيبويه ٢١٨/٣.

(٥) يُنظر أدب الكاتب: ابن قتيبة ٢٨٤. والممتع الكبير: ابن عصفور ١١٦-١١٧، واللسان: مادة (شطن).

ثم إن الجمع الذي تجيء عليه بنية (شيطان) هو جمع التكسير (شياطين) لقوله تعالى: **(واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان)**[1]، وقوله تعالى: **(هل أنبئكم على من تنزّل الشياطينُ)**[2]، وهذا الجمع-برأيي- على وزن (فياعيل) وليس (فعالين)[3]. أما قراءة الحسن **(وما تنزّلت به الشياطونُ)**[4] فهي- برأي السيوطي- من التشبيه لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم، وهي من التوهّم[5].

ومما يعضد القول بأنه من (شطن) ووزنه (فيعال) قولهم (تدهقن وتشيطن، لأنه ليس في كلامهم (تَفَعْلَنَ) فدل على أصالة النون، فأما: تدهّق/ وتشيّط، فليس في قوّة: تدهقن وتشيطن) [6].

المطلب الثاني: بنية الكلمة:

أولاً: المؤنث بغير علامة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل:

مسألة التذكير والتأنيث في العربية ذات تشعبات كثيرة، ومن الصعب ضبط الكلمات التي تدل على المذكر، وعكسها التي تدل على المؤنث في لغتنا، كما أن العلامات الشكلية التي تدل على المؤنث قد تُخالَف في أحيان كثيرة، مثل تاء المؤنث في أسماء الأعلام نحو (طلحة وحمزة) أو في الصفات الدالة على المبالغة نحو (علاّمة ورحّالة)، كما أن عدم وجود علامة للمؤنث لا يعني أن الكلمة مذكرة نحو (طالق وطالقة).

---

(١) البقرة/ ١٠٢.

(٢) الشعراء/ ٢٢١.

(٣) لم أستطع الوصول إلى مرجع يحيلني إلى هذا الرأي. فلم أجد في أوزان جمع التكسير عامة هذين الوزنين.

(٤) الشعراء/٢١٠.

(٥) يُنظر همع الهوامع: السيوطي ١٥٧/١.

(٦) الممتع الكبير: ابن عصفور ١٧٣-١٧٤. ويُنظر المنصف شرح التصريف: أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ : تح محمد عبد القادر عطا ، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت ، ١٩٩٩م : ١٤٣.

لعل الفيصل في هذه المسألة هو لاصطلاح أهل اللغة ولتواضعهم على مفردات اللغة. أو أن ذلك عائد إلى الاختلاف في لغات القبائل[١].

ومما اختلف فيه علماء العربية المؤنث الذي على زنة اسم الفاعل نحو (طالق وطامث وحائض وحامل). واختلافهم منصب حول سبب حذف هذه العلامة. فقد رأى الكوفيون أن ذلك عائد لاختصاص المؤنث بهذا البناء وبهذه الأحوال، أما البصريون فرأوا سبب الحذف أن العرب قصدوا بمثل هذا البناء النسبَ إلى تلك الحال التي يكون عليها المؤنث، فلم يجروه على الفعل، ورأى بعضهم حمله على المعنى بتقدير (شيء حائض) [٢].

احتج الكوفيون لرأيهم بأنه لا اشتراك بين المذكر والمؤنث في مثل هذه الصفات. فردّ البصريون ذلك لجملة من الأمور، **أولها:** ورود كلمة من هذه الكلمات بعلامة التأنيث، وهي كلمة (مرضعة) في قوله تعالى: **(يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت)** [٣]. فلو كان حذفها لاختصاص المؤنث لما جاءت العلامة لاحقة للبنية. **ثانيها:** أنه لو كان سبب الحذف اختصاص المؤنث بهذه المعاني وعدم اشتراكها مع المذكر، لوجب الحذف بوجود الاشتراك بين المذكر والمؤنث. وقد نظّر البصريون لهذا الأمر بجملة من النظائر الشعرية: منها قول زهير:

فَوَقَعْتُ بين قتودِ عَنْسٍ ضامرٍ لحَاظةٍ طَفَلَ العَشِيِّ سِنادِ[٤]

والشاهد فيها أن الشاعر وصف الناقة بقوله (ضامرٍ) دون علامة التأنيث (فدلّ على عدم الاشتراك مع المذكر لأنه يُقال: جمل ضامر) ولم يختص المؤنث بذلك. ومثله قول الأعشى:

---

(١) حول هذه الأمور يُنظر التطوّر النحوي: برجشتراسر: ١١٤، ومن أسرار اللغة: أنيس: ١٥٨ وما بعدها، واللهجات العربية: الجندي ٦٤١/٢ ، ومن سعة العربية: إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٤م، ١٢١ وما بعدها، وظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية دراسة لغوية تأصيلية : إسماعيل عمايرة، ط١، مركز الكتاب العلمي- عمان، ١٩٨٦م، ٢١.

(٢) المسألة (١١١) الإنصاف: الأنباري ٧٥٨/٢. وائتلاف النصرة: اليمني : ٦٩ ، وينظر دقائق التصريف: المؤدب ٦٥.

(٣) الحج/ ٢.

(٤) البيت له في ديوانه : ٢٣٨.

عَهْدي بها في الحيِّ قد سُربِلَتْ بيضاء مِثلَ المُهْرَةِ الضامرِ[1]

فوصف المهرة بالضامر، وليس بالضامرة، وقول زهير:

تُهوِّنُ بُعْدَ الأرضِ عنّي فريدةٌ كِنازُ البَضيعِ سَهْوَةُ المَشْيِ بازِلُ[2]

ومثله قول لبيد:

تُرْوي المحاجِرَ بازلٌ عُلكومُ[3]

وقول منظور بن مرثد الأسدي:

ببازلٍ وجناءَ أو عَيْهَلِّ[4]

فزهير ولبيد والأسدي -جميعا- وصفوا الناقة بقولهم (بازل) دون علامة تأنيث.

أما الأمر الثالث الذي ردّ به البصريون على الكوفيين رأيهم أنه لو كان الحذف للاختصاص لحذفت تاء التأنيث من الفعل الذي لتلك المعاني فيُقال (طلق وحاض) ولا يقال (طلقت وحاضت).

ثم إن البصريين احتجوا على قولهم- بحذف علامة التأنيث لأنه قُصد بالمعنى النسب- بأن معنى (طالق وحائض) ذات طلاق وذات حيض. وهذا غير محمول على الفعل. وشبّهوا ذلك بـ(معطار ومذكار ومئناث ورزان) [5] ، ونظيره قول حسان بن ثابت:

حصانٌ رزانٌ ما تُزَنُّ بِريبَةٍ وتُصْبِحُ غَرْثى من لُحومِ الغَوافِلِ[6]

---

(١) البيت له في ديوانه : ٩٢.

(٢) البيت له في ديوانه : ٢٦٤.

(٣) البيت له في ديوانه: ١٢٦. وصدره : **بكرت به جُرَشيَّة مقطورة .**

(٤) الرجز له في النوادر في اللغة : أبو زيد الأنصاري ٢١٥هـ : تح محمد عبد القادر أحمد ، ط١، دار الشروق – بيروت ١٩٨١م : ٢٨٤ . وخزانة الأدب : البغدادي ١٣٨/٦. وينظر: معجم شواهد النحو : حنا (٣٥٦٩) .

(٥) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٧٥٩/٢ ، وظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية: محمود سليمان ياقوت، د.ط، دار المعرفة الجامعية- د.مكان، ١٩٨٥م : ٣٦-٣٧.

(٦) البيت له في ديوانه: ١٧١ . برواية (**حصاناً رزانَ الرِّجْلِ يَشْبَعُ جارُها**)

فقد وصف الشاعر عائشة رضي الله عنها بقوله (حصان رزان) دون علامة تأنيث مع أنها وصف لمؤنث، وذلك بسبب أن هذه الصفات غير جارية على فعل. ولو حُملت في معناه على الفعل لجاءت بعلامة التأنيث كما هو في (طالقة وحاملة)، ونظير ذلك قول الأعشى:

أيا جارَتا بيتي فإنّك طالِقهْ كذاكِ أُمورُ النّاسِ غادٍ وطارِقَهْ[1]

فأجرى (طالقة) مجرى الفعل وحملها عليه فجاءت معها علامة التأنيث . ومثله قول عمرو بن حسان:

تَمَخَّضَتِ الْمَنونُ له بِيَوْمٍ أنى، ولكلِّ حاملةٍ تمامُ[2]

فجاء بـ(حاملة) مع علامة التأنيث لحمله ذلك على الفعل.

أما الرأي الآخر عند بعض البصريين فهو أن حذف علامة التأنيث من هذه الأوصاف إنما جاء لأنهم حملوها على المعنى، وكأنهم قالوا: شيء طالق أو إنسان طالق. وقد نظّروا لذلك بستة عشر نظيراً شعرياً كلها في الحمل على المعنى[3].

ويمكن تقسيم هذه النظائر إلى ثلاثة أقسام: الأول: الحمل على المعنى بين الصفة وموصوفها ، أو الاسم ومتعلقه. والثاني: الحمل على المعنى بين الفعل وما أسند إليه، والثالث: الحمل على المعنى بين العدد والمعدود.

فمن القسم الأول قول الشاعر:

قامت تُبكّيه على قبْرِه مَنْ لِيَ من بَعدِكَ يا عامرُ

تَرَكْتَني في الدار ذا غُربةٍ قد ذلّ مَنْ ليس له ناصِرُ[4]

---

(١) البيت له في ديوانه: ١٢٢ .

(٢) البيت منسوب له، أو لخالد بن حقّ في اللسان في مادة (حمل) وله وحده في مادة (مخض). وينظر المعجم المفصل : يعقوب ٨٥٣/٢.

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٧٦٣/٢-٧٧٦ ، وأصول التفكير النحوي: علي أبو المكارم ، د.ط ، منشورات الجامعة الليبية – ليبيا ، ١٩٧٣م : ٣٥٩-٣٦٢.

(٤) البيتان بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٥٠٦/٢ و٧٦٣. واللسان: مادة(عمر)، ينظر: معجم شواهد النحو :حنا (٩٧٥).

فقالت (ذا غربة) – والحديث لامرأة تصف حالها بعد فقد صاحبها – ولم تقل (ذات غربة) للحمل على معنى أن المرأة إنسان. ومنه قول الشاعر:

هنيئاً لسعدٍ ما اقْتضى بَعْدَ وقعتي بناقةِ سَعْدٍ والعَشِيَّةُ باردُ[1]

فقال (باردُ) ولم يقل باردة، لأنه أراد بالعشيّة معنى (العشيّ). ومنه قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيها الرّاكب المُزْجي مَطِيَّتَهُ سائِلْ بني أَسَدٍ: ما هذهِ الصوتُ؟ [2]

فحمل (الصوت) على معنى (الصيحة) فقال لذلك (هذه) . ومنه قول طفيل الغنوي:

إذْ هِيَ أحْوى من الرِّبْعِيِّ حاجِبُهُ والعينُ بالإثْمدِ الحاريِّ مكحولُ[3]

فوصف (العين) بصفة مذكرة هي (مكحول) حملاً منه (العين) على معنى العضو في الجسم. ومثله قول الأعشى:

أرى رجلاً منْهُمْ أسيفاً كأنّما تضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مخضَّباً[4]

فوصف (الكف) بـ(مخضب) على التذكير لأنه أراد بالكف العضوَ من الجسم.

أما القسم الثاني – وهو بين الفعل وما أسند إليه – فنظيره قول زياد الأعجم:

إن السماحة والمروءة ضُمِّنا قبراً بَمرْوَ على الطريقِ الواضحِ[5]

فذكّر الفعل (ضمّنا) حملاً منه السماحة والمروءة على معنى الجود والكرم. ومنه قول الأعشى:

فإنْ تَعْهديني ولي لِمَّةٌ فإن الحوادثَ أودى بها[6]

فقال (أودى) ولم يقل (أودت) لأنه حمل (الحوادث) على معنى (الحدثان) . ومنه قول الشاعر:

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٧٦٨/٢ ، ينظر: المعجم المفصل : يعقوب ٢١٤/١.

(٢) البيت له في اللسان: مادة (صوت)، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٧٣٣/٢، وينظر معجم شواهد النحو :حنا (٣٩٦) .

(٣) البيت له في ديوانه : ٥٥ .

(٤) البيت له في ديوانه : ٨.

(٥) البيت له في العقد الفريد: ابن عبد ربه : ٢٨٧/٣.

(٦) البيت له في ديوانه: ٢٣ ، برواية (ألوى) بدل (أودى) ولا تأثير في موطن الاستشهاد.

ألا هَلَكَ الشِّـهاب المُسـتنِيرُ وَمِـدْرَهُنا الكَمـيُّ إذا نُغِيـرُ

وحمّـالُ المئـينَ إذا أُلمّـتْ بنا الْحَدَثانُ، والأَنِفُ النَّصورُ[1]

فأسند الفعل (ألمت) بتاء التأنيث إلى (الحدثان) المـذكر ؛ لأنـه حملـه علـى معنـى (الحوادث). ومنه قول الشاعر:

إنّ الأمورَ إذا الأحداثُ دَبَّرها دونَ الشيوخ ترى في بعضها خَلَلا[2]

فقال (الأحداث دبّرها) والأصل (دبّرتها) لكنه حمل (الأحداث) على معنـى (الحـدث) ، وهـو الصغير. ومنه قول الشاعر:

* وكانت من سَجيّتنا الغَفْرُ[3]*

فقال (كانت) بالتأنيث لأنه حمل اسمها (الغفرُ) على معنى (المغفرة)ومنه قول لبيد:

فَمَضى وقَدَّمَها، وكانت عادةً منه إذا هي عَرّدتْ إقدامُها[4]

فأنّث الفعل (كان) مع أن اسمها مذكر، وهو(إقدام) حملاً منه على معنى (التقدمة).

أما القسم الثالث وفيه الحمل على المعنى بين العدد والمعدود ففيه قول الشاعر:

وإن كِلاباً هذه عشر أبطُنٍ وأنتَ بريءٌ من قَبائلها العَشْرِ[5]

إذ وافق الشاعر بين العدد (عشر) والمعدود (أبطن) في التذكير حملاً منه (أبطن) علـى معنـى القبيلة، ومنه قول الشاعر:

---

(١) البيتان بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٦٧٧/٢ ، واللسان: مادة (حدث)، وينظر المعجم المفصل : يعقوب ٣٨٧/١.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٧٦٧/٢، وينظر المعجم المفصل : يعقوب ٦٥٧/٢.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٧٧٤/٢ ، في وتمامه في اللسان مادة (غفر) :

أزيدُ بْنَ مصبوحٍ فلوغيرُكُم جنى غَفَرْنا، وكانت من سجيّنا الغَفْرُ.

وينظر المعجم المفصل : يعقوب٣٧١/١.

(٤) البيت له في ديوانه: ١٤٤ .

(٥) البيت منسوب في الكتاب: سيبويه ٥٦٥/٣ إلى رجل من بني كلاب . وهو بـلا نسـبة فـي الإنصـاف: الأنباري: ٧٦٩/٢ ، وينظر معجم شواهد النحو: حنا(١٢٩٦). والمعجم المفصل : يعقوب: ٤٣١/١ .

وقائعُ في مُضَرٍ تِسعةٌ وفي وائلٍ كانت العاشرَةْ[1]

فقال: "تسعة" ولم يقل "تسع" لأنه حمل المعدود (الوقائع) على معنى (الأيام). ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

وكان مجنّي دونَ مَنْ كنتُ أتّقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ ومُعصِرُ[2]

فوافق الشاعر هنا بين العدد والمعدود لفظاً (ثلاث شخوص) لأنه أراد بالمعدود (شخوص) معنى (نساء). ومنه قول الحطيئة:

ثلاثةُ أنْفُسٍ وثلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزّمانُ على عِيالي[3]

قال (ثلاثة) بالتأنيث ، والمعدود (أنفس) مؤنث لفظا ، لكنه حمله على معنى المذكر (أشخاص). ومنه قول القتّال الكلابي:

قبائلنا سبعٌ، وأنتمْ ثلاثةٌ وللسّبْعِ خيرٌ من ثلاثٍ وأكثرُ[4]

فعدّ (ثلاثةٌ) موافقاً في التأنيث مع (قبائل) وكأنه قال: (وأنتم ثلاثة قبائل). إلا أنه أنّث العدد لأنه حمل المعدود على معنى (القوم أو البطن).

وإذا تتبعنا آراء البصريين- في ردّهم على الكوفيين، وفي إثبات حجتهم بالدلالة على النسب أو الحمل على المعنى- فإننا نجد تخريجاً لكل ما جاؤوا به من نظائر شعرية أو غيرها.

فورود صفة من هذه الصفات بعلامة التأنيث ليس بداحض لحجة الكوفيين بأن الحذف للاختصاص. فالكلمة التي جاءت بعلامة التأنيث وهي (مرضعة) في قوله تعالى: **(يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت)** [5]، وتختلف دلالتها عن دلالة (مرضع) دون علامة التأنيث. فهي في الآية للتي ترضع[6] في ذلك الوقت. أما (مرضع) فهي صفة مشبهة لدلالتها على معنى

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٧٦٩/٢، ينظر: معجم شواهد النحو: حنا (١١٩٩).

(٢) البيت له في ديوانه : شرح عيد علي مهنا ، ط١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٦م : ١٢٤.

(٣) البيت له في ديوانه : شرح يوسف عيد ، ط١ ، دار الجيل – بيروت ١٩٩٢م : ١٨٧.

(٤) البيت له ديوانه : تح إحسان عباس ، د.ط ،دار الثقافة-بيروت ١٩٨٩م : ٥٠.

(٥) الحج/ ٢.

(٦) يُنظر سيبويه: الكتاب ٤٧/٢.

غريزي ثابت[1]. وفيه الديمومة[2]، وقد وضح الزمخشري ذلك بقوله: (فإن قلت: لم قيل: مرضعة دون مرضع؟ قلت: المرضعة التي هي في حال الإرضاع، ملقمة ثديها الصّبيَّ، والمرضع التي شأنها أن ترضع، وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به) [3].

ومن هذا يتبيّن أن وجود علامة التأنيث في استخدام معيّن في تلك الألفاظ لا يمنع من القول بأن حذفها منها هو للاختصاص ؛ وذلك لاختلاف الدلالة بين أن تكون علامة التأنيث لاحقة لها أو لا تكون. فوجودها يُحدّد الزمن التي هي عليه في تلك الصفة (مرضعة أو طالقة أو غيرهما) وعدم وجودها يعني اتصاف المؤنث بها في كل حال وزمان ؛ لأنها صفة ملاصقة لها في حياتها[4].

وهذا التفسير يصلح في النظيرين الشعريين اللذين جاء البصريون بهما بعلامة التأنيث، وذلك من قول الأعشى السالف (فإنّك طالقة) وقول عمرو بن حسان (ولكل حاملةٍ تمام)، حيث (طالقة) تدل على البناء للمستقبل، وليس للدلالة على الحال الذي هي عليه. وأما (حاملة) فهي على معنى (حملت) شيئاً على ظهر أو رأس. والمذكر يشارك في مثل هذه الدلالة[5]، كما أن الحديث هنا عن الموت ومصيبته ، وما يحمله الدهر للإنسان من عقبات، ولذلك فإن (الحمل) لا يُقصد به حمل المرأة في بطنها تماماً.

رأى البصريون أنه لو كان سبب الحذف هو الاختصاص وعدم الاشتراك مع المذكر لوجب الحذف للاشتراك ، وعدم الاختصاص ، نحو (ضامر) و(بازل) من النظائر الشعرية السالفة في هذه الجزئية حيث اشترك فيها المذكر والمؤنث ولم يختص المؤنث بها. وقد ردّ أبو

---

(١) يُنظر ارتشاف الضرب: الأندلسي ٢٣٤٨/٥.

(٢) يُنظر دقائق التصريف: المؤدب ٦٨.

(٣) الكشاف: الزمخشري ٥٦/٢.

(٤) يُنظر التأنيث في اللغة العربية: إبراهيم إبراهيم بركات، ط١، دار الوفاء- المنصورة، ١٩٨٨م : ٨٥-٨٦، ومن سعة العربية: السامرائي ١٢٢-١٢٣.

(٥) يُنظر دقائق التصريف: المؤدب ٦٨-٦٩.

بكر الأنباري عليهم بقوله: (والمعارضون للفراء أخطأوا من حيث لا يشعرون، وذلك أنهم ظنوا أن قول العرب: (بعير ضامر)، و(ناقة ضامر) يلزم الفراء به أن يقول: (هذا رجل قائم)، و(امرأة قائمة) وهذا خطأ منهم؛ لأن الهاء التي في الناقة لا توجب التأنيث الحقيقي، وذلك أنا نجد مثل الناقة تكون فيها هاء التأنيث، وهي واقعة على المذكر، من ذلك: (الشاة) تقع على المذكر والمؤنث، وفيها علامة التأنيث. وكذلك (العظاءة). والمرأة هي لا تقع ولا أمثالها على مذكّر في حال، والتأنيث الذي فيها حقيقي.....) [1].

كما يمكن الردّ على رأيهم بالإشارة إلى الدلالة، فإذا قُصد بالصفة في نحو (ضامر وبازل) الحدوث في زمن ما جيء بالتاء، وإن لم يُقصد ذلك جاءت الصفة مجرّدة عن التاء[2]، وهي في مثل ما جاءت به (حائض وطامث وغيرها) لم تدل على حدوث، بل هي صفة لازمة.

وربما كان عدم لحاق علامة التأنيث في نحو (ضامر وبازل) راجع إلى مرحلة سابقة من عمر اللغة، بحيث لم تكن علامات التأنيث بعد مُتمكنة ومستخدمة، فبقيت مثل هذه الألفاظ على حالها في المذكر لأن المذكر أصل والتأنيث فرع عليه[3]. والذي يدل على ذلك أن العرب في بعض الألفاظ يغلّبون التذكير على التأنيث لكثرة الوصف به ، أو لشيءٍ من الاختصاص فيه فيقال: (أمير بني فلان امرأة) أو (فلانة وصيٌّ بني فلان). وذلك لأن الإمارة والوصاية وما شاكلهما يغلب أنها للرجال دون النساء. أما إذا أفردت لمؤنث فإننا نقول: أميرة ووصيّة[4].

أما لزوم حذف التاء من الفعل لحذفها عن الصفة ليُقال: (طلق هند ، أو حاض زينب) فهذا قياس خاطئ بين الصفة والفعل، حتى لو لم يكن للرجال حظ في نحو (طلق وحاض). وذلك

---

(١) المذكر والمؤنث: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ٣٢٨هـ: تح طارق الجنابي، ط١، مطبعة العاني- بغداد ١٩٧٨م : ١٥٠ ، ويُنظر دقائق التصريف: المؤدب ٦٦-٦٧.

(٢) يُنظر شرح الرضي على الكافية: الأستراباذي ٣٩٧/٣.

(٣) يُنظر ظاهرة التأنيث: عمايرة ٢٤.

(٤) يُنظر المذكر والمؤنث: الأنباري ١٤٧.

لأن التاء في الفعل فرّق بين أن يكون (المسند إليه) مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً دون حمل على معنى نحو قوله تعالى: (**فمن جاءه موعظةٌ من ربه**) [1] ، فكلمة (موعظة) أفادت معنى آخر مذكّراً.

كما أن عدم وجود التاء في الفعل الماضي نحو (طلق) يلزم القول في المضارع (يطلق هند) وهذا (لا يجوز، لأن الياء علامة المذكر، فلا يجوز أن تدخل علامة المذكر في فعل المؤنث، فلما لم نجد بُدّاً من أن نقول في المستقبل:تطلق هند، وتحيض جارتيك، كرهنا أن نقول في الماضي: طلق هند ، فيكون مخالفاً للمستقبل) [2].

وأما احتجاج البصريين بان حذف التاء كان لقصد النسب، أي بمعنى(ذات طلق، أو ذات حمل)، فقد تبيّن أن النظائر التي جاؤوا بها محمولة على حدوث الفعل في زمن ما ، أو حال معيّنة. كما في كلمتي (طالقة وحاملة) ، وقد مرّ ذلك.

أما التفسير لذلك بالحمل على المعنى، فإن النظائر الشعرية لم تفصل في الأمر، إذ إننا نجد في القسم الأول ضدّاً لما نظّروا له. فوصف مذكر بمؤنث لا يعني الاختصاص، لأنه قد ورد في مجمل اللغة وصفه بالمذكر، فالألفاظ (ذا غربة) و(العشية بارد) و(ما هذه الصوت) و(العين مكحول) و(كفاً مخضباً)- ومع حملهما على المعنى- لا تقطع بالقول بأن حذف علامة التأنيث في نحو (طالق وحائض) لأنها بمعنى ذات طلاق وحيض. فهناك (ذا وذات) و(بارد وباردة) و(هذه الصوت وهذا الصوت أو هذه الصيحة) و(مكحول ومحكولة) و(مخضّب ومخضّبة)، ولكن لا يوجد (حائض وحائضة) إلا إذا أريد تحديد ذلك الحال زماناً، فإن العلامة تكون، والأصل عدم وجود العلامة. أما الأصل في تلك النظائر فهو الموافقة بين الاسم ومتعلّقه صفة أو خبراً بالتذكير أو التأنيث. فضلاً عن أن اللهجات قد تتدخل في حل بعض هذه النظائر مثل (كفّاً مخضّباً) إذ إن لفظ (كفاً) مذكّر عند بعض القبائل . ورغم أنها لغة قليلة، إلا أنه لا يمكن تجاهلها، فقد ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم استنشق من كفٍّ واحد [3].

---

(١) البقرة/ ٢٧٥.

(٢) دقائق التصريف: المؤدب ٦٧.

(٣) يُنظر اللهجات العربية: الجندي : ٦٤١/٢.

وقد روت معاجم اللغة العربية اختلاف القبائل في تذكير بعض الكلمات وتأنيثها، ولعل هذا يُساعدنا في تفسير الاختلاف بين قوله تعالى **(كأنهم أعجاز نخل خاوية)** [1] فوصف بـ(خاوية) وهي مؤنثة. وبين قوله تعالى **(كأنهم أعجاز نخل منقعر)** [2] فوصف بـ(منقعر) وهو مذكّر. فالتذكير لغة الحجازيين، والتأنيث لغة غيرهم[3].

وأما القسمان الثاني والثالث من نظائر البصريين فهما ليسا بالأقوى حجة من الأول، وذلك لأن القياس عليهما هو قياس ناقص. فقد قيس لفظ أو بنية على تركيب، وهذا التركيب فيه احتمال الوجهين من حيث التذكير والتأنيث، بل إنه ليس مطّرداً، بمعنى أن مخالفة الفعل المسند إلى المسند إليه تذكيراً أو تأنيثاً ليس ثابتاً ودائماً، فهو في الغالب يُطابق القواعد القياسية، وكذلك الحال بالنسبة للعدد والمعدود، بينما حذف علامة التأنيث مع المؤنث الذي على زنة الفاعل نحو (طامث وطالق وحائض) مطّرد .

ومع كل هذا فإن ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية غير مستقرّة أبداً، والعلامة في التأنيث ليست هي الفيصل في الحكم على لفظ بأنه مذكر أو مؤنث ، فهناك نظر إلى اختلاف اللهجات ، وهناك تطوّر لغوي في الدلالة اللغوية على التذكير والتأنيث، بمعنى أن كلمة ما قد تحوّل الاتفاق عليها من عدّها تدل على الأمرين إلى الدلالة على مذكر فقط ، أو مؤنث فقط ، فكلمة (جمل) استخدمت بدلالة مؤنثة[4] ولكنها الآن لا تستخدم إلا للتذكير. وكلمة (حمار) كانت لكلا الجنسين لورود قولهم: (حمار حيدى) بمعنى النشاط[5] ثم خصص بها المذكر[6]. وهناك

---

(١) الحاقة/ ٧.

(٢) القمر/ ٢٠.

(٣) يُنظر شرح الرضي على الكافية: الأستراباذي ٣٩٣/٣ ، ومن أسرار اللغة: أنيس : ١٦١، وظاهرة التأنيث: عمايرة : ٢١.

(٤) يُنظر اللسان: مادة (جمل).

(٥) يُنظر السابق: مادة (حَيَد).

(٦) يُنظر من سعة العربية: السامرائي ١٢٩-١٣٠. وللمزيد ينظر التطور النحوي: برجشتراسر: ١١٥، والمدخل إلى علم اللغة: رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة،: ٢٥١.

قضية التغليب للمذكر على المؤنث لأن التأنيث فرع على التذكير[1]. وهناك التعارف من المجتمع على دلالة المذكر في كلمة والمؤنث في أخرى[2].

ثانيا : تركيب (ذا) و(الذي) [3]:

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في (ذا، والذي) الذال وحدها، وذهب البصريون إلى أنها ليست الذال.

احتج الكوفيون بالتثنية للاسم، فالألف في (ذا) والياء في (الذي) تُحذفان عند التثنية. وذكروا أنه يكون فيهما في حالة الأفراد للتكثير حتى لا تبقيان على حرف واحد، والأصل في الذال السكون، لكنها تحركت بحركة الحرف المزاد عليها: فتحة في (ذا) وكسرة في (الذي). والدليل على ذلك قول الشاعر:

اللَّذْ بأسفَلِهِ صحراءُ واسعةٌ واللَّذْ بأعلاه سَيْلٌ مَدَّهُ الجُرُفُ[4]

فجاءت (اللذْ) ساكنة الذال إشارة إلى الأصل ، ونظيره قول الشاعر:

فلم أرَ بيتاً كان أحسن بهجةً من اللَّذْ له من آل عَزّةَ عامِرُ[5].

فجعل (اللذ) ساكنة الذال على الأصل- كما يرى الكوفيون- وجاؤوا كذلك بنظيرين آخرين يدلاّن على ذلك.

ردّ البصريون احتجاجات الكوفيين بأن حذف الألف والياء من (ذا والذي) عند التثنية ليس صحيحاً، لأن تثنيتهما ليست إلا صيغة مرتجلة ، وليست كتثنية الأسماء ، كـ(زيد وزيدان

---

(١) يُنظر ظاهرة التأنيث: عمايرة ٢٤.

(٢) يُنظر المغني الجديد: الحلواني ٤٣٨.

(٣) المسألة (٩٥) في الإنصاف: الأنباري ٦٦٩/٢.

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٦٧١/٢ ، وينظر معجم شواهد النحو:حنا (١٧٠٩).

(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٦٧١/٢ ، ينظر: معجم شواهد النحو:حنا (٩٧٦).

وعمرو وعمْران) ودليل ذلك جواز دخول الألف واللام في مثل (زيدان) بقولنا (الزيدان) وعدم جواز ذلك في مثل (ذان) ، فلا يقال (الْذان). كما أن التثنية تردّ المعرفة إلى التنكير، و(ذا) اسم إشارة لا يقبل التنكير. إلا أنهم لما قصدوا التثنية عاملوها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقيـــة. والتثنية فيها لفظيّة لا معنويّة كما هو التأنيث في (غرفة) لفظي لا معنوي.

كما ردّوا عليهم تشبيههم الألف والياء من ذا والذي بالياء من نحو (عمى وشجى) مـــن حيث عدم الحذف عند التثنية، لأن الأمر مختلف، فعمي وشجي تثنّيان مثل (زيدان وعمـــران) وهذا ما لا يكون لذا والذي، كما أن الياء في عمي وشجي يظهر عليه النصب، ولا يظهر ذلـــك على (الذي).

وأما عدّ أصل حركة الذال بأنها ساكنة فإن هناك نظائر على تحريكها، فهي على لغات أربع (الذيْ، والذيّ، واللّذِ، واللذْ) ، والأولى هي الأفصح والأكثر استعمالاً، وأما الثانية فنظيرها قول الشاعر:

ولـــيس المـــالُ فاعلمـــه بمـــالٍ مـــــن الأقـــــوام، إلا للّـــــذيّ

يريـــدُ بـــه العَـــلاءَ ويَمْتَهِنْـــهُ لأقـــرَبِ أقْربيـــهِ وللقَصِـــيّ[1]

فقد جاءت كلمة (الذي) مشدّدة الياء مكسورة على تلك اللغة، ونظير الثالثة (اللذِ) قول الراجز:

اللّذِ لو شاءَ لكانت برّا

أوْ جَبَلاً أصمَّ مُشْمَخِرّا[2]

---

(١) البيتان بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٦٧٥/٢، وخزانة الأدب: البغدادي: ٥٠٤/٥، وينظر معجم شواهد النحو:حنا (٣٢١٠).

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٦٧٦/٢ ، وخزانة الأدب: البغدادي: ٥٠٥/٥، وينظـــر معجـــم شواهد النحو:حنا (٣٣٤٦).

فجاءت (الذي) على لغة من يكسر الذال دون وجود ياء.

أما احتجاجهم- أي البصريين- فهو أنه لا يكون بناءٌ على حرف واحد، لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف. ثم إن (ذا) كلمة (ولذي) كلمة أخرى، والثانية لها نظير في كلام العرب، نحو (شجي وعمي)، ولا يمكن الحكم بزيادة اللام فيها؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطّرد. وهو في كلمات يسيرة نحو (زيدلٍ وعبدلٍ وأولالك).

كما أن التصغير يدل على أصالة الألف والياء فيهما، فتُصغّر (ذا) على (ذيّا) وأصله (ذُيَيّا) ، وتصغّر(الّذي) على (اللُّذيّا) ، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها. فإن قال قائل: إنكم تزيدون حرفاً في تصغير (هل وبل) إذا سمّيتهم بهما رجلاً. قلنا: (نقلناه من الحرفية إلى الاسمية، فإذا صغّرناه صغرناه على أنه اسم، فوجب أن نزيد عليه حرفاً توجبه الاسمية/ بخلاف (ذا والذي) لأنا إنما صغرناهما على معناها الذي وُضعا له، فبان الفرق بينهما) [1].

من حجج كل فريق، يبدو أن النظير الشعري لم يسعف أحداً منهما في إثبات حجّته، لأن ورود (لذي) بسكون الذال أو بكسرها (أي بتقصير مدّ الياء إلى حركة واحدة)، أو بتشديد الياء، كل ذلك لا يُعطي دليلاً قويّاً على القول بأحاديّة هذه البنية في الذال وحدها، ولا على القول بعدم ذلك.

ثم إنّ ردّ البصريين على الكوفيين في أمر التثنية ، وأمر ظهور النصب على الياء ، لا يُعتدّ به ، وذلك لأنهم لم يخضعوا الكلمتين (ذا والذي) لقاعدة التثنية كما في (زيدان وعمران) ، أو دخول الألف واللام عليهما في حال التثنية كدخولها على (الزيدان والعمران)، وكذلك جعلوا الياء في (لذي) تختلف عن الياء في نحو (شجي) ، ولذلك هي لا تحذف من (شجي) عند التثنية ولكنها تحذف من (لذي). بينما هم أنفسهم أخضعوا هاتين الكلمتين لقاعدة التصغير. وقالوا بأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد ردّ (ذا) و(الذي) إلى أصولهما. وهذا منطلق غير سليم في أن تخضع البنى لقواعد يريدونها لإثبات رأيهم، ثم يبتعدون عن قواعد أخرى مادامت ضد رأيهم.

---

(١) الإنصاف: الأنباري: ٢/٦٧٣-٦٧٤.

على أن النقوش العربية القديمة في جزيرة العرب أظهرت استخدام الاسم الموصول (ذ) وحده[1]، ولذلك يمكن حمله نظيراً لاسم الإشارة (ذَ) فيكون هو الاسم – وحده – ،لاسيما إذا عرفنا أيضاً أن اسم الإشارة (ذا) أو (ذي) يرسم في اللغة الكنعانية على نحو (ZI) ويُلفظ متبوعاً بحركات طويلة هكذا (Ze, Zu, Zo, Za) [2] وفي هذا دلالة على أحادية (ذ).

ثالثا : تركيب (هو، وهي)[3]

رأى الكوفيون أن الاسم من (هو وهي) الهاء وحدها، في حين رأى البصريون أنها الهاء والواو من (هو) والهاء والياء من (هي) بمجموعهما.

احتج الكوفيون بأن الواو والياء تُحذفان عند التثنية، فلو كانتا أصليتين لما حُذفتا ، ودليل ذلك أيضاً حذف الواو في حالة الإفراد ، كقول العجير السّلولي:

فبيناهُ يشري رحلهُ قال قائلٌ لمنْ جَمَلٌ رِخْوُ الملاطِ نَجيبُ[4]

فحذف الواو (أو قصّر الحركة الطويلة) من قوله (فبيناهُ) ، ونظير ذلك قول الشاعر:

بَيْناهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها حيناً يُعلّلنــا وما نُعَلِّلُـــهُ[5]

والأصل (بينا هو) ، ومنه أيضاً قول الراجز:

إذاهُ سِيمَ الخسفَ آلى بقَسَمْ

باللهِ لا يأخُذُ إلا ما احْتَكَمْ[6]

---

(١) يُنظر علم اللغة العربية: محمود فهمي حجازي، د.ط ، دار غريب– القاهرة ، د. تاريخ : ٢٢٣.

(٢) يُنظر اللغة الكنعانية: يحيى عبابنة، ط١، دار مجدلاوي– عمان ٢٠٠٣م : ٩٨.

(٣) المسألة (٩٦) في الإنصاف: الأنباري ٦٧٧/٢.

(٤) البيت له في الإنصاف : الأنباري ٦٧٨/٢ . وينظر: معجم شواهد النحو: حنا (١٤٦).

(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٦٧٨/٢، وخزانةالأدب: البغدادي: ٢٦٥/٥، وينظر معجم شواهد النحو : حنا (٢٠٥٣).

(٦) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٦٧٨/٢، وخزانةالأدب: البغدادي: ٢٦٥/٥. ينظر: معجم شـــواهد النحو : حنا (٣٦٥١).

والأصل (إذا هو). ومنه قول الراجز في حذف الياء من (هي):

*** دارٌ لِسُعْدى إذْهِ من هَواكا*[1]**

وأراد (إذ هي).

ردّ البصريون على الكوفيين رأيهم بمثل ما ردّوا عليهم في مسألة (ذا والذي) حيث التثنية لـ(هو وهي) صيغة مرتجلة ليست كـ(زيد وزيدانِ). ثم لا يدخلهما الألف واللام. فلا يُقال (الهما) ، ثم إن الحذف يمكن أن يكون لعلة عارضة كحذف الياء من (قاضيون) فتقول (قاضون) ولو بقيت الواو من (هوَ) وزيد عليها الميم والألف لتُوُهِّم أنهما حرفان منفصلان نحو: (هُوَ ما) ، كما هو الحال في (أنتَ) فحوّلت الفتحة على التاء إلى الضمّ لكيلا يكونا حرفين منفصلين (أنتَ ما)، رغم أن بعض البصريين رأى أن الضمة في (أنتما) جاءت لمناسبة الواو في أصل الجمع (أنتُمو) ، والمثنى محمول على الجمع للاشتراك بينهما معنى كما في (نحن) .

وردّ البصريون نظائر الكوفيين بأنها من الضرورة، ونظّروا لذلك بقول النجاشي الحارثي:

فلستُ بآتيةٍ ولا أستطيعُهَ ولاكِ اسقني إن كان ماؤُكَ ذا فضل[2]

فحذف النون في (ولكن) لضرورة الشعر. ومثله قول امرئ القيس:

أصاحِ ترى بَرْقاً أريكَ وميضَهُ كلمع اليدينِ في حَبيٍّ مُكلَّلِ[3]

فحذف الباء والياء من (صاح) والأصل (صاحبي) للضرورة، والحذف للضرورة جائز، فإذا جاز حذف النون وهو حرف صحيح فالأولى جواز حذف العلة (الواو والياء) من (هو وهي)

---

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب: سيبويه: ٢٧/١، والإنصاف: الأنباري: ٦٨٠/٢، وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٥٢٥).

(٢) البيت له في ديوانه : ولم أعثر على الديوان . ينظر معجم شواهد النحو :حنا (٢٣٨) .

(٣) البيت له في ديوانه، ٢٤، برواية : (أحارِ ترى ....) وفيها الاستشهاد نفسه من حيث الحذف .

في ضرورة الشعر. وإذا جاز حذف حرفين من (صاحبي) فجواز حذف حرف واحد أولى- على رأي البصريين-.

أما حجتهم في أن الاسم في (هو وهي) الحرفان معاً، هو أنهما ضميران منفصلان، ولا يجوز أن يبنى هذا الضمير على حرف واحد، لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقف على حرف[1].

وبعد هذا الملخص لرأي كل فريق أرى أن حجة البصريين ليست داحضة، ولا قاطعة القول بأن (هو وهي) اسمان بكل حروفهما. لأنه لا يجوز افتراض أنهما ضميران منفصلان وأن الضمير المنفصل لا يمكن بناؤه على حرف واحد. إذ إن هذا الافتراض يُقابل بافتراض مقابل وهو أنه يمكن أن يكونا ضميرين متصلين في الأصل ، ومركبين من الهاء وحدها، فلما انفصلا لم يبنيا على حرف واحد فصارت هذه الزيادة لهما.

كما أن تشبيههما بالضمير (أنت) في مسألة أن إبقاء الواو من (هو) مع زيادة (ما) في التثنية يؤدي إلى بناء حرفين منفصلين هما (هُوَ ما) تشبيه فاسد، لاختلاف صيغة البناء بينهما، فـ(هو وهي) على حرفين بينها (أنت) على ثلاثة.

وتشبيه حذف الواو أو الياء منهما بحذف الياء من نحو (قاضيون) غير سليم بالحكم الصوتي. إذ الحذف للياء في (قاضيون) ليست بسبب وجود ضمة مستثقلة على الياء بل لاجتماع ساكنين (الياء وواو الجماعة). أو لوجود (الياء) بين حركتين الكسرة في الضاد والضمة الطويلة (واو الجماعة) على هذا الشكل : kaa di yuun .

وعندما يأتي حرف الواو أو الياء غير المدّيّ بين حركتين فإنه يُحذف، وعندها تلتقي الكسرة مع الضمتين (واو الجماعة) فتتأثر بهما ، فتنقلب الكسرة مماثلة لهما، لتصبح الكلمة : Kaaduun.

---

(١) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ٣٦/٢.

وهذا لا يحدث في (هُوَ ما)- بافتراض البصريين- لعدم اجتماع ساكنين ، كما أنه لو كان كما زعم البصريون لقيل في ضمير المؤنث (هِيَ) (هِما).

وعلى الرغم من أن نظائر الكوفيين الشعرية لا تمثل أيضاً حجة دامغة في إثبات أصل (هو وهي) فإن ردّ البصريين عليها بأنها من الضرورة - وبإيراد نظيرين على الحذف للضرورة- ليس بالمقنع. إذ جاء حذف النون من قوله (ولاك)، منعاً لالتقاء الساكنين من ناحية صوتية، ومن ناحية دلالية فإن الحذف أعطى معنى السُّرعة في طلب السقيا من المخاطب. وأما حذف الباء والياء من (صاح) فإنني أراه من الترخيم وليس من الحذف لضرورة الشعر.

وإذا عرفنا أن الضمير يكتسب معنى إشارياً، وأنه اختصار للإشارة إلى الذي سبق ذكره، فإن هذا يُساعدنا على القول بأنه كلما كان مختصراً، قليل الحروف، فإن دلالته تكون أقوى.

وقد اشتركت اللغات السامية بشيء من الصيغة في الضمير (هو) فقد اتخذت معظمها الهاء عنصراً أساسياً في تكوين الضمير[1].

والأمر قريب من ذلك في الضمير (هي) إذ هو في معظم اللغات السامية على هذه الألفاظ: (hi) ، و(hi'a) ، و(hiya) ، فمعظمها تتخذ من (الهاء) أساساً لهذا الضمير[2].

وهذا يدعّم رأي الكوفيين بأن الاسم من الضمير هو الهاء وحدها. وأما مجيئه في العربية على نحو (هُوَ وهِيَ) فالأمر عائد إلى تسهيل الهمزة، أو حذفها. فكان الأصل هو : huu'a, و hii'a بمدّ الواو والياء ، أو بعدم المدّ هكذا (hu'a) و (hi'a) في السبئية. فحذفت الهمزة من الأصل المفترض الأول، أو قلبت إلى واو وياء في الثاني [3].

---

(١) يُنظر الضمائر في اللغة العربية: محمد عبد الله جبر، ط١، دار المعارف- القاهرة، ١٩٨٣م: ٣٦-٣٧.

(٢) يُنظر السابق : ٤٠، والتطوّر النحوي: برجشتراسر ٨٢، وعلم اللغة العربية: حجازي ٢٠٣, وظاهرة التأنيث: عمايرة ٥٦.

(٣) يُنظر التطوّر النحوي: برجشتراسر ٨٢. والضمائر: جبر ٤٠ . واللغة الكنعانية: عبابنة ٩٧.

رابعا : اللام في (لعل) زائدة أو أصلية[1]

يراها الكوفيون أصلية، ويراها البصريون زائدة، واحتج الكوفيون بأن لعل حرف، وحروف الحروف كلها أصلية، وحروف الزيادة (سألتمونيها) مختصة بالأسماء والأفعال دون الحروف، بالإضافة إلى أن اللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز منه ذلك إلا شذوذاً، نحو، "زيدل، وعبدل، وفحجل" وإذا كانت كذلك فكيف يُحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة أصلاً.

أما البصريون فاحتجّوا على زيادتها؛ لأنها وردت في كلام العرب عارية من اللام، ومن ذلك قول نافع بن سعد الطائي:

ولستُ بلوّامٍ على الأمْرِ بعدَما يفوت، ولكن علَّ أن أتقدّما[2]

فقال (عل) وأراد (لعل) [3]. ونظائر ذلك قول الراجز:

علَّ صروفَ الدّهْرِ أو دولاتِها

تُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمّاتِهـــــا[4]

وقول العُجير السّلولي:

لك الخيرُ علّنا بها، علَّ ساعةً تمُرُّ، وسهواءً من الليل يَذْهبُ[5]

وقول الأضبط بن قريع:

ولا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركَعَ يوماً والدّهرُ قد رَفَعَهْ[6]

---

(١) المسألة (٢٦) في الإنصاف: الأنباري ٢١٨/١.

(٢) البيت له في الإنصاف: الأنباري ٢١٩/١ .

(٣) ويُنظر أيضاً: شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، ط١، المكتبة العربية- حلب ١٩٧٣م :٣٤.

(٤)الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٢٠/١، وينظر معجم شواهد النحو : حنا (٣٢٨٣).

(٥)البيت له في الإنصاف: الأنباري ٢٢٠/١ ، وينظر المعجم المفصل : يعقوب ٧٦/١.

(٦) البيت له في خزانة الأدب: البغدادي: ٤٥٢/١١ . وينظر : معجم شواهد النحو : حنا (١٦٦١).

وقول رؤبة بن العجاج:

*** يا أبَتا علّكَ أوعساكا*[1]**

وقول أم النُّحَيْف :

تربّصْ بها الأيامُ عَلَّ صُروفَها ستَرْمي بها في جاحِمٍ مُتَسعِّرِ[2]

والشاهد في هذه النظائر استخدام (لعل) دون اللام فدلّ- على رأي البصريين- أن اللام زائدة.

واحتج البصريون أيضاً بالقياس على (زيدل وعبدل وغيرهما) فاللام فيها زائدة، وهذا نظير لـ(لعل) في زيادة اللام فيها، ولو قلنا إن اللام أصلية لأدى ذلك إلى أن لا تكون لعلّ على وزن من أوزان الأفعال الثلاثة أو الرباعية، و(لعل) أيضاً من أخوات (إن) ، فإذا جاز الحكم بزيادة اللام والكاف في (لكن) وهما حرفان ، وأحدهما ليس من حروف الزيادة وهو(الكاف) ، فمن الأولى الحكم بزيادة (اللام) في (لعل).

أخذ الأنباري برأي الكوفيين وردّ على البصريين نظائرهم لأن العرب تصرّفت بكلمة لعل بألفاظ عديدة فقالوا: لعلّ، ولعَلْن، ولَعَنّ، ولغَنّ، ورعَنّ، وعنّ، ولغلّ، وغلّ، فلما كثرت هذه التصاريف في الاستعمال حذفت اللام لكثرة الاستعمال.

وأما قياسهم على (زيدل وعبدل) فغير سليم لأنه قياس حرف على أسماء. وقياسهم على اللام والكاف في (لكنّ) كذلك قياس فاسد ؛ لأنهم - أي البصريين- لا يقولون بزيادة اللام والكاف أصلاً في (لكن) فقاسوا على ما لا يقولون به. والقياس على الفاسد فاسد.

ولعل الكوفيين كانوا أقرب إلى الصواب في القول بأن اللام في (لعل) أصلية، وأن (علّ) لغة ثانية، وذلك لأن هذه الزيادة المفترضة نوع من التصرّف، والتصرف لا يدخل في الحروف، وقد قنع بعض متأخري البصريين بهذا القول، ووصفوه بالسديد[3].

---

(١) البيت له في ملحق ديوانه : ١٨١ ، وهو له في الكتاب: سيبويه ٢/ ٣٧٥ .

(٢) البيت لها في الإنصاف: الأنباري : ٢٢٣/٢. وينظر معجم شواهد النحو : حنا (١٣٢٦).

(٣) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش: ٦٠٢/٣. ويُنظر: "لعل وليت بين الحرفيّة والفعليّة". دراسة تحليلية تطبيقية، خديجة الصيدلاني. بحث منشور في دورية الثقافة والتنمية، عدد ٨ عام ٢٠٠٤م : ١٦٦-١٦٧.

المطلب الثالث: البنية العددية.

أولا : (أيمن) في القسم بين الجمع والإفراد[1] :

ذهب الكوفيون إلى أن بناء (أيمن) في القسم جمع ومفرده (يمين) أما البصريون فذهبوا إلى أنها ليست بجمع بل هي مفردة ومشتقة من اليُمْن.

احتج الكوفيون بالوزن، فهيَ على وزن (أَفْعُل) وهذا الوزن يختص به الجمع، والتقدير (أيمان الله). كما احتجوا بالنقل، حيث العرب استخدمته جمعاً، ونظير ذلك قول زهير:

فتُجمع أيْمُنٌ منّا ومنكُمْ بِمُقْسَمَةٍ تَمورُ بها الدِّمَاءُ[2]

وقول الأزرق العنبري:

طَرْنَ انقِطاعَةُ أوْتارٍ مُحَظْرَبَةٍ في أقْوُسٍ نازعَتْها أيمُنٌ شُمُلا[3]

وقول أبي النجم العجلي:

* يأتي لَها أيَمُنٍ وأشمُلِ[4]

والشاهد في كل هذه النظائر هو مجيء (أيمن) جمعاً ، فدلّ على أنها – أي أيمن القسم– مفرد يمين.

وأما وصلُ همزته فرأى الكوفيون أن سبب ذلك هو كثرة الاستعمال، مع بقاء حركة الفتح موضعها، لأنه لو كانت همزة وصل في الأصل لكان الأصل كسرها، كما أنها قد تثبت مقطوعة من قولهم (أمُ الله لأفعلنّ) ، بالإضافة أن الميم متحركة، فلو كانت همزة وصل لما دخلت لعدم الحاجة لها.

---

(١) المسألة (٥١) في الإنصاف: الأنباري ٤٠٤/١.

(٢) البيت له في ديوانه: ١٤١.

(٣) البيت له في الكتاب: سيبويه ٦٠٧/٣، واللسان مادة (شمل). وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٢١٢٢).

(٤) الرجز له في الكتاب : سيبويه٦٠٧/٣ ، واللسان مادة (شمل).

ردّ البصريون على الكوفيين رأيهم بأنه جمع، فقالوا بأن هذا الوزن لا يختص به الجمع. بل ورد المفرد عليه نحو: (آنُكٌ، وأُشُدّ). كما أن قطع همزته مع فتحها لا يقطع بأنه جمع؛ لورود قطعها مع الكسر في قولهم (إيمن الله) ، ولا يوجد في وزن الجمع (إفْعُل).

وأما تعليل الكوفيين بأنه لو كانت همزتها وصلاً لكان ينبغي كسرها، فإن الفتح جاء بسبب كثرة الاستعمال والفتح أخف من الكسر. ونظير هذا فتح ألف (ال) التعريف.

وذكر البصريون أن ثبات الهمزة جاء في نحو (أَمُ الله لأفعلنّ) لأن الأصل (أيمن) فالهمزة داخلة على الياء، فلما حُذفت الياء بقي حكمها، كما أن حركة الميم حركة إعراب ، وليست لازمة ، وهي تسقط في الوقف ، لذلك تثبت همزة الوصل. ونظير ذلك قول العرب (أَلَحْمَر) فتبقى همزة الوصل لأن حركة اللام ليست بلازمة[1] .

على أن بعض العرب يحذفون هذه الهمزة من (أم الله) بقولهم (مُ الله) وفيها لغات كثيرة غير ما ذُكر آنفاً نحو (مَ الله، ومِ الله، ومُنُ الله، ومُنْ ربّي، ومِنْ ربِّي) [2].

واحتج البصريون على إفرادها وأنها ليست جمعاً بقولهم : لو كانت جمعاً لوجب قطع همزتها أبداً، ولكن العرب يقولون (لَيْمُنُ الله). ونظير ذلك قول نصيب بن رباح :

فقال فريقُ القومِ لمّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ، وفريقٌ: لَيْمُنُ الله ما ندري[3]

والشاهد في هذا قول الشاعر (لَيْمُنُ) فدلّ على أنها اسم مفرد، إذ لو كان جمعاً لما جاز إلا (لأَيْمُنُ). كما أنهم يقولون: (لَيْمُ الله) [4].

وقول العرب (مُ الله) يدل على إفرادها أيضا ، إذ لو كانت جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا واحدا. لأن ذلك ليس له نظير.

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٣/٣٢٥.

(٢) يُنظر سر صناعة الإعراب: ابن جني ١/١١٧ والإنصاف: الأنباري ١/٤٠٩.

(٣) البيت له في ديوانه: تح داوود سلّوم، د.ط، مطبعة الإرشاد- بغداد، ١٩٦٧م : ٩٤ .

(٤) يُنظر سيبويه: الكتاب ٣/٣٢٤-٣٢٥.

ومما يعضد القول بوصل همزتها مع الفتح دون غيرها من الأسماء التي جيء بهمزة الوصل فيها مكسورة نحو (ابن واسم واجرؤ وغيرها) أن (أيمن) اسم لا يتمكن كتمكن تلك، فكانت حركة همزة الوصل فيه مثل حركتها في (ال) التعريف التي لا تعد اسماً[1].

وعند النظر في النظائر الشعرية التي ساقها الكوفيون للقول بأن (أيمن) في القسم جمع يمين، نرى الاعتماد على بنية الكلمة معتمدا على العلامة الشكلية دون النظر إلى دلالتها في السياق. فكلمة (أيمن) في النظير الأول من قول زهير هي جمع (يمين) بمعنى (قَسَمْ) ، كما لو قال أحدهم (يمين الله) ، فهي بمعنى أيمان وليس لها علاقة دلالية بـ(أيمن) التي للقسم من حيث التصرّف البنائي للكلمة[2].

وكذلك الحال بالنسبة للنظيرين الآخرين حيث قول الأزرق (أيمُنٌ شُملا) تدل على جميع يمين وشمال. وهي الأيدي التي تتصرف بالأقواس والسهام فتفزع الطير وتسيطر عليه. وكذا في النظير الثالث حيث طابق الشاعر بين اليمين والشمال بالجمع (أيمُنٌ وأشمُل).

وعلى هذا فإن النظائر الشعرية لم تُسعف الكوفيين في دعواهم بأن (أيمن الله) في القسم جمع ، وأن مفردها (يمين)، بل إن في النظير الذي ساقه البصريون- على أن همزة (أيمن) همزة وصل- دليلاً أقوى من حجّة الكوفيين، وذلك بان (أيمن) اسم مفرد يدل على القسم وهمزته همزة وصل، فإذا قطعت فهي بمعنى (أيمان) التي مفردها (يمين).

---

(١) يُنظر السابق ١٤٨/٤، والجمل في النحو: الزجاجي : ٧٣.

(٢) يُنظر تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد في الهامش ٤٠٥/١ من الإنصاف: الأنباري . ويُنظر الجنى الداني: المرادي ٥٣٧-٥٣٨.

ثانيا : (كلا وكلتا) بين التثنية اللفظية، أو اللفظية والمعنوية معا[1].

رأى الكوفيون أن (كلا وكلتا) مثنيتان لفظاً ومعنى، بينما رآهما البصريون مفردتان لفظاً ومثنيتان معنى.

احتج الكوفيون بالنقل ، والقياس ، فمن النقل قول الراجز :

في كِلتَ رجليها سُلامى واحِدَهْ

كلتاهُمـــــــا مقرونةٌ بزائِدَهْ[2]

والشاهد فيه مجيء (كلتا) دون ألف التثنية فدل على أنها مثناه لفظاً ومعنى.

وأما القياس فبأن الألف فيهما تُقلب- عند إضافتهما إلى مضمر- ياء ، كما في المثنى نحو (الزيدان) فتقول "رأيت الرجلين كليهما" ، ولو كانت الألف فيهما كالألف في نحو (عصا) لما انقلبت ؛ لأننا نقول (رأيتَ عصاهما) عند إضافتهما إلى الضمير الدال على المثنّى.

ردّ البصريون حجتي الكوفيين النقلية والقياسية، فأما حذف الألف من (كلت) في الشعر الذي أوردوه فهو من باب الاجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر[3]. وهذا ما تم الحديث عنه في مسألة من مسائل الفصل الأول من هذه الدراسة.

وأما القياس في قلب ألفهما ياء في الجر والنصب عند الإضافة إلى المضمر كما هو في مثل (الزيدان) فليس كما يرى الكوفيون، بل بسبب الإفراد اللفظي والتثنية المعنوية فيهما، لاحظ أنهما عند الإضافة إلى المظهر يُعاملان معاملة المفرد، وعند الإضافة إلى المضمر يُعاملان معاملة المثنى[4]؛ لعمل موازنة في ذلك. كما أن المفرد أصل المثنى والجمع، والمظهر أصل

---

(١) المسألة (٦٢) في الإنصاف: الأنباري ٤٣٩/٢ ، وائتلاف النصرة: اليمنيّ ٥٥ . وينظر الكتاب: سيبويه ٣٦٤/٣ و ٣١٤ ومعاني القرآن: الفراء ١٤٢/٢.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٤٣٩/٢، وينظر معجم شواهد النحو : حنا (٣٣٢٨).

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٤٤٩/٢ ، و فصول في فقه العربية: عبد التواب : ١٨١.

(٤) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ٧٠/١ ، وفي النحو العربي، قواعد وتطبيق: المخزومي: ٧٣.

المضمر، فكان تعامل المفرد مع المظهر تعامل أصل مع أصل، وتعامل المثنى مع المضمر تعامل فرع مع فرع.

أضف إلى ذلك أنهما في حال الإضافة إلى مضمر عوملتا معاملة (لدى وإلى وعلى)، وهذا الأمر- أي قلب الألف ياء- لا يكون إلا في حالتي النصب والجر، لأن (إلى وعلى) مبنيّتان ، و(لديك) لا تكون في حالة رفع[1].

أما البصريون فاحتجوا بالنظائر الشعرية على أنهما مفردتان لفظاً مثنيتان معنىً، فقد جاء في نظائرهم ردّ الضمير إليها مفرداً حملاً على اللفظ، ومثنى ردّاً على المعنى. ونظير الأول قول الشاعر:

كِلا أخويّنا ذو رجالٍ، كأنّهُمْ أسودُ الشّرَى من كلِّ أغْلَبَ ضَيْغَمِ[2]

فقال(ذو) بالإفراد حملاً على اللفظ. وقول الأعشى:

كلا أخَويكم كان فرْعاً دِعامةً ولكنّهم زادوا وأصبَحْتَ ناقصا[3]

فقال (كان) حملاً على اللفظ إفراداً، ولم يقل (كانا).

وقد ساق الأنباري ستة نظائر أخرى ، كلها بالإفراد حملاً على اللفظ[4]، وأمّا ردّ لضمير مثنى حملاً على المعنى نحو (كلاهما قائمان) فنظيره قول الفرزدق:

كلاهما حين جَدّ الجَرْيُ بينَهما قَدْ أقلَعا، وكِلا أنْفِهما رابي[5]

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٤١٣/٣.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ٤٤٢/٢، وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٢٧٤٦).

(٣) البيت له في ديوانه : ١٠٠ .

(٤) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٤٤٣/٢-٤٤٦.

(٥) البيت له في ديوانه : تح عمر فاروق الطباع ، ط١ ، دار الأرقم – بيروت ، ١٩٩٧م : ٥٧.

فحمل (أقلعا) على المعنى وحمل (رابي) على اللفظ.

واحتجوا أيضاً على إفرادهما لفظاً أنك تضيفهما إلى التثنية، فتقول (جاءني كلا أخويك). فلو كان فيهما تثنية لفظيّة لما جاز إضافتهما إلى التثنية، لأن الشيء لا يُضاف إلى نفسه[1].

كما أنه لو كانت الألف فيهما للتثنية لانقلبت ياء عند إضافتهما إلى المُظْهَر، إذ هو الأصل، كما في نحو : رأيت زيدي الخير. ولا نقول "رأيت كلتي الجنّتين" بل "رأيت كلتا الجنتين" فدل على أن الألف ليست للتثنية، بل هي ألف مقصورة.

ومما يعضد هذا الرأي وصْف سيبويه لِ (كلتا) وأصلها، فهي عنده (فِعْلى بمنزلة "الذّكرى والحفرى" وأصلها "كَلْوا" فأبدلت الواو تاء، كما أبدلت في "أخت وبنت" [2].

ولكن إسماعيل عمايرة لم ير فيها هذا الرأي، بل عدّ التاء التي في "كلتا" من بقايا التأنيث بالتاء التي سكن ما قبلها، ورأى انه لا بأس من أن تكون "كلتا" مأخوذة من "كل" باعتبارها- أي كل- اسم جمع نحو "بقر" وعند إفرادها قلنا "كلْت" وفي التثنية قلنا: "كلتا" بدون النون للزومها الإضافة. ولما أريد تذكيرها قيل "كلا" فجاءت لاحقة[3].

وأنا استغرب هذا الرأي وأردّه من وجهين: **الأول** قياسه على اسم متصرف في العدد، وهو بنية (بقرة وبقر) ، فمنها المفرد والمثنى والجمع ، ثم هو اسم على أكثر من حرفين سواء في مفرده (بقرة) ، أو جمعه اسم جمع (بقر). و(كلتا) ليست كذلك فلو عددنا الألف للتثنية ، والتاء للتأنيث فسيبقى الاسم في حالة الإفراد والتذكير (كِلْ) وهذا ما لا يكون. **والثاني** أن عمايرة عدّ "كلا" لاحقة في تذكيرها لـ"كلتا" وقد تقرّر أن التذكير أصل والتأنيث فرع عليه وضعاً ولفظاً. ومن ثم فإن (كلا) لا تكون لاحقة لِ (كلتا) .

---

(١) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ١٠٧/١.

(٢) سر صناعة الإعراب: ابن جني ١٥١/١. ويُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ١٠٨/١.

(٣) يُنظر ظاهرة التأنيث: عمايرة ٤٠.

وأما ما روي من جَعْل "كلا" كالمثنى عند إضافته إلى المظهر نحو "جاء كلا أخويك"، و"مررت بكلي أخويك" ، و"رأيت كلى أخويك" فهذه لغة لِكنانة [1].

وعلى ذلك يمتنع الاحتجاج بمعاملة الألف فيها معاملة (لدى وإلى وعلى) عند الإضافة إلى مضمر. بالإضافة إلى قوّة "كلا" في التثنية أكثر مما هي (لدى وإلى وعلى)، ومن ثمّ امتنع أن تلحق بها "كلا".

(١) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ١/٧٠-٧١ ، وتقويم الفكر النحوي: أبو المكارم: ١٧٨-١٧٩.

الفصل الثالث (الاشتقاق)

تندرج ضمن هذا الفصل مسألتان متعلقتان بقضية الاشتقاق، الأولى منهما تطبيقية، تسير على ما سارت عليه المسائل السابقة في البابين الأول والثاني من هذا الفصل ، وهي مسألة القول في أصل كلمة (اسم) ، هل هي من الوسم أم من السموّ؟ إلا أنها جاءت في هذا الباب لتعلّقها بالاشتقاق.

وأما الثانية فهي مسألة تنظيرية أكثر منها تطبيقية، وهي مسألة (هل أصل الاشتقاق الفعل أم المصدر) وقد آثرت أن أجعلها آخر مسألة في هذا الفصل. لسببين أولهما: الأسلوب الجدلي الذي انتهجه اللغويون في معالجتهم، أو استعمال آليات غير لغوية . وثانيهما: أن الاحتكام فيها لا يعتمد على النظير الشعري، بالقدر الذي تسيطر فيه افتراضات كل فريق وحججه التي تقابل بذات القوة في افتراضات الفريق المقابل وحججه.

المطلب الأول : اشتقاق كلمة (اسم)[1]:

ذهب الكوفيون إلى اشتقاقه من الوسم، وهو العلامة، وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السموّ، وهو العلوّ.

احتج الكوفيون بالعلامة المعنوية ودلالة الكلمة، فالاسم علامة يعرف بها المسمّى ولذلك فهي من الوسم. وأصلها (وَسْم) حُذفت الواو (فاء الكلمة) وعُوِّض عنها بهمزة فهي على وزن (إعْل).

وكانت حجة البصريين- كذلك- معتمدة على العلامة المعنوية للبنية، فالاسم يعلو المسمّى ، ويدلّ عليه ، ولذلك فإن بنية (اسم) من السموّ.

---

(١) المسألة (١) في الإنصاف: الأنباري ٦/١.

ومن البصريين من رأى علوّ الاسم على الفعل والحرف، في أنه يُخبر عنه، بخلاف الفعل الذي يُخبَر به ولا يخبر عنه، وبخلاف الحرف الذي لا يُخبر به ولا يُخبر عنه. فالاسم علا القسمين الآخرين من أقسام الكلمة، فدلّ على أنه من السموّ. وعلى هذا يكون وزنه (إفْعٌ).

ويبدو لي الأخذ برأي البصريين الأول، وترك الرأي الثاني، وذلك لأن الحديث هنا متعلق بلفظ كلمة (اسم) ، واشتقاقاتها من فعل أومصدر . فنحن نريد معرفة أصل البنى (اسم واسمين وأسماء وسمّى ويُسمّي وتسمية) وليس بنية (اسم) فقط.

ردّ البصريون حجة الكوفيين لأنها اعتمدت على المعنى فقط، ولذلك راعَوا في ردّهم عليهم مراعاة اللفظ، وبيّنوا ذلك من خمسة أوجه[1]:-

الوجه الأول: الإجماع أن الهمزة في أوله تعويض، وتعويض الهمزة لا يكون إلا عن اللام ، لا عن الفاء ، ونظير ذلك (بَنَوٌ) صارت (ابنٌ). أما عند حذف الفاء فإن التعويض لا يكون بهمزة في أوله بل بهاء في آخره نحو (وِعدٌ) أصبحت (عِدةٌ)، ولا نظير لعكس ذلك.

الوجه الثاني: لو كان مشتقاً من الوسم لقيل في الفعل (وسمته) ولكنا نقول (أسميته) وأصلها (أسموته) ونظيره (أعليت، وأدعيت).

الوجه الثالث: أن (اسم) يُصغّر على (سُمَيّ) ، فلو كان من (الوسم) لصُغِّر على (وَسيم).

الوجه الرابع: أنه يُكسّر على (أسماء)، ولو كان من (الوسم) لكسّر على (أوسام، أو أواسيم).

الوجه الخامس: أنه جاء عن العرب قولهم (سُميّ) على مثال (عُليّ) ، وأصله (سُمَوٌ)، لكنهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ونظير ذلك قول الراجز:

---

(١) يُنظر السابق: ٨/١ وما بعدها، ويُنظر شرح الملوكي: ابن جني : ٤٠٣-٤٠٥ ، وشرح الشافية: الأستراباذي : ٢٥٨/٢-٢٥٩ ، وشرح المفصل: ابن يعيش : ٥٠/١.

والله أسماك سُمىّ مُباركـاً

آثرَكَ اللهُ به إيثارَكـــــا[1]

فاستخدم الشاعر (اسم) على نحو: عُلىّ وهدى، فدل على أن السين فاء، والميم عين، وهو إذاً من السموّ لا من الوسم.

كما أن فيه لغات أخرى هي :(أِسم) بكسر الهمزة ، وبضمّها ، و(سُـمٌ) بكسـر السـين وبضمها ، ونظير ذلك قول الراجز:

وعامُنا أعْجَبَنا مُقَدَّمُـــــــهْ

يُدْعى أبا السَّمْحِ وَقِرْضابٌ سُمُه

مُبْتَرِكاً لكلِّ عَظْمٍ يَلْحَمُـــــــهْ[2]

وقول الراجز الآخر:

باسم الذي في كلّ سورةٍ سِمُهْ

قد وَرَدَتْ على طريقٍ تَعْلَمُـــهْ[3]

والشاهد في هذين النظيرين مجيء كلمة (اسم) على لغة من يحذف آخره ، وهو الواو التي تمثل عين الكلمة من (سمو) مع كسر السين أو ضمّها. وفي هذا دلالة لفظيّة على أن (الاسم) مشـتق من السموّ لا من الوسم.

وتناوُلُ الدليل من جانبيه اللفظي والمعنوي يقوّي حجـة البصـريين، رغـم أن رأي الكوفيين معقول من جهة المعنى؛ وذلك لأن معرفة وزن كلمة ما واشتقاقها بحاجة إلى ما يحدث

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ١/١٥، واللسان: مادة (سمو) ، وينظر معجم شواهد النحو : حنـا (٣٥٢٤).

(٢) الرّجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ١/١٦، واللسان: مواد (قرض، وبرك، وسمو)، وينظـر معجـم شواهد النحو : حنا (٣٦٠٢).

(٣) الرجز بلا نسبة بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري: ١/١٦، وهو في اللسان مادة (سمو) مرة لرجل من كلب، ومرة مروي عن بني قضاعة، وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٥٩٩).

لها من تصرفات في بنائها، فذكر الفعل، والتصغير، واللغات فيها، كل ذلك من الجوانب اللفظية التي يعتمد عليها الصرف في الاشتقاق، أما إذا كان الأمر متعلقاً بنوع البنية من حيث أقسام الكلمة فلا بد من الاحتكام أيضاً للمعنى والوظيفة.

وفي النظر في آراء المحدثين من اللغويين نجد أن بعضهم قد قرّر أن بنية (اسم) ليست ثلاثية كما رآها كل من البصريين (سمو) والكوفيين (وسم)، وكان ذلك بناءً على دراسة هذه الكلمة في الساميّات. فهي- كما يرى رمضان عبد التواب ومحمود حجازي - ثنائية الأصل، مكوّنة من الشين والميم في اللغة السامية الأم، بدليل الصيغ السامية المختلفة. ويرى أن الشين تغيّرت إلى (سين) في العربية، أما ألف الوصل التي في أولها فكانت لجعل الكلمة مشابهة للألفاظ الثلاثية في التوازن من حيث عدد الحروف المكوّنة أو المركبّة منها[1].

ومضى حازم كمال الدين على الرأي ذاته الذي رآه عبد التواب وحجازي، فـ(اسم) عنده ثنائي، ولذلك لا وزن له، وهو مجرّد، وصحيح لتكوُّنه من صامتين (سم) مسبوقين بهمزة وصل ، وهي ليست بدلا من (لام) الكلمة المحذوفة ، أو (فائها) كما ذهب القدماء. وقد جعل وزن (اسم) عند تصغيره في (سُمَيّ) على (فُعَيّل)، ولم يَعُدَّ الياء الأخيرة ممثلة للام الكلمة. وإنما جاءت لتوافق الوزن التصغيري (فُعَيّل) مقطعيّا. ومرد ذلك كله -عند كمال الدين- أن الكلمة في اللغات السامية ثنائية الأصل[2].

إن حكم حجازي السابق قد اعتمد تماماً على المقارنة باللغات الساميّة، وهذا الاعتماد ينقصه المنهج العلمي الدقيق، إذ يرى بعض علماء الساميات أن العربية هي أقرب اللغات السامية إلى الساميّة الأم، فإذا كان ذلك صحيحاً، فمن الأولى أن يُقرّر بأن (الشين والميم) في العبرية وغيرها من اللغات السامية صيغة أخرى متحوّلة عن (اسم) في العربية ، أو عن صيغة

---

(١) يُنظرفصول في فقه العربية: عبد التواب: ٤٩، وعلم اللغة العربية: حجازي ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) يُنظر تصريف الأسماء (دراسة جديدة في ضوء علم اللغة الحديث)، حازم علي كمال الدين، د. ط، مكتبة الآداب- القاهرة ١٩٩٨م : ٩٠-٩٣.

أخرى من الساميات، فضلاً عن التشابه الكبير بين الساميات، فالحكم على لغة بأنها أولى بالكلمة من لغة أخرى غير دقيق ، وتنقصه الدراسة التاريخية لتلك الكلمة في اللغات المشتركة في ذلك(١).

كما أن رأي حجازي بأن همزة الوصل زيادة على الأصل الثنائي (شم) ، ثم (سم) ، ثم (اسم) ليكون هناك توازن مع الألفاظ العربية الثلاثة هو رأي غير دقيق لسببين: **أولهما:** أنه لا نظير لذلك في العربية، فهمزة الوصل في أول كلمة(اسم) هي تعويض عن محذوف ، ومثلها همزة الوصل في (ابن ، واست) وغيرهما. **ثانيهما:** هناك كثير من الأسماء العربية على حرفين، ولم يعوَّض عن النقص فيها بزيادة همزة الوصل في أولها ، نحو: (أخ، ويد، وفو، وذو) وغيرها .

أما رأي كمال الدين فهو غير مقنع؛ لأنه لم يضع وزنا للكلمة لأنها-عنده- ثنائية، وذلك بافتراض أن الهمزة ليست بدلاً، ولم يوضح ماهيتها.

ثم إنه عندما عدّ (سُمَيّ) على (فُعَيْل) لم يكن دقيقا ، وعلل وجود اللام في الوزن لتكون على الأوزان القياسية في التصغير، ولم يستطع الحكم بأن الوزن (فُعَيّ) ، مع أنه أشار إلى أن الياء الثانية (الأخيرة) ليست لام الكلمة، ولم ينتبه إلى وجود (الواو)- وهي لام الكلمة على ما تقرر عند البصريين- في النسب الذي وضعه لكلمة (اسم) وهو "سَمَويّ" ، فالواو هنا هي لام الكلمة، وقد عادت إليها بعد حذف العِوَض (همزة الوصل) فإذا عادت همزة الوصل حُذف (المعوَّض عنه) – وهو الواو – فكانت (اسميّ).

ومن هنا يتقرّر أن القول بثنائية كلمة (اسم) هو قول بحاجة إلى أدلّة أقوى مما جاء به عبد التواب حجازي وكمال الدين. ولكنّه ثلاثي أصله (سمو) على رأي البصريين وربّما على

---

(١) يُنظر بحث النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ عربية عند ابن فارس: محمود عبد الله جفال: بحث منشور في مجلة دراسات -الجامعة الأردنية- عمان، مجلد ٢٨ ملحق ٢٠٠١م : ٨٤٩.

رأي الكوفيين أيضاً، فليس هناك قول صريح لأحد من أئمة الكوفة يشير إلى أن (اسم) مـــأخوذ من (وسم) [1].

المطلب الثاني: أصل الاشتقاق: الفعل أو المصدر[2]؟

يرى الكوفيون أن الفعل هو الأصل، ويرى البصريون أن المصدر هو الأصل، واحتجّوا جميعاً بحجج لفظية وتركيبية ومعنوية.

تمثّلت حجج الكوفيين بالآتي:

المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته، ولذلك هو منه، والفعل يعمل في المصدر والعامل قبل المعمول في الرتبة. والمصدر يأتي تأكيداً للفعل، ورتبته المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّـــد، فالفعل قبل المصدر. كما أن هناك أفعالاً لا يصادر لها نحو "نعم وبئس وعسى وليس" وغيرها، فلو كان المصدر أصلاً لكانت هذه الأفعال فروعاً دون أصول، وهذا لا يكون. ومن ذلك أيضـــاً أن المصدر لا يُتصوّر معناه إلا بفعل فاعل ، والفاعل وضع له (فَعَلَ ويفعل) فينبغي أن يكـــون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلاً له ، وأما تسمية المصدر بهذا الاسم، فلا يمكن الاعتداد بها من حيث معنى (صدور الفعل عنه) بل هو بمعنى (صدوره عن الفعل).

وتمثّلت حجج البصريين بالآتي:

المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معيّن، والمطلق أصل المعـــيّن والمقيّد . كما أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، ولكن الفعـــل لا يقـــوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم. ومن الأدلة أن صيغة الفعل تدل على شيئين: الحدث والـــزمن، بينمـــا

---

(١) يُنظر بحث (كتاب الإنصاف) الحلواني: ١٣٠-١٣٨. وفيه تتبع لكلام كل من الكسائي والفراء وثعلب حول بنية (اسم) .

(٢) المسألة (٢٨) في الإنصاف: الأنباري ٢٣٥/١ ، ويُنظر رأي الكوفيين أيضاً في: دقائق التصريف: المؤدب ص٤٤.

المصدر يدل على الحدث فقط، ولهذا فالواحد أصل الاثنين. ثم إن المصدر له مثال واحد نحو (الضرْب) والفعل له أمثلة مختلفة. فما كان محدّداً فهو أصل للمتغيّر والمختلف. والمصدر لا يدل على دلالة الفعل؛ بينما الفعل يدل على دلالة المصدر، ولذا فالمصدر أصل لأن الفعل- الفرع- مُتَضمّن فيه. ومن العلامات الشكلية أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجري على سنن في القياس ، ولم يختلف من أسماء الفاعلين والمفعولين، ولكن المصدر يختلف، فدلّ على أنه غير مشتق من الفعل، كما أنه لو كان مشتقاً من الفعل قبل أسماء الفاعلين والمفعولين لوجب أن يدلّ على ما في الفعل من حدث وزمان ومعنى ثالث مثلهما، حيث يدلاّن على ذات الفاعل والمفعول به. وأن تُحذف الهمزة من مثل المصدر(إكرام) كما حُذفت من (مُكرِم، ومُكرَم).

ردّ البصريون على رأي الكوفيين ، ودحضوا حجّتهم بأن موضوع الاعتلال والصحة بين الفعل والمصدر إنما هو في المصادر التي فيها الزيادة. والأمر للتشاكل، ويجوز أيضاً أن يُحمل الأصل على الفرع كما بني المضارع المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها.

وعمل الفعل في المصدر لا يعني أنه أصل له، ونظير ذلك عمل الحروف والأفعال في الأسماء وهي ليست أصولاً لها، كما أن الضرب في نحو (ضرب ضرباً) معقول قبل وقوعه ، ومقصود إليه ، ولذا فهو قبل الفعل معنى.

وأما أن المصدر موكِّد للفعل وهو مؤكَّد فدل على أنه أصل، فذلك غير مقنع، ونظيره أن التأكيد اللفظي لا يحكم عليه بأنه مشتق من المؤكّد عليه. في نحو (رأيت زيداً زيداً).

كما ردّ البصريون على وجود أفعال لا مصادر لها بوجود مصادر لا أفعال لها، نحو (ويله، وويحه، وأهلاً وسهلاً، وتبّا، وبهراً) وغيرها ونظير ذلك قول ابن ميّادة:

تفاقَدَ قومي إذْ يَبِيعونَ مُهْجَتي بجاريَةٍ، بهراً لَهُمْ بَعْدَها بَهْرَا[1]

---

(١) البيت له في ديوانه : تح حنا حداد، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٩٨٢م : ٥٣ .

فوردت (بهراً) في كلام الشاعر وهي مصدر ليس له فعل، فدل على عدم الحكم بأن الفعل أصل- على رأي البصريين-.

وأما حجّة الكوفيين بأن المصدر فعل فاعل فردّها البصريون بأن ما نسميه فعلاً من (فَعَلَ ويَفْعَلُ) إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين، ومن المحال الإخبار بوقوع شيءٍ قبل تسميته[1].

ويظهر لنا عند النظر في حجج الفريقين أن تحديد أصل الاشتقاق صعب، وذلك لقوة حجج كل فريق، من ناحية، ولأن ردود البصريين على الكوفيين يمكن التعليق عليها ، وردّ بعضها من ناحية أخرى.

وقد يكون للثقافات الأجنبية تأثير كبير على التفكير بأن المصدر هو أصل المشتقات، إذ يرى الدارسون المحدثون أن المصدر في اللغات الهندية الأوروبية هو أصل المشتقات جميعاً[2].

على أن النقاش في مسألة أصل المشتقات قد يكون من الجدل الدائر بين المذهبين البصري والكوفي لاسيما إذا أدركنا أنه لا رأي واضح للكوفيين في أصل الاشتقاق، إلا ما أثبته لهم الأنباري في كتابه (الإنصاف) ليحاول من خلال ذلك ترجيح رأي البصريين[3].

معظم أدلة البصريين ذات طابع عقلي وفلسفيّ ركّزت على المعنى والدلالة أكثر من اللفظ. ويلاحظ أيضاً من خلال توجيهاتهم أنهم يريدون بالمصدر (مثالاً) وما حوله صوراً له. ولكن الأمر لا يمكن تصوّره بهذا الشكل. لأن اللغات تتطوّر من التجسيد إلى التجريد وليس من المجرّد إلى المجسّد[4]. وهذا الأمر يذكّرنا بتعليم الله سبحانه وتعالى الأسماء لآدم بالتمثيل والنظر إلى ما حوله من مخلوقات.

---

(١) تُنظر حجج كل فريق في الإنصاف: الأنباري: ٢٣٥/١ وما بعدها.

(٢) يُنظر في تاريخ اللغات السامية: ولغنسون ١٤-١٥ عن: في النحو العربي، نقد وتوجيه: المخزومي: ٤١.

(٣) ينظر في النحو العربي ، نقد وتوجيه : المخزومي : ١٠٤.

(٤) يُنظر الاشتقاق: فؤاد حنا ترزي، د. ط، دار الكتب- بيروت، د. تاريخ : ٥٩-٦٢.

أما عن أدلة الكوفيين فإن أهم استدلالاتهم هو اعتلال المصدر لاعتلال الفعل وصحته لصحته. وهذا دليل لا يثبت أن الفعل هو الأصل للاشتقاق. لأنه يمكن افتراض العكس، وأما استدلالهم بعمل الفعل في المصدر فيمكن الردّ عليه بأن الفعل يعمل في الفاعل، ورتبة الفاعل متقدمة على رتبة الفعل، لأن الفعل لا يصدر إلا عن فاعل، وهذا نظير يدحض حجتهم بأن رتبة الفعل (العامل) قبل رتبة المصدر (المعمول) فهو قبله. وليس بالضرورة[1].

كما أن استدلال البصريين بأن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان مقيّد، يمكن ردّه بأخذ الفعل بكل أزمانه (ماض ومضارع وأمر) وفيها جميعاً زمان مطلق، كما أن هناك من الأفعال ما يدلّ على الإطلاق نحو "كان" من قوله تعالى "**وكان الله غفوراً رحيماً**"[2] ومثلها الكثير من كلام الله.

ومما يُردّ به على البصريين أن هناك مصادر متعدّدة لبعض الأفعال، بمعنى أننا نجد فعلاً متعدّد المصادر، ولا نجد مصدراً له عدة أفعال، وهذا يعني أن المصدر ليس أصلاً[3].

ولعل من أقوى الأدلّة عند كل فريق من حيث السماع عن العرب هو وجود أفعال لا مصادر لها، ووجود مصادر لا أفعال لها. وربما تكون هذه الحجة هي ما يعنينا، وذلك لوجود نظير شعري جاء به البصريون ردّاً على رأي الكوفيين.

وما دام الأمر قد وصل إلى وجود دليل نقلي عند هؤلاء وهؤلاء، وإلى وجود تحليلات عقلية متعلقة بتصرّفات الفعل والمصدر، ومعنى كل منهما، ووظيفتها، فإنني أميل إلى القول بأن الموضوع جدليّ، بل إنه قد يكون غير مفيد للدرس اللغوي.

---

(١) يُنظر دراسات في الفعل: الفضلي : ٣٥-٣٦.

(٢) النساء / ٩٦ .

(٣) يُنظر الاشتقاق: ترزي: ٦٢.

ومما يزيد الأمر صعوبة أن العربية اشتقت من أسماء الأعيان ألواناً من المشتقات، نحو: أفلس الرجل من (الفَلْس)، وأبحر من (البحر)، كما أن العرب اشتقوا من أسماء الأعيان المعرّبة نحو (هندس وفهرس) من (الهندسة والفهرسة)[1].

كما أن هناك من رأى أن مبدأ الاشتقاق وأصله هو (المادّة) أي الحروف التي تتألف منها المشتقات دون صيغة محدّدة لتلك المادة[2].

ومن هنا يتبيّن المنهج الجدلي بشكل أوضح حول أصل الاشتقاق، وتظهر صعوبة الحكم بأصالة رأي دون غيره ؛ لما لكل منها من استدلال دقيق وحجة قويّة، ومن المتّفق عليه أن الدليلَيْنِ المتضادين إذا تساويا في القوّة سقطا من الاستدلال[3]. وقد أورد سالمون في كتابه (المنطق) قصّة حول سقوط الدليل بقوّته؛ لأن الدليل المقابل له في ذات القوّة.

ومن هذا أن طالباً أخفق عند مدرس في قسم القانون لأكثر من مرّة، فاتّفقا معاً أن يدرس الطالب عند أستاذه مقابل أجر، ولأن الطالب فقير، فقد اتفقا على أن يدفع الطالب أجرة الدرس بعد أن يتخرّج ويعمل محامياً، ثم يترافع في قضية أمام المحكمة ويكسبها، وعندها يأخذ الأستاذ حقّه.

وعندما أكمل الطالب دراسته في الجامعة، وعمل محامياً، طلب الأستاذ الأجر، ولكن الطالب رفض، لأن الاتفاق هو أن يعطي الأجر عند أول مرافعة يكسبها في المحكمة، وعندها قرّر الأستاذ إقامة دعوى ضدّ الطالب أمام المحكمة، فامتثلا أمام القاضي، وعند كل منهما تفكير بالربح أو الخسارة، فالأستاذ وضع في تفكيره أنه إذا نجح في إقناع القاضي على أن هذا

---

(١) يُنظر دراسات في الفعل: الفضلي: ٣٤ وقد أشار في ص٤٤ إلى أن مجمع اللغة العربية بمصر قد أقرّ في مجلته جزء ١ ص٣٦ الاشتقاق من أسماء الأعيان.

(٢) يُنظر السابق : ٣٩.

(٣) يُنظر نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي٥٨١هـ: تح محمد إبراهيم البنا، د.ط دار الاعتصام-د.مكان ، د.تاريخ : ٥٢ . والأصول، دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: تمام حسان، د.ط، دار الثقافة-الدار البيضاء، ١٩٩١م : ٢١٢ .

الشخص (الطالب) مُخِلٌّ بالاتفاق، فإن المحكمة ستحكم بأن يدفع للأستاذ حقه، وفكّر أيضاً بأنه إذا لم ينجح في هذه القضية فإن الطالب هو الذي سينجح، ومن ثم سيكون قد ربح في أول مرافعة له أمام المحكمة، وسيدفع لأستاذه حقه. وهذا يعني أنه سيأخذ الأجر متفق عليه في كلتا الحالتين.

أمّا الطالب فقد وضع في تفكيره هو أيضاً أنه إذا نجح في المرافعة أمام المحكمة ضد أستاذه فسيأخذ حكماً من المحكمة بعدم إعطاء أجر للأستاذ، لأنه قد أثبت بطلان دعوى الأستاذ، وكذلك فإنه إن لم ينجح فلن يُعطي أستاذه أجره. لأن الاتفاق على إعطاء الأجر هو في حال النجاح في المرافعة[1].

ومن هذا الجدال حول هذه القضية تظهر قوّة دليل كل واحد منهما في نفسه أمام دليل الآخر، ولذلك يسقط الاستدلال والاحتجاج بهما معاً. ويبقى الأمر في دائرة الجدل.

يمكننا الحكم- إذاً- على قضية أصل الاشتقاق بأنها مثل هذه القضية ، إذ لكلٍّ حجته المنطقية ، ولكن الآخر لديه حجة يدحض بها حجة خصمه ، فالقضية جدلية ، وتقع ضمن حلقة مفرغة لا نهاية لها ، كما أنها غير مفيدة للدرس اللغوي ، بل إنني أرى استبعادها منه، لأنها بحاجة إلى دراسة تاريخية مع الإلمام الكافي بتاريخ اللغة ، من حيث الفعل والاسم وما يُشتق منهما، وهذا بحث صعب مرامه وعسير نواله[2].

---

(١) يُنظر المنطق : ويزلي سالمون، ترجمة جلال موسى، ط٢ ، الشركة العالمية – بيروت، ١٩٨٦م: ٦٨.

(٢) يُنظر في النحو العربي، نقد وتوجيه: المخزومي: ١٠٥-١٠٦، والأفعال غير المتصرّفة: أحمد باقوت: ٢٦.

الباب الثالث

النظير الشعري في المستوى النحوي

***تقديم**

الفصل الأول : قضايا العامل :

المطلب الأول: التنازع .

المطلب الثاني: عمل اسم الفاعل.

المطلب الثالث: عوامل الرفع.

المطلب الرابع: عوامل النصب.

المطلب الخامس: عوامل الجر.

المطلب السادس: عوامل الجزم.

الفصل الثاني: قضايا الاستعمال اللغوي:

المطلب الأول: في التقديم والتأخير .

المطلب الثاني: في العطف.

المطلب الثالث: في الفصل بين المتلازمين.

المطلب الرابع: في أساليب الكلام.

المطلب الخامس: في حروف المعاني.

*** تقديم:**

تقوم الدراسة في هذا الباب على أساس النظر في التركيب الذي تقوم عليه الجملة العربية، وهذا هو هدف النحو وغايته، إذ يحاول هذا العلم تحليل الجملة تحليلاً لغوياً، موضحاً أجزاءها وعناصرها، ثم تبيين العلائق والعناصر الرابطة بين مكوّناتها لتقديم معنى مفيد للسامع والقارئ. وعلماء النحو يقومون بهذا الدور واصفين ومحللين، أو موجّهين ومصوّبين حسب نظرهم إلى اللغة، بمعنى أن من النحاة من ينظر إلى صحة الجملة وخطئها بناءً على القاعدة المستنبطة. ومنهم من يوجه القاعدة أو يحددها ضيقاً واتساعاً حسب اللغة.

وقبل الدخول في صلب الدراسة لهذا الباب أرى أنه من الجيّد أن أعرض للنظرتين اللتين ينظرهما النحاة تجاه اللغة، ويسيران في دراسة النحو عليهما. وهما: النظر إلى اللغة حسب القاعدة، والنظر إلى القاعدة حسب الواقع اللغوي.

إذا وافقنا على أن اللغة كائن اجتماعي، وأنها تخضع لقوانين المجتمع وزمانه ومكانه، وأنها تتطوّر وتساير الواقع، مع الحفاظ على الأصول والأركان التي تقوم عليها، فإننا نكون بذلك أمام عقبة القاعدة التي يراها بعض النحاة معياراً أو نموذجاً يجب أن يُحتذى، مما يؤدي إلى شكل من أشكال الربط الصعب بين النص اللغوي والقاعدة القياسية المتفق عليها، والتي تم الإجماع على صوابيتها وحسن الالتزام بها، سواء ما تعلّق بترتيب الجملة، أو بالتعالق الصحيح في مفرداتها بين بعضها، أو ظهور الإعراب في ثناياها، أو غير ذلك مما لم يختلف فيه كل النحاة، عدا النزر اليسير الذي لا يكاد يُذكر أمام بحر اللغة.

لكن الذي يصعب علينا هو أن ينظر النحوي إلى النص أو الأسلوب، فيصفه بالخطأ بناءً على معيار أو نموذج وضعه النحاة من قبل، مع وجود ما يُمكّن من تصويب ذلك الأسلوب من سماع، أو قياس، أو طبيعة للغة من تطوّر حضاري وعلمي. وإذاً فليس من وظيفة النحوي

فرض قاعدة- صلبة حادة أو متّسعة ليس لها حدود- على المتكلمين، فعمله وصفي، ونحوه متطوّر لأن اللغة متطوّرة[1].

ويؤكد ذلك وضع علم النحو وطبيعة اللغة ، فقد تم وضع القواعد واستنباطها بناءً على استقراء للنصوص اللغوية المسموعة عن العرب، ومن ثمّ فإنّ القاعدة تبع للغة، وليس العكس، فالذي نراه من تبعيّة النص للقاعدة ما هو إلا بسبب اللحن والخطأ الذي بدأ أبناء العربية يسبّبونه لها، مما جعل العلماء يفكّرون بوضع الأسس التي تلزم من لا يعرف أن يتبع من يعرف. فصار أن بعض النحاة بدأوا يصفون اللغة كما يجب أن تكون، ويفرضون على الآخرين تلك الكينونة، عادّين أنفسهم حرّاساً على اللغة وحماة لها، وظانين أن اللغة لا بد من ثباتها أبداً[2].

أما طبيعة اللغة فإنها تُساعد على النظر إلى اللغة على نحو يتّسع قليلاً - ولا ينفلت- عن نظر أولئك النحاة، إذ اللغة اجتماعية وواقعيّة ومتطوّرة، تواكب الحضارات المتعددة التي تمرّ على الأمة الناطقة بها، ولست أقصد في ذلك الأصول والأركان التي أصّلت للنحو العربي، بل أقصد ما كان عليه الخلاف والاختلاف، وهو ما سيظهر في مسائل هذا الباب.

إن العُرف يُحدّد بعض السلوكيات الاجتماعية، ويُسهم في صياغة بعض الأساليب اللغوية، ولذلك فهو يؤثر في تحديد معايير الاستعمال اللغوي، فإذا كان الفرد خاضعاً بتصرّفاته العملية للعرف، فإنه كذلك يفعل في عمله اللغوي، ولعل ما حدث بين الفرزدق المتكلم والحضرمي النحوي يفسر ذلك، إذ عاب الحضرمي على الفرزدق خطأه في الكلام، فردّ عليه الفرزدق بأن كلامه كان على ما يسوء الحضرمي وينؤوه، ثم قال: علينا أن نقول وعليكم أن

---

(1) يُنظر في النحو العربي، نقد وتوجيه، المخزومي، ١٩. وبناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق- بيروت ١٩٩٦م، ١٣.

(٢) يُنظر مدخل إلى علم اللغة: محمد علي الخولي، ط١، دار الفلاح- عمان ١٩٩٣م، ٩٦.

تتأولوا. ومن هذه القصة ندرك أن هناك معيارين: هما معيار للمتكلم يراعي فيه الجانب الكلامي، ومعيار للغوي الباحث يُراعي فيه الجانب القياسي أو المستنبط[1].

إنّ الاستقراء الذي تم من أجل وضع القواعد والأسس لم يكن تاماً، مما شكّل نقصاً في القاعدة النحوية، لم تستطع بسببه أن تستوعب ما ورد عن العرب مما كان مخالفاً لها. ومن ثم أوجد خلافاً بين العلماء، وكان في بعض الأحيان مُدَّعَياً وغير واقعي أو غير صحيح ؛ بسبب الظنّ أو الجهل أو المنافسة. أو بسبب أن من العلماء الأوائل من وصله ما لم يصل الآخر من لغة وأساليب.

إن الحكم على الجملة العربية ينبع- كذلك- من أمر آخر مضاف إلى أمر القاعدة النحوية التي أحسن النحاة الأوائل في تحديدها ووضعها، وهو أمر الفائدة اللغوية للمعنى المراد. فإذا كانت الجملة مركّبة على نسق العربية- وإن خالفت القاعدة بشيء ما- وأدت معنى سليماً فهي مقبولة. وقد أشار الجرجاني إلى ذلك بقوله: (ليس/ الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظاً في النطق، بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل....) [2].

ولا يُظنّ أن في هذا إغفالاً للقاعدة النحوية، وهجوماً على أوائلنا من النحاة. بل إنه دعوة للوقوف من القاعدة موقف الأخذ والالتزام، مع عدم التصلّب في إطلاق الأحكام. فاجتهاد النحاة صواب في معظمه، وقد حصّلوا الأجرين، ومعه أجر ثالث بالدعاء والشكر لهم على ما بذلوا وأحسنوا. ورُغم حديث الجرجاني عن أهمية المعنى، ولو اختلف ترتيب اللفظ حسب العرف اللغوي، إلا أنه يذكر الالتزام بمقتضيات علم النحو- في موقع آخر- بقوله: (واعلم أن ليس

---

(١) يُنظر اللغة بين المعيارية والوصفية: تمام حسان، د. ط، دار الثقافة- الدار البيضاء ١٩٩٢م، ١١-١٣.

(٢) دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني ٤٧١هـ تح محمد عبده ومحمد الشنقيطي، د. ط، دار الكتب العلمية- بيروت، د. ت ٤٠-٤١.

النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجهُ التي نُهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تخلّ بشيء منها ...)[1].

رأيت أن أقدم لهذا الباب بهذه التوطئة، للإشارة إلى أنه على فصلين: فصل لا يؤثر في الحكم على الجملة صحة أو خطأ، وهو الفصل الأول (قضايا العامل)، والخلاف الذي فيه خلاف نظري فكري، وربما فلسفي لا ينعكس على بناء الجملة وترتيبها وصحتها.

وأما الفصل الثاني وهو (قضايا الاستعمال اللغوي) فهو فصل كثرت فيه الخلافات بين النحاة العرب، وكان لطبيعة القاعدة التي وضعوها أثر في ذلك، إذ هي ضيّقة أو فضفاضة، كما أن الاستعمال اللغوي يعارضها في بعض المواضع.

الفصل الأول (قضايا العامل):

لست معنيّاً في هذا الفصل بالحديث عن العامل معنى، وعملاً، واختلافاً بين النحاة على أهميّته أو ردّه، ولكن الذي يتقرر أن النحو العربي قام على أساس نظرية العامل، ومهما حاول البعض ردّ هذه النظريّة فإنه لن يصل إلى تفريغ النحو العربي منها[2].

---

(١) السابق، ٦٤.

(٢) والسبب في رأيي أن العامل مرتبط بالحدث ومحدثه، وكل شيء في هذا الكون قائم على ذلك حتى نصل إلى المُحدث والفاعل الأول وهو الله سبحانه وتعالى. وللمزيد حول العامل معنى وعملاً وموافقة وردّاً يُنظر: المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني ٤٧١هـ، تح كاظم بحر المرجان. د. ط، دار الرشيد- العراق، ١٩٨٢م، ١٩٧/١. وأسرار العربية: أبو البركات الأنباري ٥٧٧هـ. تح فخر صالح قدارة. ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٥م، ٤٠. والتعريفات: الشريف أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني ٨١٦هـ تح: محمد باسل عبد السود، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت ٢٠٠٠م، ١٤٨-١٤٩. وإحياء النحو: إبراهيم مصطفى. طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٩٣٧م، ٢٢ وما بعدها. والنحو العربي: محمود سليمان ياقوت، طبعة دار المعرفة الجامعية- د. مكان ١٩٩٤م ٣٦٤. وفي توظيف الرواية: القرالة ٨٠-٨١.

وفي هذا الفصل مسائل متعددة، وهي التنازع بين الفعلين على العمل، وعمل اسم الفاعـــل، ثم مسائل عوامل الرفع، وعوامل النصب، وعوامل الجر، وعامل الجزم في جواب الشرط.

المطلب الأول: التنازع

عند مجيء فعلين معطوف ثانيهما على أولهما، يكون العمل للأول على رأي الكوفيين. وللثاني على رأي البصريين، ودليل كل من الفريقين النقل والقياس. ومثال ذلك قولنا (أكرمني وأكرمت زيدٌ/ زيداً) أو (أكرمت وأكرمني زيداً/ زيدٌ) [1] .

احتج الكوفيون على إعمال الأول بالنظير الشعري في قول امرئ القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ[2].

والنظير في ذلك تنازع الفعلين (كفاني) و(أطلب) على الاسم (قليلٌ). إذ أعمل الشاعر الفعل الأول ورفع (قليل) فاعلاً له. وقال المرار الأسدي:

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يقْتَدْننا الخُرُدَ الخِدالا[3]

تنازع الفعلان(نرى) و(يقتدننا)، فأعمل الشاعر الفعل(نرى) ونصب (الخرد) على المفعولية. وقال الشاعر:

ولمّا أن تَحَمَّل آلُ ليلى سمعتُ بِبَيْنِهِم نَعَبَ الغُرابا[4]

---

(١) المسألة (١٣) في الإنصاف: الأنباري ٨٣/١ والتبيين: العكبري ٢٥٢٠ وائتلاف النصـــرة: اليمنـــي ١١٣. وتنظر في الكتاب: سيبويه: ٧٣/١ والمقتضب: المبرد ٧٢/٤ والمقتصد: الجرجاني ٣٣٦/١ وشرح المفصل: ابن يعيش ١٥٢/١ وشرح التسهيل: ابن مالك ٩٦/٢ وأوضح المسالك: ابن هشام ١٧٥/٢، وهمع الهوامع: السيوطي ٩٤/٣ وشرح التصريح: الأزهري ٤٨٣/١ وحاشية الصبان: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمـــد بـــن علي الصبّان ١٢٠٦هـــ، د.تح ، د. ط، دار الفكر- بيروت، ٢٠٠٣م : ٦٠٥/٢.

(٢) البيت له في ديوانه ١١٥.

(٣) البيت له في الكتاب: سيبويه ٧٨/١ وفي (الإنصاف) لرجل من بني أسد.

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٨٦/١.والتبيين: العكبري: ٢٥٥، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٢٣٦).

أعمل الشاعر الفعل (سمعت)، ولم يُعمل (نَعَبَ) فجاءت (الغرابا) منصوبة على المفعولية للفعل سمعت. ومنه أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تَستَكَّ بعودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكتْ به عودُ إسحِلِ[1]

فرفع (عود) بالفعل الأول (تُنُخِّلَ)، ولم يُعمل الثاني (استاكت) ولو أعمله لقال (عودَ).

كما احتج الكوفيين لرأيهم بان الفعل الأول أولى لأنه سابق، ومبدوء به، فكان إعماله أولى؛ لقوّة الابتداء والعناية به، وقاسوه على الفعل (ظننت) الذي يعمل إذا ابتدئ به، ولا يجوز إلغاؤه. وإذا لم يُبتدأ به لا يعمل نحو (زيدٌ ظننت قائم) و(زيد قائم ظننت)، كما أنك لو أعملت الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر. وهذا مما لا يجوز في الكلام[2].

وفي مقابل ذلك احتج البصريون على إعمال الثاني بالسماع والقياس، ونظيره قول الفرزدق:

ولكنّ نَصفاً لو سببتُ وسبّني بنو عبدِ شمسٍ من مَنافٍ وهاشِمِ[3].

فأعمل الثاني (سبّني)، ورفع به (بنو)، ولو أعمل الثاني لنصب بقوله (بني).وقال طفيل الغنوي:

وكُمتاً مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها جرى فوقها واستَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ[4].

فأعمل الفعل (استشعرت)، ونصب به (لونَ)، ولم يعمل (جرى). ومنه قول رجل من باهلة:

ولقد أرى تَغْنى به سَيْفانةٌ تُصْبي الحليمَ ومثلُها أصباهُ[5].

فأعمل الفعل (تَغْنى) ورفع (سيفانة) فاعلاً له، ولم يُعمل الفعل الأول (أرى). ومثله أيضاً قول كثير عزّة:

---

(١) البيت له في ديوانه: ٣١٩.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٨٧/١.

(٣) البيت له في ديوانه: ٦٥٧.

(٤) البيت له في ديوانه: ٢٣.

(٥)البيت لرجل من باهلة في الكتاب: سيبويه ٧٧/١، والإنصاف: الأنباري ٨٩/١ .

قضى كلُّ ذي دَيْنٍ فَوَفَّى غريمَهُ وعزّةُ مطولٌ معنًىً غَريمُها[1].

فأعمل (وفّى) بنصب (غريمه) وبعدم وصل الفعل بضمير، إذ لم يقل (فوفّاه).

وأما قياس البصريين فكان على أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول، وإعماله لا يؤدي إلى نقض معنى. وقاسوا ذلك على إعمال الباء في المعطوف، في نحو (خشنت بصدره وصدرِ زيدٍ)، فعمل حرف الجر في المعطوف ولم يعمل الفعل (خشن)، وهذا لم ينقض المعنى. كما أن القرب له أثر في العمل، كما هو الحمل على الجوار في نحو (جحر ضبٌّ خربٍ). وإعمال الفعل الثاني لقربه أولى من الحمل على الجوار وهو واقع[2].

ركّز البصريون على إعمال الثاني، وقالوا بأن النظائر الكوفية دالة على الجواز لا الأَوْلى، فقول امرئ القيس (كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال) فيه إعمال للأول مراعاة للمعنى[3]، والمرار الأسدي أعمل الأول في قوله:(ونرى عصوراً بها يقتدننا الخُرُدَ الخِدالا) ليُبقي حركة الروي على النصب. ومثله قول الشاعر (سمعت بينهم نَعَبَ الغرابا). وفي هذا دلالة على الجواز، وليس أولى؛ لأنه يجوز أن نقول (ضربتُ وضربني زيداً) [4].

وأما إنكار الإضمار قبل الذكر عند إعمال الثاني- في رأي الكوفيين- فقد أجازه البصريون؛ لأن ما بعده يفسره، فيكون الأول عمل معنىً، والثاني لفظاً[5]، وقد يُستغنى ببعض الألفاظ عن بعض؛ لدلالة القرينة وعلم المخاطب[6]. والنظير الشعري لذلك قول ضابئ البُرْجُميّ:

---

(١) البيت له في ديوانه: تح إحسان عباس د. ط، دار الثقافة- بيروت، ١٩٧١م : ١٤٣.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٩٢/١.

(٣) يُنظر الكتاب سيبويه: ٧٩/١ ، ويقول: (إنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً).

(٤) السابق ٧٩/١ وائتلاف النصرة: اليمني ١١٤.

(٥) يُنظر الكتاب: سيبويه ٧٧/١ والمقتضب: المبرّد ٧٢/٤.

(٦) يُنظر الكتاب: سيبويه ٧٤/١ والمقتصد: الجرجاني ٣٣٦/١.

فمن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقيّارٌ بهـا لَغَريبُ[1].

إذ حذف الشاعر خبر (إن) مستغنياً عنه بذكر خبر الثاني، والتقدير: فإني لغريب بها وقيّارٌ كذلك. ومثله قول قيس بن الخطيم:

نحن بما عندنا، وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلفُ[2].

ومحل الاستشهاد فيه أنه استغنى بكلمة (راض)، وهي خبر الثاني عن ذكرها خبـــــرا للأول. والتقدير: نحن راضون بما عندنا، وأنت راض بما عندك. ونظير ذلك أيضاً قول الفرزدق:

إنّي ضمنت لِمن أتاني ما جَنى وأَبَى، فكنتُ وكان غيرَ غَدورِ[3].

فاستغنى عن ذكر خبر(كنت) بإيراد خبر(كان) الثانية، والتقدير: فكنت غير غدورٍ وكان غير غدور.

تابع ابن يعيش البصريين في الرأي، ورأى إعمال الثاني هو الوجه المختار، إذ به ورد القرآن الكريم[4]، وعدّ ابن مالك إعمال الثاني هو الأولى؛ لأن أكثر الكلام على إعماله. ولذا فإن موافقة الأكثر أولى من موافقة الأقل[5].

ونجدُ في آراء بعض المحدثين مخالفات لما عليه رأي كل من البصريين أو الكوفيين. فعباس حسن يرى أنه لا يوجد ميزة لعامل دون آخر، فكل عامل من العاملين يجوز اختياره للعمل دون ترجيح للأول على الثاني، أو العكس. بل إن الخلاف الوارد في هذه المسألة لا قيمة له في الترجيح[6].

---

(١) البيت له في الكتاب: سيبويه ٧٥/١، والإنصاف: الأنباري ٩٤/١ .

(٢) نسبه الأنباري في الإنصاف ٩٥/١ لدرهم بن زيد الأنصاري، وليس له، بل لقيس بن الخطيم في ديوانه تح: ناصر الدين أسد، د. ط، دار صادر- بيروت، د. ت: ٢٣٩.

(٣) البيت له في الكتاب: سيبويه ٧٦/١ والإنصاف: الأنباري ٩٥/١. وهو غير موجود في الديوان.

(٤) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ١٥٢/١.

(٥) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ٩٦/٢ وفي متابعة رأي البصريين يُنظر: رأي ابن هشام في أوضح المسالك ١٧٥/٢. ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري: ٧٦١هـ تح محمد محيى الدين عبد الحميد د. ط المكتبة العصرية- بيروت ٢٠٠١م. والأزهري في شرح التصريح ٤٨٣/١-٤٨٤.

(٦) يُنظر النحو الوافي: عباس حسن ط٣ دار المعارف- القاهرة ١٩٩٦م، ١٨١/٢.

ويسجّل المخزومي مخالفة أخرى لآراء النحاة القدماء، إذ عدّ الأصل الذي بنيت عليه مسألة التنازع باطلاً. إذ الفعل ليس عاملاً- عنده-، ويرى أن العلامات الإعرابية عوارض يقتضيها الأسلوب وطبيعة اللغة. وأما النظائر الشعرية التي جيء بها فهي ضمن لغة خاصة في الشعر[1].

وجاء مطاوع العامودي ليوازن بين الأمرين، مع إبعاد لنظرية العامل، فهو يرى الاحتكام للواقع اللغوي، وللمعنى الذي يقدّمه النص، وقد جاء الاستعمال اللغوي موافقا لرأيَيْ كل من البصريين والكوفيين. فعلينا إذاً أن نقبل الوجهين دون الخوض فيما وراء ذلك[2].

وأيّاً كان الأمر في الترجيح بين الفعلين، فإنّ ردّ البصريين على النظير الشعري الذي أورده الكوفيون لا فائدة منه في تدعيم رأيهم إعمالاً للثاني، إذ يمكن تأويل بيت امرئ القيس بالتقديم والتأخير. والتقدير:(كفاني قليل من المال، ولم أطلبه، أو: ولم أطلب تلك المعيشة الدنيئة). بصرف النظر عن البيت الذي جاء بعده في القصيدة ذاتها وأورده البصريون وهو قوله:

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مُؤثّل وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤَثّلَ أمثالي[3].

إذ يظهر في هذا البيت إضرابٌ عن المبتغى والهدف الوارد في البيت الأول. والشاعر لا يريد معيشة دنيّة؛ لأنه لو أرادها لكفاه القليل من المال، ولكنّ هدفه أسمى وأعلى، ومن ثم فإن الشاعر أعمل الفعل الأول لحاجة المعنى إلى ذلك.

---

(١) يُنظر في النحو العربي، نقد وتوجيه: المخزومي ١٦٣-١٦٦.

(٢) يُنظر القاعدة النحوية بين النظر والتطبيق في ضوء علم اللغة المعاصر: مطاوع العامودي- رسالة ماجستير- جامعة اليرموك- الأردن، ١٩٨٥م : ٢٠٩-٢١٠ .

(٣) الديوان: ١١٥.

وأما ردُّ البصريين للنظيرين الآخرين على أنهما لحركة الروي، ففيه نظر، فهم يرون أن إعمال الفعل الثاني(يقتد)، و(نعب) أولى، وهذا من التمحّل والتعسف في فرض اللغة على القائل، إذ بإمكان الشاعر استخدام ما يريد، ما دام في سعة من أمره، ومادام يحرص على الاستخدام الأفصح في اللغة، فالشاعر أعمل الأول مع علمه أنه يساوي إعمال الثاني. وكذا الأمر في قول عمر بن أبي ربيعة (تُنُخِّلَ فاستكات به عودُ إسْحِلِ) فليس هناك من حاجة لأجل الروي، وليس هناك تناقض في المعنى.

وفيما يتعلق بكلام ابن يعيش وابن مالك بأن الأخذ بإعمال الثاني أولى لكثرته وروده في القرآن الكريم. فإن الكثرة حكم غير دقيق لعدم تمام الاستقراء للغة، وأما وروده في القرآن الكريم فليس لأولوية تركيب على آخر، ففي القرآن استخدام لبعض التراكيب التي تختلف عمّا هو مطّرد في اللغة، ولا نستطيع وصفها حينئذ بأن الأولى استخدام غيره. فالسياق والمعنى المراد هما اللذان يُحدّدان أيهما يصلح هنا. وسيظهر مثل ذلك في القادم من قضايا هذا الباب .

ومن هنا ندرك أن الأمر في هذه المسألة يعود إلى نقطتين مهمتين: **أولاهما**: أن حجة كل فريق ودليله قويّان بركني السماع والقياس، ومن ثمّ فإنهما- أي الدليلين- إذا تعارضا، وكان كل منهما قويّاً، سقطا في الاستدلال. **ثانيهما**: ما دام الأمر على هذه الشاكلة فإن الأخذ بالواقع اللغوي هو الأولى، بمعنى أن الأخذ بإعمال الفعل الأول يوازن الأخذ بإعمال الفعل الثاني، وكلٌّ يقدم المعنى الواضح بغير تناقض أو لبس. ويُعدُّ الخوض في هذه المسألة من الأسلوب الجدلي الذي لا طائل منه .

المطلب الثاني: عمل اسم الفاعل[1]:

إذا كان اسم الفاعل نكرة معتمداً على كلام قبله من مبتدأ، أو موصوف، أو موصول، أو ذي حال، أو استفهام، أو نفي، فإنه يعمل عند البصريين، وإذا لم يعتمد على شيءٍ مما سبق فإنه لا يعمل.

أما الكوفيون فلم يشترطوا الاعتماد، ورأى الكسائي أنه يعمل مادام بمعنى الحال، أو الاستقبال، أو المضيّ[2].

احتج البصريون لرأيهم بان اسم الفاعل فرع الفعل، ولذلك لا يعمل إلا بالاعتماد، لكيلا لا يكون الفرع كالأصل. واحتج الكوفيون بالسماع من قوله تعالى: **(ومن الناسِ والدوابّ والأنعام مختلفٌ ألوانُهُ)**[3] فعملَ اسمُ الفاعل (مختلف)، وأخذ فاعلاً ، وهو:(ألوانه) رغم عدم اعتماده على شيء قبله. ونظير ذلك قول الأعشى:

كناطحٍ صخرةً يوماً ليوهِنَها فلم يُضِرْها وأوهى قرنَه الوَعِلُ[4].

فأعمل الشاعر اسم الفاعل (ناطح) وأخذ مفعولاً به (صخرة) مع أنه لم يعتمد على شيء قبله.

ردّ البصريون على هذا بأن اسم الفاعل معتمد على وصف محذوف. وتقدير الآية: ومن الناس والدوابّ والأنعام صنفٌ مختلفٌ ألوانه. وتقدير النظير الشعري: كوعلٍ ناطح صخرةً[5].

ويبدو أن المعنى يتطلّب هذا التقدير بشكل واضح، إذ إن الذي يعتمد عليه اسم الفاعل (مختلف) وهو (صنف، أو شكل، أو خلق) قد حُذف لدلالة السياق عليه من ناحية، ولتنبيه السامع

---

(١) المسألة (٩٢) من فصل الاسم: ائتلاف النصرة: اليمني ٨٦.

(٢) يُنظر شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩هـ تح صاحب أبو جناح، ط١، عالم الكتب- بيروت ١٩٩٩م، ٥٦١/١.

(٣) فاطر/ ٣٨ .

(٤) البيت له في ديوانه: ١٤٨ برواية (ليَفْلِقَها) بدل (ليوهنها).

(٥) يُنظر أوضح المسالك: ابن هشام ١٩٦/٣.

إلى الاختلاف في هذه المخلوقات، دون التفكير في الصنف أو الشكل من ناحية ثانية، ولإرادة التعميم في الاختلاف دون تخصيصه صنفاً، أو شكلاً، أو خلقاً، من ناحية ثالثة.

أما في النظير الشعري فتقدير المحذوف أوضح مما هو عليه في الآية، فقد ربطت أداة التشبية (الكاف) اسم الفاعل (ناطحٍ)- وهو مشبّه به- بمعتمد عليه وهو المشبه، وتقديره: هو كناطحٍ. فيكون اسم الفاعل عاملاً لأنه معتمد على مبتدأ.

المطلب الثالث: عوامل الرفع

أولاً: عامل الرفع في خبر إنَّ[1]:

رأى الكوفيون أن عامل الرفع في خبر إن وأخواتها هو العامل الذي رفعه قبل دخولهن عليه، ولسن هنّ، ورأى البصريون أنهن عاملات الرفع في خبرهن.

احتج الكوفيون بأن (إن وأخواتها) أشبهت الفعل، وهن فروع عليه، فنصبن الاسم ولم يرفعن الخبر؛ لأن الفرع أضعف من الأصل، فهن أضعف، ودليل ضعفهن في العمل أنه يدخل على خبرهن ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به. نحو قول الراجز:

لا تُتْرِكَنّي فيهِمُ شطيرا

إنّي إذنْ أهلِكَ أو أطيرا[2].

فدخلت (إذن) على جملة (أهلك) فنصبتها وهي خبر إن. وفي هذا دلالة على ضعف عملها. كما أنه قد يُعترض عليها بفاصل، فيُبطل عملها، ويُكتفى به، نحو: (إنَّ بك يكفُلُ زيدٌ) و(إنّ بك زيدٌ مأخوذ).

---

(١) المسألة (٢٢) في الإنصاف: الأنباري ١/١٧٦، والتبيين: العكبري: ٣٣٣. ويُنظر: الكتاب سيبويه: ٢/١٣١ و ١٤٨/٢، والمقتضب: المبرّد ١٠٩/٤ ومجالس العلماء الزجاجي: ١٠٣ والعلل في النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق ٣٨١هـ: تح مها مازن المبارك، ط١، دار الفكر-دمشق، ٢٠٠٠م : ١١٠، وشرح المفصل: ابن يعيش ١٩٨/١ وشرح التصريح: الأزهري ٢٩٣/١، وهمع الهوامع: السيوطي ٤٣١/١.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١٧٧/١ ، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٣٥٤).

أما البصريون فرأوا أنها عملت في الخبر لشبهها بالفعل، وأنها- رغم عدّها فرعاً عليه- قويت؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى، فهي على وزن الفعل، ومبنية على الفتح مثل الماضي، وتقتضي الاسم كما يقتضيه الفعل، وتدخلها نون الوقاية مثله، وهي بمعناه. فـ (إن وأن) بمعنى حقّقت، و(كأنّ) بمعنى شبّهت، و(لكنّ) بمعنى استدركت [1].

ويبدو الضعف واضحاً في رأي الكوفيين ، فخبر المبتدأ مرتفع بالابتداء قبل دخول (إن). وهذا هو رأيهم ورأي بعض البصريين[2]، وعندما دخلت (إن) على الجملة تحوّلت من جملة المبتدأ والخبر، فزال عامل الابتداء فيها، وزال عمل المبتدأ المؤثر في الخبر، ولما زال بطل أن يكون الخبر على ما كان عليه، فلا بد من عامل جديد يرفعه مادام ليس خبراً لمبتدأ. ثم إنه يمكن قياس عمل (إن وأخواتها) بعمل (كان وأخواتها) و(ظنّ وأخواتها)، فهما تعملان في المبتدأ والخبر. ولذلك وجب الحكم بعمل (إن وأخواتها) في المبتدأ والخبر. ويُضاف إلى ذلك أن الاسم المنصوب بعد الحرف المشبّه بالفعل يكون بمنزلة المفعول، والاسم المرفوع بعده بمنزلة الفاعل؛ لأنه لا يأتي بعد الفعل مرفوعان بغير اشتراك ولا تثنية، ولا يأتي بعده منصوبان بغير فاعل، ولذا فقد جاء واحد مرفوعاً كالفاعل، والآخر منصوباً كالمفعول، فأُخِّر المرفوع وقُدّم المنصوب- مع أن الأصل في الفعل أن يكون فاعله قبل مفعوله-؛ لأنه لو كان العكس لجرى المفعول مجرى الفاعل، فكان يجوز إضماره، ولو أُضمِر لكان يمكن أن يكون غائباً مستتراً، فيؤدي ذلك إلى اللبس والغموض، وإلى إضمار في الحروف، وهو مما لا يصحّ، فكان لا بد من نصب الأول ورفع الثاني، عملاً لِـ(إن وأخواتها)، ولأنها جامدة فإنه لا يُتصرّف في اسمها وخبرها تقديماً وتأخيراً كما يتصرّف في الأفعال[3].

---

(١) يُنظر العلل: الوراق ١١٠، والإنصاف: الأنباري ١/١٧٨.

(٢) يُنظر المسألة (٥) في الإنصاف: الأنباري ١/٤٤.

(٣) يُنظر المقتضب: المبرّد ٤/١٠٩، ومجالس العلماء: الزجاجي ١٠٣، والعلل: الورّاق ١١١-١١٢، وشرح المفصل: ابن يعيش ١/١٩٩.

وفيما يتعلق بالنظير الشعري في هذه المسألة، فقد عدّ البصريون البيت الشعري الذي جاء به الكوفيون لإثبات ضعف عمل إن بأنه شاذ لا يُحتج به، ولو احتُج به وأخذ لقيل بأن الخبر محذوف، وتقديره:(لا تتركنّي فيهم غريباً بعيداً، إني أَذِلُّ، إذن أهلِكَ أو أطيرا)، فتكون (إذن) قد دخلت على جملةٍ ليست هي الخبر لـِ(إن). أو أن تكون جملة (إني إذن أهلك) مثل جملة (إني لن أذهب).

كما ردّ البصريون القول بأن الفصل بين (إن) و(اسمها وخبرها) بفاصل يُضعف عملها ويُكتفى به، إذ التقدير في(إن بك يكفل زيدٌ) هو: إنّه بك يكفل زيدٌ[1]. والنظير الشعري لذلك قول الراعي النميري:

فلو أن حُقَّ اليومَ منكم إقامةٌ وإن كان سَرْحٌ قد مضى فتَسرّعا[2].

والنظير فيه أن الشاعر أدخل (إن) على الفعل (حقّ)، وإذا لم يُقدّر الكلام بقولنا:(فلو أنه حُقَّ) لكان الكلام فاسداً، بل محالاً. ونظيره أيضاً قول الأعشى:

إنّ مَنْ لامَ في بني بِنْتِ حسّـا نَ أَلُمْهُ وأعصِهِ في الخُطوبِ[3].

فأدخل (إن) على (مَنْ) الشرطية التي لها صدر الكلام، ولذلك لا بد من تقديم اسم(إن) بضمير الغائب بقولنا:(إنه من لام)، والنظائر الشعرية على ذلك متعدّدة أوردها الأنباري والعكبري في كتابيهما[4].

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/١٧٩، والتبيين: العكبري ٣٣٩, وشرح التسهيل: ابن مالك ١/٣٩٦، وهمع الهوامع: السيوطي ١/٤٣٦.

(٢) البيت له في ديوانه: شرح واضح الصمد، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٥م : ١٦٦.

(٣) البيت له في ديوانه: ٢٧ ، برواية أخرى هي:

(من يَلُمْني على بني ابنةِ حسا ن ألُمْه وأعصِهِ في الخطوب)

وعلى هذه الرواية يبطل الاحتجاج بالنظير في هذه المسألة.

(٤) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/١٨١-١٨٤، والتبيين: العكبري: ٣٣٩-٣٤٠.

ومن هذه النظائر الشعرية يتبيّن ضعف حجة الكوفيين في إهمال (إن) عملاً في رفع الخبر، فالنظير الشعري الذي أتوا به لا يرقى- حجّة - فيْ دعم رأيهم؛ لما له من توجيهات ذكرها البصريون.

كما أن البصريين دعمّوا قياسهم على عمل (إن) الرفع بقياس آخر أو قاعدة تقول: ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسم النصب إلا وهو يعمل الرفع[١]. ولما لم يكن للكوفيين ما يعزّز رأيهم بقاعدة أو قياس آخر كان رأي البصريين هو الراجح[٢].

وفيما يخص العلاقة بين الرفع الموجود في خبر (إن) والعامل، فإنه لا يمكن صرف (إن) عن العمل، إذ لا بد للرفع من عامل، ومن العجيب أن يبقى الخبر مرفوعاً، كما هو والجملة مبتدأ وخبر، فليس من القياس أن يُعدّ (خبر إن) خبراً للمبتدأ في الأصل[٣]، لأن عامل الابتداء قد زال بدخول النواسخ (إن وأخواتها). كما أن دخول (إن) على المبتدأ والخبر أضفى عليهما تركيبا آخر غير ما كانا عليه، مما أحدث اختلافا في الدلالة، ومن ثمّ، فإن الحركة الإعرابية لهما قد تأثرتا بهذا الواقع.

ولا بد من عرض رأي آخر في هذه المسألة، رآه مهدي المخزومي، فهو يذكر أن تسمية (إن) بحرف مشبه بالفعل هي تسمية قائمة على توهم أنها أدوات تنسخ حكم المبتدأ والخبر، وتعمل فيما بعدها نصباً ورفعاً. وينكر المخزومي على النحاة اهتمامهم بإعرابها وعملها دون وظيفتها في المعنى، ومن ثم فإن نصب الاسم بعدها ليس بها، وكذلك الخبر، ولكن النصب للمبتدأ بسبب صوتي ولا أثر للعامل فيه، إذ إن (إنّ) مع المبتدأ المسند إليه صارا بمنزلة الكلمة

---

(١)يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/١٨٥.

(٢) يُنظر الأصول: حسان ٢١٣.

(٣) يُنظر شذرات في جدل النحو والإعراب: جميل علوش، بحث منشور في مجلة الفيصل- الرياض عدد ٢٨٧ لعام: ٢٠٠٠م : ٥٤.

الواحدة المركبّة. والعرب يستريحون إلى الفتح في الأبنية المركبة، ولذا فإنهم فتحوا المبتدأ معها. على أن الموضع لهما موضع ابتداء، وحقهما الرفع[1].

ومن هذا يُستنتج أن الرفع في خبر (إن) باق على أصله- حسب تقديم المخزومي عن اسمها – وهذا الرأي موافق لرأي الكوفيين. ويبدو أن هذا الرأي بحاجة إلى نظر، إذ لو كان الأمر متعلقاً بالاسم المفرد الدال على واحد لاكتمل الرأي ونضج، ولكننا نرى المثنى وجمع المذكر السالم منصوباً بالياء، ورغم أنها – أي الياء- دالة على الفتح، إلا أن الأمر مختلف صوتياً، فالفتح والألف صوت، والياء والكسر في جمع المؤنث السالم صوت آخر، فليسَ الأمر صوتياً- أبداً- كما يرى المخزومي.

ثم إن العلاقة بين (إن) واسمها ليست كتلك العلاقة الوثيقة بين بعض التراكيب التي يُبنى فيها على الفتح نحو النفي بـــ(لا) من قولنا: لا ريبَ. أو الضم كالموجود في النداء نحو: يا رجلُ، فالجملة التي دخلتها (إن وأخواتها) جملة مكتملة تركيباً ودلالة قبل دخول إن عليها. أما جملة النفي بـــ(لا) فهي غير قائمة تركيباً ودلالة قبل دخول (لا) عليها، وكذا الأمر في النداء، ولذا فإن قياس تركيب (إن مع اسمها) على التراكيب الأخرى قياس ناقص.

ثانيا : رافع الاسم بعد لولا[2]:

يرتفع الاسم بعد لولا بالابتداء عند البصريين، وبـــ (لولا)، أو بفعل محذوف عند الكوفيين ، وذلك في نحو (لولا زيدٌ لأكرمتك) [3].

---

(١) يُنظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق: المخزومي ١٥٦-١٥٧.

(٢)المسألة (١٠) في الإنصاف: الأنباري ٧٠/١ والتبيين: العكبري ٢٣٩.

(٣) يُنظر: الكتاب: سيبويه ١٣٩/٣-١٤٠، والمقتصد: الجرجاني ٢١٧/١-٢١٩، ومغنى اللبيب: ابـــن هشـــام ٣٠١/١.

احتج الكوفيون على عملها بأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم. إذ التقدير (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك) فحُذف الفعل تخفيفاً، ثم زيدت (لا) على (لو) فصارتا بمنزلة حرف واحد. وقاسوا هذا التقدير على (أمّا أنت) من قولهم (أما أنت انطلقتَ انطلقتُ معك) وتقديره: أن كنت منطلقاً. ونظيره قول العباس بن مرداس:

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلْهُمُ الضبُعُ[1].

والشاهد فيه استخدام التركيب (أما أنت ذا نفر) وتقديره (أن كنت ذا نفر)، ثم زيدت (ما) على (أن) عوضاً عن الفعل، فصارتا بمنزلة حرف واحد. وكذلك هو الأمر في تركيب لولا- على رأي الكوفيين-، وقاسوه على التركيب الآخر: (من سلّم عليك فسلّم عليه، ومن لا فلا تعبأ به)، إذ إن الحرف (لا) ناب مناب الفعل، وتقديره: (ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به)، ونظيره الشعري قول الأحوص الأنصاري:

فطلّقْها فلستَ لها بِنِدٍّ وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ[2].

فقد سدت الـ(لا) من (وإلا) مسد الفعل المحذوف، وتقديره (وإلاّ تطلقها).

أما البصريون فاحتجوا على ارتفاع الاسم بعد لولا بأنه على الابتداء؛ لأن (لولا) حرف، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، و(لولا) غير مختص؛ لأنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم. ونظيره قول الجموح الظفري:

قالت أمامةُ لمّا جئتُ زائرها هلاّ رَمَيْتَ ببعضِ الأسهُمِ السّودِ

لا درّ درُّك إني قد رَمَيْتُهُـمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذرى لمحدودِ [3]

---

(١) البيت له في ديوانه: ١٢٨.

(٢)البيت له في ديوانه: تح سعدي ضنّاوي ط١، دار صادر- بيروت، ١٩٩٨م : ١٩١.

(٣) البيت له في خزانة الأدب: البغدادي ٤٦٢/١، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٧٣/١، وينظر المعجم المفصل: يعقوب ٢٨٠/١ .

فدخلت (لولا) على الفعل (حُددت) فدل على أنها لا تختص، وإذاً لا تكون عاملة، فكان الاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء. ومثله أيضاً قول أبي ذؤيب الهذلي.

ألا زَعَمت أسماءُ ألا أُحبُّها فقلت بلى لولا يُنازِعُني شُغْلي[1].

فأدخل (لولا) على الفعل (يُنازعني).

واحتج البصريون على عدم إعمالها- أيضاً- بأنها لو كانت عاملة لوجب أن يُعطف عليها بـــ(ولا)؛ لأن الجحد يُعطف عليه بـــ (ولا). ونظير ذلك قول الشاعر:

فما الدنيا بباقاةٍ لِحَيٍّ ولا حيٌّ على الدنيا بباقِ[2]

وقول الشاعر:

وما الدنيا بباقِيَةٍ بِحُزْنٍ أَجَلْ، لا لا، ولا بِرَخاء بالِ[3]

والشاهد في هذين النظيرين أن الشاعر عطف في الجحد بـــ(ولا حيّ) في البيت الأول، وبـــ(ولا برخاء بال) في البيت الثاني، وهذا العطف لا يجوز في نحو (لولا أخوك ولا أبوك)، فهذا- إذاً- دليل على عدم إعمالها، على زعم البصريين .

ويبدو أن القياس الذي جاء به البصريون في مسألة الجحد قياس خاطئ؛ لأن (لولا) تختلف عن (لا) التي للجحد، إذ (لولا) حرف مركّب يعامل معاملة الواحد، وليس كمعاملة (لو) وحدها وبعدها (لا) التي للجحد. فالحروف إذا رُكِّب بعضها مع بعض تَغيّر حكمها الأول، وحدث لها بالتركيب حكم آخر[4].

---

(١) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكري ٨٨/١، و أبو ذؤيب الهذلي، حياته وشعره: نـــورة الشـــملان، عمادة شؤون المكتبات- جامعة الرياض- الرياض، ١٩٨٠م : ١١٠ .

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٧٤/١-٧٥ وينظر معجم شواهد العربية: هارون ٢٥٢/١.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري٧٥/١. وينظر معجم شواهد النحو. حنا (٢٢١٦).

(٤) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٧٨/١، وشرح التسهيل: ابن مالك ٢٧٤/١.

ولو فككنا التركيب الحاصل بين (لو) و(لا) بحذف (لا) لبقيت (لو) ووليها الفعل ظاهراً أو مقدّراً، فلما بقيت (لا) معها، وجاء الاسم بعدها دل على أن (لا) نابت مناب الفعل. وهذا دليل علٰى صحة رأي الكوفيين[1].

وأما عن افتراض البصريين أن (لولا) تدخل على الفعل، وأن النظائر الشعرية دليل على ذلك، فإن (لو)- التي في الشعر هنا- ليست مركّبة مع (لا) كما هي في الامتناعية من نحو قولنا: لولا زيدٌ، ولكن (لا) معها- في الشعر- بمعنى (لم)؛ لأن (لا) مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل. فكأن الشاعر قال: قد رميتهم لو لم أُحَدّ[2].

وهذا كقوله تعالى: **(فلا اقتحم العقبة)** [3]، أي: لم يقتحم العقبة. ونظيره قول أبي خراش الهذلي:

إن تغفِر اللهم تغفر جمّا

وأيُّ عبدٍ لك لا ألَمّـــا[4]

وقول شهاب بن العيّف العبدي:

وأيُّ أمْرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَــهْ[5].

ومحل الشاهد فيه قول الأول: لا ألما، بمنزلة: لم يُلمم. وقول الآخر: لا فعله، بمنزلة: لم يفعله.

ومن هذا نجد أن التأويل والمعنى يعضدان رأي الكوفيين، إذ الحكم بأن (لولا) حرف غير مختصّ بالأسماء ينقصه الدليل؛ لأن دخوله على الفعل يمكن تأويله بمعنى آخر، أو بأن (لا)

---

(١) يُنظر رصف المباني: المالقي ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) يُنظر المقتصد: الجرجاني ٢١٩/١-٢٢٠. والإنصاف: الأنباري ٧٦/١.

(٣) البلد/١١.

(٤) البيت له في ملحق شعره في شرح أشعار الهذليين: السكري ١٣٤٦/٣.

(٥) الرجز له في خزانة الأدب: البغدادي ٨٩/١٠. وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٧٧/١. وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٥٥٥).

بمنزلة (لم). ثم إن المعنى- بتقدير فعل شرط بعد لولا وقبل الاسم الذي يليها- أقرب إلى جواب الشرط من تقدير خبر، وذلك لما للفعلين (فعل الشرط وجواب الشرط) من تعاضد وتكامل في إبراز المعنى وتوضيحه. فقولنا: (لو لم يوجد زيد لأكرمتك، أو لولا كان زيد لأكرمتك، أو لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك) أقرب في الشرطية من قولنا: لو لا زيد موجود لأكرمتك. إذ امتناع الإكرام لك كان بسبب منع زيد لي. وليس بسبب وجود زيد .

المطلب الرابع: عوامل النصب

أولا : ناصب الخبر بعد (ما) النافية [1]:

ينتصب الاسم الواقع خبراً لـــ(ما) النافية بها عند البصريين[2]، وبحذف حرف الخفض عند الكوفيين[3].

احتج الكوفيون على إهمال (ما) وعدم إعمالها بأنها حرف غير مختص، وبأنها تختلف عن ليس، وشبهها بها ضعيف، ولذا فهي لا تعمل، ولذلك وجب أن ينتصب خبرها بحذف حرف الخفض، إذ الأصل في نحو: ما زيد قائماً، هو: ما زيد بقائم. والدليل أنه لو قدّم الخبر، أو حُصِر لما انتصب، نحو: ما قائمٌ زيدٌ، ونحو: ما زيداً إلا قائم.

ردّ البصريون نظرة الكوفيين، فرأوا أن (ما) تشبه (ليس) شبهاً قوياً، فهما تدخلان على المبتدأ والخبر، وتنفيان ما في الحال، كما أن الباء تدخل في خبر كل منهما. وإذا شابه الشيء الشيءَ من وجهين جرى مجراه[4].

---

(١) المسألة (١٩) في الإنصاف: الأنباري ١/١٦٥.

(٢) يُنظر رأيهم في كتاب سيبويه ١/٧٥ ونتائج الفكر: السهيلي ٧٥، والمقرب: ابن عصفور ١١٢، والجنى الداني: المرادي ٣٢٩، وشرح التصريح: الأزهري ١/٢٦١.

(٣) يُنظر رأيهم في معاني القرآن: الفراء ٣/١٣٩، وفي مجالس ثعلب: ثعلب ٢/٥٩٧، وهمع الهوامع: السيوطي ١/٣٨٩.

(٤) يُنظر المقتصد: الجرجاني ١/٤٢٩، والمقرب: ابن عصفور ١١٢، والتطوّر اللغوي: برجشتراسر ١٠١.

وأما عدم إعمالها عند تقدم خبرها مع اسمها، فسببه أنه ليس من رتبة النكرة أن يكون مبدوءاً بها مخبراً عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها، ولذا فإن المخاطب يفهم المعنى، ولا يتوهم انقطاع الجملة في نحو: (قائم زيداً) عن (ما) التي قبلها، فلم تعمل ولم يظهر أثرها. ولذلك رأى بعض البصريين أن لإعمالها ثلاثة شروط: منها أن يتقدم اسمها على خبرها[1].

وأما عدم إعمالها عند تقدم الخبر فيماثله الحال عند الحصر؛ لأنه لا يتوهم انقطاع (زيد) في نحو (ما زيد إلا قائماً) عن (ما)؛ لأن الحصر لا يكون إيجاباً إلا بعد نفي[2].

وفي ردّهم على الكوفيين حول النصب بنزع الخافض، رأى البصريون أن افتراض وجود (الباء) من نحو (ما زيد بقائم) في الأصل غير صحيح، إذ هي داخلة على الخبر بعد أن كانت الجملة هكذا: (ما زيد قائماً)، وذلك قياساً على دخول اللام في خبر إن، نحو: إن زيداً لقائم. فالباء دخلت لتوكيد النفي كما دخلت اللام لتوكيد الإثبات[3]. وهذا الدخول للباء معروف عند تميم، وهم يستخدمونه، إلا أنه أقل منه في لغة أهل نجد[4]، ولذلك بان الفرق بين أن تكون الباء أصلاً في التركيب، أو طارئة عليه لتأكيد دلالة النفي.

وقد تدخل (الباء) على اسم بعد (هل)، أو بعد (ما) الكافة لـ (إن)، أو على اسم (كفى)، وعندما تُحذف لا ينتصب الاسم بحذفها، بل يُرفع نحو (كفى بالله شهيداً)، وعند نزع الخافض نقول: كفى اللهُ شهيداً[5]. وهذا دليلٌ ردٌّ على الكوفيين بأن النصب ليس بنزع الخافض، بل لعمل (ما) النافية.

---

(١) يُنظر المقرب: ابن عصفور ١١٢، شرح قطر الندى: ابن هشام ١٥٦.

(٢) يُنظر نتائج الفكر: السهيلي ٧٥-٧٦.

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١٦٧/١.

(٤) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ٣٥١/١٠.

(٥) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١٩٧/١ وشرح التسهيل: ابن مالك ٣٥٥/١.

والنظير الشعري- على نزع الخافض، ورفع الاسم بعده بسبب موقعه الإعرابي لا بسبب نزع الخافض- قول رجل من الأزد:

لما تَعَيَا بالقَلوص ورَحْلِها كفى الله كعباً ما تعيّا به كَعْبُ[1]

رفع الشاعر لفظ (الله). وقد ظن الأنباري أن أصل الجملة (كفى بالله) وهذا مما وهم فيه؛ لأن (الله) فاعل للفعل (كفى)، وليس اسماً لها، كما هي في نحو (كفى الله شهيداً). ولذلك أرى أن هذا النظير لا يُحتج به على رفع الاسم بعد نزع الخافض.

وأما النظائرَ الشعرية الأخرى فهي قول سحيم عبد بني الحسحاس:

عُميرةَ ودِّعْ إن تجهَّزْتَ غادياً كفى الشيبُ والإسلام للمرء ناهِيا[2]

جاء الاسمان (الشيب والإسلام) بالرفع، فدلّ على أن نزع الخافض المفترض عند الكوفيين لا يوجب النصب. ومثله أيضاً قول الشاعر:

أعان عليّ الدهرَ إذ حلَّ بَرْكُهُ كفى الدهرُ لو وكَّلْتَهُ بي كافيا[3]

فرفع (الدهر)، ولم ينصبه النصب الذي زعمه الكوفيون.

إن القول بأن الناصب خبر (ما) النّافية هو نزع الخافض قول ضعيف، لما تبين من أسباب، ولما قيس عليه بأنه ربما يُنزع في مواضع ولا ينصب الاسم بذلك النزع. وقد بيّنت النظائر الشعرية ذلك[4]، وهذا الأمر يدعو إلى القول بأن النصب بـــ(ما) كان تشبيهاً لها بـــ(ليسَ) عملاً ومعنى.

---

(١) البيت لرجل من الأزد في الإنصاف: الأنباري ١٦٧/١، وينظر المعجم المفصل: يعقوب ٦٩/١ .

(٢) البيت له في ديوانه: تح عبد العزيز الميمني، ط١، دار الكتب المصرية- القاهرة، ١٩٥٠م، ١٦.

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١٦٩/١، وينظر معجم شواهد العربية: هارون ٤٢٦/١.

(٤) أورد الأنباري نظائر شعرية أخرى على الرفع بعد نزع الخافض (البـاء) مـن نحـو (بحسـبك زيـد)، والخافض(من) نحو (ما جاءني من أحد). الإنصاف ١٦٩/١-١٧١.

ثانيا: هل تعمل (إن) المخففة النصب في الاسم بعدها [1]:

أنكر الكوفيون عمل (إن) المخففة النصب للاسم بعدها؛ لأنها فرع على (إنّ) المشدّدة، والتي هي الأصل. وقد كان عمل (إنّ) لمشابهتها الفعل، فلما خُفّفت زال الشبه فبطل العمل، أو لأنها- أي المخففة- من عوامل الأفعال، فلا تعمل في الأسماء.

أما البصريون[2] فإنهم قالوا بإعمالها، واستدلّوا على ذلك بمجيئه في الاستعمال اللغوي. وذلك نحو قوله تعالى: **(وإن كلاً لمّا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم)** [3]، فجاءت (كلاً) اسماً منصوباً لـ(إن) المخففة. ولا يجوز أن تكون منصوبة للفعل (يوفّي)؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها. كما لا يجوز عدّ (إن) بمعنى (ما)، وعدُّ (لمّا) بمعنى (إلاّ)؛ لأن (إن) المخففة التي بمعنى (ما) لا يجيء معها اللام بمعنى (إلا)، ومثال ذلك قوله تعالى **(إن كلُّ من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً)** [4].

وأما النظير الشعري لإعمالها مخففة فهو القياس على إعمال (أن) المخففة مفتوحة الهمزة، فمنه قول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشرِقِ النَّحْـــرِ كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّـــــانِ[5]

وقول رؤبة بن العجاج :

كأنْ وريدَيْهِ رِشاءا خُلْبِ [6]

---

(١)المسألة (٢٤) في الإنصاف: الأنباري ١٩٥/١ والتبيين: العكبري ٣٤٧. وائتلاف النصرة: اليمني ١٦٩.

(٢) تنظر آراء النحاة حول المسألة في الكتاب: سيبويه ١٤٠/٢، والمقتضب: المبرّد ٥٠/١، وشرح المفصل: ابن يعيش ٥٧٧/٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٤٤٦/١، وشرح التسهيل: ابن مالك ٤١٥/١. وهمع الهوامع: السيوطي ٤٥٦/١.

(٣) هود/ ١١١.

(٤) مريم/ ٩٣.

(٥) البيت بلا نسبه في الكتاب: سيبويه ١٣٥/٢، ١٤٠،- وهو بالروايتين لـ(ثدييه) نصباً ورفعاً- والإنصاف: الأنباري ١٩٧/١. ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٠١٠).

(٦) الرجز له في ملحق ديوانه: ١٦٩ .

فقد نصبا (ثدييه) و(وريديه) بـــ(كأنْ) المخففة من (كأنّ). ولا يجوز أن يُقال: إن الرواية بالرفع. ولكن لو صحّت الرواية برفع (ثدياه ووريداه) لكان على حذف الضمير مع التخفيف، ونظير ذلك قول الأعشى:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا أنْ هالكٌ كل من يحفى وينتعِلُ[1]

والتقدير البصري هنا هو (قد علموا أنه هالك كل من...). ومثله قول الشاعر:

أما واللهِ أنْ لو كنتَ حرّاً وما بالحرّ أنتَ ولا العتيقِ[2]

والشاهد فيه مجيء (أنْ) مخففة دون عمل. ولكن البصريين قدّروه بـــ(والله أنه لو كنت حراً). ومثله قول عدي بن زيد العبادي:

أُكاشِرُهُ وأعلم أنْ كِلانا على ما ساءَ صاحبَهُ حريصُ[3]

فلم يُعمِل (أن) المخففة؛ لأن التقدير هو (وأعلم أنه كلانا). وقال زيد بن أرقم اليشكري:

ويوماً تُلاقينا بوجهٍ مُقسَّمٍ كأنْ ظَبْيةٌ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ[4]

فجاءت (كأن) مخففة، ولم تعمل؛ لأن التقدير (كأنّه ظبيةٌ تعطو....). وقال مجمع بن هلال:

عَبَأْتُ له رُمْحاً طويلاً وأَلَّةً كأنْ قَبَسٌ يُعلى بها حين تُشرَعُ[5]

فرفع (قبس) وقبلها (أن) مخففة، والتقدير (كأنه). وقال ذو الرمّة:

تُمَشِّي بها الدَّرْماءُ تسحبُ قُصْبَها كأنْ بطنُ حُبْلى ذاتِ أوْنَيْنِ مُتْئِمِ[6]

---

(١) البيت له في ديوانه: ١٤٧، برواية أخرى لا تغير وجه الاحتجاج به وهي:
في فتية كسيوف الهند قد عملوا أنْ ليس بدفعُ عن ذي الحيلةِ الحيَلُ.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٠٠/١، وشرح التصريح: الأزهري ٣٦٤/٢. وخزانة الأدب: البغدادي ١٤١/٤.

(٣) البيت له في الكتاب: سيبويه ٧٣/١-٧٤ ، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٠١/١.

(٤) البيت له في الإنصاف: الأنباري: ٢٠٢/١، وفي الكتاب: سيبويه ١٣٤/٢ لابن صريم اليشكري. وينظر المعجم المفصل: يعقوب ٨١٣/٢.

(٥) البيت له في خزانة الأدب: البغدادي ٤٠١/١٠، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢٠٣/١.

(٦) البيت له في ديوانه: تح عمر الطباع، ط١، دار الأرقم- بيروت، ١٩٩٨م : ٤٢٤.

رفع (بطن) بعد (أن) المخففة على تقدير (كأنّه بطنُ). وقال أبو صخر الهذلي:

فَتَعَلّمي أنْ قد كلِفتُ بِكُمْ ثمّ افعلي ما شئتِ عن عِلْمِ[1]

فقال: (أنْ) والتقدير (أنّه).

وزاد البصريون حجتهم على إعمال (أن) المخففة النصب في الاسم بعدها، أنه رُوي إعمالها مخففة في المضمر، نحو: أظنّ أنْكَ قائم. ونظيره قول الشاعر:

فلو أنْكِ في يوم الرّخاء سألتِني فِراقَكِ لمْ أبخلْ وأنتِ صديقُ[2]

فدخلت (أن) المخففة على الضمير (ك) وعملت فيه. وقالت جنوب- أخت عمرو بن العجلان الكاهلي- :

وقــد عَلِمَ الصِّبْيَةُ المُرْمِــلونَ إذا اغبرّ أُفْقٌ وهبّت شِمالا

وخلّت عن أولادها المرضعاتُ ولم تــرَ عَيْنٌ لِمُزنٍ بِــلالا

بأنْكَ الربيعُ وغيثٌ مــَريــــعٌ وَقِدْماً هناك تكون الشِّــمالا[3]

أرادت الشاعرة (بأنّك الربيع)، ولكنها خفّفت (أن) وأعملتها.

ومن النظر في النظائر الشعرية لا نستطيع الحكم مطلقاً بوجوب عمل (إن)، ولا نستطيع القول بأنها إذا لم تكن عاملة فالتقدير أنها مشدّدة مع تقدير ضمير محذوف. فالأنباري أشار إلى وجود رواية أخرى للنظيرين: (كأن وريديه) و(كأن ثدْيَيْهِ) بالرفع (وريداه وثدياه)، وهذا يُدعم الرأي الآخر القائل بإهمالها.

---

(١) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكري ٩٧٥/٢ ، والإنصاف:الأنباري ٢٠٤/١-٢٠٥.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف:الأنباري ٢٠٥/١، والتبيين: العكبري ٣٤٩، وينظر المعجم المفصل: يعقــوب ٥٩٧/٢ .

(٣) الأبيات لها في شرح أشعار الهذليين: السكري ٥٨٥/١. برواية :

(بأنّك كنت الربيع المغيث لمن يعتريك وكنت الشمالا) وبهذه الرواية يسقط الاحتجاج بالبيت.

ثم إن النظائر الشعرية التي أتى بها البصريون- على أن مجيء (أن) مخففة بلا عمل، وبتقدير ضمير محذوف (أنّه) بدل (أن)- لا يمكن الحكم عليها بذلك التقدير. فما دام قد ورد في الاستعمال اللغوي مجيء (إنّ وأنّ وكأن) مخففات دون عمل، فلا حاجة لهذا التعسّف في التقدير والتأويل. لاسيّما أن هناك روايات أخرى لبعض النظائر جاءت وقد أعملتها أو أهملتها. فكلمات (ظبية) (وقبس) و(بطن) من أقوال الشعراء قد رويت بالرفع والنصب والجر بعد (أن) المخفّفة[1].

ثم إن الأنباري نفسه قد ضعف الاستدلال على إعمال (أن) مخففة في المضمر، وذكر بأنه إنما يجوز في ضرورة الشعر[2]،في حين رأى البصريون أن (أنّ وكأن) إذا خففتا لا يجوز فيهما إلا الإعمال، مع تقدير الاسم مضمراً، إذ الإضمار يردّ الأشياء إلى أصلها، فلو ظهر لقيل (أنّ وكأنّ) دون تخفيف ردّاً إلى أصليهما. والدليل على أنهما لا بد أن تعملا- عندهم- أن موجب عملهما- وهو الاختصاص- موجود. ولو جاء وبعدها الفعل، فإن تقدير الإضمار حاصل نحو: تحققت أن سيقوم زيد. وتقديره: تحققت أنه سيقوم. وعلى ذلك يكون التأويل في النظير الشعري السابق كأنْ ظبية وتقديره: كأنها ظبيةٌ[3].

ومن هذا فإن رأي الكوفيين القائل بعدم إعمال (إن) المخففة مردود بالاستعمال اللغوي الوارد في القرآن وكلام العرب، على أن إهمالها أكثر من إعمالها؛ وذلك لأنها- وإن كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها كالفعل وهي مشدّدة- فإن اللفظ يزول عند التخفيف، إذ الفعل يعمل مخففا؛ لأن عمله لمعناه لا للفظه[4].

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٢٠٤/١ ويُنظر تعليق المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في هوامش الشواهد ١٢٣ و ١٢٤ و١٢٥ : ٢٠٢/١- ٢٠٤.

(٢) يُنظر السابق ٢٠٨/١ وهمع الهوامع: السيوطي ٤٥١/١.

(٣) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ٥٧٩/٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٤٤٤/١-٤٤٥، وشرح التصريح: الأزهري ٣٣٠/١.

(٤) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ٥٧٧/٣.

ويتبع لهذه المسألة مسألة أخرى متعلقة باستخدام (إن) مخففة في نحو قولنا (إن قام لَأنا) و(إن قعد لَزيدٌ)، فقد أجاز الكوفيون والأخفش وابن مالك هذا الاستعمال[1].

وقالوا: إن (إنْ) بمعنى (ما)، و(اللام) بمعنى (إلا)، والتقدير: ما قام إلا أنا، وما قعد إلا زيدٌ. والنظير الشعري لذلك قول عاتكة بنت زيد العدويّة:

شُلَّتْ يمينُك إنْ قتلت لَمُسلماً كُتبت عليك عقوبةُ المتعمِّدِ[2]

والتقدير (ما قتلت إلا مسلماً).

في حين رأى البصريون أن (إن) هنا هي المخففة، واللام بعدها للتوكيد، والدليل على ذلك- عندهم- وجود النظير للام أنها للتأكيد، وعدم وجوده أنها بمعنى (إلا)، والاحتكام لما له نظير أولى مما لا نظير له. وأما الاستعمال اللغوي الوارد فهو شاذ قليل لا يقاس عليه[3]، ويمكن تأويله بإضمار اسمها على تقدير (إنَّه)، والحكم بزيادة اللام. وقد وضح ابن عصفور ذلك بقوله: (ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ، أو ما هو المبتدأ في المعنى، وهو الخبر. وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه، إلا أن تكون زائدة)[4].

ويبدو أن الاستعمال الأكثر لـ(إن) أن تدخل على الفعل الناسخ نحو (كاد وكان) وغيرهما. فقد جاء في قوله تعالى: **(وإن كادوا ليستفزّونك من الأرض ليخرجوك منها)**[5]، وقوله تعالى: **(وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمّعوا الذكر)**[6]، وقوله تعالى:

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٦٤٠/٢ وائتلاف النصرة: اليمني ١٦٣. وهمع الهوامع: السيوطي: ٤٥٣/١.

(٢) البيت لها في خزانة الأدب: البغدادي ٣٧٨/١٠، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٦٤١/١، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٧٩٦).

(٣) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ٥٧٨/٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٤٤٧/١، ورصف المباني: المالقي ١٩١، وهمع الهوامع: السيوطي ٤٥٣/١.

(٤) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٤٤٧/١.

(٥) الإسراء/٧٦.

(٦) القلم/٥١.

(**وإن كان وعد ربّنا لمفعولاً**) [1]، ويمكن تفسير ذلك التركيب بأن يكون معنى (إنْ) (ما)، واللام بمعنى (إلا)، فتكون- على رأي الكوفيين- ما كادوا إلا يستفزّونك، وما يكاد الذين كفروا إلا يزلقونك، وما كان وعد ربنا إلا مفعولاً[2].

ولكن التقدير بأن تكون اللام للتأكيد هو أقرب للمعنى، وآكد لدلالة الإثبات، على عكس لو كانت للحصر في الفعل. ويتضح- إذاً- أن مجيء فعل غير ناسخ بعد (إن) نادر الاستعمال، كقراءة ابن مسعود (**إن لبثتم لقليلا**) [3] والقُرّاء على (**إن لبثتم إلا قليلاً**). والأخذ بالأكثر أولى.

ثالثا : عمل (أن) المصدرية محذوفة، وظهورها بعد (لكي) و(حتى):

ينتصب الفعل المضارع بأدوات، و(أنْ) هي أمّ الباب في هذه الأدوات، فهي تعمل ظاهرة ومضمرة عند البصريين، ورأى الكوفيون أنها قد تعمل وهي محذوفة من غير بدل أو إضمار[4].

احتج الكوفيون على عملها محذوفة بقراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى (**وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله**) [5]. إذ نصب (تعبدوا) بأن محذوفة، والتقدير (أن لا تعبدوا إلا الله). والنظير الشعري لذلك قول طرفة:

ألا أيّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذّاتِ هل أنت مُخْلِدي؟[6]

---

(١) الإسراء/١٠٨.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٦٤١/٢.

(٣) الإسراء/٥٢ . وينظر في التعليق على هذه القراءة : همع الهوامع: السيوطي ٤٥٢/١، والنحو العربي في مواجهة العصر: إبراهيم السامرائي ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٥م : ١٢٤ .

(٤) المسألة (٧٧) في الإنصاف: الأنباري ٥٥٩/٢.

(٥) البقرة / ٨٣ .

(٦)البيت له في ديوانه: شرح الأعلم الشنتمري ٤٧٦هـ: تح درية الخطيب ولطفي الصقال، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية-دمشق، ١٩٧٥م : ٣١.

فنصب (أحضر) بأن مقدّرة، فدلّ على جواز إعمالها محذوفة. ودليل ذلك عندهم أنه عطف على الفعل قولَه (وأن أشهد) [1]. ومثله أيضاً قول امرئ القيس أو عامر بن جُوَين:

فلم أرَ مثلها خُباسةَ واجدٍ ونهنهتُ نفسي بعدما كدت أفْعَلَهْ[2] .

فنصب (أفعل) بأن مقدّرة. على أن ثعلباً قد أشار إلى النظير الشعري الأول بقوله (ويروى: أحضُرْ. وقال: الرفع القياس) [3].

رأى البصريون أن عدم جواز عملها محذوفة أنها من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي ألا تعمل مع الحذف من غير بدل. وقاسوا ذلك على عدم إعمال (أنّ) المشدّدة النصب في الأسماء مع الحذف، ولذا لا بد من البدل بالواو، أو الفاء، أو حتى، أو إذن، أو لام الجحد، أو كي[4]. وزادوا على ذلك أنه ما دام قد ورد عن العرب إهمالها، وإلغاء عملها –وهي موجودة– فإنه يدل على ضعف عملها، وهذا يدلّ على أنه لا بد من بدل لها. ودليل إلغاء عملها قراءة ابن مجاهد لقوله تعالى: **(لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة)** [5]، برفع الفعل (يتمّ) بعد (أن). ونظير ذلك قول الشاعر:

أن تقرآنِ على أسماء ويْحَكُما منّي السلامَ وأن لا تُشعرا أحَدا[6]

فرفع (تقرآن) بعد (أن) الظاهرة ولم يعملها.

---

(١) يُنظر: معاني القرآن: الفراء ٢٦٥/٣.

(٢) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه: ٤٧٢، وقد اعتمد محقق الديوان في هذه النسبة على ابن منظور والزبيدي. والبيت في الكتاب: سيبويه ٣٠٧/١، لعامر بن جوين . وينظر المعجم المفصل: يعقوب ٦٥٣/٢.

(٣) مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١هـ: تح عبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف– القاهرة، د. تاريخ : ٣١٧/١.

(٤) يُنظر المقتضب: المبرّد ٨٥/٢، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ١٤٢/٢، وأوضح المسالك: ابن هشام ١٥٤/٤.

(٥) البقرة /٢٣٣.

(٦) البيت بلا نسبة في الإنصاف:الأنباري ٥٦٣/٢ ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا(٦٨٩).

وأما ما جاء به الكوفيون من استعمال لغوي لتدعيم رأيهم فقد ردّه البصريون، وعدّوا قراءة ابن مسعود شاذّة لاحجة فيها، ورأوا أن الرواية الصحيحة في قول طرفة هي برفع الفعل (أحضرُ) [1]، ولو كانت بالنصب، فتأويلها أنه توهّم الإتيان بـــ(أن) فنصب غلطاً، ونظير التوهم – عند البصريين–قول الفرزدق:

مشائيمَ ليسوا مصلحين عَشيرةً ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُهـــا[2]

فجر (ناعب) توهماً أنه قال (بمصلحين)، وعطف عليه بالجر مع أنه منصوب. وقال زهير:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[3].

جر (سابق) توهماً أنه قال (بمدركٍ)، فعطف عليه بالجر مع أنه منصوب.

عدّ سيبويه النصب على إضمار أن، فقال في "كدت أفعله": (فحملوه على (أنْ)؛ لأن الشعراء قد يستعملون "أنْ" ههنا مضطرين كثيراً) [4]، فالأمر–عند سيبويه– مؤول، غير محمول على الغلط. وهذا شبيه بحمل نصب (تسمع) من المثل (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) على حذف (أن). وقد علق السيوطي على ذلك بقوله: (فهو على إضمارِ أن، لا حذفها، والمضمر في قوّة المذكور) [5].

ووجه الأنباري قول الشاعر (كدت أفعله) عدة وجوه، فمرة ذكره من الغلط كما في نظيري التوهم، ومرة بأن أصل الكلمة هو (أفعلُها)، فحذف الألف، وألقى فتحة الهاء على ما قبلها. ونظيره قول الشاعر:

---

(١) سبقت الإشارة إلى أن ثعلباً ذكر رواية الرفع وجعلها القياس.

(٢) البيت له ديوانه: ١٢٥، وكان سيبويه قد نسبه للأخوص الريـــاحي فـــي الكتـــاب: ١/١٦٥، ٣٠٦، ونســـبه الأنباري للأحوص اليربوعي في الإنصاف: ٢/٥٦٥. وينظر معجم شواهد النحو: حنا (١٩٢).

(٣) البيت له في ديوانه: ١٦٩ ، برواية (ولا سابقاً) وعليها يسقط الاحتجاج بالشاهد، وكان الأنباري قد نســـب البيت لصرمة الأنصاري في الإنصاف: ٢/٥٦٥.

(٤)الكتاب: سيبويه ١/٣٠٧. وينظر المقتضب: المبرد ٢/١٣٦، والمقتصد: الجرجاني ١/٧٩.

(٥) همع الهوامع: السيوطي ١/٢٧.

فإني قد رأيتُ بدار قومي نوائبَ كُنتُ في لخمٍ أخافَه[1]

والأصل (أخافُها)- يقصد (النوائب) - فحُذفت الألف وألقيت حركة الهاء على الفاء قبلها.

ووجّهه ثالثة بوجود نون توكيد خفيفة في الأصل، وتقديره (أفعلَنْهُ)، فحذفت النون وبقيت اللام مفتوحة. والنظير الشعري لذلك قول طرفة:

اضربَ عنك الهموم طارقها ضربكَ بالسَّوْطِ قَونَسَ الفَرَسِ[2]

والأصل (اضْرِبَنْ)، فحذف النون وبقي الفعل على (الفتح).

عند النظر في هذه المسألة أجد الاختلاف قائماً على الاستدلال بالاستعمال اللغوي عند الكوفيين، وعلى الاستعمال اللغوي والقياس والتأويل عند البصريين.

ويمكن تخريج الاستعمال اللغوي الذي جاء به الكوفيون على إعمال (أن) محذوفة، بمعنى أنني أرى أنها لا تعمل محذوفة من غير بدل أو تقدير. فما رآه الكوفيون في قراءة ابن مسعود (لا تعبدوا) نصباً يمكن القول بأنه على النهي بـــ(لا)، وليس على النصب (بأن) المحذوفة دون بدل. ونص الآية هو قوله تعالى: **(وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله، وبالوالدين إحساناً وذي القربى واليتامى والمساكين، وقولوا للناس حسناً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، ثم تولّيتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون)** [3]، والذي يدلّ على أن ابن مسعود جزم (تعبدوا) على النهي ولم ينصبها، أن مدلول الآية والأفعال الواردة كلها تدل على الأمر من الله سبحانه وتعالى لبني إسرائيل بتنفيذ ما طلب منهم، فنهاهم عن الإشراك به عز وجل بقوله: (لا تعبدوا) ، ثم أمرهم بأعمال أخرى، وهي أن يحسنوا إلى الوالدين، وأن يقولوا للناس حسناً، وغيرها[4].

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٥٦٨/٢، وينظر معجم شواهد النحو:حنا (١٧٣٨).

(٢) البيت له في ديوانه: ١٦٥ ، وفي نوادر أبي زيد: ١٦٥. وكان قد علّق عليه بقوله: وقال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة).

(٣) البقرة/ ٨٣.

(٤) يُنظر الكشاف: الزمخشري ٩٧/١، والجامع: القرطبي: ١١/٢.

إن توجيه الأنباري لقراءة ابن مسعود توجيه متكلّف، وفيه تعسّف ومهاجمة لقراءة قرآنية يمكن توجيهها والأخذ بها عند معرفة دلالتها والمراد منها.

أما توجيهه للفعل (أفعله)- على أن فيه حذفاً للألف ونقلاً لحركة الهاء إلى اللام قبلها، أو على تقدير حذف نون التوكيد- فهو توجيه سليم، إذ إن المعنى يقوّيه .

ومما يعضد رأى البصريين بأن (أن) لا تعمل محذوفة من غير بدل أنها ضعيفة في العمل وهي ظاهرة، حتى إنها تظهر في بعض الاستعمال ولا تعمل كما هو في قراءة ابن مجاهد (أنْ يُتِمُّ). وقول الشاعر (أن تقرآن). فإذا كانت لا تعمل وهي ظاهرة، فمن باب أولى ألا تعمل وهي محذوفة، إلا إذا قُدّرت عند المتكلم، أو كان عنها بدل.

وفيما يتعلق بظهور (أن) بعد (لكي) أو (حتى)، نحو (جئت لكي أن أكرمَك) فقد رأى الكوفيون جواز ذلك، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز[1].

جاء الكوفيون بنظير شعري لهذا الاستعمال، وهو قول الشاعر:

أردت لكيما أنْ تطيرَ بِقِرْبتي فتترُكُها شنّاً ببيداءَ بلقَعِ[2]

أظهر الشاعر (أن) المصدرية بعد (كي)، ولهذا يجوز إظهارها في نحو (جئت لكي أن أكرمك)، حسب رأي الكوفيين. وقال الفراء في ذلك:(وإنما جمعوا بينهن لاتفاقهنّ في المعنى واختلاف لفظهنّ) [3].

يقوم رأي البصريين على أن (أنْ) لا يجوز إظهارها بعد (كي) و(حتى)؛ لأنهما بدل من (أن)، ولذا فهي مضمرة بعدهما وجوباً[4].

---

(١) المسألة (٨٠) في الإنصاف: الأنباري٥٧٩/٤، وائتلاف النصرة: اليمني١٥١. ويُنظر الكتاب: سيبويه٦/٣.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٥٨٠/٢ ، وائتلاف النصرة: اليمني ١٥١، يُنظر معجم شواهد العربية: هارون ٢٣٠/١، والمعجم المفصل: يعقوب ٥٣٣/١ .

(٣) معاني القرآن: الفراء ٢٦٢/١. وقد وافقهم المرادي هذا الرأي في الجنى الداني: ١١٦ .

(٤) يُنظر الأصول: ابن السراج ١٥١/٢، وشرح المفصل: ابن يعيش ٢٤٦/٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ١٤٢/٢، وأوضح المسالك: ابن هشام ١٥٤/٤، وشرح قطر الندى: ابن هشام ٦٦.

وأما النظير الشعري الوارد في هذه المسألة فهو على أن الناصب هو اللام في (لكي)، أما (كي) فهي للتأكيد، ولا عمل لها إلا إذا انفردت. ومن ثم، يرى ابن يعيش جواز مجيء (أن) بعد (كي) وحدها دون اللام، مع عدّ (كي) زائدة للتأكيد ولا محل لـِ(أن) من الإعراب، فتكون (أن) كذلك لتأكيد (كي) [1].

ويؤكد هذا الرأي أن الكوفيين يعدّون النصب في المضارع بعد (كي) بها نفسها، لا بأن مضمرة، فلما كانت هي الناصبة – على أصلهم– فإنه لا يظهر ناصب آخر (عامل ثان) معها، ولذا فمجيئه يكون على الزيادة وللتوكيد، لا على الأصل للعمل .

رابعا : الناصب في خبر كان:

ليس الخلاف في هذه المسألة على عمل (كان) النصب في خبرها، بل على أي شيء نصب، على المفعولية أم على الحال.

نحن أمام مسألة متعلقة بـ(كان) في العربية، من حيث الدلالة والعمل. فقد تكون تامةً فتكتمل الجملة عند الفاعل، وقد تكون ناقصة، فتحتاج إلى متمم بعد الفاعل. وقد اختلف القدماء حول الناصب في هذا المتمّم.

رأى الكوفيون أن خبر كان منصوب على الحال، أي أنه خبر لكان وأنها عملت فيه النصب لمشابهته الحال، فجملة (كان زيد ضاحكاً) تشبه (جاء زيد ضاحكاً)، ومثله المفعول الثاني لـِ(ظننت) نحو (ظننت زيداً ضاحكاً). أما البصريون فذكروا أن نصبها ليس على الحال، بل على نصب المفعول[2].

---

(١)يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ١١٠/٤.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٢٨١/٢ والتبيين: العكبري ٢٩٥، وهمع الهوامع: السيوطي ٣٥٣/١ و٤٨٦.

رفض الكوفيون الردّ بأن خبر (كان) يأتي معرفة نحو: كان زيد أخاك، وبأن الحال لا تأتي معرفة. فقد أتت معرفة في قول لبيد بن ربيعة:

فأرسلها العراك ولم يذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَص الدِّخالِ[1]

فجاءت (العراك) حالاً معرفة.

ردّ البصريون هذا الاستعمال بأنه شاذ وقليل، ومع شذوذه وقلته فهو ليس حالاً، بل مصدر دلّ على فعل في موضع الحال، وتقديره: أرسلها تعترك العراك، بمعنى الاعتراك[2]. وأما الدليل على أن خبر "كان" منصوب على المفعول لا الحال-عندهم- أنه يقع ضميراً، نحو: (كنّاهم، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟)[3] . ونظير ذلك قول أبي الأسود الدؤلي:

دع الخمرَ يشربها الغواةُ فإنني رأيتُ أخاها مُغْيناً بمكانها

فإن لا يَكُنْهـا أو تَكُنْه فإنَّـهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلبانِهـا[4]

وقول خليفة بن بَراز:

تنفكّ تسمعُ ما حييتَ بهالكٍ حتى تكونَه[5]

فقد جاءت أخبار "كان" في هذين النظيرين ضمائر متصلة، فدلّ على أنها منصوبة على المفعول الذي قد يأتي ضميراً، وليست منصوبة على الحال الذي لا يأتي ضميراً أبداً. وكذلك الأمر بالنسبة للمفعول الثاني لظننت نحو (ظننته إيّاه) [6].

---

(١) البيت له في ديوانه برواية: ٩٤ .

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٨٢٧/٢.

(٣) السابق: ٨٢٣/٢.

(٤) البيتان له في ديوانه: ٨٢. باختلافات لا تؤثر على موطن الاستشهاد.

(٥) البيت له في خزانة الأدب: البغدادي ٢٤٢/٩، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٨٢٤/٢، وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٢٩٧٠).

(٦) الإنصاف: الأنباري ٨٢٥/٢.

يبدو أننا أمام مسألة خلافية قائمة على استدلال كل فريق بحجة معنوية قائمة على استدلال لغوي، فالكوفيون نظروا إلى دلالة "كان" على أنها فعل غير متعدٍ، ولذا لا يكون خبره منصوباً على المفعول، في حين نظر البصريون إلى عدم مجيء الحال ضميراً، ولما جاء خبر كان ضميراً دل على أنه لا يمكن أن يكون حالاً، ونظّروا لذلك بكلام العرب نثراً وشعراً. وفسّروا عمل (كان) رفعاً في الاسم ونصباً في الخبر بأنها رفعت المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيها بالمفعول. ثم إن خبرها لا يُستغنى عنه بعكس الحال الذي قد يُستغنى عنه[١].

والذي أراه أن (كان) فعل دال على الحدث والزمان معاً، وليس الأمر بالفصل بين أن تكون تامة وناقصة. فقد يُعرب خبرها حالاً في سياق يدل على حدثيّتها وتمام معناها بالفاعل. فلو قلنا: (كان المطر) ووقفنا، لدل هذا التركيب على وجود العلاقة بين فعل الوجود والموجود، كما هو الحال في الأفعال التي تسمّى (تامة) نحو: جاء الرجل. وتركيب الجملة بإسنادها بين المسند والمسند إليه تركيب سليم ومفيد.

ولذا فإن مجيء (الخبر) يُعطي معنىً إضافياً للجملة، وهو بيان هيئة الموجود، وهو المطر، ولذلك قال مهدي المخزومي (أما المنصوب فحالٌ تبيّن هيئة الموجود سواء أكان وجوده مطلقاً كالكون المعبّر عنه بكان، أم مقيّداً بمجال زمني خاص. كالصباح في أصبح) [٢].

ولو كانت (كان) جائية للدلالة على الزمان- فقط- لعُدّت فعلاً ناقصاً لا يدخل إلا على المبتدأ والخبر. ويكون (خبرها) منتصباً على المفعولية[٣].

والحكم بأن نصب (خبرها) على الحال يخرجنا من مأزق تأويل الجمل التي جاءت في كلام الله تعالى، نحو قوله تعالى (**إن الله كان عزيزاً حكيماً**) [٤] فلا داعي لتأويل معنى (كان)

---

(١) يُنظر المقتصد:الجرجاني ٣٩٧/١، والإنصاف: الأنباري٨٢٦/٢، وشرح التصريح: الأزهري ٢٣٣/١.

(٢) في النحو العربي، قواعد وتطبيق: ١٣٢.

(٣) يُنظر نتائج الفكر: السهيلي ٦٥.

(٤) النساء/ ٥٦.

بالدلالة على الاستمرارية مادام يكفينا القول: إن (كان) هنا فعل تام، والفاعل ضمير مستتر، وعزيزاً حال منصوبة. إذ فعل الكينونة (كان) هنا ذو طابع وصفي، ويدل على مطلق الكينونة دون تعلق بالزمن، ولذا فإن معناه (وُجِد)، فهي تامة، انصرفت دلالتها إلى حدوث الحدث دون الإشارة أو التركيز على عنصر الزمن، لأن المهم هو الحدثية، والكينونة الدالة على الإطلاق والديمومة[1].

وقد رفض جميل علّوش أن يكون خبر كان منصوباً على الحالية، وخطّأ شوقي ضيف في ذلك عندما نقد كتابه (تجديد النحو). وعلل ذلك بأن أفعال (كان) تدل على الزمان لا على الأحداث، والحال لا يمكن أن يقع إلا بعد حدث[2].

ولكنني أرى أن هذا التعليل غير مقنع، لا سيما عند النظر في الآية السالفة الذكر (**إن الله كان عزيزاً حكيماً**)؛ فلا يمكن عدّ (عزيزاً حكيماً) طارئة على ذات الله، إذ صفاته موجودة معه وكائنة له، ولا يمكن ربط وجوده جل وعلا ووجود أسمائه وصفاته بالزمن، ثم إنه يمكن القول بأن دلالة (كان) على الزمان متحوّلة تاريخياً عن دلالتها على الحدثية والوجود.

وأما النظير الشعري الذي أورده البصريون على مجيء خبر كان ضميراً، وأن الحال لا يأتي ضميراً، فيُمكن تأويله كما أوّلوا مجيء الحال معرفة في نحو قول لبيد (فأرسلها العراك)[3]. إذ يمكن تأويل قول الشاعر (يكنها وتكنه وتكونه) بمعنى (يكن مثلها وتكن مثله وتكون مثله).

---

(١) يُنظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق: المخزومي ١٣٢، وفي النحو العربي، نقد وتوجيه: المخزمي ١٧٩ وما بعدها. واللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج: سمير استيتيه، ط١ عالم الكتب الحديث- إربد، ٢٠٠٥ : ١٤٩.

(٢) يُنظر من جدل النحو والإعراب: جميل علوش، ط١ دار الكرمل- عمان، ٢٠٠٢م، ١١٣.

(٣) وقد وردت الحال معرفة في نحو: ادخلوا الأول فالأول. ومضافة نحو: جلس زيد وحده، وتفرّقوا أيدي سبأ. وفي هذا دلالة على الجواز مع التقدير والتأويل.

المطلب الخامس: عوامل الجر

أولا : عمل واو رب :

أخذت مسألة الحرف المختص حيّزاً كبيراً في كلام النحاة القدماء، وملخّصها – عموماً- أن الحرف المختص يعمل، وغير المختص لا يعمل. ولما كانت (الواو) غير مختصة اختلف النحاة حول عملها، فذهب الكوفيون إلى أن الجرّ الحاصل في النكرة بعدها هو بعملها. بينما رأى البصريون أن العمل لرب مقدرة بعدها(١).

علل الكوفيون رأيهم بأن الواو نابت عن ربّ فعملت عملها، وقاسوا ذلك على واو القسم التي نابت عن الباء، فعملت عملها. ولا يجوز أن يُقال: إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، فقد ابتدئ به في قول رؤبة:

وبلـــدٍ عاميةٍ أعماؤهُ

كأنّ لونَ أرضِهِ سماؤهُ(٢)

ابتدأ الشاعر بالواو في (وبلدٍ) فدل على أنها ليست عاطفة، وقد جاء بعدها (نكرة) محفوضة، فدل على أنها العاملة للجر. ونظيره أيضاً قول جران العود عامر بن الحارث النميري:

وبلـــدةٍ ليس لها أنيسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ(٣)

---

(١) المسألة (٥٥) في الإنصاف: الأنباري ٣٧٦/١.

(٢) الرجز له في ديوانه: ١ .

(٣) الرجز له في ديوانه: رواية أبي سعيد السكري: د.تح ، د.ط ، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، ١٩٩٢م: ٥٢. وبرواية تسقط الاحتجاج فيه، وهي:

قد ندَعُ المنزلَ يا لَميسُ يَعْتَسُّ فيه السَّبُعُ الجَروسُ

الذِّئبُ أو ذو لِبَدٍ هَموسُ بَسابِساً ليس به أنيـــسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العيـسُ وبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنـــــوسُ

كأنَّما هُنَّ الجوارِ الميسُ

ومحل الاستشهاد فيه- عند الكوفيين- البدء بالواو، وأنها ليست عاطفة، ثم جاءت بعدها النكرة (بلدة) مخفوضة، فدل أن عامل الجرّ فيها هو واو ربّ.

احتج البصريون لرأيهم بعدم العمل للواو؛ لأنها حرف غير مختص، فيكون العمل لربّ بعدها مقدّرة. ودليل ذلك جواز ظهور ربّ معها نحو (وربّ بلدٍ). والذي يجوز عمله ظاهراً، يجوز عمله مقدّراً[1].

وردّوا على الكوفيين أنه يمكن حصول الجر بإضمار ربّ من غير عوض منها، مثل (الواو). وهذا كقول جميل بثينة:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدتُ أقضي الحياةَ من جلَلِهْ[2]

إذ بدأ الشاعر باسمٍ نكرة (رسمٍ) مجروراً على تقدير ربّ مضمرة. ونظيره قول الشاعر:

مِثْلِكِ أو خَيْرٍ تَركتُ رَدْيَةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْها إذا طار طائرُ[3]

فجرّ (مثلِك) على تقدير (ربّ مثلِكِ). وقد تُضمر (ربّ) بعد (بل) و(الفاء) وتعمل مضمرة. نحو قول الراجز:

بَلْ جَوْزِ تَيْهاءَ كظهر الحَجَفَتْ[4]

وقول المتنخل الهذلي:

فَحوزٍ قد لَهَوْتُ بِهِنّ عينٍ نواعِمَ في المَروط وفي الرِّياطِ[5]

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٣٧٨/١.

(٢) البيت له في ديوانه : تح عمر الطباع، د.ط ، دار القلم- بيروت، د.تاريخ : ٨٩ .

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب:سيبويه١٦٤/٢، والإنصاف:الأنباري٣٧٨/١. ويُنظر معجم شواهد العربية:هارون ١٥٦/١.

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٧٨/١ وينظر معجم شواهد النحو: حنا (٣٢٨٦).

(٥) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكري ١٢٦٧/٣.

فجاءت (جوز) في الأول مجرورة على إضمار (رب) بعد (بل)، والتقدير: (بل ربّ جَوْزِ تيهاءَ) وفي الثاني على إضمارها بعد الفاء، والتقدير:(فرب حَوْرٍ). فما دامت (رب) قد أُضمرت بعد هذه الأحرف، وجاز ظهورها معهن، فإنه لا يجوز القول بأنهن عوض عنها. إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض[1].

وأما النظير الشعري الذي جاء به الكوفيون على الابتداء بالواو، وأنها ليست عاطفة، وهي عاملة الجر، فقد ردّه البصريون على أن الواو عاطفة؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدّر، وإذا كانت عاطفة فهي ليست عاملة للجر، بل الجر بتقدير (ربّ)، (ولولا أنها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام) [2].

رأى علي الهروط أن هذه الواو ليست واو العطف، ولكنها مقحمة في حروف العطف إقحاماً، فهي تختلف عن واو العطف بأن واو العطف تتطلب طرفين، وهذا ما لا نجده في النظائر الشعرية السابقة، كما أن الكلام لا يفتتح بواو العطف، بعكس هذه الواو التي افتُتح بها الكلام. ثم إن واو العطف تشترك بين معرفتين أو نكرتين، وهذه لا تدخل- غالباً- إلا على النكرة. ورأى الهروط بعد إيراد هذه الاختلافات أن الواو هي العاملة بنفسها، واستعمالها بهذا الشكل قد أفاد المعنى المراد. ثم ذكر أن النصوص اللغوية الأدبية أشارت إلى أنها الواو التي تفتح بها القصائد والكلام[3].

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ١٠٦/١، ٢٦٣، ١٦٣/٢-١٦٤، ٩/٣، ١٢٨، والإنصاف: الأنباري ٣٨١/١، وشرح المفصل: ابن يعيش ٥٤٦/٣، وشرح التسهيل: ابن مالك ٥٥/٣، والجنى الداني: المرادي ١٥٤، ٤٤٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٥١٢/١، وينظر- حول الحكم بأن الواو لا يمكن إلا أن تكون عاطفة تفيد الاستئناف- بحث (شذرات من جدل النحو والإعراب): جميل علوش ٥٢. والتطوّر النحوي: برجشتراسر ١٣٢.

(٣) يُنظربحث (نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد): على الهروط، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة-الكرك، مج٩، ع١، ١٩٩٤ : ٧٥.

ولا أرى هذا الرأي لأسباب، هي: **أولاً**: ضعف الاحتجاج بالاختلافات التي أوردها الهروط؛ لأنه يمكن تأويلها جميعاً بكلام مقدّر قبل الواو. **ثانياً**: قوّة استدلال البصريين على إعمال (رب) مضمرة من غير عوض، وعلى ظهورها وإعمالها بعد (بل والفاء) غير العاملين للجر، كما أنها قد تجتمع مع (الواو) و(بل) و(الفاء). **ثالثاً**: الحاجة المعنوية لتقدير ربّ بعد الواو، إذ لا فائدة في المعنى من قولنا: (وبلدةٍ ليس بها أنيس)، فإذا لم نقدّر (رب)، فإننا سنكون أمام لبس وغموض في إدراك معنى الواو هنا. وقد وضح الورّاق ذلك بالتفريق بينها وبين واو القسم إذ قال:(أما الواو في القسم فهي بدل من الباء، والخفض يقع بالواو دون الباء، والدليل على ذلك أن يحسن أن تدخل على واو القسم واو العطف، كما تدخل على الباء، فتقول: والله. كما تقول: وبالله. فدل على أنها بمنزلة الباء،/ فأما الواو التي هي عوض من ربّ فلا يصحّ دخول واو العطف عليها، فدل ذلك أنها واو العطف، وأنها "عوض" وليست "بدل" ....) [1].

ثانيا : عمل حرف القسم محذوفاً:

يرى الكوفيون أن حرف القسم (الواو والباء) يعمل الجرّ بالاسم الذي يليه، فإذا حُذف الحرف فإن عمله يبقى على إضماره من غير عوض دالٍ عليه. ويرى البصريون أنه لا يجوز أن يعمل إلابعوض[2].

احتج الكوفيين لرأيهم بالسماع عن العرب، (قال الفراء: سمعناهم يقولون: آللهِ لتفعلنّ؟ فيقول المجيب: أللهِ لأفعلن. بألف واحد مقصورة في الثانية، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً)[3]، وزادوا ذلك بالقياس على بعض حروف الجرّ الأخرى، والتي تعمل محذوفة بغير عوض، مثل (ربّ، واللام، والباء)، ونظير ذلك قول جميل بثينة:

---

(١) العلل: الوراق ٩١-٩٢.

(٢) المسألة (٥٧) في الإنصاف: الأنباري ٣٩٣/١.

(٣) السابق ٣٩٣/١.

رسمِ دار وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضي الحياةَ من جَلَلِهْ[1]

فخفض (رسم) بإضمار (رب)، ومثله قول ذي الإصبع العدواني:

لاهِ ابنُ عَمّكَ، لا أفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنّي، ولا أنت ديّاني فتَخْزوني[2]

خفض (لاهِ) بإضمار حرف الجر (اللام)، والتقدير: للهِ . وقال الشاعر:

أجِدَّكَ لستَ الدهرَ رائيَ رامــةٍ ولا عاقلٍ إلا وأنـــــــت جنيبُ

ولا مُصْعِدٍ في المُصْعِدين لِمَتْعَجٍ ولا هابطٍ ما عِشتَ هَضْبَ شطيبِ[3]

فجرّ (عاقلٍ) على تقدير حذف (الباء). وقال زهير بن أبي سُلمى:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[4]

فجرّ (سابق) على تقدير حذف حرف الجر (الباء). وقال الفرزدق:

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرابُها[5]

فجرّ (ناعبٍ) على تقدير حذف حرف الجر (الباء). وقال الفرزدق أيضاً:

وما زرت سلمى أن تكون حبيبةً إليّ، ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ[6]

فجرّ (دين) بإضمار حرف الجر (اللام).

واحتج البصريون لرأيهم- بأنه لا بد من عوض- أن حروف الجر لا تعمل محذوفة إلا نادراً، مع وجود عوض لها، وهذا هو الأصل، ولذا فإن دخول ألف الاستفهام أو ها التنبيه على

---

(١) البيت له في ديوانه : ٨٩ .

(٢) البيت له في ديوانه: تح العدواني والدليمي، د.ط ، مطبعة الجمهور- الموصل، ١٩٧٣م : ٨٩ .

(٣) البيتان بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١٩٢/١، ٣٩٥/١ ويُنظر معجم شواهد العربية: هارون ٤١/١.

(٤) البيت له في ديوانه: ١٦٩ ، برواية (ولا سابقاً) محل (ولا سابقٍ)، ويسقط الاحتجاج على هذه الرواية.

(٥) البيت له في ديوانه : ١٢٥، برواية (ولا ناعبٌ) بالرفع ، وبها يسقط الاحتجاج.

(٦) البيت له في ديوانه : ١٠٠ . وكان الأنباري قد نسبه للأخوص الرياحي في الإنصاف: ١٩٣/١، وللأحوص اليربوعي في: ٥٦٥/٢ .

لفظ الجلالة نحو (آلله، وهاالله) يُعَدُّ من العوض، ودليل ذلك أنهما لا يجتمعان مع حرف القسم فلا يقال (أوالله) ولا (ها والله) لعدم جواز اجتماع العوض مع المعوض، ومثله عدم اجتماع الباء مع الواو فلا يقال (بِوالله) إذ الواو عوض الباء[1].

كان احتجاج الكوفيين معتمداً على الاستعمال اللغوي عند العرب بقولهم: (الله لأفعلن)، ثم بقياسهم ذلك على حروف الجر الباقية. بينما اعتمد البصريون على الناحية التركيبية في الجملة، إذ لا يجتمع العوض والمعوض، وبأن الاستعمال اللغوي الوارد مؤول عندهم.

وما دمنا أمام مسألة متعلقة بحرف القسم وحده، فلا بد من الإشارة إلى أن تركيب جملة القسم أو أسلوبه يختلف عن تركيب الجملة التي تتضمن حروف الجر الأخرى مع الاسم المجرور. ولذا فإن طبيعة التركيب الإنشائي لجملة القسم، ودورانها في الواقع اللغوي المستخدم، والمحكي به عند العرب يساعدان على حذف حرف القسم، وبقاء عمله بعوض أو بغير عوض. فإذا قال المتكلم: الله لأفعلن، فإنما حرف الجر موجود في المعنى، ولكنه حذفه؛ لكثرة الاستخدام، ولوضوح مراد المتكلم، وعن هذا قال سيبويه: (ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإيّاه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه...) [2].

وعلى الرغم من أنني أنكر قياس الكوفيين إعمال حرف القسم الجر بغير عوض على إعمال حرفي الجر (اللام والباء)، وأستغرب أن يبنوا قياسهم كذلك على (رب) وهي تعمل مضمرة دون عوض، وقد كانوا أنكروا على البصريين ذلك، إلا أنني مع رأيهم القائل بإعمال حرف القسم محذوفاً دون عوض- لا سيما في لفظ الجلالة- لما لهذا الاستعمال من دوران في الاستعمال اللغوي، ولما يدلّ عليه في المعنى، سواء بوجوده، أو بحذفه.

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٣٩٦/١.

(٢) الكتاب: سيبويه ٤٩٨/٣.

ويمكن ردّ النظائر الشعرية التي ساقها الكوفيون للاستدلال، إذ إضمار (رب) وعملها محذوفة من غير بدل مما أنكروه أنفسهم، وذلك في قول جميل بثينة السابق (رسمِ دارٍ...).

وأما جرّ (عاقلٍ) و(سابقٍ) و(ناعبٍ) و(دَيْنٍ) في النظائر الأخرى فكله مبني على تقدير وجود حرف جر في المعطوف عليه، وهو اسم ليس في النظائر (لستَ الدهر رائيَ رامةٍ)، و(لستُ مدرك ما مضى)، و(ليسوا مصلحين)، والمصدر المؤول في (وما زرت سلمى أن تكون حبيبة) . فالتقدير فيها جميعاً (لستَ الدهر برائي رامةٍ) و(لست بمدركٍ) و(ليسوا بمصلحين) و(ما زرت سلمى لأن تكون حبيبة). ولذلك جاءت الكلمات (عاقل وسابق وناعب ودين) معطوفة على مجرور- في الأصل-، أو لعل الشاعر قدَّر أنه أتى بحرف الجر[1].

المطلب السادس: عوامل الجزم

** عامل الجزم في جواب الشرط

أسلوب الشرط من الأساليب اللغوية التي تنبني على أكثر من ركن، فالأداة ركن، وفعل الشرط ركن، وجواب الشرط ركن. ولا يتحقق الركن الأخير- معنى- إلا بتحقّق الركن الثاني، ولا يستقيم الركن الثاني- تركيباً- إلا بوجود الركن الأول وهو (الأداة). وهذا التفصيل يجعلنا في حيرة حول التأثير الإعرابي للأداة في فعل الشرط وفي جواب الشرط، إذا كانا فعلين مضارعين. فما هو العامل الذي جزم (فعل الشرط) و(جواب الشرط)؟

أجْمَع النحاة على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة ولكنهم اختلفوا في الجازم في جواب الشرط، فرآه الكوفيون مجزوماً على الجوار مع فعل الشرط، ورآه أكثر البصريين مجزوماً بأداة

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/١٩١-١٩٣.

الشرط، وقال بعضهم: إنه مجزوم بفعل تأثير (الأداة وفعل الشرط معاً)، وذهب آخرون أن العامل هو (فعل الشرط)، ورآه المازني مبنيّاً على الوقف[1].

احتج الكوفيون بمبدأ الحمل على الجوار، وقاسوه على الجرّ على الجوار الذي يكثر في الاستعمال اللغوي، والنظير الشعري لذلك قول زهير بن أبي سلمى:

لَعِبَ الرّياحُ بها وغيّرها بعدي سوافي المورِ والقَطْرِ[2]

فجاءت (القطر) مجرورة على الجوار، والأصل أن ترفع عطفاً على (سوافي). وقال ذو الرمة :

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّام أعيُنِها قُطْناً بمستَحْصَدِ الأوتارِ مَحْلوجِ[3]

فجاءت (محلوج) مجرورة على الجوار، والأصل أن تنصب نعتاً لِـ(قطناً). وقال العجاج:

كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[4]

فجاءت (المرمل) مجرورة على الجوار، والأصل أن تنصب نعتاً لـِ(نسج).

وأما احتجاج البصريين على أن حرف الشرط هو العامل أنه يقتضي الجواب كما يقتضي الفعل، فلما عمل في الفعل وجب أن يعمل في الجواب. وقد حقق الأنباري هذا الرأي بقوله: (إن "إنْ" هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط؛ لأنه لا ينفك عنه، فحرف الشرط يعمل في جواب الشرط عند وجود فعل الشرط، لا به) [5]، ثم ردّ على آراء البصريين الآخرين، رد على من قال بأن العامل هو فعل الشرط؛ لأن الفعل لا يعمل في الفعل، ومن قال

---

(١) المسألة (٨٤) في الإنصاف: الأنباري ٦٠٢/٢. ويُنظر الكتاب: سيبويه ٦٢/٣، ومعاني القرآن: الفراء ٢٠٦/١، والعلل: الوراق ٢٨١، وشرح التسهيل: ابن مالك ٣٨٦/٣، وشرح قطر الندى: ابن هشام ٩٤.

(٢) البيت له في ديوانه: ١١٤ .

(٣) البيت له في ديوانه : ١٠٩ .

(٤) الرجز له في ديوانه: تح عزة حسن د. ط، دار الشرق العربي- بيروت، ١٩٩٥م: ١٥٨.

(٥) الإنصاف: الأنباري ٦٠٨/٢.

بأنه مبني على الوقف فقوله فاسد؛ لأنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن لا يكون الفعل المضارع معرباً بعد النواصب أو الجوازم[1].

يبدو أن قياس الكوفيين (جزم جواب الشرط على الجواز) على (الجرّ على الجوار) قياس خاطئ؛ لسببين: **أولهما:** اختلاف التركيب اللغوي بين جملة الشرط، وبين أي جملة أخرى، لا سيما ما جاء في النظائر القرآنية الشعرية التي جاؤوا بها. **وثانيهما:** الحكم على تلك النظائر بغير ما حكم عليها الكوفيون. فضلاً عن أن الحمل على الجوار من القليل الذي لا يُقاس عليه.

أوّل البصريون قول زهير (سوافي المور والقطرِ) بأنه عطف (القطر) على (المور)، وهو الغبار، فتكون سوافي المور وسوافي القطر هي التي غيّرت.

وأما قول العجاج (نسج العنكبوت المرملِ) فالرواية بكسر الميم الثانية في (المرمِل)، وبها تكون صفة للعنكبوت لا للنسج. على أنه يمكن القول بصحة الرواية التي جاء بها الكوفيون فتحمل على الجوار، ومن ثمّ لا يُعتدّ بها؛ لأن الحمل على الجوار من الشاذ، وعليه النظير الشعري الأخير. فهذا يُقتصر عليه سماعاً ويؤخذ به قلةً، لا قياساً واستعمالاً مطّرداً.

وردّ ابن مالك على الكوفيين بأن الجزم على الجوار باطل؛ لسببين: (**أحدهما:** أن الخفض على الجوار لا يكون واجباً، وجزم الجواب واجب. **والثاني:** أن الخفض على الجوار لا يكون إلا بعد مخفوض خفضاً ظاهراً، لتحصل المشاكلة، وجزم الجواب يكون مع الاتصال والانفصال) [2]. ولكنه خالف البصريين بعمل أداة الشرط الجزم في الفعل والجواب؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم، وحرف الجر لا يعمل في شيئين. وكذا حرف الشرط لا يجزم

---

(١) يُنظر السابق ٦٠٩/٢. وكان الأنباري قد ردّ على الكوفيين احتجاجهم بالآيات القرآنية في تدعيم رأيهم حول الحمل على الجوار، وجاء بنظائر شعرية لتخريج رأيه في توجيه تلك الآيات، يُنظر الإنصاف ٦٠٩/٢-٦١٤.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك ٣٩٧/٣.

فعلين؛ لأن الذي يعمل في شيئين يكون عمله في الأول مختلفاً عن عمله في الثاني، مثل الفعل الذي يرفع الفاعل، وينصب المفعول. والفعل والجواب مختلفان متغايران، فلذلك لا يجوز الحكم بعمل حرف الشرط فيهما معاً. ومثله الحكم بأن العامل هو الأداة وفعل الشرط معاً؛ لأنهما إن كانا عاملاً في الجواب حُكم بأنهما مركبان، والعامل المركب من شيئين لا يجوز انفصال جزأيه، ولا حذف أحدهما، بخلاف الأداة والفعل اللذين يمكن انفصالهما أو حذف الفعل. ثم انتهى ابن مالك إلى الحكم بأن فعل الشرط هو العامل في الجواب، ولا يقول قائل إن الفعل لا يعمل في الفعل؛ لأن الاسم- على فرعيته عملاً- قد عمل في الاسم، نحو (هذا ضاربٌ زيداً) (١).

وعلى هذا أوّل ابن مالك كلام سيبويه القائل (واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله) (٢).

ومع كل ذلك فإنني أرى أن الحكم ما زال مشوباً بالغموض؛ لأنه لم يُعرِ الوظيفة اللغوية، ودلالة التركيب أهمية كبيرة، فإذا أدركنا أن جملة الشرط تمثل أسلوباً لغوياً مبنيّاً على عدة أركان لفظية- كما أسلفت-، وعلى ركن معنوي هو ارتباط تحقق الجواب بتحقق الفعل، فإننا نكون قادرين على الوصول إلى تحديد العامل بشكل أدق.

وقد وقعت على رأيين حديثين يساعدان أكثر في الوصول إلى الحكم، وإن كنت أخالفهما. الرأي **الأول** يراه مهدي المخزومي، فهو يذكر أن العامل ليس الأداة، ولا الفعل، ولا هما معاً، بل إن الفعل المضارع يكون مجزوماً (فعلاً وجواباً) بعد أداة الشرط؛ لأنه لا يدل على زمان بسبب معنى الشرط الذي يعلّق جواباً على فعل، فالفعل لم يحدث، ولا نستطيع تحديد

---

(١) يُنظر السابق: ٣/٣٩٨-٣٩٩.

(٢) الكتاب: سيبويه ٣/٦٢.

زمانه، والجواب كذلك، فهو متعلق به. ومن ثم، حُرّكت صيغة المضارع بالسكون-كما يرى المخزومي- تمييزاً لها عن الرفع والنصب[1].

والرأي **الثاني** يراه سمير استيتية، إذ يرى أن أداة الشرط سيطرت تركيبيّاً على فعلي الشرط (الفعل والجواب)، فجُزمَ الفعلان، ويرى أن أكثر التراكيب الشرطية توضيحاً لسيطرة الأداة هو التركيب الذي يكون الفعلان فيه مضارعين، وذلك في حديثه عن السيطرة التركيبية والسيطرة الدلالية[2].

وبعد، فإنني أرى أن الجزم الحاصل لفعل الشرط متفق عليه وهو بعمل الأداة- وإن كنت أميل إلى تعلّقه أكثر مع جواب الشرط-.

وأرى أن المخزومي اقترب كثيراً من الوصول إلى الحكم بعامل الجزم في جواب الشرط، إلا أنه لم يقله؛ لأنه لا يعتَدُّ كثيراً بالعامل، أو أنه ينتقد الاعتماد عليه أبداً. وأنا أراه عاملاً مرتبطاً بالمعنى العام لجملة الشرط، وبالدلالة التي يحملها التركيب في أركانه، فهو عامل جمع بين اللفظ والمعنى: فاللفظ تأثير الأداة في فعل الشرط حتى جزمته، وتأثيره في تعلق الجواب به، وتأثيرهما معاً (الأداة والفعل) فيه، والمعنى معنى الجزاء الذي يُلازم التركيب من مبتدئه حتى منتهاه.

وقد ذكر الفراء كلمة تجعلني أطمئن إلى الحكم بوجود عامل معنوي بالإضافة إلى العامل اللفظي (الأداة والفعل معاً)، وهي كلمة (الجزاء)، إذ يقول- عن جزم الفعل (يعلم) من قوله تعالى: **(قل إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمْهُ الله)** [3] - : (جُزِم على الجزاء) [4].

---

(١) يُنظر في النحو العربي، نقد وتوجيه: المخزومي ٢٩٩ .

(٢) يُنظر الشرط والاستفهام في الأساليب العربية: سمير استيتيه، د. ط، د. مكان نشر، ٢٠٠٠م : ٩٤-٩٥.

(٣) آل عمران /٢٩.

(٤) معاني القرآن: الفراء ٢٠٦/١.

والجزاء والشرط متشابهان، إذ يتعلق الثاني بالأول، فلا يحدث إلا بعد الأول، سواء ارتبط الأول بأداة أو لم يرتبط.

وقياس ذلك على جواب الطلب، ففي نحو: اعمل الخير تكسب جوازيه، جزم المضارع (تكسب) جزاء على فعل الأمر (اعمل)، قال سيبويه: (وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بأن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: ائتني آتك) [1].

(١) الكتاب: سيبويه ٣/٦٣.

الفصل الثاني : قضايا الاستعمال اللغوي

اعتمد النحو العربي كلام العرب -شعره ونثره- أساساً للتقعيد، وبعد الاستقراء الحاصل من علماء العربية توصلوا إلى ما توصلوا إليه، معتمدين على المشافهة والرواية من العرب الأقحاح، بالإضافة إلى القياس والتمثيل.

وقد حاول النحاة القدماء سبك القاعدة النحوية في شكل وإطار وحدود لا يعتريها خلل، ولا تشوبها شائبة، وقد نجحوا في ذلك أيّما نجاح، رُغم ما اعتور بعض القواعد النحوية من نقص أو ضيق جعلها تضيق ذرعاً باستعمال لغوي يُخالفها، أو تخالفه هي.

ومن أجل ذلك جاء هذا الفصل (قضايا الاستعمال اللغوي) مبيّناً اختلاف النحاة حول بعض الاستعمالات اللغوية الواردة في القرآن بقراءاته، وفي كلام العرب شعره ونثره، فيراها فريق صحيحةً معتمدين على نظائر شعرية لها. ويراها فريق شاذّة أو ضعيفة أو خاطئة معتمدين على أصل نحوي، أو استعمال لغوي أفشى، أو قياس أرجح.

تعددت القضايا في هذا الفصل وتنوّعت، وكانت على النحو الآتي: **أولاً:** في التقديم والتأخير، **ثانياً:** في العطف، **ثالثاً:** في الفصل بين المتلازمين، **رابعاً:** في أساليب الكلام، **خامساً:** في حروف المعاني.

المطلب الأول: في التقديم والتأخير:

أولا : تقديم الخبر على المبتدأ[1]:

كان للاستعمال اللغوي دور كبير في تدعيم رأي البصريين القائل بجواز تقديم الخبر على المبتدأ، فقد ورد عن العرب قولهم (في بيته يؤتى الحكمُ)، وقولهم (مشنوءٌ من يشنؤك)، وحكى سيبويه: (تميميٌّ أنا). والنظير الشعريّ لذلك قول الفرزدق:

---

(١) المسألة (٩) في الإنصاف:الأنباري:١/٦٥ والتبيين: العكبري: ٢٤٥ وائتلاف النصرة: اليمني: ٣٣.

بنونا بنو أبنائنا، وبناتنا بنوهُنّ أبناءُ الرجال الأباعدِ[1]

فقدم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) فدل على جوازه، ومثله قول مالك بن خالد الهذلي:

فتى ما ابنُ الأغرّ إذا شتونا وَحُبَّ الزادُ في شَهْرَي قُماحِ[2]

فقدم الخبر (فتى) على المبتدأ (ابن الأغر) وتقديره: ابن الأغر فتى. وقول الشمّاخ بن ضرار:

كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ وصلُ أروى ظنونٌ، آنَ مُطّرَحُ الظّنون[3]

فقدم الظرف (كلا يومي طوالة) المتعلق بالخبر (ظنونٌ) على المبتدأ (وصل أروى)، وفي هذا دلالة على جواز تقديم معمول الخبر، فإذا جاز تقديم معمول الخبر فإنه يجوز تقديم العامل- وهو الخبر- على المبتدأ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

أنكر الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ففي قولنا: قائم زيد. تقدم الضمير المقدّر في (قائم) على (زيد)، والرتبة لا تسمح بذلك، إذ الأصل أن تكون رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره[4].

وكان الخليل قد منع تقديم الخبر على المبتدأ قياساً على التوابع، إلا أن السهيلي وضّح ذلك المنع بأنه منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرّد عن المعاني الإنشائية، نحو المدح والذم والتّرحُّم والتعظيم، وفرّق بين علاقة الخبر بالمبتدأ وعلاقة التابع بمتبوعه[5].

---

(١) البيت منسوب له في خزانة الأدب: البغدادي:١/٤٤٤، وذكر البغدادي هذه النسبة عن غيره دون أن يؤكّدها.وهو غير موجود في ديوان الفرزدق،وبلا نسبة في الإنصاف:الأنباري١/٦٦،والتبيين:العكبري: ٢٤٦.

(٢)البيت له في شرح أشعار الهذليين:السكري ١/٤٥١ وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١/٦٦ والتبيين: العكبري ٢٤٦.

(٣) البيت له في ديوانه: تح صلاح الدين الهادي د. ط، دار المعارف- القاهرة د. تاريخ : ٣١٩.

(٤) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١/٦٥ والتبيين:العكبري ٢٤٨.

(٥) يُنظر نتائج الفكر:السهيلي ٤٠٨.

ويبدو أننا أمام طائفة أخرى من الشواهد على ما منعه الكوفيون من تقدم المضمر على الظاهر. وقبل إيرادها لا بد من توضيح ذلك، إذ تقديم الخبر حاصل لفظاً لا معنى، فهو متأخر في التقدير، وإذا كان كذلك فلا اعتبار في منع الإضمار، وقد جاء في كلام العرب (ضرب غلامَه زيدٌ) وجاء في قوله تعالى: **(فأوجس في نفسه خيفةً موسى)**[1]، فالضمير (الهاء) عائد إلى زيد في المثال، وإلى موسى في الآية، وإن كانا متأخرين، إذ هما في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير، والنظير الشعري لذلك قول زهير بن أبي سلمى:

من يلق يوماً على عِلاّتِه هَرِماً يلقَ السماحة منه والنّدى خُلُقا[2]

فقدم الضمير (الهاء) في (علاته) على الاسم الذي له وهو (هرماً). وقال الأعشى:

أصاب الملوكَ فأفْناهُمُ وأخرج من بيته ذا جَدَنْ[3].

فقدم الضمير (الهاء) في (بيته) على الاسم خاصته وهو (ذا جدن). وقال المثقّب العبدي:

مثلاً يضْرِبُه حُكّامُنــا قولهم: في بيته يؤتى الحكمْ[4].

فقدم الضمير (الهاء) في (بيته) على الاسم الظاهر الذي هو له وهو (الحكم).

ومن هنا فإن الخبر يجوز أن يتقدم على المبتدأ إذا كان المعنى واضحاً، أو إذا دلّــت قرينة على ذلك، سواء كانت معنوية أو لفظية، مع الحكم على المؤخر بأنه هو المبتدأ، وأن المقدّم هو الخبر[5]. وقد أشار الجرجاني إلى ذلك بقوله عن التقديم والتأخير: (هو باب كثير

---

(١) طه/ ٦٧.

(٢) البيت له في ديوانه: ٧٦ .

(٣) البيت له في ديوانه: ٢٠٦ .

(٤) البيت له في ديوانه: تح حسن الصيرفي د. ط، معهد المخطوطات العربية-جامعة الدول العربية،١٩٧١م :٢٢٠.

(٥) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ٢٨٤/١، ومغنى اللبيب: ابن هشام ٥٢٢/٢، وهمــع الهوامــع: السـيوطي ٣٢٩/١.

الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتَرُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة....واعلم أن تقديم الشيء على وجهين: تقديم يقال إنه على نية التأخير...كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ....) [1] ثم قال (...فلم تعلم أن المقدّم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبّر) [2].

وهذا الأمر يرجع إلى طبيعة الجملة العربية، لما فيها من الغنى والتنوّع، ولما للمعنى من أثر بارز وهام في عدم الوقوع في لُبْسٍ تحديد المبتدأ من الخبر، وفي هذا يقول محمد حماسة: (ومدار ذلك كله هو الترابط ومقتضيات السياق) [3].

ثانيا : تقديم معمول اسم الفعل عليه:

أجاز الكوفيون تركيب: (زيداً عليك)، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.[4]

أورد الأنباري احتجاج الكوفيين بالاستعمال اللغوي، إذ ورد في قوله تعالى **(كتابَ الله عليكم)** [5] وتقديره: عليكم كتاب الله. والنظير لذلك قول جارية من بني مازن:

*** يا أيها المائح، دلوي دونَكا[6]***

والشاهد فيه تقديم (دلوي) على اسم الفعل (دونك)، وهو- أي دلوي- معمول لاسم الفعل، وتقديره: دونك دلوي.

---

(١) دلائل الإعجاز:الجرجاني ٨٣.

(٢) السابق ٢٨٥.

(٣) بناء الجملة العربية: محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق- بيروت، ١٩٩٦م : ٧٩.

(٤)المسألة (٢٧) في الإنصاف ٢٢٨/١ والتبيين: ٣٧٣، وائتلاف النصرة ٣٥.

(٥) النساء/٢٤.

(٦) الرجز منسوب لجارية من بني مازن في شرح التصريح: الأزهري ٢٩١/٢، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢٢٨/٢، والتبيين:العكبري ٣٧٤، وائتلاف النصر:اليمني ٣٥.

ولكن نظرة في كلام الفراء تجعلنا نعرف تأويل ذلك، إذ يقول (كتاب الله عليكم، كقولك: كتاباً من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله...والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيداً عليك... وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله. وقال الشاعر:* **يا أيها المائح دلوي دونكا*** الدلو رفع، كقولك: زيدٌ فاضربوه. والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت: دونك دلوي دونك) [1]. ويقول: (ولا تقدّمن ما نصبته هذه الحروف قبلها [يقصد اسم الفعل نحو دونك وعليك]؛ لأنها أسماء. والاسم لا ينصب شيئاً قبله، تقول: ضرباً زيداً، ولا تقول: زيداً ضرباً، فإن قلبته نصبت زيداً بفعل مضمر قبله كذلك، قال الشاعر: **يا أيها المائح دلوي دونكا**. إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قلبه، وإن شئت جعلتها رفعاً، تريد: هذه دلوي فدونكما) [2]. والفراء بذلك يوافق البصريين رأيهم.

كان احتجاج البصريين مبنياً على أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل، فينبغي ألا تتصرف تصرّفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها، وردّوا احتجاج الكوفيين بالاستعمال اللغوي في الآية القرآنية والنظير الشعري، فـ(كتاب الله) في الآية منصوب لأنه مصدر، وليس بعليكم، والعامل فيه بتقدير: كتب كتاباً اللهُ عليكم. وهذا الفعل قُدّر ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه[3].

وقد رأى بعض المتأخرين من البصريين رأي الفرّاء بأن (كتاب) منصوب باسم الفعل مقدّراً أو مضمراً قبلها، ومنهم ابن مالك[4] وابن هشام[5]. ورأى الأنباري وابن هشام والصبّان

---

(١) معاني القرآن: الفراء ٢٦٠/١.

(٢) السابق ٣٢٣/١.

(٣) يُنظر الكتاب: سيبويه ٢٥٢/١-٢٥٣، وأسرار العربية: الأنباري ١٥٦، وشرح المفصل: ابن يعيش ٢٢٨/١، والمقرب: ابن عصفور ١٥١-١٥٢، وشرح التسهيل: ابن مالك ٦٩/٢.

(٤) يُنظر همع الهوامع: السيوطي ٨٢/٣.

(٥) يُنظر مغنى اللبيب: ابن هشام ٦٩٩/٢.

أنّ (كتاب) و(دلو) منصوبان بفعل أمر، تقديره: (خذ أو الزم)[1]. وهو ما رآه السامرّائي أيضاً[2].

وقد يخرّج النظير الشعري بتخريجات أخرى، فيقال: إن (دلوي) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هذا دلوي دونكا) [3] . ويُقال أيضا: إن (دلوي) مبتدأ، و(دونك) خبر في حال كانت بمعنى (عندك) أو (بجانبك)، وليس بمعنى الفعل (خذ أو الزم).

ومع كل هذه التوجيهات والتقديرات للآية والنظير الشعري، فإننا أمام استعمال لغوي وارد في كتاب الله وكلام العرب، فلا يُصار إلى منعه أو تخطئته، ولكنه يمكن الحكم بقلّته وندرته، واستخدامه حسب السياق، مع إمكانية التأويل والتقدير التي رآها البصريون والفراء.

ثالثا : تقديم حرف الاستثناء:

أجاز الكوفيون قول: (إلا طعامك ما أكل زيدٌ)، ومنعه البصريون[4]. والنظير الشعري الذي يدعم رأي الكوفيين هو قول أبي زبيد الطائي:

خلا أن العتاق من المطايا حَسَنَيْنَ به فهنّ إليه شوسُ[5].

فقدم حرف الاستثناء (خلا) في أول الكلام. ومثله قول العجاج:

وبلدةٍ ليــس بها طوريُّ

ولا خلا الجنّ بها إنسيُّ[6].

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٢٣٥/١، ومغنى اللبيب: ابن هشام ٦٩٩/٢، وحاشية الصبّان: الصــبان ٥٧٣/٢، ١٢٥٥/٣.

(٢) يُنظر النحو العربي: السامرائي ١٩٢-١٩٣.

(٣) الإنصاف: الأنباري ٢٣٤/١.

(٤) المسألة (٣٦) في الإنصاف: الأنباري ٢٧٣/١، والتبيين:العكبري ٤٠٦، وائتلاف النصرة: اليمني ١٧٥.

(٥) البيت له في ديوانه: تح نوري القيسي، د. ط، مكتبة المعارف- بغداد، ١٩٦٧م : ٩٦ .

(٦)الرجز له في ديوانه: ٢٩٩ . برواية (وخفقة ليس بها طوئيّ) وهو في ديوانه: تح سعدي ضـناوي ط١، دار صادر- بيروت ١٩٩٧م : ٢٥٣ . بنصب كلمة (الجنّ) من قوله (ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ)،.

رأى البصريون أن المستثنى يُضارع البدل، ولا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، وعليه لا يجوز تقديم المستثنى منه وفعله، ورأوا أن حرف الاستثناء أُتِي به وصلة للفعل، وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله، كواو المعيّة، إذ لا يجوز: وزيداً قمت. ثم إنه لو تقدم حرف الاستثناء لعمل ما بعدها فيما قبلها، وذلك غير جائز. ومن هذا ردّوا على الكوفيين النظيرين اللذين أوردوهما، فالنظير الأول مسبوق بقوله:

إلى أن عرّسوا وأعبّ منهُمْ قريباً ما يُحَسّ له حسيسُ

خلا أن العتاق من المطايــا حَسَينَ به فهنّ إليه شوسُ[1].

والتقدير (ما يُحسُّ له جنسٌ حسيسٌ إلا أصوات الخيل) [2]،

أما النظير الثاني فتقديره (وبلدة ليس بها طوريٌّ ولا إنسيٌّ خلا الجنّ) [3]، فحذف إنسيّاً، وأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره. أو كأنه قدّر فقال: ولا بها إنسيٌّ خلا الجن[4].

وعند النظر في هذين الشاهدين- مرة أخرى- أجد تعليلاً آخر يمكن إضافته في إنكار جواز تقديم حرف الاستثناء بداية الكلام. فقد يُقدّر حرف الاستثناء (خلا) في النظير الأول بمعنى (غير، أو إلا) الدالة على معنى الاستئناف والإضراب عن كلام سابق، لإعطاء معنى جديد، وليس على معنى الاستثناء الذي أراده الكوفيون.

وأما النظير الثاني فقد وردت رواية أخرى بنصب كلمة (الجن) بعد (خلا) [5]، وحينها يمكن الحُكم على (الجن) بأنها مفعول به بـ(خلا) الذي يصير فعلاً، لا حرف استثناء مقدّماً،

---

(١) الديوان: ٩٥-٩٦.

(٢) التبيين: العكبري ٤٠٨.

(٣) الإنصاف: الأنباري: ٢٧٧/١.

(٤) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك: ٢١٢/٢.

(٥) يُنظر ديوان العجاج: تح ضناوي ٢٥٣ ، وهمع الهوامع: السيوطي: ١٩٤/٢.

لدخول النفي (لا) عليه، قياساً على فعليّته عند دخول (ما) في نحو (ما خلا)، وقد تكون هنا بمعنى (ترك) والتقدير ولا ترك الجنَّ بها إنسيٌّ. فتكون على تقديم المفعول وتأخير الفاعل.

رابعا : تقديم التمييز والحال على عاملهما المتصرّف:

أجاز الكوفيون تقديم التمييز على عامله المتصرف، ولم يجيزوا تقديم الحال، بينما رأى البصريون أن التمييز لا يجوز تقديمه، وأن الحال يجوز تقديمه[١].

احتج الكوفيون على جواز تقديم التمييز في مثل (تصبّب زيدٌ عرقاً، وتفقّأ الكبش شحماً) بالنظير الشعري في قول المخبل السعدي:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ[٢].

فقدّم التمييز (نفساً) على العامل فيه، وهو الفعل المتصرف (تطيب)، وهذا رأي الكسائي، ووافقه على ذلك المازني، والمبرد، وابن مالك[٣].

احتج البصريون على عدم الجواز بأن التمييز هو الفاعل في المعنى في نحو (تصبّب زيد عرقاً) فالمتصبب هو العرق، أما الفاعل اللفظي في الجملة (زيد) فليس له حظ في الفعل من جهة المعنى، ولما كان التمييز هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً[٤]. وأما النظير الشعري الذي ذكره الكوفيون فهو- على رأي البصريين- مردود، إذ الرواية الصحيحة هي: **وما كان نفسي بالفراق تطيب**، وعندئذ لا حجة فيه، ولئن كانت الرواية (نفساً)

---

(١) المسألة (١٢٠) في الإنصاف: الأنباري: ٨٢٨/٢ والتبيين:العكبري: ٣٩٤. وللمزيد يُنظر أسرار العربية: الأنباري: ١٧٧-١٨١، والمقتصد: الجرجاني: ٦٩٤/٢ وشرح المفصل: ابن يعيش: ٧٠/٢ وأوضح المسالك : ابن هشام: ٣٢٤/٢ وشرح التصريح: الأزهري: ٦٢٨/١.

(٢) البيت له في ديوانه : ولم أعثر على الديوان . ينظر المعجم المفصل: يعقوب ٩٣/١ .

(٣) يُنظر المقتضب: المبرد ٣٦/٣-٣٧ والأصول: ابن السراج ٢٢٣/١ وشرح التسهيل: ابن مالك ٣٠٢/٢ وشرح التصريح: الأزهري ٦٢٨/١ وهمع الهوامع: السيوطي ٢٦٨/٢.

(٤) يُنظر الأصول: ابن السراج ٢٢٩/٢.

فإنها تكون منصوبة بفعل مقدّر، لا على التمييز، وهي على ذلك من الشذوذ والقلة والضرورة، فلا حجة فيه[1].

وفيما يتعلق بحجة البصريين بأن التمييز هو الفاعل معنى، فإنني أرى غير ذلك، إذ لا يعقل أن يكون معنى الجملة من قوله تعالى (**واشتعل الرأس شيباً**) [2] مثل معناها في نحو: (اشتعل شيب الرأس)، فضلاً عن اللفظ. فالتمييز في الأولى (شيباً) جاء موضحاً ومبيّناً للأمر الذي اشتعل فيه الرأس، وهذا ما دعا النحاة الأقدمين إلى تسمية هذا النوع من التمييز بـــ(تمييز النسبة) [3]، فالجملة (اشتعل الرأس) مكتملة اللفظ والمعنى بالمسند والمسند إليه، أو في النسبة والمنسوب إليه، فالاشتعال حاصل من الرأس، ولكن الذي دعا إلى مجيء التمييز (شيباً) هو النفي للبس أو الغموض الذي قد يتبادر إلى ذهن السامع، فقد يكون (اشتعال الرأس) ناراً، أو ضعفاً، أو غير ذلك، فالمهم في الجملة هو الاشتعال للرأس، وأن الرأس هو الذي أحدث ذلك الفعل، وليس هناك إبهام في نسبة الاشتعال إلى الرأس من حيث وجوده أو حصوله، ولكن الإبهام هو في نوعه أو طبيعته، ولذلك جاء التمييز مبيّناً هذه النسبة.

وأما احتجاج البصريين بأنه لا يجوز تقديمه قياساً على جملة: عندي عشرون درهماً[4]، فهو قياس خاطئ؛ لسببين:

الأول: أن العامل في التمييز نحو (طاب زيد نفساً) عامل متصرّف، وليس في جملة (عندي عشرون درهماً) عامل متصرف . هذا إذا ووفق على أن (طاب) هي العاملة للنصب في

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٢/٨٣٠-٨٣١ وشرح المفصل: ابن يعيش١/٤١١ وشرح التصريح: الأزهري ٢/٦٢٩.

(٢) مريم/ ٤.

(٣) ينظر الأمالي النحوية: ابن الحاجب ٤٦٤ تح: هادي حسن حمودي، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٩٨٥م، ٢/٤١-٤٢، ويُنظر: بناء الجملة: محمد حماسة ٥٢.

(٤) يُنظر التبيين: العكبري ٣٩٤-٣٩٥.

التمييز. وقد ردّ المبرّد على البصريين رأيهم عندما قاس هذا على نحو: هذا زيدٌ قائماً، فلا يُقال: قائماً هذا زيدٌ، لأن العامل غير فعل[1]. ولا يجوز أن يُردّ هذا بأن (التمييز) فاعل في المعنى، وأن الفاعل في جملة الحال هو الفاعل لفظاً ومعنى وليس الحال، لأنني أعتقد أن التمييز ليس فاعلاً في المعنى، كما سلف.

والسبب **الثاني** الذي يجعل القياس خاطئاً أن التمييز في نحو (طاب زيد نفساً) تمييز نسبة، وأما في (عندي عشرون درهماً) فهو تمييز ذات لكلمة (عشرون)، وليس هناك علاقة لها بـــ(عندي)، بعكس (نفساً) التي وضحت نسبة الطيب إلى زيد.

ولذا فإن النظير الشعري الذي جاء به الكوفيون يمثل استعمالاً لغوياً سليماً، إذ أعطى التقديم وظيفة دلالية، فقد أكّد الشاعر فيه على معنى يريده، وهو إبراز النفي عن النفس أن تكون راضية عند الفراق[2]. وإذا كان السامع لا يجد الفصاحة إلا عند انتهاء الكلام وصولاً للتمييز[3]، فإن المتكلم حين يقدّم التمييز على فعله المتصرف يكون قد نبّه السامع إلى مراده، وهو إبراز أهمية (التمييز) أو ذكره مقدّما حتى لا يتبادر إلى ذهن السامع تمييز آخر عند نسبة الفعل إلى الفاعل.

ويتبع هذه المسألة مسألة تقديم الحال على الفعل العامل فيه، إذ جوّزه البصريون، ومنعه الكوفيون [4].

ولكن البصريين لم يوردوا نظيراً شعرياً على الاستعمال اللغوي الذي ذكروه احتجاجاً لرأيهم. فقد ورد عن العرب قولهم (شتّى تؤوب الحلبة)، أي: تؤوب الحلبة مختلفة. ولعل الرأي

---

(١) يُنظر المقتضب: المبرد ٣/٣٦.

(٢) يُنظر القاعدة النحوية: العامودي ١٧٢-١٧٣.

(٣) يُنظر دلائل الإعجاز: الجرجاني ٣١٢.

(٤) المسألة في التبيين: العكبري ٣٨٣.

الصائب في هذه المسألة هو رأي البصريين؛ لورود ذلك في كلام العرب. وفي قوله تعالى: **(خشعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر)** [1]، وهو جائز؛ لتصرّف الفعل[2]، ولوضوح المعنى دون الوقوع في الغموض أو اللبس، ثم لأن في الجملة العربية تنوعاً وتغايراً في التركيب يؤدي إلى تنوّع في الدلالات التي يريدها المتكلم مع البقاء تحت ظل المعنى العام[3].

المطلب الثاني: في العطف.

أولا : العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر.

ذهب الكوفيون إلى جواز هذا العطف، واشترط الفراء منهم أن يكون اسم (إن) مما لا يظهر فيه عملها، وهي المبنيّات. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[4].

كان الاستعمال اللغوي الوارد في كتاب الله، وفي كلام العرب هو الدليل الذي استند إليه الكوفيون، فقد احتجوا بقوله تعالى **(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)** [5]. والشاهد فيها مجيء (الصابئون)- وهو مرفوع- معطوفاً على اسم إن (الذين آمنوا والذين هادوا) قبل مجيء الخبر (من آمن). ومثله قول بعض العرب: إنك وزيدٌ ذاهبان. فعطف (زيد) بالرفع على اسم إن (الكاف) قبل مجيء الخبر (ذاهبان). والنظير الشعري لذلك قول ضابئ بن الحارث البرجميّ:

---

(١) القمر/ ٧.

(٢) لمعرفة هذه الآراء يُنظر المقتضب: المبرد ٤/١٦٨-١٧١، والأصول: ابن السراج ١/٢١٥، وشرح المفصل: ابن يعيش ١/٣٧٦، وشرح التسهيل: ابن مالك ٢/٢٥٦، وأوضح المسالك: ابن هشام ٢/٢٨٦، وشرح التصريح: الأزهري ١/٥٩٤، وهمع الهوامع: السيوطي ٢/٢٣٧، وفي النحو العربي، قواعد وتطبيق: المخزومي ١١٣.

(٣) يرى إبراهيم أنيس أن رأي النحاة القائل بجواز مجيء الحال في أي مكان في الجملة هو من الفوضى نحو: (جاء زيد راكباً، وجاء راكباً زيد، وراكباً جاء زيد) يُنظر: من أسرار اللغة: أنيس ٣٣٤، ولكنني لا أرى ذلك للأسباب التي وردت في المتن.

(٤)المسألة (٢٣) في الإنصاف:الأنباري ١/١٨٥، والتبيين: العكبري ٤٣١، وائتلاف النصرة: اليمني ١٦٧.

(٥) المائدة/٦٩.

فمن يكَ أمسى بالمدينة رحله فإني وقيّارٌ بها لغريبُ[1].

فعطف (قيارٌ) بالرفع على اسم إن (ياء المتكلم) قبل مجيء الخبر (غريب).

لقد وقع النحاة في حيرة عجيبة أمام هذا الاستعمال اللغوي، وحتى لا يجيزوه ويوسعوا على أنفسهم بإيجاد سعة في القاعدة بدأوا يتأولون ويتأولون. ولذلك نجد التخريجات للآية وقول العرب والنظير الشعري كثيرة جداً[2].

جوّز الخليل العطف إذا كان الخبر مفرداً نحو (إن زيداً وعمروٌ قائم) على تقدير إضمار خبر لزيد إن كان الخبر (قائم) لعمرو، والعكس كذلك[3].

وعدّ سيبويه الاستعمال اللغوي (إنك وزيد ذاهبان) من الغلط الذي يقع فيه بعض العرب، ومثله النظير الشعري في قول بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاقِ[4].

والتقدير- عند سيبويه- (أنا بغاةٌ وأنتم)، وعليه فإن تأويل الآية يكون على تقدير التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله والصابئون والنصارى كذلك[5].

---

(١) البيت له في الكتاب: سيبويه ٧٥/١ برواية (وقيّاراً) بالنصب وأوردها الفراء بالرفع والنصب في المعاني ٣١١/١ وأوردها ثعلب مرة بالنصب في مجالسه: ٥٣٠/٢ . وعلى رواية النصب يسقط الاحتجاج بالشاهد ولم يرد هذا النظير في احتجاجات الكوفيين التي أوردها الأنباري والعكبري، ولكنه ورد في ائتلاف النصرة: ١٦٨ وقد أورده الأنباري في الإنصاف٩٤/١ للشاعر المذكور برواية الرفع (وقيّارٌ) للاحتجاج على الاستغناء بذكر خبر الآخر عن خبر الأول.

(٢) سأذكر آراء النحاة وتخريجاتهم تبعاً للتسلسل التاريخي.

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١٨٩/١، وهمع الهوامع: السيوطي ٢٠٦/٣.

(٤)البيت له في ديوانه : تح عزة حسن، ط٢، منشورات وزارة الثقافة-دمشق، ١٩٧٢م : ٦٥.

(٥) يُنظر الكتاب: سيبويه ١٥٥/٢، وعلى هذا الرأي ابن السراج في الأصول ٢٥٢/١-٢٥٣. والقيسي ٤٣٧هـ في مشكل إعراب القرآن: تح ياسين السوّاس، ط٢، دار اليمامة- دمشق، ٢٠٠٠م: ٢١٢، والأنباري في أسرار العربية: ١٤٧. والعكبري في التبيين: ٣٤٥، وابن يعيش في شرح المفصل ٥٧٣/٣ والأزهري في شرح التصريح: ٣٢٣/١ والصبّان في حاشيته: ٤٤١/١ . وحول وجوه إعراب (الصابئون) يُنظر أيضاً: الإعراب والبناء: عصام نور الدين، ط١، دار الفكر اللبناني- بيروت، ١٩٩٣م :٤٩-٥١.

أما الكسائي فقد أجاز ذلك؛ لضعف "إن" في العمل، وقد أنكر عليه الفراء استشهاده بالنظير الشعري (فإني وقيّار)؛ لسبب سيتبيّن لاحقاً في رأي الفراء.

عدّ الكسائي لفظة (الصابئون) معطوفة على الضمير الذي في (هادوا) من باب أن المعنى مأخوذ من قوله تعالى (**إنا هدنا إليك**)[1] أي: رجعنا. لا من اليهوديّة[2].

كان للفراء رأيان في الآية الكريمة: الرأي **الأول** مستنبط من رواية أوردها في (معاني القرآن) نصها (وقد حدّثني أبو معاية الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سُئلت عن قوله "**إن هذان لساحران**"[3]، وعن قوله: "**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون**"[4] وعن قوله "**والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة**"[5]. فقالت: يا ابن أخي، هذا كان خطأ من الكاتب)[6].

كأن الفراء يريد أن يؤكد بأن هذا من الخطأ عند كتاب الوحي[7].

أما الرأي **الثاني** فذكره الفراء بأنه إذا كان اسم (إن) مبنيّاً نحو (الذين) ولا تظهر عليه الحركة الإعرابية متعددة، فإنه يجوز العطف عليه بالرفع قبل تمام الخبر، أما نحو: إن عبدَ الله وزيدٌ قائمان، فقد أنكره الفراء ولم يستحبّه، ويُقاس عليه قول الشاعر (فإني وقيّارٌ)، إذ إن اسم (إن) مبني، وهو(ياء المتكلم)، فلا تظهر عليه الحركة الإعرابية. فضلاً عن ورود رواية بالنصب لـ (قياراً)[8].

---

(١) الأعراف: ١٥٦.

(٢) يُنظر معاني القرآن: الفراء: ٣١١/١.

(٣) طه /٦٣.

(٤) المائدة /٦٩.

(٥) البقرة /١٧٧.

(٦) معاني القرآن: الفراء ١٠٧/١.

(٧) يمكن دحض هذه الرواية وعدم الاعتداد بها من عدة نواح، منها أن الفراء أوّل الآيتين الثانية والثالثة وأعطى لهما تخريجاً ١٠٥/١-١٠٨، ٣١٠/١. ومنها أن هذه الرواية غير واردة في كتب الصحاح، وآخرها أنني أعتقد أن الرسم القرآني يُعدّ وقفاً لا اجتهاداً مع ثبات تواتره.

(٨) يُنظر معاني القرآن:الفراء ٣١٠/١-٣١١.

ومضى ثعلب على رأي الكسائي في جواز العطف بالرفع، وذكر على ذلك قوله تعالى: (إن الله وملائكتهُ يصلّون على النبيّ) [1] برفع الملائكة، ونحو: إن زيداً وعمروٌ قائمان، وقول الشاعر (فإني وقيّارٌ) [2].

رأى ابن عصفور أنه لم يسمع عن العرب العطف بالرفع إلا على الاسم الذي لا يظهر عليه الإعراب (وهو المبني)، وذكر ذلك ليسوّغ رأي الفراء، إذ إنه لم ينكره أو يدحضه، وخرج بأنه لا ينبغي أن يجوز (إن زيداً وعمروٌ قائمان)؛ لأن اسم إن معرب، ولأن التركيب (إن زيداً) لا معنى له، فلا يتصوّر الحمل على المعنى قبل حصوله[3].

ولكننا نجد استخداماً لغوياً بالعطف على الاسم المعرب في كلام الله تعالى، فقد قرأ أبو عمرو بن العلاء وعبد الوارث وابن عباس: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي) [4] برفع (الملائكة) عطفاً على اسم إن (الله) وهو معرب. وهذا ما أشار إليه ثعلب آنفا .

أما أن التركيب في (إن واسمها) ناقص ولا يجوز العطف عليه بالرفع فمردود من جهة جواز العطف عليه بالنصب، إذ العطف متعلق بالمعنى من حيث تعلق الثاني بالأول، أو متابعته له في الحكم، وعندئذٍ لا علاقة للحركة الإعرابية في ذلك، إلا أن الرفع قد يجذب انتباه السامع للإبقاء على الانتباه، مع إبراز الفارق بين المعطوف والمعطوف عليه، سواء أكان ذلك لأهمية الأول، أم لأهمية الثاني.

وعند الوصول إلى آراء بعض المحدثين لهذه المسألة أجد إبراهيم مصطفى يُنكر على النحاة عدم إجازتهم هذا الاستعمال، ويعجب من إنكارهم له وتغليطهم للعرب، ويرى أن حق اسم إن الرفع، فقد ورد مرفوعاً، وعُطف عليه بالرفع، وأُكِّد بالرفع-كما سلف-، ولكنه ورد منصوباً في الغالب، وقد عمل إبراهيم مصطفى إحصائية حول استعمال (إن) في القرآن الكريم، ووجدها

---

(١) الأحزاب /٥٦.

(٢) مجالس ثعلب: ثعلب ٢٦٢/١.

(٣) يُنظر شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٤٦٠/١-٤٦١.

(٤) الأحزاب/٥٦. ويُنظرفي هذه القراءة معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٤م : ١٣٤/٥.

أكثر ما تستعمل متصلة بالضمير، بمعنى أنها متصلة بما لا يظهر عليه أثر الإعراب، فقد اتصلت بالضمير (٧٤٠) مرة، وبالاسم الظاهر (٣٢٣)مرة، وبالاسم الموصول (١٠٥) مرات، وباسم الإشارة (٤٣) مرة، ووردت مكفوفة (١٣٩) مرة[١].

ويشير مصطفى بعد ذلك إلى أن العرب يصلون بين الأداة والضمير الذي دخلت عليه، فيستبدلون بضمير النصب ضمير الرفع (لأن ضمير الرفع لا يوصل إلا بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم، وهم [أي العرب]/ أحب استعمالاً له في المنفصل... من ذلك كلمة (لولا)، لا يكون الاسم الظاهر بعدها إلا مرفوعاً، فكان من حق الضمير إذا جاء بعدها أن يكون مرفوعاً أيضاً، ولكن العرب يقولون: لولاه، ولولا هو... فهذا المسلك في العربية يفسّر لنا ما نراه في استعمال العرب اسم إن منصوباً، وما نجده من أثر الرفع فيه، إذ يجيء أحياناً مرفوعاً، ثم يُعطف عليه، ويؤكد بالرفع أيضاً.... وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نُصب أيضاً)[٢].

وافق مهديٌّ المخزومي إبراهيمَ مصطفى وجهة نظره، وأضاف إليها رأيه القائل بأن (إن واسمها) بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، وأن حقّ الاسم بعدها الرفع لأنه مسند إليه، وهذا سبب مجيء بعض من الاستعمالات اللغوية على ذلك، ويؤيد أنهما بمنزلة الاسم المركب أن الاسم إذا فُصِل عنها جاز ارتفاعه نحو: إن بك زيدٌ مأخوذ[٣]، ومن هنا يرى المخزومي أن الأصل في اسمها الرفع[٤] ، إلا أن العرب يستريحون إلى الفتح في المركبات، ففتحوا المبتدأ بعدها، وفتحته آتية على أساس صوتي لا على أساس عمل موهوم[٥].

أما جميل علوش فقد مضى على رأي النحاة الذين منعوا العطف بالرفع على اسم إن قبل مجيء الخبر، ورفض الولوج في الدفاع عن الآيات التي وردت على هذه المسألة؛ لأن ذلك

---

(١) يُنظر إحياء النحو: إبراهيم مصطفى ٦٩.

(٢) السابق ٦٩-٧٠.

(٣) ورد هذا الاستعمال في مسألة (عمل "إنّ" الرفع في خبرها) في هذا الباب.

(٤) يُنظر في النحو العربي، نقد وتوجيه:المخزومي ٨٥-٨٧.

(٥) يُنظر في النحو العربي، قواعد وتطبيق: المخزومي ١٥٧.

يخرج بنا عن حدود المنطق والعقل. ويستنكر علوش حشد القوّة للدفاع عن استعمال قرآني، يرى أن له ظروفاً ومسببات، ثم يأخذ علوش برأي الفراء وغيره ممن خطأوا الكاتب، وذلك في الحديث المنسوب إلى عائشة -رضي الله عنها-، ويحتج على ذلك بالنظرة القائلة بانحدار المستوى الحضاري للعرب زمن كتابة المصحف، مما نتج عنه ضعف في إتقان الرسم. ويخرج علّوش من ذلك كله بالقول (هذا ما يخص ظاهرة الشذوذ في بعض الآيات القرآنية، أما ظاهرة الشذوذ في الشعر العربي فهي أوسع وأشمل)[1].

ويرجع تمام حسان ومطاوع العامودي كل هذا الاختلاف إلى العامل، فالاعتماد عليه- في رأيهما- لتقرير القواعد الكليّة لا يُغني، فهناك قرائن معنوية ولفظية تساعد على تفسير الاستعمال اللغوي بصرف النظر عن الحركة الإعرابية[2].

وبعد كل هذا أرى أن الاستعمال اللغوي في هذه المسألة قد أبرز ما في القاعدة من قصور، إذ هي لم تستوعب ما جاء من كلام الله، ومن كلام العرب، فما دام العطف لا يُخلّ بالمعنى، وتحتمله اللغة فهو جائز، فلا يجوز تغليط العرب، ولا الحكم على استعمال بأنه خطأ أو مخالف لما اتفق عليه، يقول ابن مالك: (فإن المطبوع على العربية...لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع)[3].

ثانيا : العطف على الضمير المخفوض:

ورد العطف على الضمير المخفوض في قوله تعالى: **(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)** [4]. بخفض (الأرحام) عطفاً على الضمير المتصل بحرف الجر الباء، فكان هذا

---

(١) الإعراب والبناء: جميل علوش، ط١، المؤسسة الجامعية- بيروت، ١٩٩٧م، ١٥٦.

(٢) يُنظر اللغة العربية:حسان ٢٣٤-٢٣٥، والقاعدة النحوية: العامودي ١٤٨-١٥٠.

(٣) شرح التسهيل: ابن مالك ٤٣٣/١.

(٤) النساء/ ١.

الاستعمال دليلاً للكوفيين على أن أجازوا العطف على الضمير المخفوض. وأوردوا على ذلك نظائر شعرية[1]. وهي قول الشاعر:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ[2].

فقد عطف (الأيام) على الضمير المجرور (الكاف) في (بك). ومنه قول العباس بن مرداس :

أكرّ على الكتيبة لا أبالي أفيها كان حتفي أم في سواها[3].

فعطف (سوى) بـــ(أم) على الضمير (الهاء) في (أفيها) والتقدير: أم في سواها. وقول مسكين الدرامي:

تُعلِّقُ في مثل السواري سيوفُنا وما بينها والكعبِ غوطٌ نفانفُ[4].

فعطف (الكعب) على الضمير (الهاء) في (بينها). وقول الشاعر:

هلاّ سألت بذي الجماجم عنهُمُ وأبي نُعيمٍ ذي اللواءِ المُحْرِقِ[5].

فعطف (أبي نعيم) على الضمير (هم) في (عنهم). وفي كل هذا دلالة على جوازه حسب رأي الكوفيين الذي أورده الأنباري واليمني، مع ذكر اليمني أن قطرباً ويونس والأخفش يرون رأي الكوفيين[6].

---

(١) المسألة (٦٥) في الإنصاف: الأنباري ٤٦٣/٢، وائتلاف النصرة: اليمني ٦٢.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: سيبويه ٣٨٣/٣، والإنصاف: الأنباري٤٦٤/٢ وخزانة الأدب: البغدادي ١٢٣/٥. ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١٠٧/١.

(٣) البيت له في ديوانه: ١١٠. برواية: **أشد على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها .**

(٤) البيت له في ديوانه: تح عبدالله الجبوري وخليل العطية، ط١، دار البصري-بغداد، ١٩٧٠م :٥٣.

(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٤٦٦/٢ وخزانة الأدب: البغدادي ١٢٥/٥ ، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (١٨٣٥).

(٦) يُنظر ائتلاف النصرة: اليمني ٦٢.

وقبل أن أورد رأي البصريين القائل بعدم جواز ذلك، وردّهم على الكوفيين، أرى أنه لا بد من الإشارة إلى أن رأي الكوفيين مدّعى عليهم، فهم لا يجيزون العطف على الضمير المخفوض، ويرونه قبيحاً، فـ(الكسائي لا ينسقُ [لا يعطف] على المضمر، ولا يؤكّده)[1].

والفراء يعلّق على قراءة من خفض (الأرحام) في قوله تعالى **(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)** بقوله: (وفيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض، وقد كُني عنه..../...وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه)[2]. ويقول في موطن آخر: (وما أقل ما تَرُدُّ العرب مخفوضاً على مخفوض كُنِّيَ عنه)[3].

وهذه-إذاً- مسألة لا تُبنى على الخلاف بين البصريين والكوفيين، إلا أن الأنباري أورد ذلك الرأي لإيضاح رأي البصريين[4]. ولا يقول قائل: إن كلام الفراء (وما أقل ما تَرُدُّ العرب) يوهم بالجواز؛ لأن النص الأول واضح وصريح في الرفض وإنكار هذا الاستعمال، على أن بعض النحاة قد أجازوا ذلك العطف وسيبين ذلك فيما بعد.

يرى البصريون[5] عدم جواز ذلك لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

ويرى بعضهم أن الضمير مع حرف الجرّ صار عوضاً عن التنوين، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين، وذلك نحو قولهم (يا غلامِ) فتحذف الياء كما

---

(١) مجالس ثعلب: ثعلب ٣٢٤/١.

(٢) معاني القرآن: الفراء ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٣) السابق ٨٦/٢.

(٤) يُنظر دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء: المختار أحمد ديره. ط٢، دار قتيبة- بيروت ١٩٩١م، ٣٥١.

(٥) تُنظر آراؤهم كما أوردها الأنباري في الإنصاف ٤٦٦/٢-٤٦٧، وكان الأنباري قد اعتمد الرأي الأول من الآراء الثلاثة المطروحة.

يُحذف التنوين، فهما متشابهان في أنهما على حرف واحد، ويكملان الاسم، ولا يُفصل بينهما وبين متعلقهما بالظرف.

وذهب بعضهم إلى أن السبب في عدم جواز ذلك أنه لا يجوز عكسه، فلما لم يجز (مررتُ بزيدٍ وكَ) لم يجز (مررت بك وزيدٍ)[1].

ردّ الأنباري على من يجيز العطف ويستدل على رأيه بالآيات القرآنية، والنظائر الشعرية[*]. ورأى أن قول الشاعر (فما بك والأيامِ) لا حجة فيه؛ لأن (الأيام) مجرورة على القسم، فالواو للقسم وليست للعطف[2] وأن قول العباس (أفيها كان حتفي أم سواها) لا حجة فيه؛ لأن (سواها) في موضع نصب على الظرف، وليس مجروراً على العطف، وكذلك قول الدارمي (وما بينها والكعبِ)، إذ (الكعب) مجرورة على تقدير تكرير (بين) والتقدير: وما بينها وبين الكعب. وذات التقدير حاصل في قول الشاعر (عنهم وأبي نُعيم) والتقدير: عنهم وعن أبي نُعيم.

يظهر مما سبق أن احتجاج البصريين على المنع فيه نظر، فالقول بأن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، وأن الضمير مع حرف الجر يصبح وكأنه هو، فلا يعطف اسم على حرف، هو قول ضعيف من جهة القياس على الحروف والأدوات الأخرى. فإذا جاز العطف على اسم إنّ- بالنصب أو بالرفع- وهما يشكّلان تركيباً واحداً، سواء كان اسم (إن) اسماً ظاهراً أو ضميراً، فإنه لا يجوز الحكم القاطع بعدم جواز العطف على الضمير المتصل بحرف الجر.

وأما أن الضمير صار مع حرف الجر عوضاً عن التنوين، فهذا قياس فيه نظر؛ لأنه- برأيي- قياس بين جانبين مختلفين، فالتنوين يكون في الأسماء، ولا يكون في الحروف،

---

(١) يُنظر المقتضب: المبرد ١٥٢/٤، ومشكل إعراب القرآن: القيسي ١٦٧-١٦٨، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٢٤٦/١.

(*) سأعرض في هذا المقام ردّه على النظائر الشعرية دون الخوض في تأويل الآيات القرآنية وقراءاتها عند العلماء. فموضوعنا متعلق بالنظير الشعري، يُنظر الإنصاف: ٤٧٢/٢-٤٧٤.

(٢) يُنظر شرح المفصل: ابن يعيش ١٣/٢. وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٢٤٨/١.

والضمير الذي سدّ مسدّ التنوين يكون في الأسماء نحو ياء المتكلم في (غلامي)، والبصريون يفترضون هنا أن الضمير يمكن حذفه عند النداء، لذا فهو-عندهم- كالتنوين فيقال: يا غلامِ أقبل . ولا يجوز العطف عليه، إذ لا يجوز العطف على ما قام مقام التنوين[1]، والواضح هنا أن حذف الياء ليس كحذف التنوين، كما أن الضمير (الياء) في (غلامي) تختلف عن الضمير (الكاف) في (بك). من حيث التركيب، والدلالة، والتصرّف في الحذف أو الإثبات، وعلاقة كل منهما بالتنوين.

ثم إن الحكم بعدم الجواز في العطف نحو (مررت بك وزيد)- لأن العكس لا يجوز نحو (مررت بزيد وك)- حكمٌ يقوم على مقابلة خاطئة بين صورتي العطف. فالمعنى مختلف بينهما، واللغة لا تقبل التركيب الثاني؛ لأن مجيء الضمير المتصل منفصلاً ومتأخراً في الرتبة غير جائز، ولأنه يُحدث لُبساً في المعنى. كما أنه تركيب مصنوع لبناءِ حكمٍ عليه، ولا يوجد في اللغة ما يدعمه من شواهد[2]، أو نظائر، بل إنه يمكننا- من باب المخالفة- أن نقبل التركيب الأول.

يعلّق سيبويه على جملة (قمتَ أنت وزيدٌ) بالجواز، وعلى (مررت بك أنت وزيدٍ) بعدم الجواز، ثم يقول: (وقد يجوز في الشعر)[3]. ويذكر هذا الجواز في النظير الشعري السابق (فما بك والأيامِ).

ويقول ابن مالك (وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر أعيد الجار... وإعادته مختارة لا واجبة وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين)[4] ويتابعه ابن هشام بقوله (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً... وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٣٨٢/٢ ومشكل إعراب القرآن: القيسي ١٦٧/١-١٦٨.

(٢) يُنظر في توظيف الرواية: القرالة ١٩١-١٩٢.

(٣) الكتاب: سيبويه ٣٨٢/٢ وتابعه في جواز ذلك في ضرورة الشعر ابن يعيش في شرح المفصل: ١٣/٢.

(٤) شرح التسهيل:ابن مالك ٢٣٢/٣.

والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما...) [1] ويتابعهما الأزهري بقوله: (وليس عود الخافض بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين، وتبعهم الناظم [ابن مالك]... بدليل قراءة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة...) [2].

وإذا عرفنا بأن أدلة المنع غير كافية، وأن الاستعمال اللغوي قد فرض نفسه على جواز ذلك سواء في القرآن الكريم أو في كلام العرب: شعره ونثره، ووصل كثرته إلى درجة لا يمكن ردّها، فإننا لا بد وأن نحتكم إلى هذا الواقع اللغوي، لا أن نقف منه موقف الرفض، أو التخطئة، فنصدر حكماً قاطعاً، ونضع قواعد جامدة تضيق باللغة ذرعاً. فنحن أما لغة تحكمنا بواقعها، ولا يمكن أن نضع أنفسنا مشرّعين وقضاة لما يجب أن تكون عليه اللغة.

ثالثا : العطف على الضمير المرفوع:

تتبع هذه المسألة للمسألة السابقة، ولكن الفرق بينهما أن الخلاف الذي أورده الأنباري واليمني في هذه المسألة هو حول العطف على الضمير المرفوع في اختيار الكلام، فالكوفيون على الرأي نفسه كما في العطف على الضمير المخفوض، فهم يُجيزون نحو (قمتُ وزيدٌ)، أما البصريون فيرونه غير جائز إلا في ضرورة الشعر وهو قبيح. [3]

كانَ الاستعمال اللغوي هو المعتمد لحجة الكوفيين، فقد أورد الأنباري احتجاجهم بقوله تعالى: **(ذو مرّة فاستوى وهو بالأفق الأعلى)** [4]. فعطف الضمير البارز (هو) على الضمير المستتر في (استوى). والنظير الشعري لذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) أوضح المسالك:ابن هشام ٣٤٨/٣.

(٢) شرح التصريح:الأزهري ١٨٣/٢.

(٣) المسألة (٦٦) في الإنصاف:الأنباري ٤٧٤/٢، وائتلاف النصرة: اليمني ٦٣.

(٤)النجم/ ٦-٧.

قلتُ إذْ أقبلَتْ وَزُهْرٌ تهادى كنعاجِ المَلا تعسَّفْنَ رَمْلا[1].

والشاهد فيه عطف الاسم الظاهر (زهر) على الضمير المستتر المرفوع (هي) في (أقبلت).

ومثله قول جرير:

ورجا الأخيطلُ من سفاهَةِ رأيه ما لم يَكُن وأبٌ له لِينالا[2].

فعطف (أبٌ) وهو اسم ظاهر على الضمير المرفوع المستتر (هو) في (يكن).

هذه استعمالات لغوية تبيّن العطف على الضمير المرفوع (المستتر) فإذا جاز ذلك، جاز العطف على الضمير المرفوع الظاهر المتّصل. وقد ذكر الفراء أن إبراز الضمير منفصلاً أكثر في الكلام، نحو قوله تعالى **(إنه يراكم هو وقبيله)**[3] وقوله **(اذهب أنت وربّك فقاتلا)**[4]. وعدّ العطف على المضمر مكروهاً[5].

رأى البصريون عدم الجواز؛ لأن الضمير المرفوع إما أن يكون مقدّراً أو ظاهراً، فإذا كان مقدّراً كان العطف عطف اسم على فعل، وإذا كان ظاهراً فهو بمنزلة الجزء من الفعل، فكان كالأول[6].

وأما الاستعمال اللغوي الذي احتج به الكوفيون فقد ردّه البصريون وأوّلوه، وقالوا بأن (الواو) في الآية **(وهو بالأفق الأعلى)** هي واو الحال، لا العطف، وأن النظيرين الشعريين من الشاذ الذي لا يؤخذ به، ولا يُقاس عليه، وهو من الضرورة الشعرية، ولا حجة فيه[7].

---

(١) البيت له في ديوانه: ٣٢٠ .

(٢) البيت له في ديوانه : ٥٦٢ .

(٣) الأعراف/ ٢٧.

(٤) المائدة/ ٢٤.

(٥) ينظر معاني القرآن: الفراء ٣٠٤/١.

(٦) يُنظر الكتاب: سيبويه ٢٧٨/١، ٢٨٩. وشرح المفصل: ابن يعيش ١٠/٢. وشرح التصريح: الأزهري ١٨٢/٢-١٨٣.

(٧) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٤٧٧/٢، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٢٤٦/١، وأوضح المسالك: ابن هشام ٣٤٦/٣، وائتلاف النصرة: اليمني ٦٣-٦٤.

يظهر لي-مما يسبق- أن حجة البصريين وردّهم بحاجة إلى نظر، إذ الحكم بأن الضمير جزء من الفعل - سواء كان الضمير مستتراً أو متصلاً، وأن العطف عليه يعني العطف في الفعل - حكم فيه تعسّف ومغالطة؛ لأن الفعل في نحو (قمتُ) يمثل -مع ضميره- جملة تامة تركيباً ومعنى. وكذلك لو كان الضمير مستتراً نحو (قام)، في حال معرفة الفاعل عند السامع من سياق الكلام أو المقام. ثم إن العطف على الضمير لم يُحدث خللاً في المعنى أو غموضاً عند السامع، كما أنه لم يخلَّ بالتركيب المتعلق برتبة أركان الجملة (فعل+ فاعل+ حرف عطف+ اسم معطوف على الفاعل) سواء كان الفاعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بنوعيه: المتصل الظاهر أو المستتر، فالعطف حاصل بين ما هو بعد الواو وما هو قبلها، وهو القريب منها. إذ العطف على أقرب ضمير.

وإذا كان السامع عالماً بالفاعل، ومدركاً للحدث ومن قام به، ثم عُطف على (المسند إليه) اسم آخر، فإن الحكم القاطع بخطأ هذا التركيب من المبالغة والتعسّف[1]. على أنه يمكن الحكم بالقلة والندرة على هذا الاستعمال، مع القول بأن الأخذ بالأكثر هو الأصوب.

المطلب الثالث: في الفصل بين المتلازمين.

أولا : الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

يُشكل المضاف والمضاف إليه اسماً واحداً في المعنى، رغم تكوّنهما من اسمين مختلفين، وقلّما ينفصلان عن بعضهما؛ لأن انفصالهما يحدث ترتيباً - في الجملة العربية - يختلف عن الواقع في النظام اللغوي، ولذلك لا بد من إبقاء الوصل، إلا إذا فُصل بينهما بشيء متعلق بأحدهما تعلّقاً مباشراً كالظرف أو حرف الجر.

---

(١) يُنظر من سعة العربية: السامرائي ١١, وفي توظيف الرواية: القرالة ٢٢١-٢٢٢.

وقد نقل لنا الأنباري واليمني اختلاف النحاة حول جواز الفصل أو عدمه، فذكرا أن الكوفيين يجيزون الفصل بين المتضايفين بغير الظرف أو حرف الجر لضرورة الشعر، أما البصريون فإنهم لا يجيزون الفصل بغير الظرف وحرف الجر[1].

ولا أدري علام اعتمد الأنباري واليمني عندما ذكروا أن رأي الكوفيين هو الجواز. فالفراء لا يُجيز ذلك، بل ينكره، ولا يرى له مثلاً في العربية حتى إن الأمر يصل به إلى إنكار شيء من القراءات في هذه المسألة[2]. وسيتضح ذلك لاحقاً.

أورد الأنباري واليمني حجة الكوفيين- المدّعاة- بأن ذلك وارد في أشعار العرب، كقول الشاعر:

فزججتها بمزجـــــةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادهْ[3].

ففصل بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبي) بغير الظرف أو حرف الجر وهو الاسم (القلوص). ومثله قول الشاعر:

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ غلائلَ عبدُ القيسِ منها صدورِها[4].

ففصل بين المضاف (غلائل) والمضاف إليه (صدورها) بالفاعل والجار والمجرور، والتقدير: شفت عبدُ القيس منها غلائلَ صدورها. ومثله قول الطرماح بن حكيم:

يُطفن بِحُوزيٍّ المراتِعِ لم تُرَعْ بواديهِ من قرعِ القِسيِّ الكنائنِ[5].

---

(١) المسألة (٦٠) في الإنصاف: الأنباري ٤٢٧/٢، وائتلاف النصرة: اليمني ٥١.

(٢) يُنظر معاني القرآن: الفراء ٣٥٧/١ و ٨١/٢.

(٣) البيت له بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٤٢٧/٢ وخزانة الأدب: البغدادي ٤١٥/٤، ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١٩٠/١.

(٤) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٤٢٨/٢ وخزانة الأدب: البغدادي ٤١٣/٤ ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (١٣٦٤).

(٥) البيت له في ديوانه: تح عزة حسن، د.ط، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي- دمشق ،١٩٧٥م: ٤٨٦.

والشاهد فيه فصل (قرع) عن (الكنائن) بالمفعول (القسيّ) والتقدير: من قرعِ الكنائنِ القسيّ.

ومثله قول الشاعر:

فأصبَحَتْ بعدَ خَطَّ بهجتِها كأنّ قَفْراً رُسُومَها قَلَما[1].

ففصل بين (بعد) و(بهجتها) بالفعل (خطَّ) والتقدير: فأصبحت قفراً بعد بهجتها.

وأما حجة البصريين فقائمة على أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز الفصل بينهما، وإذا جاز ذلك فإنه يكون- في الشعر- بالظرف أو حرف الجر[2].

ويبدو أن رأي الكوفيين موافق لرأي البصريين، فالفراء يعلق على قراءة ابن عامر من قوله تعالى: **(وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)**[3] - إذ فصل بين (قتلُ) و(شركاءِ) بالمفعول (أولادَهم)- بقوله:(وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنـــاً زجَّ القلوصَ أبي مزادة.

بشيءٍ ، وهذا مما كان يقوله نحويّو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية)[4]. ويصف النظير الشعري بأنه (باطل، والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مزاده)[5].

ويقول ثعلب عن الفصل بين المتضايفين: (لا يجوز إلا في الشعر)[6].

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٤٣١/٢ وخزانة الأدب: البغدادي ٤١٨/٤ ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٢٦١١).

(٢) يُنظر الكتاب: سيبويه ١٧٦/١-١٨١ والأصول: ابن السراج ٢٢٧/٢ والخصائص: ابن جني ١٧٦/٢، وشرح المفصل: ابن يعيش ٣٥٣/١ وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٢٨٤/٢ وهمع الهوامع: السيوطي ٤٣٢/٢.

(٣)الأنعام /١٣٧.

(٤) معاني القرآن: الفراء ٣٥٨/١.

(٥) السابق ٨٢/٢.

(٦) مجالس ثعلب: ثعلب ١٢٦/١.

وإذا كان هذا رأي الفراء وثعلب، والأنباري لم يورد إلا حكاية الكسائي عن العرب: (هذا غلام والله زيدٍ)[1]، فإننا أمام رأي واحد عند أوائل النحاة: كوفيين وبصريين، وهو قائم على عدم جواز الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر، مع شرط أن يكون بالظرف أو الجر، وقد أورد الأنباري واليمني نظائر شعرية على هذا الرأي، وهي قول عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيد ما استعبرتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها[2]

والشاهد فيه الفصل بين المضاف (درّ) والمضاف إليه (مَنْ) بالظرف (اليوم)، ومثله قول أبي حية النميري:

كما خُطّ الكتابُ بكفٍّ يوماً يهوديٌّ يُقاربُ أو يُزيلُ[3]

ففصل بين (كف) و(يهودي) بالظرف (يوماً). ومثله قول ذي الرمّة:

كأنَّ أصواتَ مِنْ إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ[4]

فصل بين (أصوات) و(أواخر) بالجار والمجرور (من إيغالهن بنا). ومثله قول درنا بنت عبعبة الجحدرية:

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فَدَعاهُما[5].

ففصلت بين (أخوا) و (من لا أخا له) بالجار والمجرور (في الحرب) والتقدير: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

---

(١)الإنصاف: الأنباري ٤٣١/١.

(٢) البيت له في ديوانه: تح خليل العطية، د.ط، دار الحرية للطباعة- بغداد، ١٩٧٢م : ٧٣ .

(٣) البيت له في ديوانه: تح يحيى الجبوري، د.ط، وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق،١٩٧٥م : ١٦٣ .

(٤) البيت له في ديوانه: ١٠٩.

(٥) البيت لها في الكتاب: سيبويه ١٨٠/١ ، ولها أو لعمرة الجُشَميّة في الإنصاف: الأنباري ٤٣٤/٢، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (٢٥٨٧) .

ردّ البصريون النظائر الشعرية التي مثلت على الفصل بغير الظرف والجر, بأنه لا يجوز الاحتجاج بها؛ لقلتها ولعدم معرفة قائلها. وأما قول العرب: هذا غلام واللهِ زيدٍ. فهو على أسلوب أهل اليمن في إدخال القسم على الخبر للتوكيد[1].

نحن أمام دليلين متقابلين، دليل الاستعمال اللغوي في جواز الفصل بغير الظرف والجر، ودليل الاستعمال اللغوي في عدم جوازه إلا بالظرف والجر في ضرورة الشعر. وزاد الدليلَ الثانيَ حجةً أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد تركيباً ومعنى. وإذا أردنا الحكم على ذلك الفصل فيبدو أنه يجب علينا عدم الأخذ بالقول بالفصل أو عدمه، لوجود دليل نقل لكل رأي. وإذا قوي الدليل لكل رأي أمام ما يقابله سقط الاحتجاج به.

ولا يجوز القول: إن النظائر الشعرية التي ذكرها الرأي المجيز للفصل غير محتج بها لعدم معرفة قائلها، أو لأنها قليلة، وهو رأي البصريين. لا يجوز ذلك لأنهم- أي البصريين أنفسهم- احتجوا في بعض المسائل بما لا يُعرف قائله [2].

وأما أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فيمكن القول بأن الفاصل متعلق جداً بالمضاف أو المضاف إليه، إذ قد يكون ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، أو معمولاً، أو قسماً، لا سيّما أن عدّهما – أي المضاف والمضاف إليه – بمنزلة الشيء الواحد ليس مثل (الاسم وتنوينه) أو (الاسم والضمير المتصل به).

ومما يلفت الانتباه في رأي البصريين حول تلازم المضاف والمضاف إليه، أنهم أنكروا على الكوفيين ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه، وكانت حجة الكوفيين فيها أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز الترخيم[3]. فهم- أي البصريين- يعترضون على

---

(١) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٤٣٥/٢ وائتلاف النصرة: اليمني ٥٤.

(٢) يُنظر مثلاً: المسألة (١٤) الشواهد (٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٤، ٧٦) والمسألة (٣٧) الشاهدان (١٦٧، ١٧٠).

(٣) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٣٤٩/١. ويُنظر في توظيف الرواية: القرالة ١٦٧.

الكوفيين في حجتهم، ثم يجعلون هذه الحجة أصلاً من أصولهم في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

لم يعتدّ النحاة المتأخرون كثيراً بحجة البصريين، فابن مالك رأى أن الفصل بمعمول المضاف- إذا لم يكن مرفوعاً- جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، ورأى أن الدليل القوي على ذلك هو الاستعمال اللغوي في قراءة ابن عامر التي ذكرت سابقاً. ثم أورد لذلك نظائر شعرية إضافة إلى النظائر التي وردت في كتب الخلاف. والذي يحسّن ذلك الفصل- برأي ابن مالك- أن الفاصل فضله، وأنه غير أجنبي، وأنه مقدّر التأخير من أجل المضاف إليه. وإذا كان العرب قد فصلوا بالأجنبي، فإن الفصل بغير الأجنبي أولى[1].

وعلى هذا الرأي مضى ابن هشام، والأزهري، والسيوطيّ، والأشموني، والصبّان، مع إضافة في التفصيل، يقول ابن هشام: (والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السعة: **إحداها:** أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما/مفعوله، كقراءة ابن عامر.../ وإما ظرفه...**الثانية:** أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه إما مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعضهم: (**فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَهُ وُسُلِهِ**)[2]..../ أو ظرفه..../...../ **الثالثة:** أن يكون الفاصل قسماً، كقولك (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ). **والأربع** الباقية تختص بالشعر، **إحداها:** الفصل بالأجنبي.../..../..../...../ **الثانية:** الفصل بفاعل المضاف.../..../..../ **والثالثة:** الفصل بنعت المضاف.../ **الرابعة:** الفصل بالنداء)[3].

---

(١) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ٣/١٤١/١٤٢.

(٢) إبراهيم/ ٤٧.

(٣) أوضح المسالك: ابن هشام ٣/١٦٠-١٧٣. ويُنظر على نفس هذا التقسيم شرح التصريح: الأزهري ١/٧٣٢-٧٣٨. ويُنظر همع الهوامع: السيوطي ٢/٤٣١-٤٣٣، وحاشية الصبان: الصبان ٢/٨٧٩.

لقد فرض الاستعمال اللغوي نفسه على القاعدة النحوية التي حددها النحاة المتقدمون، ولئن كان بعض النحاة والمفسّرين قد خطأوا قراءة من قرأ بالفصل، إلا أن آخرين ردّوا هذه التخطئة في قراءة الثقات[1].

وعلى الرغم من إجماع علماء التجويد على الثقة بالقراء، إلا أننا نجد بعضاً من المحدثين يعتقد جازماً بخطأ القراءة، ويرى أن الدفاع عنها صادر عن دوافع عاطفية دينية يجب ألا تكون في المنهج العلمي. فهذا جميل علّوش يهاجم سعيداً الأفغاني على دفاعه عن القراءات ودعوته إلى الأخذ بها[2]، حتى لو خالفت السائد من اللغة، يقول علّوش: (هذا ولن يضير ابن عامر أن يُقال أنه سها أو توهّم أو أخطأ... فليس عبد الله بن عامر بأول من ينسب إليه اللحن، فقد نُسب اللحن إلى النابغة الذبياني، وحسان بن ثابت، ودريد بن الصمّة.... وأكثر من ذلك أن سيبويه نسب الغلط إلى العرب عامة....أريد أن أنفذ من هذا كله إلى أن العرب تخطئ، وأن ليس ثمة من تستطيع تنزيهه من الخطأ)[3].

ليس من المنطق الحكم على هذه المسألة بهذه البساطة، وبهذا الرأي القاطع بوجود الخطأ واللحن عند أناس كان كلامهم قفلاً عن الخطأ واللحن، فالقارئ من قرّاء القرآن لا يقرأ على حسب لغته، أو على حسب مراده، بل هو محكوم إلى قواعد وضعها العلماء للاعتداد بالقراءة، وهي أن تكن قراءته متواترة، وموافقة للرسم العثماني، وموافقة لوجه من العربية ولو كان مرجوحاً. فالقراءة ليست من عنده حتى يحكم عليه بالخطأ أو اللحن.

وأما نسْب الخطأ إلى فحول شعراء العربية، فهو ممكن من ناحية صدور كلامهم من عند أنفسهم. على أنه يجب الثقة بعربيّتهم؛ لأنهم تطبعوا عليها، وأصبحت اللغة منسابة عندهم، كانسياب الماء والهواء.

---

(١) لمزيد من التعرف على آراء المفسرين المخطئين للقراءة أو المدافعين عنها يُنظر: في توظيف الرواية: القرالة ١٧١-١٧٦.

(٢) يُنظر في أصول النحو: سعيد الأفغاني ، د. ط ، المكتب الإسلامي- بيروت، ١٩٨٧م : ٤٢-٤٥.

(٣)من جدل النحو والإعراب: جميل علوش ١٤٧.

ثم إنه يمكن القول بأن الشاعر يفرّ من المألوف لغرض فني، أو لدلالة معنوية يريدها، فما دام ذلك موافقاً للعربية بنظامها العام، وما دام لا يُخلّ بالمعنى[1]، فإن الحكم عليه بالخطأ واللحن ليس حكماً دقيقاً.

ثانيا : الفصل بين كم الخبريّة وتمييزها بالظرف وحرف الجر:

وضعت هذه المسألة في هذا المقام، والحديث فيها ليس عن الفصل، فالنحاة مجمعون على جواز الفصل، ولكن المسألة متعلقة بإعراب تمييز كم الخبرية.

يرى الكوفيون أن تمييز(كم) عند الفصل يكون مجروراً نحو (كم عندك رجلٍ)، ويرى البصريون أنه لا يجوز فيه الجر، ويجب أن يكون منصوباً[2].

احتج كل فريق لرأيه بالنظير الشعري، والنظير الذي يدعم رأي الكوفيين هو قول أنس بن زنيم الكناني:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى وشريف بُخْلُه قد وضعَهْ[3]

والشاهد فيه مجيء تمييز كم (مقرفٍ) مجروراً، وهو مفصول عن (كم) بالجر (بجودٍ). ومثله قول الفرزدق:

كم في بني بكرِ بنِ سعدٍ سيّدٍ ضخمِ الدّسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ[4]

فجرّ تمييز كم (سيّدٍ)، وقد فصل بينهما بالجار والمجرور (في بني بكر بن سعدٍ).

أما النظير الذي يدعم وجهة نظر البصريين فقول القطامي:

كم نالني منهُمُ فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ[5]

---

(١) يُنظر من أسرار اللغة: أنيس ٣٣٠، والقاعدة النحوية: العامودي ١٩١.

(٢) المسألة (٤١) في الإنصاف: الأنباري ٣٠٣/١، والتبيين: العكبري ٤٢٩، وائتلاف النصرة: اليمني ٤١.

(٣) البيت له في ديوانه: ولم أستطع الوصول إليه . ينظر المعجم المفصل: يعقوب ٥٠٠/١ .

(٤) البيت له في خزانة الأدب: البغدادي ٤٧٧/٦(على زعم العيني) وبلا نسبة في الكتاب: سيبويه ١٦٨/٢، والإنصاف: الأنباري ٣٠٤/١ ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (١٦٩٤). وهو غير موجود في الديوان.

(٥) البيت له في ديوانه: تح إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة-بيروت، ١٩٦٠ : ٣٠ .

فنصب تمييز كم (فضلاً) مع الفصل بينهما بـ(منهم). وقول زهير بن أبي سلمى :

تؤُمُّ سِناناً وكم دونَه من الأرضِ مَحدَوْدِباً غارُها[1]

نصب (محدودباً) عند فصلها عن (كم).

الفرق الرئيس بين الرأيين أن الكوفيين يقولون: إن الجار في تمييز كم حرف جر مقدّر، والتقدير (كم من + التمييز مجروراً) والدليل هو اقتضاء المعنى ذلك التقدير، ولذلك يقدّر حرف الجر في حال الفصل، وعدمه.

أما البصريون فيرونها العاملة للجر في تمييزها؛ ويقيسونها على العدد المضاف إلى ما بعده، وعند الفصل تبطل الإضافة، فيعود المجرور منصوباً بعد الفصل[2]. وردّ الكوفيون هذا القياس؛ لأنه لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه، فلا يجوز نحو: ثلاثون عندك رجلاً.[3]

يرى البصريون أن الفصل مع الجرّ جائز في الشعر دون اختيار الكلام، ويكون الفاصل عندئذٍ ظرفاً، أو جاراً ومجروراً[4]. وهذا الرأي يرجح عند النظر في النظيرين الشعريين اللذين ذكرهما الكوفيون، فالفاصل ظرف أو جر، بينما الفاصل في نظير البصريين جملة وجرّ في الأول، وظرف وجرّ في الثاني.

---

(١) البيت له في الكتاب: سيبويه ١٦٥/٢ وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٠٦/١ ، ويُنظر معجم شواهد النحو: حنا (١٠٨١). والبيت ليس في ديوانه.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٣٠٥/١.

(٣) ردّ البصريون على هذا الردّ. وأتوا بنظير شعري فيه فصل بين (ثلاثين) و(تمييزها) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٣٠٨/١.

(٤) يُنظر الكتاب: سيبويه ١٦٦/٢-١٦٧، والمقتضب: المبرد ٦١/٣-٦٢ والأصول: ابن السراج ٣٢٠/١ والفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني ٤٤٢ هـ: تح عبد الوهاب الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة- بيروت، ٢٠٠٣م: ٥٨٤-٥٨٦، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٤٨/٢ والتبيين: العكبري ٤٢٩، وشرح التسهيل: ابن مالك ٣٣٣/٢-٣٣٤، وهمع الهوامع: السيوطي ٢٧٧/٢-٢٧٨، وحاشية الصبان: الصبان ١٥٢٢/٤.

وعلى هذا يكون الفصل بين كم وتمييزها جائز، والأصوب أن يكون تمييزها منصوباً لا مجروراً بحرف الجر المقدر (من).

المطلب الرابع: في أساليب الكلام.

أولا : التعجب من البياض والسواد.

وضع النحاة شروطاً في صياغة (أفعل التعجب)، و(أفعل التفضيل)، والصياغتان متحدتان في هذه الشروط، ومن هذه الشروط أن يكون الفعل الذي تؤخذ منه تلكما الصيغتان قابلاً للتفاوت، وليس من الألوان. ولذلك تكون صياغته بالإتيان بفعل محكوم بتلك الشروط كلها، ثم وضْع مصدر فعل اللون معه. نحو (ما أشدّ سواد شعره)، و(ما أشدّ بياض ثيابه).

ولكنهم- أي النحاة- اختلفوا في التعجب من البياض أو السواد، فرأى الكوفيون جوازه سماعاً وقياساً، ورأى البصريون منعه[1].

أتى الكوفيون بنظيرين شعريين لنحو (هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده)، والنظيران على مجيء اسم التفضيل من البياض على وزن (أفعل)، وفيهما- كما يرى الكوفيون- جواز التعجب من البياض أو السواد على وزن (أفعل)؛ لأن التعجب والتفضيل سيان في الشروط. وذلك قول طرفة بن العبد:

إذا الرّجالُ شتَوْا واشتدّ أكْلُهُم فأنت أبيضُهم سِربالَ طبّاخِ[2]

والشاهد فيه مجيء اسم التفضيل من البياض على صيغة (أبيض)، وقول رؤبة :

جاريةٌ في درعها الفضفاضِ

تُقطِّع الحديـــثَ بالإيماضِ

أبيضُ من أخــت بني أباضِ[3].

---

(١) المسألة (١٦) في الإنصاف: الأنباري ١٤٨/١، والتبيين: العكبري ٢٩٢، وائتلاف النصرة: اليمني ١٢٠.

(٢) البيت له في ديوانه: ١٤٧. برواية: **إن قلت: نصرٌ فنصرٌ كان شرَّ فتى قِدْمــاً وأبيضَهم سِربالَ طبَّاخِ** .

(٣) الرجز له في ملحق ديوانه: ١٧٦.

ففضلها باسم التفضيل (أبيض)، وهذا يعني جواز (ما أسوده وما أبيضه)[1].

وأما تخصيص هذين اللونين دون غيرهما من الألوان، فقد ذكر الكوفيون سبب ذلك بأنهما أصلا الألوان، ومنهما تركيب ألوان أخرى، فكان لهما- وهما أصل- ما لا يكون لغيرهما- وهي فروع-[2].

تمثّلت حجة البصريين بالمنع بأن الإجماع حاصل على عدم جواز التعجب من الألوان جميعاً، وهما منها؛ لأن الفعل- من الألوان- قد يأتي على صيغة (افعلّ) فوق الثلاثي، أو لأن هذه الألوان كالصفات الخلْقية الملازمة للذات، فهي- كما يقول الخليل- تضارع الأسماء وتصير بالنسبة للجسم كاليد والرجل والرأس. والبياض والسواد من الألوان فيحكم عليهما ما يحكم على جميع الألوان[3].

أوّل البصريون النظيرين الشعريين اللذين ذكرهما الكوفيون. فقول الشاعر:(فأنت أبيضهم) وقول رؤبة (أبيض من أخت....) مردود عندهم ولا حجة فيه؛ لأن (أبيض) هنا قد تكون (أفعل) الذي مؤنثة (فعلاء)، فيكون صفة مشبهة بمعنى (مُبْيَضّ)، وتقديره: فأنت مُبْيَضُّهم. والثاني: في درعها جَسد مُبْيَضّ. ونظيره الشعري- عند البصريين- قول الشاعر:

وأبيضُ من ماء الحديدِ كأنّه شِهابٌ بدا والليل داجٍ عساكِرُهْ[4]

فجاءت (أبيض) صفة مشبهة، وليست اسم تفضيل، والجار والمجرور بعدها صفة لها. ومثله قول الشاعر :

---

(١) يُنظر معاني القرآن: الفراء ١٢٨/٢.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ١٥١/١-١٥٢.

(٣) يُنظر الأصول: ابن السراج ١٠٢/١-١٠٣ والإنصاف: الأنباري ١٥١/١ وهمع الهوامع: السيوطي ٢٧٩/٣.

(٤) البيت له بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١٥٣/١ وخزانة الأدب: البغدادي ٢٣٩/٨ ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ٣٧٤/١.

لمّا دعاني السمهريُّ أجَبْتُهُ بأبيضَ مِن ماءِ الحديدِ صقيلِ[1]

فأبيض- هنا- صفة مشبهة لا اسم تفضيل، وما بعدها صفة لها.

كما عدَّ البصريون هذين النظيرين-أيضا- من الشاذ الذي لا يؤخذ به. وهذا الشذوذ يشبه الشذوذ في قول ذي الخرق الطهوي:

يقول الخنا وأبغض العُجمِ ناطقاً إلى ربّنا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

ويستخرج اليربوع من نافِقائِهِ ومن جُحْرِهِ بالشّيخَةِ اليتَقَصَّعُ[2]

والشاهد فيه إدخال (ال) على المضارع من قوله (اليجدّعُ، واليتقصّعُ)[3].

والذي أراه في هذه المسألة أن البصريين تعسّفوا في تأويل النظير الشعري الكوفي وبالغوا في التقدير، فما دام المعنى يحمل الزيادة في الهجاء والوصف بالبخل للرجل الذي تبقى ثيابه بيضاء، ولا تتّسخ لأنه لا يطبخ للناس زمن الشدّة والقحط، فإن استخدام (أبيض) دلت دلالة عميقة على التفضيل السلبي بينه وبين الآخرين، فهو (أبيضهم). وكذلك الأمر في قول رؤبة، إذ هو يصف بياض الجارية، فقد زاد بياضها على بياض بني إياض، وهي ليست منهم، فجاءت (أبيض) اسم تفضيل.

وأما الحكم الثاني على هذين النظيرين بأنهما من الشاذ، فهو حكم غير دقيق؛ لسببين: **الأول:** إن هذا استعمال لغوي مسموع عن العرب، لا يُخالف المعنى، ولا يُخالف قاعدة صياغة (أفعل) التعجب، أو التفضيل مخالفةً صارخةً تؤدي إلى تغييرها، أو إحداث خلل في الشروط التي وضعت لصياغتهما. فالشرط القائل بأنه يجب ألا تكون الصفة- للفعل المصاغ فيه- على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء شرط لا يستوعب الاستعمال في الواقع اللغوي. **الثاني:** إن حاجة

---

(١) البيت له بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١٥٤/١ ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ٨٠٥/٢.

(٢) البيتان له في خزانة الأدب: البغدادي ٤٨٢/٥، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١٥١/١-١٥٢.

(٣) أورد الأنباري نظائر شعرية متعددة لدخول الألف واللام على اسم العلم نحو (عمرو، ويزيد، ونسر، وأوبر)، وحكم البصريون عليها بالشذوذ. يُنظر الإنصاف ٣١٦/١-٣٢١.

أبناء اللغة إلى التمييز بين الألوان تحتم علينا الأخذ برأي الكوفيين، لاسيّما وأن في عصرنا الحاضر مدعاة لذلك، فالعلم الحديث أوجد تفاوتا بين لونين أسودين، أو أبيضين، أو ربما أكثر من هذين اللونين، ومن غيرهما، وهذا ما نجده في حياتنا، ونستخدمه في لغتنا، فنقول (ما أسود شعره) و(ما أبيض ثوبه)، مع وجود شعر أقل سوادا مما وصفنا، وثوب أقل بياضاً مما ميّزنا. ولهذا فقد أخذ المجمع اللغوي في القاهرة برأي الكوفيين[1].

وأما تشبيه البصريين للنظيرين الشعريين بقول الشاعر: (اليتقصّع، اليجدّع) شذوذاً، ففيه نظر، فالشذوذ المفترض في استعمال (أبيض) اسم تفضيل مردود؛ لأن المعنى يحتمل هذا الاستعمال، وأما الشذوذ في قول أبي زيد فيمكن تأويله بأن (ال) فيه قد سدّت مسدّ الاسم الموصول، وكأنه قال: الذي يتقصّع والذي يُجدّع. على أن قياس هذا بهذا قياس ناقص، فمسألة التعجب مسألة صرفية ونحوية تركيبية ودلالية معنوية، أما مسألة (ال) فهي صرفية ونحوية تركيبية دون أن يكون للمعنى فيها ارتباط.

ثانيا : نداء الاسم المحلّى بأل.

عدّ البصريون أداة النداء مفيدة للتعريف، و(أل) للتعريف، ولا يجتمع التعريفان في اسم واحد، تعريف النداء وتعريف الألف واللام. لذلك لا يجوز -عندهم- نداء المحلّى بأل نحو (يا الرجل، ويا الغلام). أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك[2]، ونظيره- عندهم- قول الراجز:

فيا الغلامان اللذان فرّا

إيّاكما أن تُكسباني شَرّا[3]

---

(١) يُنظر النحو الوافي: عباس حسن ٣/٣٥١.

(٢)المسألة(٤٦) في الإنصاف: الأنباري ١/٣٣٥، والتبيين: العكبري ٤٤٤، وائتلاف النصرة: اليمني ٤٦. ويُنظر الكتاب: سيبويه٢/١٩٧-١٩٨،وشرح التسهيل:ابن مالك ٣/٢٥٥، وحاشية الصبان: الصبان ٣/١١٦٣.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ١/٣٣٦، وخزانة الأدب: البغدادي ٢/٢٩٤، ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ٣/١١٦٠.

والشاهد فيه دخول (يا) النداء على الاسم (الغلامان) وهو معرّف بأل. ومثله قول الشاعر:

فديتُك يا التي تيّمت قلبي وأنت بخيلةٌ بالوُدّ عنّي[1]

فأدخل (يا) على (التي) وفيها الألف واللام.

ردّ البصريون هذين النظيرين بتقدير (يا أيها الغلامان) و(يا أيتها التي)، وقد حُذِف الموصوف (أيّ) وأُقيمت الصفة (الغلامان) و(التي) مقامة. ويمكن تأويل النظير الثاني (يا التي) بأنه من باب ملاصقة الـ(ال) للتاء والياء، وعدم الانفصال عنها، فهي كالحروف الأصلية من الكلمة، ولذلك يسهل دخول (يا) عليها. والنظيران- عند البصريين- من الضرورات الشعرية، أو مما هو جائز في الشعر، وغير جائز في الاختيار[2].

وعلى هذا التأويل يمكن تفسير نداء لفظ (الله) بقولنا: يا أله. فالألف واللام- عند البصريين- عوض من همزة (إله) فتنزلتا منزلة حرف من نفس الكلمة. ولذلك قال الراجز:

مبـــــارك هو ومن سمّاهُ

على اسمك اللهمّ يا أللـــهُ[3]

فأدخل (يا) على (الله).

وأنا أرى أن دخول (يا) هنا ليس دخولاً على ما هو معرّف بالألف واللام، فلفظ الجلالة (الله) معرّف بالعلمية، والألف واللام حرفان أصليان في ذات الكلمة- وليستا عوضاً عن شيء-[4]، بدليل تغيّر دلالته بين قولنا (الله) وقولنا (الإله)، وعلى هذا فإن الاستعمال اللغوي لم يشفع للكوفيين إجازتهم نداء المحلى بأل.

---

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب: سيبويه ١٩٧/٢، والإنصاف: الأنبـــاري ٣٣٦/١، وخزانـــة الأدب: البغـــدادي ٢٩٣/٢، ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١٠٣٢/٢.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٣٣٩/١ وأوضح المسالك: ابن هشـــام ٣١/٤، وشـرح التصـــريح: الأزهـــري ٢٢٦/٢، وهمع الهوامع: السيوطي ٣٦/٢.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٣٣٩/١، ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١٢٩٠/٣.

(٤) يُنظر نتائج الفكر: السهيلي ٥١.

ثالثا : توكيد النكرة توكيداً معنوياً[1]:

لم يُجز البصريون توكيد النكرة بغير لفظها أبداً، وأجازه الكوفيون إذا كانت النكرة مؤقتة نحو (قعدتُ يوماً كلَّه). واحتجوا لذلك بالنظير الشعري من قول عبد الله بن مسلم الهذلي:

لكنّه شاقَهُ أن قيل ذا رجبٌ يا ليت عِدَّة حولٍ كلِّهِ رَجَبُ[2]

إذ أكّد النكرة (حول) تأكيداً معنوياً باللفظ (كلّه). ومثله قول الراجز:

إذا القَعودُ كَرّ فيها حَفَدا

يوماً جديداً كلَّهُ مُطَرَّدا[3]

فأكّد (يوماً)- وهو نكرة- بقوله (كلّه). وقال شُييم بن خويلد:

زَحَرْتَ به ليلةً كُلَّها فجِئْتَ به مؤيّداً خَنْفَقيقا[4]

أكد النكرة (ليلة) بقوله (كلّها) توكيداً معنوياً. وقال الراجز:

*** قد صَرَّتِ البُكْرَةَ يوماً أجْمَعا[5]***

أكد النكرة (يوماً) بالتوكيد المعنوي (أجمعا). ومثله قول الشاعر:

ثلاث كُلُّهُنّ قَتَلْتُ عَمْداً فأخْزى الله رابعةً تعودُ[6]

فأكّد النكرة (ثلاث) بقوله (كُلّهن).

---

(١) المسألة (٦٣) في الإنصاف: الأنباري ٤٥١/٢، وائتلاف النصرة: اليمني ٦١.

(٢) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكري ٩١٠/٢، والرواية بنصب (رجبا) الثانية، ولا تأثير على موطن الاستشهاد.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف:الأنباري ٤٥٢/٢، وخزانة الأدب: البغدادي ١٧٠/٥. ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١١٤٢/٣.

(٤) له في اللسان: مادة (خفق)، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري٤٥٣/٢، وخزانة الأدب: البغدادي ١٧٠/٥.

(٥) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٤٥٤/٢, وخزانة الأدب: البغدادي ١٦٩/٥، ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١١٩٨/٣.

(٦) البيت من شواهد ائتلاف النصرة: اليمني ٦١، وهو بلا نسبة فيه وفي الكتاب: سيبويه ٨٦/١ ، وخزانة الأدب: البغدادي ١٧٠/٥.

كما احتج الكوفيون لرأيهم بأن هذه الألفاظ نحو (يوم وليلة) مؤقتة يجوز أن يُعمل شيء في بعضها، فإذا قلت (قعدت يوماً كلّه) صح معنى التوكيد.

اعتمد البصريون لرأيهم في عدم جواز هذا التوكيد بأن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، وإذا كانت كذلك فلا فائدة في توكيدها. واعتمدوا أن النكرة دالة على العموم، والتوكيد يدل على الخصوص، فهما متضادّان، فلا يجوز اجتماعهما[1].

وردّوا على الكوفيين نظائرهم الشعرية كلّها، فقول الشاعر (حول كلّه) مردود؛ لأن الرواية هي: (حولي) بالإضافة، فهو معرفة. وقول الآخر (يوماً جديداً) مرود؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر في (جديد)، والمضمرات معارف. وقول الآخر (يوماً أجمعا) فرُدّ بسبب أن قائله مجهول، وقول الآخر (ثلاث كلُّهن) مؤول بأن (كلهن) مبتدأ ثان، أو مفعول مقدم للفعل (قتلت)، ثم إنه لو كانت هذه النظائر صحيحة لرُدّت، لشذوذها وقلّتها في بابها- على زعم البصريين-[2].

ويبدو أن هذه عادة عند البصريين، فهم يردّون رأي الكوفيين، ولا يقنعون بالاستعمال اللغوي ولا يحتكمون له، بل يردّونه بالتأويل أو الشذوذ أو الإنكار لعدم معرفة القائل. ولكننا- في هذه المسألة- أمام استعمال لغوي تعترضه القاعدة القياسية التي وضعها البصريون، وهو استعمال لم يخالف المعنى، بل إن الفائدة تحصّلت منه لكون المؤكد محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة.

وهذا هو الذي جعل ابن مالك، وابن هشام، والأزهري، والأشموني يأخذون برأي الكوفيين في جواز توكيد النكرة المحدّدة توكيداً معنوياً[3].

---

(١) يُنظر الكتاب: سيبويه ٣٨٦/٢، ٣٩٦، والإنصاف: الأنباري ٤٥٥/٢، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٢٧٢/١-٢٧٣.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٤٥٥/٢-٤٥٦ وشرح المفصل: ابن يعيش ٥٩٥/١-٥٩٦ والمقرّب: ابن عصفور ٢٦٣، وائتلاف النصرة: اليمني ٦٢.

(٣) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ١٥٨/٣، وأوضح المسالك: ابن هشام ٢٩٦/٣ وشرح التصريح: الأزهري ١٣٨/٢ وحاشية الصبان: الصبان ١٠٦٢/٣.

إن جملة (صمت يوماً كلَّه) تختلف عن (صمت دهراً كله)، فالنكرة في الجملة الأولى وهي (يوم) تختلف عنها في الثانية (دهر)، إذ يمكن تحديد كلمة (يوم) من حيث الزمان، ابتداء وانتهاء. أما كلمة (دهر) فلا يمكن تحديدها إذ هي موغلة في النكرة وعدم المعرفة. ولما كانت النكرة محدّدة، وكان التوكيد من الألفاظ التي تحيط بتلك النكرة جاز هذا الأسلوب[1].

رابعا : إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

يرى الكوفيون أن الضمير في نحو (هند زيداً ضاربته هي) لا يجب إبرازه، ورأى البصريون وجوب إبرازه[2]. وذكر اليمني أن الكوفيين يوجبون إبراز الضمير عند الالتباس لا غير[3].

احتج الكوفيون لرأيهم بالنظير الشعري ، فقد قال الأعشى:

وإنّ أمراً أسرى إليكِ ودونَهُ من الأرض مَوْماةٌ وبَيْداءُ سَمْلَقُ

لمحقوقةٌ أن تستجيبي دُعاءَهُ وأن تعلمي أنَّ المُعانَ مُوَفَّـــقُ[4].

والشاهد فيه ترك إبراز الضمير بعد اسم المفعول (محقوقة)، ولو أبرزه لقال (محقوقة أنتِ)، وهذا الوصف (محقوقة) خبر (إنّ) في بداية البيت الأول، واسمها (امرأ)، فجاء الخبر على غير المبتدأ، فهو ليس وصفاً له، ولم يبرز القائل الضمير، فدلّ على جوازه وعدم لزومه. ومثله قول الشاعر:

يرى أرباقَهُمْ متقلِّديـــــها كما صَدِئ الحديدُ على الكُماةِ[5]

---

(١) يُنظر النحو الوافي: عباس حسن ٥٢٢/٣، وبحث (بين الكوفيين والبصريين: مسألة جـواز تأكيـد النكـرة معنوياً): حسني محمود حسين. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني- عمان، عدد١٤، ١٩٨١م : ٨٥-٨٦.

(٢) المسألة (٨) في الإنصاف:الأنباري ٥٧/١، والتبيين: العكبري ٢٥٩، وائتلاف النصرة: اليمني ٧٥.

(٣) ائتلاف النصرة: اليمني ٧٦.

(٤) البيتان له في ديوانه: ١٢٠.

(٥) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٥٨/١، وخزانة الأدب: البغدادي ٢٩١/٥، ويُنظر المعجم المفصل: يعقوب ١٤٣/١.

فترك إبراز الضمير بعد (متقلّديها) مع أن الوصف ليس للأرباق، ولو أبرزه لقال (متقلّديها هم).

ومثله قول الشاعر:

قومي ذُرى المجدِ بانوها وقد عَلِمتْ بِكُنْــهِ ذلك عدنــانٌ وقحطــانُ[1]

لم يبرز الضمير في (بانوها)، وهي وصف لغير (ذرى المجد). ولو أبرزه لقال (قومي ذرى المجدِ بانوها هم).

واحتج البصريون بأن هذه الأوصاف (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) فروع على الأفعال في تحمّل الضمير، فلو تحمله وأضمر فيه- عند جري الوصف على غير من هو له- صار كالفعل، فيتساوى الأصل والفرع، وهذا لا يجوز، فوجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له.

ورأى بعض البصريين أن وجوب الإبراز راجع إلى الالتباس، فلو قلنا (زيد أخوه ضارب) دون إبراز للضمير لأدى ذلك إلى الالتباس بين أن يكون الوصف لزيد أو لأخيه.

أما النظائر الشعرية التي جاء بها الكوفيون، فقد ردها البصريون، وأسقطوا الاحتجاج بها؛ لأنها مؤولة عندهم على الاتساع والحذف والتأويل[2].

وعند النظر فيما سبق يظهر أن الحكم على المسألة متعلق بالمعنى لا غير، فإذا أدى عدم الإبراز إلى الالتباس على السامع فلا بد من إبرازه، وقد أشار ثعلب- من الكوفيين- إلى ذلــك عند تعليقه على جملة (يا صاحب الرمّانة الفالقُها هو) بقوله: (لا بد من "هو" معها، والفالِقهــا لا يحتاج إلى "هو" إذا خُفض؛ لأن الفعل لغير الألف واللام، وإذا نصب كان معناها: الذي فلقها)[3]. وإذاً لا خلاف إذا أُمن اللبس. فالكوفيون نظّروا لذلك بنظائر شعرية لم يبرز فيها الضمير لدلالة

---

(١) البيت من حجج الكوفيين في ائتلاف النصرة: اليمني، وهو بلا نسبة: ٧٦. ويُنظر المعجم المفصل: يعقــوب ٩٩٤/٢.

(٢) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٦٠/١ والتبيين: العكبري ٢٦٢، وائتلاف النصرة: اليمني ٧٦.

(٣) مجالس ثعلب: ثعلب ٣٠٩/١.

القرائن المعنوية والإسنادية على المعنى، وقد كان رأيهم هو الأصوب بسبب ما يعضده من سماع، في حين جاء البصريون بمثالين فيهما نظر، الأول قولنا (هند زيد ضاربته هي) فلو لم يبرز الضمير لما حدث لبس، فقولنا (هند زيد ضاربته) لا يحتاج إلى الضمير بدلالة القرينة الإسنادية على ذلك، فمجيء لفظة (ضاربة) في صيغة المؤنث دلت على أنها لِـ(هند)، دون الظن أنها ربما تكون لـ(زيد). وأما المثال الثاني (زيد أخوه ضارب) فإن إبراز الضمير فيه أو عدم إبرازه يبقى اللبس واقعاً، فعند عدم الإبراز لا يُعرف الوصف لمن، وعند الإبراز يبقى اللبس أيضاً، فلو قيل (زيدٌ أخوه ضارب هو) فيمكن عود الضمير المذكر على (زيد) أو (أخوه)[1].

خامسا : قول (لولاي ولولاك)[2]:

ذهب المبرّد إلى أنه لا يجوز أن يُقال: لولاي، ولولاك. ويجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت، كما جاء في التنزيل في قوله تعالى: **(لولا أنتم لكنّا مؤمنين)**[3]، ويبدو أن هذا الحكم فيه نظر، قد جاء التركيب (لولاي) و(لولاك) كثيراً في الاستعمال اللغوي. ونظير ذلك قول يزيد بن الحكم الثقفي:

وأنت امرؤ لولاي طِحتَ كما هوى بأجرامِهِ من قُلّةِ النِّيْقِ مُنْهَوي[4]

فاستخدم (لولاي) ولم يقل (لولا أنا)، ومثله قول عمرو بن العاص:

أتُطمِعُ فينا من أراقَ دماءنا ولولاكَ لم يعْرِضْ لأحسابنا حَسَنْ[5]

---

(١) يُنظر الأصول: حسان ٢١٣، والقاعدة النحوية: العامودي ١٢٠-١٢٢.

(٢) المسألة (٩٧) في الإنصاف: الأنباري ٦٨٧/٢.

(٣) سبأ /٣١.

(٤) البيت له في الكتاب: سيبويه ٣٧٤/٢-٣٧٥، وخزانة الأدب: البغدادي ٣٤٤/٥، وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٦٩٠/٢.

(٥) نسبة العيني له في شرح الشواهد: حاشية الصبان٢٠٦/٣، ويُنظر معجم شواهد العربية: هارون ٣٧٨/١.

استخدم (لولاكَ)، ولم يقل: (لولا أنتَ).وقال عمر بن أبي ربيعة:

أوْمَتْ بِعَيْنَيْها من الهَوْدَجِ لولاكِ هذا العام لم أحجُجِ[1]

فاستخدم التركيب (لولاكِ)، ولم يقل: (لولا أنتِ). فدلّ على جوازه، على أن الأكثر في الاستخدام هو (لولا أنا ولولا أنت)[2].

المطلب الخامس : في حروف المعاني.

أولا : هل تكون (إلا) بمعنى (الواو)؟

ذكر الأنباري أن الكوفيين يذهبون إلى أن (إلا) تكون بمعنى الواو، وأن البصريين لا يذهبون ذلك الرأي[3]. إلا أن الفراء-وهو شيخ الكوفة- لا يرى الذي أورده الأنباري، فهو يقول:(وقد قال بعض النحويين: إن "إلا" في اللغة بمنزلة الواو، وإنما معنى هذه الآية: لا يخاف لدي المرسلون ولا من ظلم ثم بدّل حسناً*. وجعلوا مثله قول الله تعالى: **(لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم)**[4] أي: ولا الذين ظلموا. ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا؛ لأني لا أجيز: قام الناس إلا عبد الله، وهو قائم. إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلا) من معنى الأسماء قبل (إلا)، وقد أراه جائزاً أن تقول: عليك ألف سوى ألفٍ آخر. فإن وضعت (إلا) في هذا الموضع صلحت وكانت (إلا) في تأويل ما قالوا، فأما مجرّدة قد استثني قليلها من كثيرها فلا)[5].

وقد أورد الأنباري نظيراً لرأي الكوفيين-المزعوم-، وهو قول عمرو بن معد يكرب:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلا الفرقدانِ[6]

---

(١) البيت له في ديوانه: ٨٥ .

(٢) يُنظر أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب ٢١/٣، والإنصاف: الأنباري ٦٩٣/٢-٦٩٤، وشرح قطر الندى: ابن هشام ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) المسألة (٣٥) في الإنصاف: الأنباري ٢٦٦/١.

(*) في إشارة إلى قوله تعالى: **(يا موسى لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء فإني غفور رحيم)**. النحل/ ١٠-١١.

(٤) البقرة /١٥٠.

(٥) معاني القرآن: الفراء ٢٨٧/٢.

(٦) البيت له في ديوانه: تح مطاع الطرابيشي، د.ط، مطبوعات مجمع اللغ العربية-دمشق ، ١٩٧٤ : ١٦٧ .

فكانت (إلا) هنا بمعنى الواو، أي: والفرقدان.

ثم احتج للبصريين بأن (إلا) للاستثناء في إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها –وهذا هو الذي قال به الفراء– ، أما الواو فهي للجمع، ولذا لا يجوز أن تكون (إلا) بمعنى (الواو). وتأويل النظير الشعري، عند البصريين، أن (إلا) بمعنى (لكنْ)، وتُحمل الآية الواردة كذلك عليه. والنظير الشعري على مجيء (إلا) بمعنى (لكن) قول النابغة الذبياني:

وقفت فيها أصَيْلالاً أُسائِلُها أعْيَتْ جواباً وما بالربع مِنْ أحَـدِ

إلا الأوارِيَّ لأيْاً مَا أُبَيِّنُهـا والنَّؤيُ كالحَوْضِ بالمظلومَةِ الجَلَدِ[1]

فجاءت (إلا) هنا بمعنى (لكن)، إذ الاستثناء استثناء منقطع، فالأواري ليس من جنس البشر. ومثله قول جران العود النميري:

وبلدةٍ ليس بها أنيـسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ[2]

فاستخدم (إلا) بمعنى (لكن) والتقدير: لكنِ اليعافيرُ والعيسُ بها.

ومن هذا أرى أن الكوفيين والبصريين مجمعون على أن (إلا) لا تكون بمعنى الواو، لكن الأنباري زعم للكوفيين رأيهم؛ لأنه لم يطّلع على رأيهم جيّداً، أو ربما أراد افتراض هذا الرأي لإثبات رأي البصريين[3].

وقد نبّه الأصفهاني إلى أن النظير الشعري الوارد في حجة الكوفيين المزعومة فيه تصحيف، فقال (والصواب: إلا الفرقدين)[4]. بالنصب على الاستثناء.

---

(١) البيتان له في ديوانه: ٧٦ .

(٢) الرجز له في ديوانه: ٥٢ . برواية : **بسابساً ليس به أنيس إلا اليعافير وإلا العيس .**

(٣) ويُنظر المختار من النحو: محمد خير الحلواني ط١، دار الشرق– بيروت، د. تاريخ: ٣٥٥-٣٥٧.

(٤) التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن الحسن الأصفهاني ٣٦٠هـ: تح محمد حسن آل ياسين، ط١ مكتبة النهضة – بغداد، ١٩٦٧م: ١٣٦.

ثانيا : هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) و(بل)؟

ذهب الكوفيون إلى جواز هذا، لقوله تعالى: **(وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)** [1]، فجاءت (أو) بمعنى بل. وهذا جائز في العربية[2]. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز[3].

جاء الكوفيون بالنظير الشعري المدعّم لرأيهم، وهو قول ذي الرمّة:

بدت مثل قرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضّحى وصورَتِها أو أنتِ في العين أملَحُ[4]

والشاهد فيه- عندهم- أن (أو) بمعنى (بل أنتِ).

وأما النظير الشعري لمجيء (أو) بمعنى (الواو) كما في قوله تعالى: **(ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً)** [5] فهو قول النابغة الذبياني:

قالت: ألا ليتما هذا الحَمامُ لنا إلى حَمامَتِنا، أو نصفُه فقَدِ[6]

فجاءت (أو) بمعنى (و) والتقدير: ونصفه.

اعتمد رأي البصريين على أن (أو) للإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأن معنى الواو الجمع بين الشيئين، ومعنى بل الإضراب. وأما النظير الشعري الذي جاء به الكوفيون فقد ردّه البصريون؛ لأن رواية الأول هو (أم أنت بالعين أملح). ولئن كانت الرواية على ما روى الكوفيون فمردود أيضاً؛ لأن (أو) فيه للشك، وهو من صنيع الشعراء بأن يُخرِجوا الكلام مخرج الشك، وإن لم يكن هناك شك، ليدلوا بذلك على قوّة الشبه. وهو ما يسمّى (تجاهل العارف) وكذا الحال في رواية النظير الثاني في (ونصفه). ولئن كانت كما روى الكوفيون فإن (أو) باقية على أصلها، والتقدير: ليتما هذا الحمام أو هو ونصفُه. ونظيره قول الشاعر:

---

(١)الصافات /١٤٧.

(٢) يُنظر معاني القرآن: الفراء ٧٢/١ و٣٩٣/٢. ومجالس ثعلب: ثعلب ١١٢/٢، والمسائل البصريات: أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، تح محمد الشاطر أحمد، ط١ مطبعة المدني- القاهرة، ١٩٨٥م : ٧٢٦/١.

(٣) المسألة (٦٧) في الإنصاف: الأنباري ٤٧٨/٢. ويُنظر مغني اللبيب: ابن هشام ٧٧/١، وهمع الهوامع: السيوطي ١٧٣/٣.

(٤) البيت له في ديوانه: ١٢١ .

(٥) الإنسان /٢٤.

(٦) البيت له في ديوانه: ٨٥ .

ألا فالبثا شهرين أو نصفَ ثالثِ[1]*

والتقدير: فالبثا شهرين أو شهرين ونصف ثالث[2].

ويبدو أن الكوفيين رأوا هذا الرأي لتفسير قوله تعالى: **(وأرسلنا إلى مائة ألف أو يزيدون)**[3]. فهم يريدون أن يبعدوا الشك عن الله سبحانه وتعالى في علمه وكلامه، فقالوا: (أو) بمعنى (بل)، ولكن بقاء (أو) بمعناها يعطي دقة في العلم بالنسبة للسامع الذي لا يدري، وليس للقائل سبحانه وتعالى.

ثالثا : هل تأتي (كما) بمعنى (كيما) وتعمل عملها؟

رأى الكوفيون أن (كما) تأتي بمعنى (كيما) وتعمل عملها، فينتصب الفعل بعدها، ويجوز أن يرتفع. ووافقهم المبرّد. أما البصريون فأنكروا ذلك، وقالوا برفع ما بعدها[4].

أورد الكوفيون نظائر شعرية لهذا الرأي، وهي قول صخر الغيّ الهذلي:

جاءَتْ كبيرٌ كما أخفِرَها والقوم صيدٌ كأنّهُمْ رَمِدوا[5]

والشاهد فيه أن (كما) جاءت بمعنى (كيما) وانتصب الفعل (أخفِر) بعدها. ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

وطرْفَكَ إما جئتَنا فاصرِفَنَّهُ كما يَحْسِبوا أن الهوى حيث تنظُرُ[6]

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٤٨٣/٢، وهو غير موجود في معاجم الشواهد عند هارون وحنا ويعقوب.

(٢) يُنظر المقتضب: المبرد ٣٠٤/٣-٣٠٥، ونتائج الفكر: السهيلي ٢٥٣-٢٥٤، والإنصاف: الأنباري ٤٨٢/٢-٤٨٤، وشرح المفصل: ابن يعيش ٦٢٠/٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٢٣٨/١-٢٤٠، ورصف المباني: المالقي ٢١١.

(٣) الصافات / ١٤٧.

(٤) المسألة (٨١) في الإنصاف: الأنباري ٥٨٥/٢، وائتلاف النصرة: اليمني ١٥٢.

(٥) البيت له في شرح أشعار الهذليين: السكري ٢٦٠/١ برواية (كيما) بدل (كما) وعلى هذه الرواية يسقط الاحتجاج بالشاهد. وله في الإنصاف: الأنباري ٥٨٥/٢.

(٦) البيت له في ديوانه: ١٢٤ برواية: **إذا جئتَ فامنح طرف عينيك غيرَنا لكي يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر**
ولجرير بيت يشبهه في ديوانه: ٥٠، هو: **سأمنح طرفي حين ألقاكِ غيرَكُم لكيما يروا أن الهوى حيث أنظر**
وعلى هاتين الروايتين يسقط الاحتجاج بالنظير الوارد في أدلة الكوفيين.

فانتصب الفعل (يحسبوا) بعد (كما) على أنها كـ(كيما) معنى وعملاً. ومثله قول الراجز:

لا تظلموا الناس كما لا تُظلموا[1]

فنصب الفعل (تُظلموا) بـ(كما). وقال عديّ بن زيد العباديّ:

اسمعْ حديثاً كما يوماً تُحدّثَهُ عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألا[2].

فجاءت (كما) مثل (كيما) معنى وعملاً، وانتصب المضارع (تحدّثَ) بعدها. وقال الآخر:

يُقلّب عينيه كما لِأخافَهُ تَشاوَسْ رُوَيْداً إنني مَنْ تأمَّلُ[3]

أراد (كيما) فنصب المضارع بعدها (أخافَ). وأدخل اللام على الفعل للتوكيد.

ورأى المرادي هذا الرأي في النصب، إذ أشار إلى أن (كما) تكون بمعنى (كي)[4].

ردّ البصريون هذا الرأي وأنكروا على الكوفيين نظائرهم الشعرية. وأوّلوها جميعاً، فالأوّل (كما أخفِّرُها) مرويّ بالرفع؛ لأن المعنى (جاءت كما أجيئها). وهي رواية الفراء من الكوفيين. ورواية الثاني (كما يحسبوا) هي (لكي يحسبوا)، ورواية الثالث (لا تظلموا كما لا تُظلموا) للمفرد وليس الجمع فهي: (لا تظلمِ الناس كما لا تُظلمُ). ورواية الرابع (كما يوماً تحدّثه) مُجْمع فيها عند الرواة أنها بالرفع (كما يوماً تحدّثُه) ولم يروه بالنصب إلا المفضّل الضبيّ. والخامس فيه تكلّف وقبح، والأظهر فيه أن يقول:يقلّب عيْنَيْه لكيما أخافَه . ولئن صحّت رواية الكوفيين فهو من الشاذ والقليل الذي لا يُحتجّ به[5].

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢/٥٨٧، وائتلاف النصرة: اليمني ١٥٢، وهو غير موجود في معاجم الشواهد: عند هارون وحنا ويعقوب.

(٢) البيت له في ديوانه: ولم أصل إليه ، ينظر عدي بن زيد العبادي، الشاعر المبتكر، دراسة تاريخية لشخصيته وشعره: محمد علي الهاشمي، ط١، المكتبة العربية- حلب، د.تاريخ : ١٦١ .

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٢/٥٨٩، ويوجد بيت قريب له لأوس بن حجر يقول فيه:

رأيت بُريداً يزدريني بعينه تأمّلْ رويداً إنني من تأمّلُ

ديوانه: تح محمد يوسف نجم، ط٢، دار صادر-بيروت، ١٩٦٧م: ٩٨. وإن كان هو الشاهد المعني فلا حجة فيه لاختلاف الرواية.

(٤) يُنظر الجنى الداني: المرادي ٤٨٣. ويُنظر رصف المباني: المالقي ٢٨٨.

(٥) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٢/٥٩٠-٥٩٢.

والذي أراه أن ردّ الاستعمال اللغوي برواية أخرى هو ردّ غير معتبر؛ لأنه لا يمكن البتّ في أي الروايتين هي الصواب، فاللغوي يستشهد بالشعر على ما سمع من أفواه العرب الخُلّص، وقد يتصرّف الراوي بما لا يخالف العربية، على أننا لسنا أمام نظير واحد أو نظيرين، فأمامنا خمسة نظائر شعرية تؤكد رأي الكوفيين. ومع أنني لست ممن يقول بالتناوب بين الحروف، إلا أن المعنى في هذه النظائر يحتم التمهل في الأخذ برأي البصريين. فهناك تفسير ذكره أبو علي الفارسي يجعلنا نقبل الاستعمال اللغوي الوارد عن العرب بشكل معقول. يقول الفارسي عن (كما): (الأصل "كيما" فحُذفت الياء)[1].

وهناك رأي آخر رآه ابن مالك فقد (ذهب إلى أنها الكاف المكفوفة بـــ"ما" دخلها معنى التعليل، فنصبت بـــ(كي) لأن الأصل "كيما")[2].

ولئن كان رأي ابن مالك أقرب إلى تفسير العمل، إلا أن كلام الفارسي أدق معنى وعملاً، إذ إن كون الكاف- على رأي ابن مالك- ناصبة لكونها بمعنى كي هو أمر بعيد؛ لأن الكاف من عوامل الأسماء، وكي من عوامل الأفعال[3]، ولهذا فإن (كما) في النظائر الشعرية جاءت محل (كيما) معنى وعملاً، فإذا أمعنا النظر فيها- جميعاً- وجدنا أن المراد من كلام كل شاعر هو (كي). ففي الأول أشار الشاعر إلى أن الذي جاءه إنما جاء لكي يحرسه الشاعر ويؤمنه. وفي الثاني يطلب الشاعر من المخاطب أن يصرف النظر عنه لكي لا يحسب الناظرون أنه ينظر إليه فيعرفون سرّه، وفي الثالث يطلب الشاعر من المخاطبين أن لا يظلموا حتى لا يُظلموا. وعلى هذا في الرابع والخامس. فإذا كانت (كما) سدّت مسدّ (كيما) معنى، فقد جاز أيضاً أن تعمل عملها.

---

(١) الجنى الداني: المرادي ٤٨٥.

(٢) السابق: ٤٨٥.

(٣) يُنظر تعليق محقق الإنصاف في هامش الشاهدين (٣٧٩، ٣٨٠)، ٢/٥٨٦-٥٨٧.

رابعا : هل تقع إن الشرطية بمعنى إذ؟[1]:

من القواعد اللغوية أن الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما هو له في الأصل، وإذا استخدم أحدٌ حرفاً في موضع غيره بدلالة الآخر فعليه أن يدلّ على ذلك بقرينة أو دليل. ومن هذا رأى البصريون أن (إن) لا تقع موقع (إذ). أما الكوفيون فأجازوا ذلك، مستدلّين عليه من كتاب الله تعالى[2]. ونظيره من الشعر قول الأعشى:

وسمِعْتَ حَلْفَتَها التي حَلَفَتْ إن كان سمعُك غير ذي وقرِ[3]

والشاهد فيه- عند الكوفيين- أن (إن) هنا بمعنى (إذ).

ردّ البصريون هذا النظير بأن (إن) شرطية، وأن جواب الشرط محذوف مستغنى عنه بما تقدم من قوله (سمعتَ) لدلالته عليه.

ويبدو أن مجيء (إن) الشرطية بمعنى (إذ) في هذا النظير أولى من بقائها للشرط، فالمعنى يدل دلالة واضحة على أن المخاطب قد سمع الحلف، وفي هذا إقامة للحجة عليه. فهو صاحب سمع قوي، ولا يستطيع أن يُنكر عدم سماعه.

خامسا : هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان؟

جاءت (من) لابتداء الغاية في الزمان في الاستعمال اللغوي، فقد وردت في قول الله تعالى: **(لمسجدٌ أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه)**[4].

---

(١) المسألة (٨٨) في الإنصاف: الأنباري ٦٣٢/٢.

(٢) أورد الأنباري ما احتج به الكوفيون من آيات قرآنية وعددها أربع آيات، زعموا فيها أن (إن) تكون بمعنى (إذ) يُنظر الإنصاف: ٦٣٢/٢-٦٣٣.

(٣) البيت له في اللسان، مادة (فتر) على زعم المسيّب بن علس. وبلا نسبة في الإنصاف: الأنباري ٦٣٣/٢. وهو غير موجود في الديوان . وينظر المعجم المفصل: يعقوب ٤٣٧/١ .

(٤) التوبة /١٠٨.

ولهذا قال الكوفيون بوقوعها لابتداء الغاية في الزمان، أما البصريون فلم يُجيزوا ذلك؛ لأن (من) للمكان، ونظيرها للزمان هو (مذ)، ولا يجوز أن تقع (من) موقع (مذ)[1].

وجاؤوا بنظير شعري على هذا الاستخدام، وهو قول زهير بن أبي سُلمى:

لِمن الدّيارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ منْ حججٍ ومن دَهْرِ[2]

والشاهد فيه مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية، إذ جاء بعده اسم دال على الزمان (حجج، ودهر). ومثله قول النابغة الذبياني:

تُوُرِّثْنَ من أزْمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلّ التجاربِ[3]

فجاءت (من) لابتداء الزمان قبل كلمة (أزمان).

ردّ البصريون الاحتجاج بالآية؛ لأنها مؤولة بتقدير: (من تأسيس أول يوم)، كما ردّوا رواية النظير الأول بالرواية الصحيحة عندهم وهي (مذ حجج ومُذ دهرِ)، أو بالتأويل بتقدير (من مرّ حجج ومن مرّ دهر). أما النظير الثاني فقد ورد في ائتلاف النصرة، ولم يعلّق اليمني عليه[4].

ما دمنا أمام استعمال لغوي من كلام الله تعالى، وكلام العرب، دال على جواز ذلك معنىً وعملاً، فلسنا بحاجة إلى تأويل يبقينا على القاعدة القائلة بأن (من) للمكان و(مذ) للزمان، ولهذا رأى كثير من النحاة جوازه، منهم الأخفش والمبرد وابن درستويه وابن مالك وأبو حيان الأندلسي والمرادي وابن هشام والأشموني[5].

---

(١) المسألة (٥٤) في الإنصاف: الأنباري ٣٧٠/١، وائتلاف النصرة: اليمني ١٤٢، ويُنظر الكتاب: سيبويه ٢٢٤/٤-٢٢٥.

(٢) البيت له في ديوانه : ١١٤ .

(٣) البيت له في ديوانه: ٤٧ .

(٤) يُنظر الإنصاف: الأنباري ٣٧٢/١، ٣٧٥، وشرح المفصل: ابن يعيش ٤٨٦/٣، وشرح جمل الزجاجي: ابن عصفور ٤٩٩/١، وائتلاف النصرة: اليمني ١٤٢-١٤٣.

(٥) يُنظر شرح التسهيل: ابن مالك ٤/٣، والجنى الداني: المرادي ٣٠٨، ومغنى اللبيب: ابن هشام ٣٤٩/١، وأوضح المسالك: ابن هشام ٢١/٣، وحاشية الصبان: الصبان ٧٧٩/٢.

سادسا : هل تكون واو العطف زائدة؟

اختلف النحاة كثيراً في (الواو) من قوله تعالى: **(حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها)**[1]. فقال الكوفيون والأخفش والمبرّد وابن برهان: إنها زائدة[2]. وقال الفراء: (وفي قراءتنا بغير واو، ومثله **(فلما أسلما وتله للجبين وناديناه)**[3] معناه: ناديناه. وقال امرؤ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطنُ حِقْفٍ ذي قفافٍ عَقَنْقَلِ[4]

يريد: انتحى)[5].

ومما يؤيد مذهب الكوفيين أيضاً قول الأسود بن يعفر:

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا

وقلبتم ظهر المجنّ لنا إن اللئيم العاجزُ الخبُّ[6]

فجاءت الواو في (وقلبتم) زائدة، والتقدير (قلبتم) على أنها جواب الشرط[7].

ويرى البصريون أنها ليست زائدة، فهي دائماً لمعنى، وهي في هذه الاستعمالات عاطفة، وجواب الشرط فيها- جميعاً- محذوف مقدّر.

ويرى الحريري وابن خالويه أن الواو في الآية (إذا جاؤوها وفتحت) هي واو الثمانية[8]. ورأى آخرون أنها واو الحال[9].

---

(١) الزمر/ ٧٣.

(٢) المسألة (٦٤) في الإنصاف: الأنباري ٤٥٦/٢، وائتلاف النصرة: اليمني ١٤٨.

(٣) الصافات / ١٠٣-١٠٤.

(٤) البيت له في ديوانه: ١٥ .

(٥) معاني القرآن: الفراء ٢١١/٢.

(٦) البيتان له في ديوانه: ١٩، عن المعجم المفصل: يعقوب ٦٠/١.

(٧) يُنظر مجالس ثعلب: ثعلب ٥٩/١، الإنصاف: الأنباري ٤٥٨/٢.

(٨) يُنظر همع الهوامع: السيوطي ١٦١/٢، وتعليلهما في ذلك أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة سبعة وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف.

(٩) يُنظر مغنى اللبيب: ابن هشام ٤١٨/٢.

وأرى أن الواو لها معناها في كل استعمال ، وليست زائدة البتة. فالواو في قوله تعالى: **(حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها)** هي واو الحال؛ لأن الآية تتحدث عن أصحاب الجنة، وقبلها آية تتحدث عن أصحاب النار، وهي قوله تعالى: **(وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها)** [1]. فالمعنى في هذه الآية أن أصحاب النار عندما انتهى حسابهم إلى النار جاؤوها ففتحت الأبواب، وفي هذا امتهان لهم ومبالغة في الإذلال، إذ عندما يأتي الزائر أو الضيف والباب أمامه موصد غير مفتوح فهو ضيف مهان وغير مكرّم. أما الضيف المكرّم فتكون الأبواب مهيّأة أمامه بالفتح، وهذا هو حال ضيوف الجنة، فقد جاؤوها والأبواب مفتحة. إلا أن الفعل الماضي جاء هنا بعد واو الحال دون استعمال (قد) لدلالة السرعة في الإكرام وحسن الاستقبال.

وأما في قوله تعالى: **(فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا)**[2]، فلا يمكن الحكم بزيادة الواو في (وناديناه)؛ لأنه لا يوجد في كلام الله زيادة أو نقص، ولأن الواو أعطت معنى العطف، إذ كانت الأحداث متتالية في أمر الله لإبراهيم بذبح ولده إسماعيل عليهما السلام، ثم استجابة إبراهيم وإسماعيل لذلك، ثم التحضير للذبح، ثم النداء من الله على إبراهيم. أو أنها على معنى الحال بأن يكون نداء الله سبحانه لإبراهيم بتصديق الرؤيا حاصل وواقع من قبل؛ لعلم الله أن إبراهيم سيفعل ما يريده منه جل وعلا، بتقدير: فلما أسلما وتله للجبين وكنا قد ناديناه. وفي المعنيين يكون جواب الشرط مقدّراً مفهوماً من السياق. وتقديره: لما فعل إبراهيم ذلك قُدِّرَ أنه من المصدقين.

وهذا التأويل ينطبق على النظيرين الشعريين اللذين جاء بهما الكوفيون، فالواو فيهما ليست زائدة، بل هي عاطفة كما قال البصريون، والجواب للشرط مقدّر في النظير الأول، وأما في النظير الثاني فيمكن القول بأن الجواب هو جملة (إن اللئيم العاجز الخب)، إذ يحكم على أن من يشبع، ويكبر أبناؤه، فينقلب على الآخرين، بأنه لئيم ومخادع.

---

(١) الزمر /٧١.

(٢) الصافات / ١٠٣-١٠٤-١٠٥.

الخاتمة:-

تدرس اللغة كما تدرس العادات والتقاليد، ويوضع لها أصول وقواعد ليسير المتكلمون عليها كما هو العرف الاجتماعي، وقد درست هذه الأطروحة النظير الشعري في كتب الخلاف النحوي، إذ أفاد نحاة العرب بصريين وكوفيين من هذا النظير؛ ليساعدهم في إثبات حجة كل منهم، وقد هدفت الأطروحة من هذا الموضوع إلى تبيين الدور الذي قدّمه النظير الشعري للقاعدة النحوية التي أصّلها النحاة، فتبين أن للنظير دوراً في تضييق القاعدة العامة الفضفاضة، أو توسيع القاعدة الضيقة التي لم تستوعب كثيراً من الاستعمالات اللغوية الواردة في القرآن الكريم وقراءاته، أو كلام العرب شعره ونثره. وكانت هذه الأطروحة على تمهيد وثلاثة أبواب، وفيما يلي عرض مبسط لأهم ما جاء فيها :-

<u>التمهيد:</u>

- هناك فرق بين الشاهد والنظير، إذ الشاهد مثال على القاعدة، والنظير مِثْل لذلك الشاهد في اللفظ أو الحكم، أو فيهما معاً.
- للنظير الشعري أهمية واضحة في ضبط القاعدة النحوية، ضيقاً أو أتساعاً أو تحديداً، فهو يمثل الواقع اللغوي الصحيح المستخدم في العربية العالية، لغة القرآن، ولغة العرب شعراً أو نثراً.
- اهتم النحاة الأوائل بالنظير الشعري أكثر من النظير القرآني، أو النظير النثري من كلام العرب؛ وذلك لما يمثله الشعر من مقام عال في لغة المجتمع ذاته.
- كتاب (الإنصاف) هو الكتاب المعتمد في تبيين مواقع الاختلاف بين البصريين والكوفيين، وقد اعتمد عليه العكبري في التبيين، واليمني في ائتلاف النصرة، اعتماداً يكاد يكون تاماً، إذ إنهما لم يخرجا عما قاله الأنباري إلا نادراً.

الباب الأول: الفصل الأول (قضايا الهمز):

- تبدل الهمزة هاء في نحو (لإنك، وإياك) لتصبح (لهنك وهياك)؛ لأن في الهمزة صعوبة في النطق، والهاء متحدة معها في المخرج.
- ليس بالضرورة أن يكون حذف الهمزة في (أُوَكرم) بسبب توالي الأمثال، بل قد يكون بسبب تسهيل الهمزة الثانية واواً (أُوكرم)، فيتولد حرف انزلاقي (حركة مزدوجة) (wa)، ثم يحدث حذف لهذه الحركة، ليصبح نطق (أُكْرِم) أسهل. وينطبق هذا على حذف الهمزة من نحو (ويلُ أُمّه)، إذ تخفف الهمزة إلى واو، لتصبح (ويلُ وُمّه) ثم تحذف الحركة المزدوجة (وُ) لتصبح (ويلُ مّه).

الفصل الثاني (قضايا الحركات)

- لا يمكن الحكم على الإشباع الحاصل للحركات في الشعر بأنه ضرورة شعرية؛ لأن ذلك ورد في نثر العرب نحو (أكلت لحما شاة)، وفي كلام الله تعالى نحو (**فاجعل أفئيدة من الناس تهوي إليهم**)[1]. وكذلك الأمر في اجتزاء المدّ بحركة قصيرة، وقد فسّرت الدلالة هذا الإشباع. ولذلك فإن هذه الدراسة تدعو إلى إدخال (علم الدلالة) في الدراسات اللغوية لقواعد الصوت والصرف والنحو.

الفصل الثالث (قضايا الكلمة)

- يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه، لأنهما يشكلان كلمة واحدة في المعنى، ولورود ذلك عن العرب، ويمكن إدراج هذا الترخيم مع الترخيم في غير المضاف ومع القُطْعة في باب واحد تحت عنوان (حذف الصوامت من آخر الأعلام).

---

[1] إبراهيم/ ٣٧.

- حذف التنوين لالتقاء الساكنين ليس ضرورة شعرية؛ لأن الدلالة تتطلب ذلك، ولأنه قد ورد ذلك في كلام الله تعالى.
- ميم اللهم، ميم داخلة على لفظ الجلالة للتعظيم، وليست بدلاً من أداة النداء، أو جملة (أمنا بخير)، وليست دالة على التنوين كما هي في الساميات، وهي تعطي دلالة النداء.

<u>الباب الثاني: الفصل الأول (علامات الكلمة):</u>

- تحتاج القاعدة في تقسيم الكلام ثلاثة أقسام إلى توسيع، أو زيادة في التصنيف لأشكال كلمة العربية، إذ ثمة كلمات ليست بأسماء، ولا أفعال، ولا حروف، نحو (أفعل) التعجب، و(نعم وبئس).
- ليس هناك خلاف بين الكوفيين والبصريين على أن (نعم وبئس) فعلان، ولكن الخلاف الوارد في ذلك هو من صنع الأنباري.

الفصل الثاني (بنية الكلمة) :

- **الأوزان:** وزن نحو (سيد وميت) هو فَيْعِل وليس فعيل، وقد دعمت القوانين الصوتية هذا الرأي. ووزن الخماسي المضعّف هو (فعلعل)؛ لأن الصوت يتطلب هذا الوزن، ولأن الدلالة تدعم هذا الرأي. ووزن كلمة (شيطان) هو(فيعال)؛ لأن الكلمة من (شطن) بمعنى بعُد وانحرف، وليست من (شيط) التي بمعنى هلك.
- **بُنية الكلمة:** يجيء المؤنث مما هو على زنة (فاعل) نحو (طامث وطالق وحامل) بغير تاء المؤنث لاختصاصه بهذه الصفات عن المذكر. ولا يجوز حمله على المعنى، أو أن يقصد به النسب إلى تلك الحال .
- تحتاج كلمات (ذا والذي وهو وهي) إلى دراسات أوسع، ومقارنات مع اللغات السامية لتبيين تركيبها: هل هو من (الذال) وحدها، أو (الهاء) وحدها، أم من الكلمة كلها.
- **البنية العددية:** أيمن في القسم كلمة مفردة مأخوذة من اليمن، وليست جمعاً (من يمين).

الفصل الثالث (الاشتقاق) :

- كلمة (اسم) كلمة ثلاثية من السموّ، وليست ثنائية الأصل، وهمزة الوصل فيها عوض من الواو المحذوفة من آخرها.
- يعد الخوض في الحديث عن أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر، من الأسلوب الجدلي؛ إذ لا طائل من ورائه، وربما لا يخدم الدراسات اللغوية، ولا يقدم نتائج تغير في واقع علم اللغة.

<u>الباب الثالث :الفصل الأول (قضايا العامل):</u>

- يجوز في التنازع إعمال الفعل الأول، أو الثاني حسب مقتضى التركيب، ومراد المتكلم.
- يرتفع الاسم بعد (لولا) بفعل محذوف مقدر؛ لأن المعنى يتطلب تقدير ذلك الفعل بشدّة .
- ينتصب خبر كان على الحالية، لا على المفعولية، إذ دلالة كان على الحدثية أقوى من دلالتها على الزمان، فلما كانت (كان) كذلك فإن كونها (فعلاً تاماً) أولى من عدها – أبداً – فعلاً ناقصاً.
- تحتاج نظرية الحرف المختص إلى دراسة أعمق، واستقصاء أوسع لتحديد ملامحها، وتقسيم الحروف إلى مختصة، أو غير مختصة.
- يعمل حرف القَسَم محذوفا من غير بدل؛ لدلالة القَسَم على ذلك، فقد يكون القَسَم عاملاً معنوياً مضافا إلى العامل اللفظي في الجر.
- يساعد معنى الجزاء والشرط في جملة الشرط على جزم جواب الشرط، فيكون عاملاً معنوياً بجانب العامل اللفظي (الأداة) في جزم الجواب.

الفصل الثاني (قضايا الاستعمال اللغوي):

- الاستعمال اللغوي هو الفيصل في الحكم على أسلوب بأنه جائز أو غير جائز، فما دام قد ورد عن العرب في لغتهم التي طُبِعوا عليها، وهو وارد في كلام الله تعالى، فإن الحكم عليه بالخطأ أو الشذوذ حكم غير دقيق، فالأصل أن تستوعب القاعدة اللغة – ولن تستطيع – ؛ لأن القاعدة صنع عدد محدود من العلماء، أما اللغة فهي من صنع الأمة– كل الأمة– .

☆ ☆الفهارس العامة

* فهرس الآيات والقراءات القرآنية

* فهرس الأعلام والشعراء

* فهرس قوافي الشعر

* فهرس قوافي الرجز

فهرس الآيات والقراءات القرآنية

الآية أو القراءة	السورة	الصفحة
	(البقرة)	
(وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالولدين إحسانا وذي القرى واليتامى والمساكين، وقولوا للناس حسنا ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ، ثم توليتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون) /٨٣ – وقراءة ابن مسعود (لا تعبدوا)		١٧٩،١٨٢
(واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان)/ ١٠٢		١١٣
(لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم)/١٥٠		٢٤١
(فلا تخشوهم واخشوني)/١٥٠		٤٤
(واشكروا لي ولا تكفرون)/١٥٢		٤٥
(والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة)/١٧٧		٢١٢
(لمن أراد أن يتمَّ الرضاعة)/٢٣٣ – بقراءة ابن مجاهد (يتمُّ) بالرفع		١٨٠
(فمن جاءه موعظة من ربه)/٢٧٥		١٢٢
	(آل عمران)	
(قل ان تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله) /٢٩		١٩٨
	(النساء)	
(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)/١ – بقراءة من قرأ(الأرحام) بالخفض		٢١٥،٢١٧
(كتابَ الله عليكم)/٢٤		٢٠٣
(ومن يكن الشيطان له قريناً فساء قرينا)/٣٨		٨٧
(إن الله كان عزيزاً حكيماً)/٥٦		١٨٦
(وكان الله غفوراً رحيماً)/٩٦		١٤٨
	(المائدة)	
(حرّمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير .....الآية إلى قوله تعالى : فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم)/٣		٦٢
(اذهب أنت وربك فقاتلا)/٢٤		٢٢١

الآية أو القراءة	السورة	الصفحة
(إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)/٦٩		٢١٠،٢١٢
	(الأنعام)	
(وكذلك زيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركاؤهم)/١٣٧ – بقراءة ابن عامر (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم)		٢٢٤
	(الأعراف)	
(إنه يراكم هو وقبيله)/٢٧		٢٢١
(إنا هدنا إليك)/١٥٦		٢١٢
	(التوبة)	
(وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله)/٣٠ – بقراءة من قرأ (عزير) بلا تنوين		٥٧،٨
(لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحقُّ أن تقوم فيه)/١٠٨		٢٤٧
	(هود)	
(قال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها)/٤١		١٤
(يوم يأتِ لا تكلّم نفس إلا بإذنه) /١٠٥		٤٥
(وإنّ كلّاً لمّا ليُوفينّهم ربك أعمالهم)/١١١		١٧٤
	(يوسف)	
(قلن حاشَ لله ما هذا بشراً)/٣١		٩٧
	(إبراهيم)	
(فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم)/٣٧ – بقراءة من أشبع الكسرة في (أفئيدة)		٤٠،٢٥٢
(فلا تحسبنّ الله مخلفَ وعْدِه رُسُلَه)/٤٧ – بقراءة من قرأ (مخلفَ وعْدَهُ رسُلِه)		٢٢٧
	(الحجر)	
(رُبَما يودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين)/٢		٩٨
	(الإسراء)	
(إن لبثتم إلا قليلاً)/٥٢ – بقراءة ابن مسعود (إن لبثتم لقليلا)		١٧٩
(وإن كادو ليستفزّونك من الأرض ليخرجوك منها)٧٦		١٧٨
(وإن كان وعْد ربّنا لمفعولا)/١٠٨		١٧٩

الآية أو القراءة	السورة	الصفحة
	(الكهف)	
(وما أنسانيهُ إلا الشيطان)/٣٦		١٤
(فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا)/٩٧		١٥
	(مريم)	
(واشتعل الرأس شيباً)/٤		٢٠٨
(إن كلُّ من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا)/٩٣		١٧٤
	(طـــه)	
(إن هذان لساحران)/٦٣		٢١٢
(فأوجس في نفسه خيفة موسى)٦٧		٢٠٢،١٥
(لا تخافُ دَرَكاً ولا تخشى)/ ٧٧- بقراءة من قرأ بالنهي (لا تخف)		٣٨
	(الحـــج)	
(يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت)٢		١١٩،١٤
	(الشعراء)	
(فكبكبوا فيها هم والغاوون)/٩٤		١٠٩
(وما تنزلّت به الشياطين)/٢١٠ - بقراءة من قرأ (الشياطون)		١١٣
(هل أنبئكم على من تَنزل الشياطين)/٢٢١		١١٣
	(النمل)	
(ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السماوات والأرض)/٢٥		٨٩
(قال أتُمدُّونَنِ بِمالٍ)/٣٦		٤٥
	(الأحزاب)	
(إن الله وملائكته يصلّون على النبي) / ٥٦ - بقراءة من رفع (وملائكتُه)		٢١٣
	(سبـــأ)	
(لولا أنتم لكنا مؤمنين) / ٣١		٢٤٠
	(فاطـــر)	
(ومن الناس والدواب والأ نعام مختلفٌ ألوانه) / ٣٨		١٦٢

الآية أو القراءة	السورة	الصفحة
	(الصافات)	
(فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا) / ١٠٣		٢٤٩،٢٥٠
(وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) / ١٤٧		٢٤٣
	(ص)	
(فنادوا ولات حين مناص) / ٣		٩٠
	(الزمر)	
(وسيق الذين كفروا الى جهنم زمراً حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها) / ٧١		٢٥٠
(حتى إذا جاؤوها و فتحت أبوابها)٧٣		٢٤٩،٢٥٠
	(فصّلت)	
(أأعجميّ وعربيّ) / ٤٤		٢١،٢٣
	(الزخرف)	
(وقالوا يا مالك ليقض علينا ربّك) / ٧٧ – بقراءة من قرا (مالِ) بالترخيم		٥٣
	(الفتح)	
(ومن أوفى بما عاهد عليهُ الله) / ١٠		١٤
	(القمر)	
(يوم يدعُ الداعِ إلى شيءٍ نُكر) / ٦		٤٥
(كأنهم أعجاز نخل منقعر) / ٢٠		١٢٣
(خشعاً أبصارهم يخرجون من الأ جداث كأنهم جراد منتشر) / ٧		٢١٠
	(النجم)	
(ذو مرّة فاستوى ، وهو بالأفق الأعلى) / ٦-٧		٢٢٠،٢٢١
	(الرحمن)	
(كل يوم هو في شأن) / ٢٩		١٤
	(القلم)	
(وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر) / ٥١		١٧٨
	(الحاقة)	
(كأنهم أعجاز نخل خاوية) / ٧		١٢٣

الآية أو القراءة	السورة	الصفحة
	(الإنسان)	
(ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) / ٢٤		٢٤٣
	(البلد)	
(فلا اقتحم العقبة) /١١		١٧٠
	(الضحى)	
(ولسوف يعطيك ربّك فترضى) / ٥		٩٣
	(الإخلاص)	
(قل هو الله أحد ، الله الصمد) / ١-٢ - بقراءة من قرأ (أحد) بلا تنوين		٥٧

فهرس الأعلام والشعراء

(أ)

ابن أحمر ، عمرو : ٥٢.

الأحوص الأنصاري : ١٦٨ .

الأخفش : ١٧٧، ١٧٨، ٢١٦، ٢١٩، ٢٤٨، ٢٤٩.

آدم (عليه السلام) : ٥٥، ١٤٧ .

الأرقط ، حميد بن مالك : ٧٩، ٨٦ .

الأزهري ، الشيخ خالد :١١٠،٢٢٠،٢٢٧،٢٣٧.

الأزهري ، أبو منصور:٥،١٠٤.

الأستراباذي ، رضي الدين :٥٧.

الأسدي : الأقيشر :٩٩.

الأسدي ، الجميح :٩٨.

الأسدي ، المرار :١٥٦،١٥٨.

الأسدي ، منظور بن مرثد :١١٥.

الأشموني :٢٢٧،٢٣٧،٢٤٨.

الأصفهاني ، حمزة بن الحسن :٢٤٢.

الأعجم ، زياد :١١٧.

الأعشى : ٢٤٨،٤٣،١٠٩،١١١،١١٤،١١٦،١١٧،١٢٠،١٣٧،١٦٢،١٦٥،١٧٥،٢٠٢،٢٣٨.

الأفغاني، سعيد : ٢٢٨.

الأمجي،ابن عم حميد: ٥٦.

الأنباري ، أبو بكر :١٢٠.

الأنباري ، أبوالبركات:٦،٨،١٧،٨٧،١٣٢،١٤٧،١٦٥،١٧٧،١٨١،١٨٣،١٩٥،٢٠٣،٢٠٤،٢١٦،٢١٧٢١٨،٢٢٠،٢٢٣،٢٢٥،٢٤١,

الأندلسي ، أبو حيّان :٧٠،١٠٠،٢٤٨.
أنيس ، إبراهيم :٥٠،٧١،٧٥.
(ب)
بثينة ، جميل :١٨٩،١٩١.
ابن براز ، خليفة :١٨٥.
البرجميّ ، ضابىء :١٥٨،٢١٠.
برجشتراسر:٥٤.
ابن برهان :٢٤٩.
البصري ، الحسن :١١٣،٢٢٠.
(ت)
التغلبي ، الأخطل :٨٩.
التغلبي ، أبو الربيس :٤٣.
التميمي، ابن حبناء :٥٢.
التهانوي ، محمد علي :٦،٨.
(ث)
ابن ثابت ، حسان :٨٩،١١٥،٢٢٨.
ثعلب ، أحمد بن يحيى : ٢١٣،٢٢٤،٢٢٥،٢٩٣.
الثقفي ، يزيد بن الحكم :٢٤٠.
(ج)
الجحدرية ، درنا بنت عبعبة :٢٢٥.
الجرجاني ، عبد القاهر :١٥٤،٢٠٢.
جرير :٥٢،٢٢١.
الجعدي ، النابغة : ٩٧.
ابن جنيّ :٨،٣٨،٣٩،٤٩.
ابن جوين ، عامر :١٨٠.

(ح)
الحارثي ، النجاشي :١٢٨.
حجازي ، محمود فهمي :١٤٣،١٤٤.
الحريري:٢٤٩.
حسّان ، تمّام :٧٢،٧٣،٧٤،٧٥،٨٣،٨٤،٢١٥.
ابن حسان ، عمرو :١٢٠،١١٦.
حسن ، عباس : ١٥٩.
الحضرمي ، عبد الله بن أبي إسحاق : ١٥٣.
الحطيئة :١١٩.
حفص بن سليمان :١٤.
ابن حكيم ، الطرماح :٢٢٣.
الحلبي ، السمين :٥.
الحلواني ، محمد خير :٧٥،٧٦.
الحموي ، ابن حجة :٧.
(خ)
ابن أبي خازم ، بشر :٢١١.
ابن خالويه:٢٤٩.
ابن الخطاب ، عمر (رضي الله عنه) :١١.
ابن الخطيم ، قيس :١٥٩.
الخنساء :٣٠.
الخويسكي ، زين كامل :٨٣.
ابن خويلد ، شُبَيم :٢٣٦.
(د)
الدؤلي ، أبو الأسود :٥٥،١٨٥.
الدارمي ، مسكين :٢١٦،٢١٨.
ابن درستويه :٢٤٨.

(ذ)
الذبياني ، النابغة : ٨٠،٩٧،٢٢٨،٢٤٢،٢٤٣،٢٤٨.
(ر)
ابن رباح ، نصيب :١٣٤.
بن أبي ربيعة ، عمر : ١١٩،١٥٧،١٦١،٢٢٠،٢٤١.
الرقيات ، عبيد الله بن قيس: ٥٥.
ذو الرّمّة :١٧٥،١٩٥،٢٢٥،٢٤٣.
(ز)
ابن الزبعرى ، عبد الله :٥٦.
الزجاجي ، أبو القاسم :٨٧.
الزمخشري :١٢٠.
زهير بن أبي سلمى :٥١،١١٤،١١٥،١٣٣،١٣٥،١٨١،١٩٢،١٩٥،١٩٦،٢٠٢،٢٢٩،٢٤٨.
الزيّات ، حمزة بن حبيب :٢٢٠.
(س)
الساقي ، فاضل :٧٤،٧٥،٨٤.
سالمون ، ويزلي :١٤٩.
السامرائي ، إبراهيم :٤١،٢٠٥.
استيتية ، سمير :٢٨،٤١،١٩٨.
ابن السراج :٦٩،٧٣،٨١،٨٢،٩٥.
السعدي ، المخبّل :٢٠٧.
السعدي ، أبو ملحم :٧٨.
السلولي ، عجير : ١٣١،١٢٧.
السهيلي :٢٠١.
سيبويه :٤٤،٥٦،٥٩،٨١،٩٤،١٠٥،١٠٦،١٣٨،١٨١،١٩٣،١٩٧،١٩٩،٢٠٠،٢١١،٢١٩.
ابن سيده :١٠٠.
السيوطي : ١١٣،١٨١،٢٢٧.

(ش)
ابن شدّاد ، عنترة :٣٦.
(ص)
الصبّان :٢٠٤،٢٢٧.
ابن أبي الصلت ، أميّة : ١١١.
ابن الصمّة، دريد :٢٢٨.
(ض)
ابن ضرار ، الشمّاخ :٢٠١.
ضيف ، شوقي:١٨٧.
(ط)
الطائي ، أبو زبيد :٢٠٥.
الطائي ، رويشد بن كثير :١١٧.
الطائي ، عبيد بن ماويّة :٤٧.
الطائي ، نافع بن سعد :١٣١.
ابن الطبيب ، عبدة :٣٦،٩٠.
طرفة بن العبد :١٧٩،١٨١،١٨٢،٢٣١.
الطهوي ، ذو الخرق :٢٣٣.
(ظ)
الظفري ، الجموح :١٦٨.
(ع)
عائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها) :١١٦،٢١٢،٢١٥.
ابن العاص ، عمرو :٢٤٠.
ابن عامر ، عبد الله :٢٢٤،٢٢٧،٢٢٨.
العامودي ، مطاوع :١٦٠،٢١٥.
عبابنة ، جعفر :١٠٥،١٠٦،١٠٧،١٠٨.

ابن عباس ، عبد الله (رضي الله عنه) :٢١٣،٢٢٠.
العبادي ، عدي بن زيد :١٧٥،٢٤٥.
عبد بني الحسحاس ، سحيم :١٧٣.
عبد التواب ، رمضان :٢٦،١٤٣،١٤٤.
عبد اللطيف ، محمد حماسة :٢٠٣.
العبدي ، شهاب الدين العَيف :١٧٠.
العبدي ، المثقّب :٢٠٢.
العبسي ، قيس بن زهير :٣٧.
العجّاج :١٩٥،١٩٦،٢٠٥.
ابن العجّاج ، رؤبة :٣٣،٣٤،٣٦،٥١،١٠٣،١١١،١٣٢،١٧٤،١٨٨،٢٣١.
العجلي ، أبو النجم :١٣٣.
العدواني ، ذو الإصبع :١٩٢.
العدوية ، عاتكة بنت زيد :١٧٨.
عزّة ، كثيّر :١٥٧.
العسكري ، أبو هلال :٦.
ابن عصفور :٨٨،١٧٨،٢١٣.
العكبري :١٧،٩٣،١٦٥.
علّوش ، جميل :١٨٧،٢١٤،٢١٥،٢٢٨.
عمايرة ، إسماعيل :١٣٨.
أبو عمرو بن العلاء :٢١٣.
العنبري ، الأزرق :١٣٣.
العنبري ، قريط بن أنيف :٩٣.
(غ)
الغنوي ، طفيل:٢٣،١١٢،١١٧،١٥٧.
(ف)
ابن فارس ، أحمد :١٢.

الفارسي ، أبو علي :٢٤٦.
الفراء :٣٨،٤٤،٤٥،٥٧،٨٧،٨٨،١٠٥،١٠٦،١٠٨،١٢١، ١٩١،١٩٨،٢٠٤،٢٠٥،٢١١،٢١٣،٢١٧،٢٢١،٢٢٤،٢٢٥،٢٤١،٢٤٢،٢٤٥،٢٤٩.
الفراهيدي ، الخليل بن أحمد :٥،١٢،٥٤،١٠٦،١٩٩،٢٣٢.
الفرزدق :٣٦،٦٠،١٠٩،١٣٧،١٥٣،١٥٤،١٥٧،١٥٩،١٨١،١٩٢،٢٠٠،٢٢٩.
(ق)
ابن قريع ، الأضبط :١٣١.
القضاة ، سلمان :٦٠.
القطامي :٢٢٩.
قطرب :٢١٦.
ابن قميئة ، عمرو :٢٢٥.
القناني ، أبو خالد :٩١.
ابن قيس الرقيّات، عبد الله :٥٥.
(ك)
الكاهلي ، جنوب أخت عمرو بن العجلان :١٧٦.
الكسائي :٤٦،٨٧،٩٦،١٠٢،١٠٨،١٦٢،٢٠٧،٢١١،٢١٣،٢١٧،٢٢٥.
الكفوي ، أبو البقاء :٥،٦.
الكلابي ، القتّال :١١٩.
كمال الدين ، حازم علي :١٤٣،١٤٤.
الكناني ، أنس بن زنيم :٢٢٩.
(ل)
لبيد بن ربيعة :١٨٧،١١٥،١١٨،١٨٥.
(م)
المؤيد ، الملك:٥٣.

المازني ، أبو عثمان :٣٣،٣٥،١٩٥،٢٠٧.

المالقي ، أحمد بن عبد النور :٦٣،١٠٠.

ابن مالك ، جمال الدين :٧٢،١٠٠،١٦١،١٧٨،١٩٦،١٩٧،٢٠٤،٢٠٧،٢١٥،٢١٩،٢٢٧،٢٣٧،٢٤٦،٢٤٨.

ابن مالك ، كعب :٤٤.

المبرّد :٩٧،٢٠٧،٢٠٩،٢٤٠،٢٤٨.

ابن مجاهد :١٨٠،١٨٣.

مجنون ليلى :٧٦.

المخزومي ، مهدي :٨٢،٨٣،٨٥،١٦٠،١٦٦،١٦٧،١٩٧،١٩٨،٢٤١.

امرؤ القيس :٣٦،٩٣،١٢٨،١٥٦،١٦٠،١٨٠،٢٤٩.

المرادي ، الحسن بن قاسم :١٠٠،٢٤٥،٢٤٨.

ابن مرداس ، العباس :٨٠،١٦٨،٢١٦.

المرصفي ، عبد الحليم :٨٤،٨٥.

المرّي ، الحارث بن ظالم :٧٩.

المرّي ، حندج :٧٧.

ابن مسعود ، عبد الله (رضي الله عنه):٥،١٧٧،١٨٢،١٨٣.

مصطفى ، إبراهيم :٢١٣.

ابن معد يكرب ، عمرو :٢٤١.

ابن منظور :٥،١١٢.

ابن ميّاده :١٤٦.

(ن)

أم النحيف :١٣٢.

ابن أبي النّجود، عاصم :١٤.

النميري ، جران العود ، عامر بن الحارث :١٨٨،٢٤٢.

النميري ، أبو حيّه :٢٢٥.

النميري ، الراعي :١٦٥.

النهشلي ، ضمرة بن ضمرة :٩٠.

(هـ)
ابن هشام ، جمال الدين الأنصاري :٢٠٤،٢١٩،٢٢٧،٢٣٧،٢٤٨.
هشام (القارئ) :٤٠.
الهذلي ، أبو خراش :٤٤،٥٩،١٧٠.
الهذلي ، أبو ذؤيب :١٦٩.
الهذلي ، أبو صخر :١٧٦.
الهذلي ، صخر الغيّ :٢٤٤.
الهذلي ، عبد الله بن مسلم :٢٣٦.
الهذلي ، أبو كبير :١١،٩٨.
الهذلي ، المتنخّل :٣٠،١٨٩.
الهذلي ، مالك بن خالد :٢٠١.
ابن هرمة ، إبراهيم :٣٥.
الهروط ، علي :١٩٠.
ابن هلال ، مجمع :١٧٥.
(و)
ابن وثّاب ، يحيى :٣٨.
(ي)
آل ياسين ، محمد حسن :١٠٤،١٠٥.
ياقوت ، أحمد :٨٣.
اليشكري ، زيد بن أرقم :١٧٥.
اليشكري ، علباء بن أرقم :٩٢.
ابن يعفر ، الأسود :٥١،٢٤٩.
ابن يعيش :٧١،٧٨،٩٤،١٥٩،١٦١،١٨٤.
اليمني ، عبد اللطيف :١٧،٢١٦،٢٢٠،٢٢٣،٢٢٥،٢٣٨.
يونس بن حبيب :٥٩،٢١٦،٢١٩.

فهرس قوافي الشعر

القافيه	البحر	الشاعر	الصفحة
	(الهمزة)		
	المضمومة		
– العذراءُ	الخفيف	عبيدالله بن قيس الرقيات	٥٥
– الدرماءُ	الوافر	زهير بن أبي سلمى	١٣٣
	(الباء)		
	المفتوحة		
– الغرابا	الوافر	_	١٥٦
– الرّقابا	الوافر	الحارث بن ظالم المرّي	٨٠
– مُخضّبا	الطويل	الأعشى	١١٧
	المضمومة		
– أجابُها	الطويل	أبو كبير الهذلي	٩٨
– غُرابُها	الطويل	الفرزدق/ الأخوص الرياحي	١٩٢،١٨١
		/ الأحوص اليربوعي	
– رَجَبُ	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٢٣٦
– شبّوا ، الخبُّ	الكامل	الأسود بن يعفر	٢٤٩
– كعبُ	الطويل	رجل من الأزد	١٧٣
– طالبُهْ	الطويل	الفرزدق	١٩٢
– يذهبُ	الطويل	العجير السلولي	١٣١
– ويثوّبُ	الطويل	طفيل الغنوي	١١٢
– فيُجيبُ	الطويل	_	٥١
– نجيبُ	الطويل	العجير السلولي	١٢٧
– لغريبُ	الطويل	ضابئ البرجميّ	٢١١،١٥٩
– تطيبُ	الطويل	المخبل السعدي	٢٠٧

– جنيبُ	الطويل	_ وينظر (شطيبِ)	١٩٢
	المكسورة		
– أودى بها	المتقارب	الأعشى	١١٧
– رابي	البسيط	الفرزدق	١٣٧
– من عَجَبِ	البسيط	_	٢١٦
– والتجاربِ	الطويل	النابغة الذبياني	٢٤٨
– وراسِبِ	الطويل	بعض بني عبس	٥٢
– مُذهَبِ	الطويل	طفيل الغنوي	١٥٧
– الخُطوبِ	الخفيف	الأعشى	١٦٥
– شطيبِ	الطويل	_ ويُنظر (جنيبُ)	١٩٢
	(التاء)		
	المضمومة		
– الشفاة ، الأساةُ	الوافر	_	٤٣
– الصوتُ	البسيط	رويشد بن كثير الطائي	١١٧
	المكسورة		
– الكماةِ	الوافر	_	٢٣٨
	(الجيم)		
	المكسورة		
– أحُججِ	السريع	عمر بن أبي ربيعة	٢٤١
– محلوجِ	البسيط	ذو الرّمة	١٩٥
– الفراريجِ	البسيط	ذو الرّمة	٢٢٥
	(الحاء)		
	المضمومة		
– أملحُ	الطويل	ذو الرّمة	٢٤٣
– المليحُ	الوافر	آدم (عليه السلام)	٥٥
	المكسورة		

– بمنتزاحِ	الوافر	إبراهيم بن هرمة	٣٦
– قُماحِ	الوافر	مالك بن خالد الهذلي	٢٠١
– الواضحِ	الكامل	زياد الأعجم	١١٧
	(الخاء)		
	المكسورة		
– طبّاخِ	البسيط	طرفة بن العبد	٢٣١
	(الدال)		
	المفتوحة		
– مزادَهْ	مجزوء الكامل	_	٢٢٤
– أحدا	البسيط	_	١٨٠
	المضمومة		
– باردُ	الطويل	_	١١٧
– رَمِدوا	المنسرح	صخر الغيّ الهذلي	٢٤٤
– تَعودُ	الوافر	_	٢٣٦
– لكميدُ	الطويل	_	٢٢
	المكسورة		
– وِدادي	الكامل	الأعشى	٤٣
– سِنادِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	١١٤
– الوادي	البسيط	الأسود بن يعفر	٥١
– زيادِ	الوافر	قيس بن زهير العبسيّ	٣٧،٢
– أحدِ ، الجَلَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢٤٢
– أحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٩٧
– الأباعِدِ	الطويل	الفرزدق	٢٠١
– فَقَدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٢٤٣
– مُخْلدي	الطويل	طرفة	١٧٩
– المتعمّدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد العدويّة	١٧٨
– السّود ، لَمحدودِ	البسيط	الجموح الظفري	١٦٨

	(الراء)		
	المفتوحة		
– ضِرارا	الوافر	_	٤٣
– العاشِرَةْ	المتقارب	_	١١٩
– بَهْرا	الطويل	ابن ميّادة	١٤٦
– العبيرا	المتقارب	الأعشى	١٠٩
	المضمومة		
– طائرُ	الطويل	_	١٨٩
– غارُها	المتقارب	زهير بن أبي سلمى	٢٣٠
– وأكثرُ	الطويل	القتال الكلابي	١١٩
– المصادرُ	الطويل	طفيل الغنوي	٢٣
– عامرُ، ناصرُ	السريع	_	١١٦
– ومعصر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١١٩
– تنظرُ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٢٤٤
– الغفْرُ	الطويل	_	١١٨
– عساكِرُةْ	الطويل	_	٢٣٢
– تُذكَرُ	الطويل	زهير بن أبي سُلمى	٥١
– عامرُ	الطويل	_	١٢٤
– معذورُ	الكامل	الأقيشر الأسدي	٩٩
– نُغيرُ، النّصورُ	الوافر	_	١١٨
– صورُ ، فأنظورُ	البسيط	إبراهيم بن هرمة	٣٥
	المكسورة		
– من جارِ	البسيط	_	٩٢
– إعساري	الخفيف	_	٤٣
– ما ندري	الطويل	نصيب بن رباح	١٣٤
– العَشْرِ	الطويل	_	١١٨
– والقَطْرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	١٩٥

– مُتَسعِّرِ	الطويل	أم النّحيف	١٣٢
– وقْرِ	الكامل	الأعشى	٢٤٧
– الضّامرِ	السريع	الأعشى	١١٥
– والسَّمُرِ	البسيط	مجنون ليلى	٧٦
– ومزدَهرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٢٤٨
– الدّهْرِ	الطويل	الأخطل التغلبي	٨٩
– صُدورِها	الطويل	_	٢٢٣
– غَدورِ	الكامل	الفرزدق	١٥٩
	(السين)		
	المفتوحة		
– القَوانِسا	الطويل	العباس بن مرداس	٨٠
	المضمومة		
– حسيسُ ، شوسُ	الوافر	أبو زبيد الطائي	٢٠٥،٢٠٦
	المكسورة		
– الفَرَسِ	المنسرح	طرفة	١٨٢
	(الصاد)		
	المفتوحة		
– ناقِصا	الطويل	الأعشى	١٣٧
	المضمومة		
– حريصُ	الوافر	عدي بن زيد العبادي	١٧٥
	(الضاد)		
	المكسورة		
– مَحْضِ	الطويل	أبو خراش الهذلي	٤٤
	(الطاء)		
	المكسورة		

– الرّياطِ	الوافر	المتنحل الهذلي	١٨٩
	(العين)		
	المفتوحة		
– فَتَسرّعا	الطويل	الراعي النمري	١٦٥
– وَضَعَهْ	الرّمل	أنس بن زنيم الكناني	٢٢٩
– رَفَعَهْ	المنسرح	الأضبط بن قريع	١٣١
	المضمومة		
– الضَّبُعُ	البسيط	العباس بن مرداس	١٦٨
– تُشرَعُ	الطويل	مجمع بن هلال	١٧٥
– اليجدّعُ ، اليتقصّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهوي	٢٣٣
– الأصلعُ	المتقارب	ابن عم حميد الأمجي	٥٦
	المكسورة		
– نفَاعِ	الكامل	الفرزدق	٢٢٩
– تَدَعِ	البسيط	_	٣٩،٣٥
– بَلْقَعِ	الطويل	_	١٨٣
	(الغين)		
	المضمومة		
– تبلُغُ	الطويل	_	٤٤
	(الفاء)		
	المفتوحة		
– أخافَهْ	الوافر	_	١٨٢
	المضمومة		
– عجاف	الكامل	ابنة هاشم بن عبد مناف أو عبد الله بن الزبعرى	٥٦
– الجُرُفُ	البسيط	_	١٢٤

– المشفشفُ	الطويل	الفرزدق	١٠٩
– مختلفُ	المنسرح	قيْس بن الخطيم	١٥٩
– نفانف	الطويل	مسكين الدارمي	٢١٦
	المكسورة		
– إلى خلافِ	الوافر	_	٧٧
– الصيارِيفِ	البسيط	الفرزدق	٣٦
	(القاف)		
	المفتوحة		
– وطارقَهْ	الطويل	الأعشى	١١٦
– خُلُقا	البسيط	زهير	٢٠٢
– خنفقيقا	المتقارب	شُييم بن خويلد	٢٣٦
	المضمومة		
– سملقُ ، موفقُ	الطويل	الأعشى	٢٣٨
– صديقُ	الطويل	_	١٧٦
	المكسورة		
– بباقِ	الوافر	_	١٦٩
– في شِقاقِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	٢١١
– المُحْرِقِ	الكامل	_	٢١٦
– عاتقي ، بالشاهق	السريع	أبو الرّبيس التغلبي	٤٣
– العتيقِ	الوافر	_	١٧٥
	(اللام)		
	الساكنة		
– الحجلْ ، الرّجلْ	المتقارب	_	٤٨
– الشّليلْ	السريع	الخنساء	٣٠
	المفتوحة		
– أثالا	الوافر	عمرو بن أحمر	٥٢
– الخِدالا	الوافر	المرار الأسدي	١٥٦

– سَألا	البسيط	عدي بن زيد العبادي	٢٤٥
– شِمالا، بِلالا،الشِّمالا	المتقارب	جنوب أخت عمرو بن العجلان الكاهلي	١٧٦
– لينالا	الكامل	جرير	٢٢١
– أفْعَلَهْ	الطويل	امرؤ القيس أو عامر بن جوين	١٨٠
– خَلَلا	البسيط	_	١١٨
– رمْلا	الخفيف	عمر بن أبي ربيعة	٢٢١
– شُمُلا	البسيط	الأزرق العنبري	١٣٣
– إلا قليلا	المتقارب	أبو الأسود الدؤلي	٥٥
– الصّهيلا	الخفيف	_	٨٠
	المضمومة		
– ولا بخلُ	البسيط	المتنخل الهذلي	٣٠
– بازل	الطويل	زهير	١١٥
– البطل	البسيط	الأعشى	١١١
– ينتعِلُ	البسيط	الأعشى	١٧٥
– الوعِلُ	البسيط	الأعشى	١٦٢
– نُعَلِّله	البسيط	_	١٢٧
– تأمّلُ	الطويل	_	٢٤٥
– أحتملُ	البسيط	القطامي	١١٩
– مَكْحولُ	البسيط	طفيل الغنوي	١١٧
– صولُ	البسيط	حندج المرّي	٧٧
– يقولُها	الطويل	_	٢٢
– المراجيلُ	البسيط	عبدة بن الطبيب	٣٧
– مناديل	البسيط	عبدة بن الطبيب	٩٠
– يُزيلُ	الوافر	أبو حيّة النميري	٢٢٥
	المكسورة		
– بالِ	الوافر	_	١٦٩
– والأكبالِ	الخفيف	أميّة بن أبي الصلت	١١١

– من المالِ ، أمثالي	الطويل	امرؤ القيس	١٥٦،١٦٠
– الدِّخالِ	الوافر	لبيد بن ربيعة	١٨٥
– من عدلِ	الطويل	_	٩٩
– ولا صالِ	الطويل	امرؤ القيس	٩٣
– ابن حمّال	البسيط	أبو ملحم السعدي	٧٩
– شيمالي	الطويل	امرؤ القيس	٣٦
– عيالي	الوافر	الحطيئة	١١٩
– إسحِلِ	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	١٥٧
– ذا فضْلِ	الطويل	النجاشيّ الحارثيّ	١٢٨
– بهَيْضَلِ	الطويل	أبو كبير الهذلي	٩٨
– شُغْلي	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	١٦٩
– الغوافِلِ	الطويل	حسان بن ثابت	١١٥
– عَقنقلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٤٩
– جَلَلَهْ	الخفيف	جميل بثينة	١٨٩،١٩٢
– مُكَلَّل	الطويل	امرؤ القيس	١٢٨
– صَقيلِ	الطويل	_	٢٣٣
	(الميم)		
	<u>الساكنة</u>		
– السَّلَمْ	الطويل	زيد بن أرقم اليشكري	١٧٥
– الحكَمْ	الرمل	المثقب العبدي	٢٠٢
	<u>المفتوحة</u>		
– لامَها	المنسرح	_	٢٢٥
– أُماما	الوافر	جرير	٥٢
– أتقدّما	الطويل	نافع بن سعد الطائي	١٣١
– مُصرِما	الطويل	حسان بن ثابت	٨٩
– قَلما	المنسرح	_	٢٢٤
– فَدعاهُما	الطويل	درنا بنت عبعبة الجحدريّة	٢٢٥

	المضمومة		
– إقدامُها	الكامل	لبيد	١١٨
– الحسامُ	الوافر	الأحوص الأنصاري	١٦٨
– تَمام	الوافر	عمرو بن حسان	١١٦
– سنامُ	الوافر	النابغة الذبياني	٨٠
– قد علِموا	البسيط	ابن حبناء التميميّ	٥٢
– علكومُ	الكامل	لبيد	١١٥
– غريمُها	الطويل	كثيرّ عزّة	١٥٨
	المكسورة		
– مُنْتَمِ	الطويل	ذو الرمّة	١٧٥
– رِجامِ	الطويل	الفرزدق	٦٠
– والشّتمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٩٨
– المُكدَمِ	الكامل	عنتره بن شدّاد	٣٦
– بالمَيْسَمِ	السريع	ضمرة بن ضمرة النهشلي	٩٠
– وهاشِمِ	الطويل	الفرزدق	١٥٧
– ضَيْغَمِ	الطويل	_	١٣٧
– علْمِ	الكامل	أبو صخر الهذلي	١٧٦
	(النون)		
	الساكنة		
– ذا جَدَنْ	المتقارب	الأعشى	٢٠٢
– حَسَنْ	الطويل	عمرو بن العاص	٢٤٠
	المفتوحة		
– لانا	البسيط	قريط بن أنيف العنبري	٩٣
– تكونَهْ	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	١٨٥
	المضمومة		
– وَقحْطانُ	البسيط	_	٢٣٩
– السَّفَنُ	البسيط	أبو كبير الهذلي	١١

	المكسورة		
– الكنائنِ	الطويل	الطرماح بن حكيم	٢٢٣
– بمكانها، بلبانها	الطويل	أبو الأسود الدؤلي	١٨٥
– الفرقدانِ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٢٤١
– حُقّانِ	الهزج	_	١٧٤
– لَوَانَي	الوافر	_	٤٤
– عنّي	الوافر	_	٢٣٥
– فتخروني	البسيط	ذو الأصبع العدواني	١٩٢
– الظنونِ	الوافر	الشماخ بن ضرار	٢٠١
	(الهاء)		
	المفتوحة		
– في سواها	الوافر	العباس بن مرداس	٢١٦
– عواديها	البسيط	كعب بن مالك	٤٤
	المضمومة		
– أصباهُ	الكامل	رجل من باهله	١٥٧
	(الواو)		
	المكسورة		
– منهوي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٢٤٠
	(الياء)		
	المفتوحة		
– جائيا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٨١،١٩٢
– كافيا	الطويل	_	١٧٣
– ناهيا	الطويل	سحيم عبد بني الحساس	١٧٣
	المكسورة		
– للذيِّ ، للقَصيِّ	الوافر	_	١٢٥

فهرس قوافي الرجز

القافية	الشاعر	الصفحة
	(الهمزة)	
– أعماؤهْ ، سماؤهْ	رؤبة بن العجاج	١٨٨
	(الباء)	
– صاحبُهْ ، جانبُهْ	أبو خالد القناني	٩١
– الجنوبُ	_	١٠٩
– خُلْبُ	_	١٧٤
	(التاء)	
– السِّعلاتِ ، النّاتِ	علباء بن أرقم اليشكري	٩٢
– دولاتِها ، لِمّاتِها	_	١٣١
– الحجفتْ	_	١٨٩
	(الجيم)	
– بالفرجْ	النابغة الجعدي	٩٧
	(الدال)	
– واحدَهْ ، زائدَهْ	_	١٣٦
– حفدا ، مطَّردا	_	٢٣٦
قدي ، المُلْحِدِ	حميد بن مالك الأرقط	٧٩،٨٦
	(الراء)	
– برّا ، مكرّا ، فرّا	_	٥٦
– برّا ، مشْمخِرّا	_	١٢٥
– شطيرا ، أطيرا	_	١٦٣
– فرّا ، شرّا	_	٢٣٤
– النَّقُرْ	بعض السعديين أو عبيد بن ماوية الطائي .	٤٧
– عَمِرْ ، القصِرْ ، السِّتِرْ	_	٤٨
– حَجَرْ ، الوتَرْ ، البشَرْ	_	٩١

القافية	الشاعر	الصفحة
	(الزاي)	
– حمْزِ ، جمزي	رؤبة بن العجاج	٥١
	(السين)	
– أنيسُ ، العيسُ	جران العود	١٨٨،٢٤٢
	(الضاد)	
– الفضفاضِ ، بالإيماضِ ، أباضِ	رؤبة بن العجاج	٢٣١
	(العين)	
– أجْمَعا	–	٢٣٦
	(القاف)	
– العُنُقْ	–	٢٣
– فطلَّقِ ، تملَّقِ	رؤبة بن العجاج	٣٦
	(الكاف)	
– هواكا	–	١٢٨
– عساكا	رؤبة بن العجاج	١٣٢
– مباركا ، إيثاركا	–	١٤٢
– دونكا	جارية من بني مازن	٢٠٣
	(اللام)	
– لا فعَلَهْ	شهاب بن العيف العبدي	١٧٠
– القرنفولُ	–	٣٥
– الكلكالِ ، مجالِ	–	٣٦
– عَيْهلِ	منظور بن مرثد الأسدي	١١٥
– وأشمُلِ	أبو النجم العجلي	١٣٣
– المُرْمَلِ	العجاج	١٩٥
– بنيضالْ ، البالْ	–	٣٧

القافية	الشاعر	الصفحة
- عِجِلْ ، الرِّجِلْ	_	٤٨
	(الميم)	
- درهما، الدّما	_	٤٣
- يؤكرما	_	٢٥
- ألمّا ، يا اللهمّا	أبو خراش الهذلي	٥٩
- كلّما ، اللهم مّا ، مُسلَّما	_	٥٩
- اللهمّا	_	٥٩
- جمّا ، ألمّا	أبو خراش الهذلي	١٧٠
- مُقَدَّمُهْ ، سُمُهْ ، لِحَمُهْ	_	١٤٢
-سُمُهْ ، تعلّمُهْ	_	١٤٢
- بقسمْ ، احتكمْ	_	١٢٧
	(النون)	
- القرينَهْ ، الضعينَهْ ، سفينَهْ ، كيَّنونَهْ	_	١٠٣
- العَيَّنِ	رؤبة بن العجاج	٩،١٠٤
- قطني ، بطني	_	٧٩،٨٥
- المُشَّنِ ، المشيْطِنِ	رؤبة بن العجاج	١١٢
- تُفدَّيْنْ	_	٩٧
	(الهاء)	
- أباها، غايتاها، تراها ، علاها		
حقواها ، أباها ، واها ، نلناها		
وفاها ، أباها ، أباها، غايتاها	رؤبة بن العجاج	٣٣،٣٤
- سمّاهُ ، أللهُ	_	٢٣٥
	(الياء)	
- طوريُّ ، إنسِيُّ	العجاج	٢٠٥
- علي ، المئي	امرأة من بني عقيل أو للعامرية	٥٦

- **المصادر والمراجع:-**

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:** شهاب الدين أحمد بن محمد البناء ١١١٧هـ، تح أنس مهرة، د.ط ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ٢٠٠١م.
- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة:** عبداللطيف بن أبي بكر اليمني ٨٠٢هـ، تح طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٩٨٧م.
- **الاحتجاج بالشعر في اللغة:** محمد حسن جبل، د.ط، دار الفكر العربي- القاهرة، د.تاريخ.
- **إحياء النحو** : إبراهيم مصطفى ، د.ط ، لجنة التأليف والترجمة والنشر-القاهرة، ١٩٣٧م.
- **أدب الكاتب:** أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ٢٧٦هـ، تح محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٩٦م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ٧٤٥هـ: تح رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٨م.
- **الاستشهاد والاحتجاج في اللغة:** محمد عيد ، ط٣ ، عالم الكتب- القاهرة ، ١٩٨٨م .
- **أسرار العربية** : أبو البركات الأنباري ٥٧٧هـ: تح فخر صالح قدارة، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٩٩٥م.
- **الأشباه والنظائر:** جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تح محمد الفاضلي، ط١، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٩٩م.
- **الأصوات اللغوية:** إبراهيم أنيس، د.ط، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٩٢م.
- **الأصوات اللغوية**، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: سمير استيتة، ط١، دار وائل- عمان، ٢٠٠٣م.

- **الأصوات اللغوية:** كمال بشر، د.ط، مكتبة الشباب- القاهرة، د.تاريخ .
- **الأصول** ، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي : تمام حسان، د.ط، دار الثقافة- الدار البيضاء، ١٩٩١م.
- **أصول التفكير النحوي:** علي أبو المكارم، د.ط، منشورات الجامعة الليبية- ليبيا، ١٩٧٣م.
- **الأصول في النحو:** أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ٣١٦هـ، تح عبد الحسين الفتلي ، ط٤، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٩٩م.
- **الإعراب والبناء** : جميل علوش، ط١، المؤسسة الجامعية- بيروت، ١٩٩٧م.
- **الإعراب والبناء** : عصام نورالدين ، ط١، دار الفكر اللبناني- بيروت، ١٩٩٣م.
- **الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة:** أحمد سليمان ياقوت، د. ط، دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية، ١٩٨٩م.
- **أقسام الكلام العربي:** فاضل مصطفى الساقي، د.ط، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٧٧م.
- **الأمالي النحوية** :ابن الحاجب ٤٦٤هـ : تح هادي حسن حمودي، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٩٨٥م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البركات عبدالرحمن الأنباري ٥٧٧هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر، د. مكان، د. تاريخ.
- **أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة:** مدخل إلى السيميوطيقيا، مقالات مترجمة ودراسات: إشراف سيزا القاسم ، ونصر أبو زيد، د.ط، دار إلياس العصرية- القاهرة، د.تاريخ.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:** ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ: تح محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط، المكتبة العصرية- بيروت، د.تاريخ.
- **البحث اللغوي عند العرب:** أحمد مختار عمر، د.ط، دار المعارف- القاهرة، ١٩٧١م.

- **بحوث ومقالات في اللغة:** رمضان عبدالتواب، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة ١٩٩٥م.
- **بناء الجملة العربية** : محمد حماسة عبد اللطيف ، ط١، دار الشروق- بيروت،١٩٩٦م.
- **البيان في شرح اللمع:** الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي ٥٣٩هـ، تح علاء الدين حموية، ط١، دار عمار- عمان، ٢٠٠٢م.
- **التأنيث في اللغة العربية:** إبراهيم بركات، ط١، دار الوفاء- المنصورة، ١٩٨٨م.
- **التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:** أبو البقاء العكبري٦١٦هـ، تح عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ١٩٨٦م.
- **تصريف الأسماء** ، دراسة جديدة في ضوء علم اللغة الحديث: حازم علي كمال الدين، د.ط، مكتبة الآداب- القاهرة ، ١٩٩٨م.
- **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث:** الطيب بكوش، ط٣، د. دار نشر، د. مكان ، ١٩٩٢م.
- **التطور اللغوي** ، مظاهرة وعلله وقوانينه: رمضان عبدالتواب، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة،١٩٩٧م.
- **التطور اللغوي التاريخي:** إبراهيم السامرائي، ط٢، دار الأندلس- بيروت ،١٩٨١م.
- **التطور النحوي للغة العربية:** برجشتراسر ،تقديم رمضان عبدالتواب ، ط٣، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ٢٠٠٣م،
- **التعريفات** : الشريف أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني ٨١٦هـ : تح محمد باسل عيون السود ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٠٠٠م.
- **تقويم الفكر النحوي:** علي أبو المكارم، د.ط، دار الثقافة، بيروت، د.تاريخ.

- **التنبيه على حدوث التصحيف** : حمزة بن الحسن الأصفهاني ، تـح محمـد حسـن آل ياسين، ط١، مكتبة النهضة – بغداد، ١٩٦٧م.
- **تهذيب اللغة:** أبو منصور الأزهري٣٧٠هـ: تح يعقوب عبدالنبي د.ط، الدار المصرية للتأليف والترجمة– القاهرة، د.تاريخ.
- **الجامع لأحكام القرآن:** أبوعبدالله محمد بن أحمد القرطبي٦٧١هـ: د.تـح، د.ط، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٩٩٣م.
- **الجمل في النحو:** أبو القاسم الزجاجي ٣٤٠هـ: تـح علـي الحمـد ، ط١، مؤسسـة الرسالة– بيروت، ١٩٨٤م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني:** الحسن بن قاسم المرادي ٧٤٩هـ، تح فخـر الـدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٩٩٢م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** محمد بـن علـي الصـبان ١٢٠٦هـ: د.تح ، د.ط ، دار الفكر– بيروت، ٢٠٠٣م.
- **الحجة للقراء السبعة:** أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، تح كامل الهنداوي، ط١، دارالكتـب العلمية– بيروت، ٢٠٠١م.
- **خزانة الأدب وغاية الأرب:** ابن حجة الحموي ٨٣٧هـ: د. تـح، د.ط، دار القـاموس الحديث– بيروت، د.تاريخ.
- **خزانة الأدب ولب ولباب لسان العرب:** عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٠٩٣هـ: تـح عبدالسلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ١٩٨٦م.

- **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ: تح عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠١م.
- **دراسات في الفعل:** عبدالهادي الفضلي، ط١، دار القلم- بيروت، ١٩٨٢م.
- **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية:** يحيى عبابنة، ط١، دار الشروق- عمان، ٢٠٠٠م.
- **دراسات لغوية:** عبدالصبور شاهين، د.ط، مكتبة الشباب- القاهرة، د.تاريخ.
- **دراسات وتعليقات في اللغة:** رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٤م.
- **دراسة في النحو الكوفي،** من خلال معاني القرآن للفراء: المختار أحمد ديرة ، ط١ ، دار قتيبة- بيروت، ١٩٩١م.
- **دقائق التصريف:** القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تح أحمد ناجي القيسي وآخرَيْن، د.ط، مطبوعات المجمع العلمي العراقي- بغداد، ١٩٨٧م.
- **دلائل الإعجاز،** في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني ٤٧١هـ : تح محمد عبده ومحمد الشنقيطي، د.ط، دار الكتب العلمية- بيروت، د.تاريخ .
- **ديوان إبراهيم بن هرمه:** تح محمد المعيبد، د.ط، مطبعة الآداب- النجف الأشرف، ١٩٦٩م.
- **ديوان الأحوص بن زيد الأنصاري** : تح سعدي ضنّاوي، ط١، دار صادر-بيروت ، ١٩٩٨م.
- **ديوان الأخطل التغلبي:** تح مهدي محمد ناصر، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٨٦م.

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي:** تح محمد آل ياسين، ط٢،، مكتبة النهضة-بغداد، ١٩٦٤م.
- **ديوان الأعشى:** د. تح، د.ط، دار صادر- بيروت، د.تاريخ.
- **ديوان الأقيشر الأسدي:** تح خليل الدويهي، ط١، دار الكتاب العربي-بيروت، ١٩٩١م.
- **ديوان أمية بن أبي الصلت:** تح بهجة عبدالغفور الحديثي، ط٢، د.دار نشر، د.مكان نشر، د.تاريخ.
- **ديوان أوس بن حجر:** تح محمد يوسف نجم، ط٢، دار صادر-بيروت، ١٩٦٧م.
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي:** تح عزة حسن، ط٢، منشورات وزارة الثقافة-دمشق ، ١٩٧٢م .
- **ديوان جران العود:** برواية أبي سعيد السكري ، د.تح ، د.ط ، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة ، ١٩٩٢م .
- **ديوان جرير:** شرح يوسف عيد، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٢م.
- **ديوان جميل بثينة :** تح عمر الطباع ، د.ط ، دار القلم- بيروت ، د.تاريخ .
- **ديوان حسان بن ثابت:** شرح جمانة يحيى الكعكي، د.ط، دار الفكر العربي- بيروت، د.تاريخ.
- **ديوان الحطيئة:** شرح يوسف عيد، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٢م.
- **ديوان أبي حية النميري:** تح يحيى الجبوري، د.ط، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق، ١٩٧٥م .
- **ديوان الخنساء:** تح إسماعيل يوسف، د.ط، دار الكتاب العربي- دمشق، د.تاريخ.
- **ديوان ذي الإصبع العدواني :** تح عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي ، د.ط ، مطبعة الجمهور- الموصل ، ١٩٧٣م .

- **ديوان ذي الرمة** : تح عمر الطباع ، ط١ ، دار الأرقم- بيروت ، ١٩٩٨م .
- **ديوان رؤبة بن العجاج**: تح وليم البروسي، ط٢، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ١٩٨٠م.
- **ديوان الراعي النميري** : شرح واضح الصمد ، ط١ ، دار الجيل- بيروت ،١٩٩٥م .
- **ديوان أبي زبيد الطائي**: تح نوري القيسي ، د.ط ، مطبعة المعارف- بغداد ، ١٩٦٧م .
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**: صنعة الأعلم الشنتمري: تح فخر الدين قباوة، ط٣، دار الآفاق الجديدة- بيروت، ١٩٨٠م.
- **ديوان سحيم عبد بني الحسحاس** : تح عبدالعزيز الميمني ، ط١ ، دار الكتب المصرية- القاهرة ، ١٩٥٠م .
- **ديوان طرفة بن العبد** : شرح الأعلم الشنتمري : تح درية الخطيب ولطفي الصقال ، د.ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٩٧٥م .
- **ديوان الطرمّاح بن حكيم** :تح عزة حسن، د.ط، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي- دمشق، ١٩٦٨م .
- **ديوان طفيل الغنوي**: تح محمد عبدالقادر أحمد، ط١، دار الكتاب الجديد، د. مكان، ١٩٦٨م.
- **ديوان العباس بن مرداس**: تح يحيى الجبوري، ط١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٩١م .
- **ديوان عبده بن الطبيب**: تح يحيى الجبوري، د.ط، دار التربية- د. مكان، ١٩٧١م.
- **ديوان عبيد بن قيس الرقيات**: تح محمد يوسف نجم، د.ط، دار صادر- بيروت ، ١٩٥٨م.
- **ديوان العجاج** : تح عزة حسن ، د.ط ، دار الشرق العربي- بيروت ، ١٩٩٥م .

- **ديوان العجاج** : تح سعدي ضنّاوي ، ط١ ، دار صادر-بيروت ، ١٩٩٧م .
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة:** تح عيد علي مهنا، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٨٦م.
- **ديوان عمرو بن أحمر:** تح حسين عطوان، د.ط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، د.تاريخ.
- **ديوان عمرو بن قميئة** : تح خليل إبراهيم العطية ، د.ط ، دار الحرية للطباعة- بغداد، ١٩٧٢م .
- **ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي** : تح مطاع الطرابيشي ،مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٩٧٤م .
- **ديوان عنترة بن شداد:** شرح يوسف عيد، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٢م.
- **ديوان الفرزدق:** تح عمر فاروق الطباع، ط١، دار الأرقم- بيروت، ١٩٩٧م.
- **ديوان القتال الكلابي:** تح احسان عباس، د.ط، دار الثقافة- بيروت، ١٩٨٩م.
- **ديوان القطامي** : تح إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١ ، دار الثقافة- بيروت ، ١٩٦٠م .
- **ديوان قيس بن الخطيم:** تح ناصر الدين الأسد ، د.ط، دار صادر- بيروت ، د.تاريخ .
- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري:** تح مجيد طراد، ط١، دار صادر- بيروت، ١٩٩٧م.
- **ديوان لبيد بن ربيعة:** تح عمر فاروق الطباع ، ط١، دار الارقم - بيروت ،١٩٩٧م.
- **ديوان المثقب العبدي:** تح حسن الصيرفي ، د.ط ، معهد المخطوطات العربية _ جامعة الدول العربية ، ١٩٧١م.
- **ديوان مجنون ليلى:** تح مجيد طراد، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٩٩٦م.

- **ديوان امرئ القيس** : تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٤ ، دار المعارف – القـاهرة ، د. تاريخ .
- **ديوان مسكين الدارمي** : تح عبد الله الجبوري وخليل العطيـة، ط١ ، دار البصـري– بغداد ، ١٩٧٠م .
- **ديوان ابن ميادة:** تح حنا حداد، د.ط ، مطبوعات مجمـع اللغـة العربيـة– دمشـق، ١٩٨٢م.
- **ديوان النابغة الجعدي:** تح عبدالعزيز رباح، ط١، المكتب الإسلامي– دمشق، ١٩٦٤م.
- **ديوان النابغة الذبياني:** تح محمد بن عاشور، د.ط، الشركة التونسية للتوزيع والشـركة الوطنية للنشر والتوزيع– الجزائر، ١٩٧٦م.
- **ديوان نصيب بن رباح** : تح داوُد سلّوم، د.ط، مطبعة الإرشاد– بغداد، ١٩٦٧م .
- **أبو ذؤيب الهذلي** ، حياته وشعره : نورة الشملان، ط١، عمادة شؤون المكتبات– جامعة الرياض– الرياض، ١٩٨٠م .
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني:** أحمد بن عبدالنور المالقي ٧٠٢هـ: تح أحمد الخراط، ط٣، دار القلم– دمشق، ٢٠٠٢م.
- **زهر الآداب وثمر الألباب:** أبو إسحاق إبراهيم بن علي القيرواني، تح محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، دار الجيل– بيروت، د.تاريخ.

- **سر صناعة الإعراب:** أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ، تح حسن هنداوي، ط٢، دار القلم- دمشق، ١٩٩٣م.
- **الاشتقاق:** فؤاد حنا ترزي، د.ط، دار الكتب- بيروت، د.تاريخ.
- **شذا العرف في فن الصرف:** أحمد الحملاوي ١٣٥١هـ: د.ط ، مكتبة النهضة العربية- بغداد، د.تاريخ.
- **شرح أبيات سيبويه :** أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي٣٨٥هـ : تح محمد علي سلطاني، د.ط ، مطبعة الحجاز- دمشق ، ١٩٧٦م .
- **شرح أشعار الهذليين:** أبو سعيد الحسن السكري ٢٩٠هـ: تح عبدالستار فراج، د.ط، دار العروبة- القاهرة، د.تاريخ.
- **شرح التصريح على التوضيح:** خالد بن عبدالله الأزهري ٩٠٥هـ: تح محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٠م.
- **شرح التسهيل:** تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن مالك الأندلسي ٦٧٢هـ: تح محمد عبدالقادرعطا وطارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠١م.
- **شرح جمل الزجاجي :** ابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩هـ : تح صاحب أبو جناح، ط١ ، عالم الكتب- بيروت ، ١٩٩٩م .
- **شرح ديوان الحماسة:** التبريزي، د. تح، د.ط، دار القلم- بيروت، د.ت.
- **شرح شافية ابن الحاجب:** رضي الدين الأستراباذي ٦٨٦هـ: تح محمد نور الحسن وآخرَيْن، د.ط، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٨٢م.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى:** ابن هشام الأنصاري ٧٦٠هـ: تح محمد محيي الدين عبدالحميد ، د.ط، المكتبة العصرية- بيروت، د.تاريخ .
- **شرح كافية ابن الحاجب:** رضي الدين الاستراباذي ٦٨٦هـ، تح أحمد السيد أحمد، د.ط، المكتبة التوفيقية- القاهرة، د.تاريخ.
- **شرح المفصل:** موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ٦٤٣هـ، تح أحمد السيد أحمد، د.ط، المكتبة التوفيقية- القاهرة، د.تاريخ .
- **شرح الملوكي في التصريف:** موفق الدين ابن يعيش ٦٤٣هـ ، ط١، المكتبة العربية- حلب، ١٩٧٣م.
- **الشرط والاستفهام في الأساليب العربية:** سمير استيتية : د.ط . د.مكان نشر ، ٢٠٠٠م.
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:** أبو الحسن أحمد ابن فارس ٣٩٥هـ: تح أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٧م.
- **الضمائر في اللغة العربية:** محمد عبدالله جبر، ط١، دار المعارف- القاهرة، ١٩٨٣م.
- **ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية:** دراسة لغوية تأصيلية، إسماعيل عمايرة، ط١، مركز الكتاب العربي- عمان، ١٩٨٦م.
- **ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية:** محمد سليمان ياقوت، د.ط، دار المعرفة الجامعية- د. مكان، ١٩٨٥م.
- **ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف:** زين كامل الخويسكي، د.ط، دار المعرفة الجامعية- القاهرة، ١٩٩٦م.

- **عدي بن زيد العبادي**، الشاعر المبتكر، دراسة تحليلية لشخصيته وشعره : محمد علي الهاشمي، ط١، المكتبة العربية- حلب، د.تاريخ .
- **العربية : تاريخ وتطور**: إبراهيم السامرائي، ط١، مكتبة المعارف- بيروت، ١٩٩٣م.
- **العقد الفريد**: ابن عبد ربه الأندلسي٣٢٨هـ: تح أحمد أمين وآخَرَيْن د.ط، دار الكتاب العربي- بيروت، د.تاريخ.
- **العلل في النحو** : أبو الحسن محمد بن عبدالله الوراق ٣٨١هـ: تح مها مازن المبارك، ط١ ، دار الفكر- دمشق، ٢٠٠٠م .
- **علم اللغة العربية**: محمود فهمي حجازي، د.ط، دار غريب- القاهرة د.تاريخ .
- **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**: أحمد بن يوسف السمين الحلبي ٧٥٦هـ، تح محمد التونجي، ط١، عالم الكتب- بيروت، ١٩٩٣م.
- **العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٧٥هـ، تح مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، دار ومكتبة الهلال- د.مكان، د.تاريخ .
- **الفروق اللغوية**: أبو هلال العسكري٤٠٠هـ، تح محمد عيون السود، ط٢، دار الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠٣م.
- **فصول في فقه اللغة**: رمضان عبدالتواب، ط٦، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٩م.
- **فقه اللغة وخصائص العربية**: محمد المبارك، ط٦، دار الفكر- بيروت، ١٩٧٥م.
- **الفوائد والقواعد**: عمر بن ثابت الثمانيني ٤٤٢هـ : تح عبد الوهاب الكحلة ، ط١ ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، ٢٠٠٣م .
- **في أصول النحو** : سعيد الأفغاني ، د.ط ، المكتب الإسلامي- بيروت ، ١٩٨٧م .
- **في اللهجات العربية**: إبراهيم أنيس، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٩٢م.

- **في النحو العربي**، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي- بيروت، ١٩٨٦م.
- **في النحو العربي**: نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، ط١، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٦٤م.
- **الكامل**: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ٢٨٥هـ : تح محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٩٩٣م.
- **الكتاب**: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ١٨٠هـ: تح عبدالسلام هارون، ط١، دار الجيل- بيروت، د.تاريخ.
- **كشاف اصطلاحات الفنون**: محمد علي التهانوي: تح علي دحدوح، ط١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ١٩٩٦م.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: أبو القاسم الزمخشري ٥٣٨هـ: تح محمد مرسي عامر، د.ط، دار المصحف- القاهرة، د.تاريخ .
- **كشف المشكلات وايضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**: نورالدين أبو الحسن الباقولي الملقب بـ "جامع العلوم النحوي" ٥٤٣هـ: تح عبدالقادر السعدي، ط١، دار عمار- عمان، ٢٠٠١م.
- **الكليات**: أيوب بن موسى أبو البقاء الكفْوي ١٠٩٤هـ: تح عدنان درويش ومحمد المصري، د.ط، وزارة الثقافة- دمشق، ١٩٧٦م.
- **الكُناش في النحو والصرف**: عمادالدين بن إسماعيل أبو الفداء الملك المؤيد ٧٣٢هـ: تح علي الكبيسي وصبري إبراهيم، د.ط، جامعة قطر- الدوحة، ١٩٩٣م.
- **لسان العرب**: محمد بن مكرم بن منظور ٧١١هـ، ط١، دار صادر- بيروت، ٢٠٠٠م.

- **اللسانيات**، المجال والوظيفة والمنهج: سمير استيتية، ط١، عالم الكتب- إربد، ٢٠٠٥م .
- **اللغة العربية معناها ومبناها:** تمام حسان، ط٣، عالم الكتب- القاهرة، ١٩٩٨م.
- **اللغة الكنعانية:** يحيى عبابنة، ط١، دار مجدلاوي- عمان، ٢٠٠٣م.
- **اللهجات العربية:** إبراهيم أنيس، ط٨، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٩٢م.
- **اللهجات العربية في التراث:** أحمد علم الدين الجندي، د.ط، الدار العربية للكتاب- د. مكان، ١٩٨٣م.
- **مجالس العلماء:** أبو القاسم عبدالرحمن الزجاجي ٣٤٠هـ: تح عبدالسلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٩٩م.
- **مجالس ثعلب :** أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٩١هـ: تح عبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف- القاهرة ، د.تاريخ .
- **المختار من النحو:** محمد خير الحلواني، ط١ ، دار الشرق- بيروت ، د.تاريخ .
- **المدخل إلى علم اللغة :** رمضان عبد التواب، ط٣، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٩٩٧م.
- **مدخل إلى علم اللغة:** محمد علي الخولي، ط١ ، دار الفلاح- عمان ، ١٩٩٣م .
- **المذكر والمؤنث:** أبو بكر محمد بن القاسم الانباري ٣٢٨هـ: تح طارق الجنابي، ط١، مطبعة العاني- بغداد، ١٩٧٨م.
- **المسائل البصريات :** أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ: تح محمد الشاطر أحمد، ط١، مطبعة المدني- القاهرة، ١٩٨٥م .
- **المستوى الصوتي في الضرائر الشعرية:** أحمد سالم بني حمد، ط١، مؤسسة حمادة- إربد، ٢٠٠٢م.
- **مشكل إعراب القرآن :** مكي بن أبي طالب القيسي٤٣٧هـ: تح ياسين السوّاس، ط٢ ، دار اليمامة – دمشق ، ٢٠٠٠م .

- **المفضليات:** المفضل الضبّي ١٦٨هـ، تح عمر فاروق الطبّاع. ط١، دار الأرقم- بيروت، ١٩٩٨م.
- **معاني القرآن:** أبو زكريا الفراء ٢٠٧هـ، تح أحمد نجاتي وآخرين، د.ط، دار السرور- د. مكان، د.تاريخ.
- **معجم شواهد العربية:** عبدالسلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي- القاهرة، ١٩٧٢م.
- **معجم شواهد النحو الشعرية:** حنا حداد، ط١، دار العلوم- الرياض، ١٩٨٤م.
- **معجم القراءات القرآنية :** أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط١ ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٤م .
- **معجم المصطلحات اللغوية:** رمزي بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين-بيروت، ١٩٩٠م.
- **المعجم المفصل في شواهد النحو العربي:** إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٢م.
- **المغني الجديد في الصرف:** محمد خير الحلواني، ط٥، دار الشرق العربي- بيروت، ١٩٩٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :** ابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ : تح محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط ، المكتبة العصرية- بيروت، ٢٠٠١م .
- **المقتصد شرح الإيضاح :** عبد القاهر الجرجاني ٤٧١هـ : تح كاظم بحر المرجان، د.ط ، دار الرشيد- العراق، ١٩٨٢م .
- **المقتضب:** أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ٢٨٥هـ: تح محمد عبدالخالق عضيمة، د.ط، عالم الكتب- بيروت، د.تاريخ .
- **مقدمة الصحاح:** قدّمها أحمد عبدالغفور عطار في أول تحقيقه لمعجم الصحاح للجوهري، ط٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٩٧٩م.

- **المقرب** : ابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩هـ : تح أحمد عبد القادر الجواري وعبدالله الجواري، د.ط ، مطبعة العاني- بغداد ، د.تاريخ .
- **الممتع الكبير في التصريف:** ابن عصفور الإشبيلي٦٦٩هـ: تح فخرالدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، ١٩٩٦م .
- **من أسرار اللغة:** إبراهيم أنيس، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، ١٩٩٤م.
- **من جدل النحو والإعراب** : جميل علوش، ط١ ، دار الكرمل- عمان ، ٢٠٠٢م .
- **من سعة العربية:** إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل- بيروت، ١٩٩٤م.
- **المنصف شرح التصريف:** أبو الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ: تح محمد عبدالقادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٩م.
- **من صيغ وأوزان العربية(أفعل):** عبدالحليم مرصفي، ط١، د. دار نشر، د.مكان، ١٩٧٨م.
- **المنطق:** ويزلي سالمون : ترجمة جلال موسى ، ط٢، الشركة العالمية للكتاب- بيروت، ١٩٨٦م .
- **نتائج الفكر في النحو** : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي ٥٨١هـ: تح محمد البنا ، د.ط ، دار الاعتصام- د.مكان ، د.تاريخ .
- **النحو العربي**، تاريخه، أعلامه، نصوصه، مصادره: محمود سليمان ياقوت، د.ط ، دار المعرفة الجامعية- د.مكان، ١٩٩٤م .
- **النحو العربي في مواجهة العصر:** إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل-بيروت، ١٩٩٥م.
- **النحو الوافي** : عباس حسن ، ط٣ ، دار المعارف- القاهرة ، ١٩٦٦م.
- **النشر في القراءات العشر:** محمد بن محمد بن الجزري ٨٣٣هـ: تح زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٨م.

- **النوادر في اللغة** : أبو زيد الأنصاري ٢١٥هـ: تح محمد عبد القادر أحمد ، ط١ ، دار الشروق- بيروت، ١٩٨١م .
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:** جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، تح أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٩٩٨م.

*الدوريات:-

- **إشباع حركات الأبنية في الشعر وموقف النحاة فيه:** محمد حماسة عبداللطيف، مجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة، جزء ٤٠، ١٩٧٧م.
- **جهود ابن جني في الكشف عن الدلالة الفنية للأصوات:** عبدالحميد هنداوي، بحث مُصَدَّر في كتاب الخصائص: ابن جني، ط١، در الكتب العلمية- بيروت، ٢٠٠١م.
- **شذرات من جدل النحو والإعراب** : جميل علّوش ، مجلة الفيصل ، الرياض ، العدد ٢٨٧، لعام ٢٠٠٠م .
- **العلاقة العددية بين ركني الجملة العربية:** محمد ضاري حمادي، مجلة المورد- بغداد، مجلد ١٨، عدد٣، ١٩٨٩م.
- **فَيْعَل أم فعيل:** محمد حسن آل ياسين، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد ٤ ، عدد١١، ١٩٨١م.
- **كتاب الإنصاف والمسائل الخلافية:** محمد خير الحلواني، مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق، مجلد ٤٨، عدد١، ١٩٧٣م.
- **لعل وليت بين الحرفية والفعلية، دراسة تحليلية تطبيقية:** خديجة الصيدلاني، دورية الثقافة والتنمية، عدد٨، ٢٠٠٤م.

- **"اللهم" رؤية جديدة في الصيغة والإعراب:** سلمان القضاة، مجلة التربية والعلم في كلية التربية- جامعة الموصل، العدد١١، نيسان، ١٩٩١م.
- **نظرة في بعض الأوزان الصرفية:** جعفر عبابنة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مجلد ٦، عدد٢١، ١٩٨٣م.
- **النظرية الثلاثية في أصول ألفاظ عربية عند ابن فارس:** محمود عبدالله جفال، مجلة دراسات- الجامعة الأردنية- عمان، مجلد٢٨، ملحق ٢٠٠١م.
- **نظرية الحرف المختص في النحو العربي وأثرها في التقعيد :** علي الهروط ، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ، الكرك ، الأردن ، مجلد ٩ ، عدد ١ ، ١٩٩٤م .

- **<u>الرسائل الجامعية:-</u>**

- **في توظيف الرواية وجدلية البرهان:** دراسة في كتاب الإنصاف للأنباري: خولة القرالة: رسالة ماجستير، ، جامعة مؤتة، الأردن ، ٢٠٠٠م .
- **القاعدة النحوية بين النظر والتطبيق ، في ضوء علم اللغة المعاصر :** مطاوع العامودي: رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، الأردن ، ١٩٨٥م .

الملخص

النظير الشعري في كتب الخلاف النحوي

دراسة صوتية صرفية نحوية

إعداد: بيان علي يوسف العمري.

جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة:

تناول التمهيد معنى النظير لغة واصطلاحاً، وأهمية النظير الشعري في الاحتجاج اللغوي، وجهود العلماء في توظيف النظير الشعري.

وجاء الباب الأول (النظير الشعري في المستوى الصوتي) على ثلاثة فصول، فتناول قضايا الهمز، وقضايا الحركات، وقضايا بنية الكلمة.

أما الباب الثاني (النظير الشعري في المستوى الصرفي) فكان أيضاً على ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول علامات الكلمة، وتناول الثاني بنية الكلمة من حيث الوزن والبنية والعدد، وتناول الثالث الاشتقاق لكلمة (اسم)، وأصل الاشتقاق الفعل أو المصدر.

واحتوى الباب الثالث (النظير الشعري في المستوى النحوي) فصلين: فصل درس قضايا العامل، وفصل درس قضايا الاستعمال اللغوي.

وتضمنت الخاتمة أهم ما جاء مبيَّنا في الدراسة.

ABSTRACT

The Poetic Equivalence In The Books Of Debatable Grammatical Difference

Phonological, Morphological, and syntactic Study

By: Bayan Ali yousef Al-Omary

This study consists of an introduction, three chapters, and conclusion.

The introduction studied the meaning of equivalence, the importance of poetic equivalence in the language rationing, and their offers of the grammarians in implemting the poetic equivalence.

The first chapter (the poetic equivalence in the phonological level) consists of three sections which studied Al-HAMZ issues, vowels issues, and the formation of the words.

The second chapter (the poetic equivalence in the morphological level) also Consists of three sections. The first studied types of the word, The second studied the morphological scale for the word, and The third studied the derivation of (ISM), with the origin of the derivation is verb or infinitive.

The third chapter (the poetic equivalence in the syntactic level) consists of tow sections, The first studied (AL-<AAMEL) issues. And the second studied the language usage issues.

The conclusion summarizes the must important thing in this study.